

طُبِعَ عَلَى نَفَقَةِ الْمَوْلَفِ

الْمَسْرُورِ
لِلْمَسْرُورِ

ابن تيمية

لَيْسَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ
تأليف:

مُصَلِّحُ الْأُمَمَةِ، مُبَلِّغُ الدِّينِ الْبَهِيمِ، قَاطِعُ الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالِ، مُؤَيِّدُ الْمِلَّةِ الظَّاهِرَةِ
الدَّاعِيَةِ، أَعْلَمُ الْأَعْلَمَةِ، طُورِدُ الدِّينِ الرَّاسِخِ الشَّامِخِ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ الشَّيْخِ الْمَجْدُودِ،

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ مُسْكِرُ بْنُ الْعَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ

الْبَرْكِيُّ الْأَشْعَرِيُّ الْمَالِكِيُّ الْمُرِّيْدِيُّ

جَهَنَّمُ لِلطَّبِيعِ وَضَعُ فَنَارَهُ وَتَرْجَمَ لَوْلَا فَعَرَّيْتُمْنَاهُ،

الْبَيْهَقِيُّ بْنُ أَحْمَدَ مُسْكِرُ بْنُ حَبِيبٍ وَاللَّهُ تَعَالَى مُدَاوِلُ مُدَاوِلِ (زَيْلَا) بْنِ مُسَيَّرِ بْنِ حَبِيبٍ

الْبَرْكِيُّ

كَاتِبُ الْقُطْبِ الْحَمْدُ لِلَّهِ

لِلْمَسْرُورِ



أَبْنُ تَيْمِيَّةَ

لَيْسَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ

يُطْبَعُ لَأَوَّلِ مَرَّةٍ مِنْذُ تَأْلِيفِهِ

الطبعة الأولى ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

نشر وتوزيع:

دَارُ الْقُطَيْبِ أَحْمَدُ تَابُزِيكُ
لِلنَّشْرِ الْجَيِّدِ

البريد الإلكتروني: bechirmisk7@gmail.com

الهاتف: ٥٥ ٥٤ ٢٨ ٢٢ ٢٢٢+

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

رقم الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية بموريتانيا:

٢٠١٩ / ٢٠٥٣

ابن تيمية

ليس شيخ الإسلام

تأليف:

مُصَلِّحُ الْأَمَّةِ، مُبَلِّغُ الدِّينِ الْخَنِيفِ، قَاطِعُ الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالِ، مُؤَيِّدُ الْمَلِكِ الظَّاهِرِ،
الدَّاعِي، الْعَلَّامَةُ، طُورُ الدِّينِ الرَّاسِخُ الشَّامِخُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ الشَّيْخُ الْمَجْدُودُ،

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ مُسَيِّدُكُمْ مِنَ الْعَنِيقِ الْبَيْعُوتِيِّ

الْبَرْكَاتِي الْأَشْعَرِيُّ الْمَالِكِيُّ الْهَرَبِيُّ

جَهْرُهُ لِلطَّبَعِ وَوَضْعُ فَنَائِسِهِ وَتَرْجَمُهُ لِمَوْلَانِهِ تَلْمِيزُهُ،

الْبَيْهَقِيُّ الْهَرَبِيُّ الْمَجْدُودُ بْنُ حَبِيبٍ وَاللَّهُ تَعَالَى مُدْرِكُ الْبُزْزِ (زَيْلَا) بْنِ سَيِّدِ بْنِ حَبِيبٍ

الْبَرْكَاتِي

كَلَامُ الْقَطِيبِ أَحْمَدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ

لِلْبَيْهَقِيِّ



تسليمُ الشيخِ المُربِّي الإمام نور الدين:
علي جمعة الشافعي الشاذلي الأزهري

مُفتي الديار المصرية سابقاً، عضو هيئة كبار العلماء
بالأزهر الشريف، حفظه الله تعالى^(١):

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فالحمد لله الذي نشر دينه وأيد نبيه وأظهر نوره في ربوع الأرض مشرقها ومغربها، وحيث إنه قد عزم إخواننا في موريتانيا الشقيقة على طباعة تراث الإمام المجدد التقي الورع محمد بن أحمد مسنكّه الهاشمي الزينبي اليعقوبي، وهو مما يسرنا، ويسعدنا نشر مؤلفات هذا العالم الزاهد الذي آثر زماناً التربية والتدريس والتأليف وسلوك طريق الله بالعبادة والخلوة، وابتعد عن الظهور والتصدر؛ ورعاً منه وإخلاصاً لله عز وجل.

وحيث إن تلاميذه وأتباعه ومُريديه بمدرسة شنقيط العلمية المجيدة التمسوا عندي تقرّظ هذه التأليف النافعة، والمصنفات المفيدة؛ فإني أزيكها وأثني على صاحبها، وهي عامة النفع شملت تأييد عقيدة أهل السنة والجماعة واشتغلت بالرد على أهل الأهواء والبدع من المجسمة والمشبّهة، كابن تيمية ومن والاه وتبعه من حديث، ورفض التطرف والمغالاة في فهم الدين والشرعية، إلى غير ذلك من التراجم المفيدة التي نصرت رجال التصوف وأبرزت علومهم ومجاهدتهم كالإمام سيدي أحمد التيجاني.

(١) عرضنا على الشيخ علي جمعة عدّة كتب للشيخ من بينها هذا الكتاب فقرّظها جملةً بهذا التقرّظ، جزاء الله خيراً عن الإسلام والمسلمين.

وفي آخرة نشني على المجهودات الطيبة التي ترغب في إحياء تراث الأمة ونشر علومها
ونسأل الله تعالى أن يحفظ علماء الأمة ويبارك في علومهم ويعينهم على رد أهل الزيغ
والضلال، وإعادة الصحوة والفكر السديد إلى الانتشار والسيادة بين أبناء الأمة.

والله ولي التوفيق

أ.د علي جمعة

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف



ترجمة مختصرة للمؤلف

بقلم تلميذه:

البشير بن أحمد مسكه بن حبيب اليعقوبي البازيدي البركي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ مَا دَامَ لَهُ الْبَقَاءُ.

نسبه ومولده:

هو مُجَدِّدُ الْقَرْنِ الْخَامِسِ عَشَرَ الْهَجْرِيِّ^(١)، مُصْلِحُ الْأُمَّةِ مُبْلَغُ الدِّينِ الْحَنِيفِ قَاطِعُ الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالِ مُؤَيِّدُ الْمِلَّةِ الطَّاهِرَةِ الدَّاعِيَةُ الْعَلَامَةُ^(٢)، مُحَامِي أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَنَاصِرُهُمْ وَنَاشِرُ مَآثِرِهِمْ^(٣) سَيِّدِي: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ مَسْكَةَ بْنِ الْعَتِيقِ بْنِ أَحْمَدَ مَسْكَةَ بْنِ الْبَخَارِيِّ بْنِ الْمَكِّيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارَكَ اللَّهِ فِيهِ بْنُ أَحْمَدَ بَازِيدٍ. وَأُمُّهُ سَعَادُ بِنْتُ بَزِيدِ بْنِ السَّالِكِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبِ اللَّهِ لَايِّي (الولي المعروف) المجلسية نسباً اليعقوبية وطناً وخؤولة.

ينتهي نسبه إلى سيدنا عبد الله بن جعفر ذي الجناحين رضي الله عنهما وإلى زينب بنت علي رضي الله عنه وكرم وجهه، وأمها فاطمة الزهراء رضي الله عنها بنت سيد الوجود سيدنا محمد رسول الله ﷺ. وهو من قبيلة أهل باركلل اليعقوبيين الشمشويين.

ولد في شهر المحرم سنة ١٣٥٦ هـ الموافق ١٩٣٧ م، بمنطقة تيرس عند (عُلب أكمُون)

(١) وَصَفَهُ بِصِفَةِ الْمَجْدِّدِ شَيْخُهُ الْعَلَامَةُ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ عَلِي بْنُ عَدُودِ الْمُبَارَكِيِّ فِي تَقْرِيزِهِ لِكِتَابِ الشَّيْخِ سَيَّاتِي ذَكَرَهُ فِي مَحَلِّهِ.

(٢) وَصَفَهُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ عُلَمَاءُ مَرْكَزِ أَهْلِ السَّنَةِ بِرَكَاتِ رِضَا فِي مَدِينَةِ غَجَرَاتِ بِالْهِنْدِ. انْظُرِ الطَّبْعَةَ الْهِنْدِيَّةَ لِكِتَابِ الْمَوْئِلِّفِ الْمَوْسُومِ بِ: فِتَاوَيِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي الْمِيزَانِ.

(٣) وَصَفَهُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ الْعَلَامَةُ الْمَوْئِلِّفُ الشَّاعِرُ أَبَاةُ: مُحَمَّدُ فَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُلُوي

قرب «ميجك» في الشمال الغربي لمدينة الزويرات الموريتانية.

تكوينه العلمي:

درّس في المحاضر التقليدية وأخذ عن أكابر علماء عصره:

فقد أخذ القرآن عن محمد يحيى بن أحمد معلوم اليعقوبي وسيدي محمد بن أحمد الشريف التنواجوي وأخذ عن الأخير رسم الشيخ الطالب عبد الله (الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع رسم الصحابة وضبط التابع).

ودرس نظم الأجرومية على أحمد بزيد بن حيّان اليعقوبي الموسوي والمرشد المعين لابن عاشر وكفاف المبتدي وأشعار الشعراء الستة وبعض ألفية ابن مالك على محمد عثمان بن محيي الدين بن أبوة اليعقوبي الموسوي.

وأخذ الإضاءة في عقيدة أهل السنة عن محمد عبد القادر (آقا) بن حبيب الله بن محمد بن محمد سالم المجلسي، ودرس مختصر الشيخ خليل في الفقه المالكي على محمد الأمين بن سيد أحمد البشير الغلاوي ومحمد الأمين (اللاؤ) بن أحمد فال البركي وعبد الرحمن بن بويعدّل الأبيجي التندغي وأحمد سالم بن سيد محمد بن الشيخ بن أحمد بن الفالّ الديهاني (من أهل امر اديقب) ومحمد يحيى بن عدود المبارك وعلى أبيه محمد عالي بن عدود وأعاد على الأخير إضاءة الدُّجّة ودرس عليه نظم ابن بري في التجويد وورقات إمام الحرمين في الأصول، والبيقونية في مصطلح الحديث، وبعض ألفية البيان، ومواضع من السلم في المنطق وألفية ابن مالك.

ومن أخذ عنهم الشيخ أيضا: محمد الأمين بن ابن عيديم، وأحمد يعقوب بن محمد الخضر بن حبيب البركيّان (من بني عمومته).

ثم أخذ الطريقة المُرَيْدِيَّةَ -ة عن الشيخ العلامة الشاعر الوليّ الزاهد الشيخ سيدي

أحمد بن اسمه الديباني وقَدَّمه فيها، وجَدَّها على العلامة الشاعر الولي محمد بن اتشغ
اعمر اليعقوبي. وكلا الشيخين الأخيرين أخذها مباشرة عن شيخ هذه الطريقة الشيخ أحمد
بمب خديم رسول الله ﷺ مجدِّ القرن الرابع عشر الهجري.

حاز المؤلف على شهادة ختم الدروس الابتدائية، ثم شهادة ختم الدروس الإعدادية في
السَّنة الموالية بدَاكار في السينغال، ثم ترشح بعد ذلك للحصول على شهادة ختم الدروس
الثانوية (الباكالوريا، الشعبة الأدبية) بالمغرب، وفي ذلك تفصيل: إذ اختزل الدراسة الثانوية
التي هي ثلاث سنوات في سنة واحدة لكونه شارك في امتحان الباكلوريا المصريَّة بالمغرب
(وهو امتحان خاص تشرف عليه مصر) معقوبًا مباشرة بامتحان لِكَلِّنا الستين اللتين قبلها.
وتفوّق الأوَّل على مستوى المغرب.

تفوق على مجموعته في مسابقة في مطلع الستينات من القرن الميلادي المنصرم في الدفعة
الأولى التي أرسل إثرها الناجحون إلى تونس، وكان من المشاركين معه في المسابقة صديقه
العلامة محمد سالم بن عدُّود المباركي رحمه الله تعالى وغيره... لكنه أثر عدم الذهاب ليوصل
دراسته الجامعية.

درس في تونس حتى حاز شهادة «المتريز في اللغة العربية وآدابها» سنة ١٩٦٧م ثم درس
في المغرب حيث نال «شهادة دبلوم الدراسات العليا (الماجستير) في العلوم الإسلامية» من
دار الحديث الحسنية سنة ١٣٩٦هـ الموافق ١٩٧٦م.

وأخذ سند موطنًا الإمام مالكَ رضي الله عنه، عن العلامة الشريف مولاي العباس الأمrani
الحسني. وكان أيضًا على علاقة طيبة مع غيره من نخبة من علماء المغرب وأدبائه مثل: مدير
دار الحديث الحسنية مولاي مصطفى العلوي، ود. التهامي الراجي الهاشمي^(١)...

(١) نقلًا عن نبذة في ترجمة الشيخ، كتبها الشريف العلامة الدكتور أحمد كوري بن يابَّ بن محمَّد
السملالي السالكي.

ومن بحوثه الجامعية بتونس: تأثير المتنبي في المغاربة.

مرّ بدمشق وبغداد وبمصر مرات عديدة وزار الأزهر الشريف.

عمل في التعليم العالي حتى التقاعد حيث درّس بمعهد أبي تلميت وكان مديراً له، وبمدرسة تكوين الأساتذة، وبالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية.

وهو الآن شيخ محظرة الستر الجميل.

أما على صعيد اللغات فإنه فضلاً عن اللغة العربية يتحدث الفرنسية بطلاقة وله إلمام بالإنجليزية والعبرية والفارسية.

تأليفه وإشعاعه العلمي:

وللشيخ محمد بن أحمد مسكه بن العتيق تسعة عشر من التأليف كلها نافعة جليلة،

وقد طبع منها حتى الآن:

❖ «التبرك برسول الله ﷺ والتوسل به إلى الله عز وجل وبالصالحين»، وعنوانه الأصلي: «التبرك برسول الله ﷺ وبالصالحين من السنة المطهرة». وقد قرّظه العلامة محمد عال بن عدود المباركى رحمه الله تعالى، وسيأتي جزء من تقرّظه في محله. فرغ منه أواخر السبعينات من الميلادي الماضي.

❖ «فتاوي ابن تيمية في الميزان»، ألفه في النصف الأول من ثمانينات القرن الميلادي المنصرم، وقد طُبِعَ مرتين، الأولى في دولة الإمارات، ومكتوب عليها: «حقوق الطبع مسموح بها لكل مسلم، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م».

ونال صيتاً كبيراً وانتشاراً واسعاً في الهند (التي أعيد فيها طبعه في ذي الحجة سنة ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٠٠٣ م)، وباكستان وغيرها من البلاد الإسلامية، فضلاً عن قبوله في هذه البلاد،

فقد قرّظه جمعٌ جَمٌّ من أكابر العلماء وفضاحلة الشعراء الشناقطة بِعَصَاهُوات القصائد.

- * «كرامات الشيخ أحمد بمب»، طبع لأول مرة في السينغال سنة ٢٠١٧م على نفقة السيد أبي مدين شعيب كبي. وهو في طور الترجمة إلى اللغة الفرنسية.
- * «حذف من حقوق آل البيت الكرام».

«شرح الصدر بأهل بدر» رضي الله تعالى عنهم على نظم أهل بدر للعالم العلامة الجامع بين الشريعة والحقيقة الشيخ محمد المام بن البخاري رضي الله عنه وأرضاه وعنا به. تم تبليغه بفضل الله وحسن عونه عشية الجمعة لثلاث وعشرين من رمضان المعظم سنة ١٤٠١هـ. موافق سنة ١٩٨١م.

- * «ضياء الغسق في شرح لقد كان خير الخلق» (قصيدة الإمام سيدي أحمد زروق في مدح النبي ﷺ). انتهى هذا التعليق الوجيز يوم الاثنين المبارك سابع شهر المولد النبوي المبارك سنة ١٤٠٤ هجرية موافق ١٩٨٣م.

* «سراج الباحثين على بصائر التالين» لمحمد مولود (آذ) بن أحمد فال اليعقوبي الموسوي في رواية ورش عن نافع مع الإشارة إلى ما اتفق عليه القراء.

طُبِعَ منذ أشهر لأول مرة منذ تاريخ الفراغ من تأليفه أذان العصر يوم الاثنين ثاني رجب سنة: ١٣٩٩هـ موافق ١٩٧٩م.

- * «عقيدة أهل السنة»، فرغ منه الشيخ سنة ١٤١٢ هـ / ١٩٩١م.
- * «تنزيه السلف الأعلام لذي الجلال والإكرام». فرغ منه الشيخ سنة ١٤١٥هـ، موافق ١٩٩٤م.

* «غوث المجيد في كرامات القطب أحمد بازيد». ٨ ربيع الثاني ١٤٣٧هـ موافق ١٩ يناير ٢٠١٦.

- * «جواز الاستغاثة بالنبي ﷺ وبأولياء أمته». طُبِعَ بِمُقَدِّمَةِ الكتاب السابق.

وقد طُبِعَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ الْكِتَابُ الْخَمْسَةُ الْأَخِيرَةُ صَادِرَةً عَنْ هَذِهِ الدَّارِ: دَارُ الْقُطْبِ أَحْمَدُ بَارِزُودٌ لِلْسَّرِّ الْجَمِيلِ. وَبَسَّرَ اللَّهُ لَنَا إِعَادَةَ طَبْعِ كِتَابِ «فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي الْمِيزَانِ» فِي هَيْئَةٍ مُصَحَّحَةٍ مَزِيدَةٍ بِتَقَارِيظِ الْكِتَابِ... وَلِلَّهِ الْحَمْدُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ.

ومنها ما هو في طور الطبع والله الحمد والشكر:

* «نصيحة القاضي والداني بنصرة الشيخ أبي العباس التجاني». ٢٥ ذي الحجة ١٤٣٠ هـ
١٢-١٢-٢٠٠٩ م

* «الوهابية كبرى الفرق الضالة المعاصرة». ١٤١٦ هـ موافق ١٩٩٦ م.

* والكتاب الذي بين أيدينا: «ابن تيمية ليس شيخ الإسلام». ١٤٢١ هـ موافق ٢٠٠٠ م.

ومنها ما لم يطبع حتى الآن:

* تحقيق كتاب للشيخ سيدي أحمد بن اسمه الديباني بعنوان: «الوضع الجديد لفنّ المخرج والصفات مع ما والاها من فنّي الفواصل والتجويد». (رسالة أكاديمية لنيل الماجستير بدار الحديث الحسنية بالمغرب سنة ١٩٧٦ م).

* «الورد الذكي في الصلاة على النبي ﷺ»، الخميس ٤ ربيع النبوي الشريف ١٤٢٣ هـ الموافق ١٦ مايو ٢٠٠٢ م. وقد حققه محمد بن محمد المام بن سيد ابراهيم البركي في بحث لنيل شهادة المتريز في الفقه وأصوله في السنة الجامعية: ٢٠١٥-٢٠١٦ م.

* «تعظيم الشعائر بالاحتفال ببشرى البشائر». ٦ ربيع النبوي الشريف ١٤٢٩ هـ. الموافق: ١٤/٠٣/٢٠٠٨ م.

* «صِفَةُ التَّيَمُّمِ». ١٩ صفر ١٤٣٢ هـ موافق ٢٤ / ٠١ / ٢٠١١ م

* «الشفاء الهنيء بأربعين معجزة من معجزات النبي ﷺ». وافق الفراغ منه يوم ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٧ هـ موافق فاتح أكتوبر ٢٠١٦ م

اهتمامه بالتراث الإسلامي وأعلامه في هذه البلاد:

ومع مشاركته في العلوم الشرعية وما تعلق بها من علوم آلتها، فهو كذلك مؤرخ معتمد ركّز اهتمامه في التأليف في التاريخ على التعريف ببعض أكابر العلماء الأولياء الراسخين من بلاد المغرب الإسلامي (المغرب، موريتانيا، والسينغال)، ونفّض الغبار عن صور من مآثرهم كادت -لولا توفيق الله له- أن تضيع في غياهبات جُبّ النسيان.

فقد كتب عن الحتم الشيخ سيدي أحمد التيجاني، وعن الشيخ أحمد بمبّ خديم رسول الله ﷺ، والقطب أبي الرياح أحمد بازيد بن يعقوب، والعلامة الربّاني ذي الفتح اللدنيّ الشيخ محمد المام بن البخاري البرّكي، وعن العلامة الولي أحمد ياب بن البخاري بن الفلاي البرّكي، والعلامة محمد مولود (آدّ) بن أحمد فال اليعقوبي الموسوي وعن والده أحمد فال (النّظام)، وعن الشيخ سيدي أحمد بن اسمه الديباني رحمهم الله تعالى أجمعين آمين.

وهو من الجماعة التي اعتنت بجمع تأليف الشيخ محمد المام وتحقيقها وشرحها منذ سبعينات القرن الميلادي المنصرم، وكذا أشعاره فصيحاً وملحوناً، وكان ذلك قبل تأسيس «زاوية الشيخ محمد المام» سنة ١٩٨٥م. والجماعة هم: العلامة الشريف يابّ بن محمّد، والشيخ محمد بن أحمد مسكه حفظهما الله تعالى، والعلامة باركللّ بن العتيق والعلامة أحمد يزيد بن عبد الله بن المام رحمهما الله تعالى.

فقد حدثني الشيخ المؤلف، أنه وجماعته هؤلاء نصبوا أنفسهم منذ سبعينات القرن الميلادي المنصرم لإيجاد كتب الشيخ محمد المام وتحقيقها وشرحها، فبدأوا ذلك بأن اجتمعوا في «بُرجِيّات» بولاية «إينشيري» في عطلة الربيع وأقاموا مدة منشغلين بذلك. وبعدها صاروا يلتقون كل أسبوع مدة ما يزيد على عشر سنين، كل مرة عند أحدهم من بعد صلاة الفجر إلى ما قبيل الغروب ثم تأسست بعد ذلك زاوية الشيخ محمد المام في الثمانينات، فاستفادت كثيراً مما تعبوا فيه، إذ وجدت أمامها مادة علمية ثرية. فجزاهم الله خيراً عن الأمة الإسلامية جمعاء.

وهو عضو في المجلس العلمي لهذه الزاوية، وقد أشرف مع جماعته على تحقيق كتبه وإمضائها وتسليم ما طبع منها كشرح نظم أهل بدر المسمى وسيلة السعادة، وكتاب البادية ونظم مختصر خليل في الفقه المالكي وصادق القواعد والدواوين الشعرية... إلخ.

وقد جدّ في البحث عن تأليف الشيخ محمد المام بن البخاري، ففي ترجمته لهذا العلامة الربانيّ الجليل، سرد جملة من تأليفه قال بعقب البعض منها إنها عنده وساهم بها عنده منها في نشرها.

شهادات العلماء له، وثناؤهم عليه:

وهي أكثر من أن أستقصيها فتبارك الله أحسن الخالقين، لكنني أقتصر على إيراد أسماء العلماء الذين قرّطوا كتابه النفيس «فتاوي ابن تيمية في الميزان».

أسماء العلماء الذين قرّطوا كتاب: «فتاوي ابن تيمية في الميزان»:

محمد سالم بن المختار بن المحبوبي، المحبوبي بن أحمد، محمد سعيد بن ابياه، المصطفى بن بديه بن أحمد، أحمد يزيد بن عبد الله بن المام، محمد الحسن بن أحمد الخديم، أحمد بن محمد عبد الرحمن بن فتي الشقروي الحسني، محمد عبد الرحمن بن محمد عبد الرحمن بن بكر، محمد الحافظ بن السالك بن الطلبة، الأستاذ محمد بن المصطفى، أحمد بن باب بن محمود، أحمد بن حبيب بن الزايد، محمد يحيى بن الشيخ الحسين، محمد عبد الله بن محمد موسى، ياب بن محمادي، محمد يحيى بن محمد عال بن عدود، أحمد بن النين، محمد الأمين بن حمد الله «النين»، الأستاذ محمد بن المصطفى، الشيخ عبد الصمد بن الشيخ عبد القادر بن الشيخ أحمد بمب خديم رسول الله ﷺ، محمد سعد بوه بن آد، وبارك كل بن محمد البخاري، المصطفى بن بدن بن المثني، الشيخ آل مصطفى القادري المصباحي رئيس المعلمين لدار العلوم الغوث الأعظم في عجرات في الهند، والأستاذ أبو الطيب يوسف بن عدنان المُنَاوِيّ الأشعريّ الحنَفيّ اللَّبْنَانِيّ الفلِسطِينِيّ، والشيخ المُربِّي نور الدين: علي جمعة الشافعي الشاذلي الأزهري مُفتي

الديار المصرية سابقا، عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، حفظه الله تعالى.

هذا فضلا عن فتاويه الأخرى وتقاريطه للكتب التي تعرض عليه، وآرائه الإصلاحية ومواقفه المتميزة وسياسته لشؤون قومه وجوده وحسن شيمه وبالع زهده وتواضعه حفظه الله تعالى.

وقد حصل على شهادتين تقديرتين إحداهما من أكاديمية منن الباقي القديم للعلوم الإسلامية في طوبى في السينغال، والأخرى من «هيئة الشيخ أحمد بمب الخيرية في موريتانيا». وبعثت للشيخ أيضا شهادة تقديرية من قبل خيمة التواصل العالمية، منحت له في «أبي ظبي» (الإمارات العربية المتحدة) بتاريخ ١٣ إبريل ٢٠١٦م.

ويكفيه فخرا ما قاله فيه العلامة محمد عال بن عدود المبارك رحيم الله تعالى، في تقريره لكتاب «التبرك برسول الله ﷺ والتوسل به إلى الله عز وجل وبالصالحين»:

(...) ثم أرجو من الله تعالى أن تكون مجدد القرن الجاري كما ورد أن الله تعالى يبعث لهذه الأمة على رأس كل قرن من يحدد لها أمر دينها وقد حصلت ذلك نظما فقلت:

جَمَعْتَ مِنْ سُنَنِ مَا لَمْ يَكُنْ جَمَعَا مِنْ قَبْلِكَ الدَّهْرَ مِنْهَا الْعَالِمُونَ مَعَا
مُجَدِّدُ الْقَرْنِ عِنْدِي أَنْتَ فَاسْتَمِعُوا يَا أَيُّهَا الْقَوْمُ أَهْدَاكُمْ مَنْ اسْتَمَعَا

... إلخ.

وقد ترجم الشيخ لنفسه حفظه الله تعالى، ترجمة فاخرة بقوله:

إِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ أَشْعَرِي عَقِيدَةً، وَالْفِقْهُ مَالِكِي طَرِيقَةً
طَرِيقَةُ الْخَدِيمِ ذِي النَّهْجِ الْقَوِيمِ طَرِيقَتِي، هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ
وَإِنِّي خَدِيمُ خَادِمِ الرَّسُولِ وَتِلْكَ ذِمَّةٌ بِهَا أَرْجُو الْوُصُولَ

فهو إذن لعمرى شيخ الإسلام والمسلمين بحق، وشيخ الإيوان وشيخ الإحسان حفظه

الله تعالى ونفعنا به وبعلمه في الدارين آمين.

ولله الحمد من قبل ومن بعد، وصلى الله على سيد المرسلين ورَضِيَ عن أصحابه وآله
وأُمَّتِهِ أَجْمَعِينَ آمِينَ .





مقدمة المؤلف



مقدمة المؤلف:

ديباجة في السبب الحامل على هذا التأليف

يقول العبد الفقير المعترف بقصوره وتقصيره محمد بن أحمد مسكه اليعقوبي ثم البركي:

الحمد لله الذي هدى من الضلالة والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

وبعد فالمعذرة إلى القارئ الكريم من هذا العنوان الذي يبعث في نفوس كثير من الناس النُفُورَ وَتَقْشِيرُ منه جلودهم.

وإني أدعي الموضوعية والإنصاف فيما أقدمُ وأتخذُ القارئ الكريمَ حَكَمًا في ذلك.

فليمنحني القارئ الكريم بآله وشيئا من وقته حتى يعرف ما في الجعبة ثم هو بعد ذلك أميرُ نفسه.

ومقصدي هو تبيين الحق في شأن ابن تيمية وأنه لا يستحق لقب شيخ الإسلام وأن الإسلام إذا كان ابن تيمية شيخه فيا ضيعته ويا جوره عن طريق الهدى.

وأعلمُ أن كثيرا من الناس اليوم لا يرون شيئا للإسلام سِوَاهُ. بل إن كثيرا منهم لا يعتقدُ عالما على الحقيقة سِوَاهُ.

وكثيرٌ ممن لا يوافقُه في معتقداته يحبونه ويجلونه عن الانتقاد. وأفتدتهم مغلقة عن كل ما يمكن أن يقال في شأنه.

ولربما كان من بينهم من هو كافر في نظر ابن تيمية وأتباعه.

ولربما حكم عليه بعضهم بالكفر لو أنهم اطلعوا على معتقداته.

ولكن تقليد الألقاب والاعتزاز بها يُرَدُّه أهل الدعايات أصمَّهم عن الإنصات للحق.

وأذكر أني مرة لقيت صديقاً في الطريق قد طال عهدي بلفاقه فقال لي:

يا محمد أنت لا تزال منحرفاً عن ابن تيمية؟

فقلت له: هذا السؤال لا أقبله من العلماء. فإني قد كتبت كُتُباً في شأن ابن تيمية زعمتُ فيها مزاعم أخذتها عليه، فإن كانت صحيحة النسبة إليه وكانت مخالفة للدين الإسلامي فينبغي أن لا أكون وحدي المنحرف عن ابن تيمية.

وإن كانت صحيحة النسبة إليه ولكنها من صميم الدين فينبغي تنبيهي أنا إلى ذلك لئلا أبقى على ضلالة، وإن لم تكن نسبتها إليه صحيحة فإني قد ظلمته فينبغي تنبيهي أيضاً إلى ذلك.

فقد ادّعت أنه يقول بقدوم العالم، وأنه ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق إلى ما لا نهاية له. وأن من زعم أن الله كان ولا شيء معه مخطئ ولكن الصحيح أنه تعالى كان ولا شيء قبله. وادّعت أن المسلمين قبل ابن تيمية قالوا إن القول بقدوم العالم كفر ولم يقل به أحد منهم. وادّعت أنه يقول: إن النار التي يعذب الله بها الكفار يوم القيامة ستفنى. وادّعت أن المسلمين قبله كانوا مجمعين على كفر من قال إن النار تفنى.

وادّعت أنه يقول: إن الله جل وعلا في جهة يشار إليه بالأصابع وإن بعض المخلوقات أقرب إليه من بعض قُرْباً حَسَباً مَسَافِئاً، وأنه تعالى له حَدٌّ وأنه يتّصف بحلول الحوادث فيه. وأنه يتكلم بحرف وصوت وأنه يسكت وإن القرآن محدث. ويقول بالعلّة الغائيّة كما يقول بها الفلاسفة وإن الترجيح بلا باعث، مستحيل كما يقولون.

وإن الأنبياء غير معصومين من الوقوع في الذنب ولا من الوقوع في الكفر.

وإن الاستغاثة بالنبي ﷺ كفر.

وإنَّ قَصْدَ زيارة قبره الشريف حرامٌ.

وهو أيضا منحرف عن أهل البيت الكرام وبخاصة عن سيدنا علي رضي الله عنه أشد الانحراف ولا يجد وسيلة لذمّه والنيل منه إلا واستعملها، إلى ما ينز به غيره من الصحابة مثل سيدنا عثمان رضي الله عنه.

ولسانه صارم على أهل الله تعالى من أولياء الله الكرام.

إلى غير ذلك من شناعاته.

هذا إلى تحريفه للثُّقُول وتضعيفه للأحاديث انتصارا لمذهبه وخرقه للإجماعات في الفروع.

وهكذا أقول للقارئ الكريم وأعدّه أي سأحاول إثباتَ نسبة هذه الأمور إلى ابن تيمية من خلال كتبه ومن خلال نُقول العلماء القدماء عنه. واعتمادِي في الحقيقة إنما هو على ما هو موجود في كتبه.

ولن أحاول الرد على هذه الضلالات لأنني قد رددت عليها في كتب خاصة بها وقد رد عليها قبلي وفي عصري من هم أَقْعَدُ مِنِّي بِرَدِّهَا وأجدر بالتصدي لدخضها.

وقد لا يملك الإنسان نفسه في الرد القليل عليها تنبيها على زيغها.

وقبل الدخول في تفصيل هذه الأمور أودُّ أن أوردَ مقدمةً موجزةً في أقوال العلماء الذين عاصروه والذين أتوا بعده في خروجه عن الجادة المستقيمة وخُروقه للإجماع، ومن بينهم كثير من مناصريه وأتباعه.

ثم أعقِدُ بُنْدًا لِتَبْيِينِ أسلوبه في المراوغة وإخفاء عقيدته مما غرَّ كثيرا من العلماء فضلا عن العامة.

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل جهادا مقبولا في سبيل الله تعالى وعملا خالصا من الشوائب النَّفْسِيَّة وأن ينفع به المسلمين وَيُرَدِّهُمْ به إلى الصراط المستقيم. والله ولي التوفيق.

نواقشوط يوم الأحد ٢٥ المحرم ١٤٢١ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام
موافق ٣٠ ابريل ٢٠٠٠م.





مقدمة:

في أقوال علماء السنة في ابن تيمية



وفيها:

- * رأي الحافظ الذهبي في ابن تيمية
- * رأي شيخ الإسلام تقي الدين السبكي فيه
- * كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي في ابن تيمية
- * العلامة شهاب الدين ابن جهبل الشافعي
- * رأي شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي في ابن تيمية
- * الصلاح الصفدي الشافعي
- * الإمام خليل بن إسحاق المالكي
- * العلامة الشيخ أحمد زروق المالكي
- * العلامة ملا علي القارئ الحنفي
- * الإمام عبد الرؤوف المناوي الشافعي
- * العلامة شهاب الدين الخفاجي الحنفي
- * الإمام الزرقاني المالكي
- * الشيخ مصطفى الشطي الحنبلي
- * العلامة محمد زاهد الكوثري الحنفي
- * رسالة الحافظ الذهبي إلى ابن تيمية
- * العلامة ابن رجب الحنبلي
- * وممن ذكر ابن تيمية من علماء الشناقطة
- * الفقيه العلامة عبد الله بن محمد بن محمد سالم المجلسي المالكي، المعروف بحمد الله
- * العلامة المتفنن محمد الخضر بن حبيب اليعقوبي ثم البركي المالكي
- * العلامة العارف بالله تعالى الشيخ أحمد بن فتى الحسني المالكي

✽ العلامة العارف بالله تعالى محمد الحسن بن أحمد الخديم اليعقوبي المالكي

✽ وممن ذكره من غيرهم من علماء العصر

✽ العلامة المدقق المحدث شيخ عصره الفقيه الشيخ سلامه القضاعي العزامي الشافعي

✽ العلامة المحدث المحقق ظفر أحمد العثماني التهانوي الحنفي

مقدمة:

في أقوال علماء السنة في ابن تيمية

لم يكن في عزيمتي أن أفرد مقالا للحديث عن أقوال علماء أهل السنة في ابن تيمية لأن الذي يعيننا الآن من أمره هو هذه الكتب الضخام التي بين أيدينا مملوءة من البدع وأنواع الضلالات.

ولكنني أجدي مضطرا لأن أبين للقراء طرفا من حقيقة أمره وأنقل لهم بعض ما قاله العلماء في شأنه، ليعلموا أن الدعاية الصارخة القائمة حوله الآن على تقديسه وجعله الإمام الأوحَد في الإسلام لم تكن قط موضع إجماع من المسلمين ولا قول أكثرهم.

كان أهل السنة منذ برز ابن تيمية إلى الميدان يحذرون الناس من أقاويله ويردون عليه بالكتب والمقالات. سواء منهم من كان على مذهب أحمد بن حنبل، الذي يدعي هو الاقتداء به، ومن كان على غيره من مذاهب أهل السنة. ولم يكن يقتدي به سوى طائفة قليلة من بقايا أهل نخلته من المشبهة، ومضى على ذلك العصرُ تلو العصرِ حتى جاء ابنُ عبد الوهاب، فأحى النُخلة وعزز البدعة وزاد الطين بلة، بتأييده للدعوة بحد الحسام، وعلى أثره يمشي أتباعه الآن مُجْلِبِينَ بخيلهم ورجلهم ودعاياتهم الصارخة وإرهابهم الفكري ليؤيدوا ابن تيمية وبدعه الكثيرة.

وقد ملأوا الدنيا ضجيجا وادعاء وكفروا كل من خالفهم أو بدَّعوه بَوْهَمٍ يحاولون جاهدين أن يشوِّهوا وجه الإسلام ويزوِّروا تاريخه، وأن يقطعوا الصلة بين ماضيه وحاضره، فإذا سمعتهم خيل إليك أن الإسلام الصحيح مات حتى جاء ابن تيمية فأظهره للناس وأحياه، ثم مات مَوْتَةً أخرى حتى جاء ابن عبد الوهاب فنشره.

هذا أحد دُعائهم وهو محمد حامد الفقهي، يقول في مقدمة كتبها على كتاب ابن تيمية

«اقتضاء الصراط المستقيم»:

«ودارت المعارك بين شيخ الإسلام ومعه ربه وبين حزب الشيطان، ومعه الجماهير ورجال الدولة...» اهـ. يعني بحزب الشيطان علماء الأمة الإسلامية.

ولا غرابة في تسميته علماء المسلمين الأتقياء الأعلام بحزب الشيطان، فإنها يقتضي في ذلك ابن تيمية نفسه، ويقتضي ابن القيم الذي ساهم «حزب جنكزخان».

وليسوا حزب الشيطان ولا حزب جنكزخان، وإنما هم صفوة علماء الأمة المحمدية، ردوا عليه في حياته وبعد مماته، وحاكموه في حياته، وحكموا عليه بالسجن مرة، بعد مرة حتى مات في السجن.

ومن رد عليه في حياته ورد على ابن القيم في حياته الشيخ الإمام تقي الدين السبكي، وكفى به ورعاً وعلماً، والشيخ العلامة ابن جهيل، والإمام الزملكاني، والعلامة الأخنائي قاضي المالكية، وبدر الدين ابن جماعة، وغيرهم. ولم يزل العلماء منذ ذلك العهد يردون عليه.

وقد وقع مثل ما وقع له لتلميذه ابن القيم، فقد طيفَ به وحكم عليه بالكفر، وكاد يلاقي حتفه لولا أنه اعترف على نفسه بالكفر وتاب إلى الله تعالى، ولم تكن توبته صحيحة، وإنما كان يريد أن ينقذ نفسه بها من القتل، ومثله في هذه التوبة شيخه ابن تيمية، فإنه قد تاب مرات، ثم كان ينقض عهده ويعلن زيغه، وسنورد صيغة من صيغ استتابته في آخر هذا المقال إن شاء الله تعالى.

ولنفسح المجال الآن لأقلام العلماء الذين عاصروه أو أتوا بعده:

رأي الحافظ الذهبي في ابن تيمية:

وأول ما نبدأ به معاصره ومناصره الحافظ الذهبي، فقد قال فيه كلمة من أجمع ما يمكن أن يقال فيه، قال في: «زغل العلم» (ص: ١٧):

«احذر الكبر والعجب بعلمك، فيا سعادتك إن نجوت منه كفافا لا عليك ولا لك، فوالله ما رمقت عيني أوسع علما، ولا أقوى ذكاء من رجل يقال له ابن تيمية، مع الزهد في المأكّل والملبس والنساء، ومع القيام في الحق والجهد بكل ممكن، وقد تعبت في وزنه وتفتيشه حتى مللت في سنين متطاولة، فما وجدت الذي أخره بين أهل مصر والشام ومقتته نفوسهم، وازدروا به وكذبوه وكفروه، إلا الكبر والعجب، وفرط الغرام في رئاسة المشيخة والازدراء بالكبار. فانظر كيف وبال الدعاوي ومحبة الظهور، ونسأل الله المسامحة، فقد قام عليه ناس ليسوا بأورع منه ولا أعلم ولا أزهّد منه، بل يتجاوزون عن ذنوب أصحابهم وآثام أصدقائهم، وما سلطهم الله عليه بتقواهم أو جلالته، بل بذنوبه وما دفع الله عنه وعن أتباعه أكثر، وما جرى عليهم إلا بعض ما يستحقون فلا تكن في ريب من ذلك».

ثم قال بعد ذلك:

«فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والفلسفة وآراء الأوائل ومجارات العقول واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأحوال السلف، ولفقت بين العقل والنقل، فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقاربها، وقد رأيت ما آل أمره إليه من الخط عليه والهجو والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبياطل...»

فقد كان قبل أن يدخل هذه الصناعة منورا مضيئا، على محياء سيما السلف، ثم صار مظلمًا مكسوفًا، عليه قتمة عند خلائق من الناس، ودجالًا أفاكا كافرا عند أعدائه، ومبتدعا فاضلا محققا بارعا عند طوائف من عقلاء الفضلاء، وحامل راية الإسلام وحامي حوزة الدين ومحبي السنة عند عموم أصحابه، هو ما أقول لك» انتهى كلام الذهبي.

وقد عزا بعض المؤلفين هذا الكلام للسيوطي خطأ، وهو في «زغل العلم» للذهبي.

ونسبة الكتاب إليه ليست موضع ريبة، وقد عزا السخاوي هذا الكلام أيضا للذهبي في كتابه: «الإعلان بالتوبيخ» انظر «تكملة الرد» للمحقق الكوثري، ص: ١٨١، وغيره، و«فتح المبين المبين» للعلامة الشيخ أحمد بن فتى، ص: ٤١٤، وفيه: أن الكلام فوق نقله الحافظ العلائي من خط الذهبي. وسنورد رسالة الذهبي إلى ابن تيمية في وسط هذا الفصل إن شاء الله تعالى. (انظر الفقرة المتعلقة بالعلامة محمد زاهد الكوثري).

ومن عرف تاريخ الذهبي علم أنه ليس ممن تتطرق إليه التهمة في الإزراء بابن تيمية، فإنه - أي الذهبي - كان مناصرا له، متعصبا على الصوفية وعلى الأشاعرة، ميالا إلى طائفة ابن تيمية، كما حكى عنه تلميذه ابن السبكي في طبقاته وأعطى أمثلة كثيرة من تعصبه.

رأي شيخ الإسلام تقي الدين السبكي فيه:

ومن كلام معاصري ابن تيمية فيه ما قاله العلامة الشيخ الإمام الورع تقي الدين السبكي في «السيف الصقيل في الرد على نونية ابن زفيل» (ص: ١٧) بعد أن تحدث عن الحشوية قال: «ثم جاء في أواخر المائة السابعة رجل له فضل ذكاء واطلاع، ولم يجد شيئا يهديه، وهو على مذهبهم، وهو جسور متجرد لتقرير مذهبه، ويجد أمورا بعيدة فبحسارته يلتزمها، فقال بقيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى، وأن الله سبحانه ما زال فاعلاً، وأن التسلسل ليس بمحال فيما مضى كما هو فيما سيأتي، وشق العصا وشوش عقائد المسلمين، وأغرى بينهم. ولم يقتصر ضرره على العقائد في علم الكلام حتى تعدى وقال إن السفر لزيارة النبي ﷺ معصية، وقال إن الطلاق الثلاث لا يقع، وإن من حلف بطلاق امرأته وحنث لا يقع عليه طلاق، واتفق العلماء على حبسه الحبس الطويل، فحبسه السلطان، ومُنِع من الكتابة في الحبس وأن يدخل إليه بدواة، ومات في الحبس».

وقال الإمام السبكي أيضا في فتاويه (٢/ ٢١٠) في أثناء رده على فتيا له في الوقف:

«هذا الرجل كنت رددت عليه في حياته، في إنكاره السفر لزيارة المصطفى ﷺ، وفي إنكاره وقوع الطلاق إذا حلف به، ثم ظهر لي من حاله ما يقتضي أنه ليس ممن يعتمد عليه في نقل ينفرده، لمسارعة إلى النقل لفهمه، ولا في بحث ينشئه لخلطه المقصود بغيره، وخروجه عن الحد جدا، وكان مكثرا من الحفظ، ولم يتهذب بشيخ ولم يرتض في العلوم، بل يأخذها بذهنه مع جسارة واتساع خيال وشغب كثير، ثم بلغني من حاله ما يقتضي الإعراض عن النظر في كلامه جملة، وكان الناس في حياته ابتلوا بالكلام معه للرد عليه، وحبس بإجماع العلماء وولاية الأمور على ذلك. ولم يكن لنا غرض في ذكره بعد موته، لأن تلك أمة قد خلت، ولكن له أتباع ينعمون ولا يعون ونحن نتبرم بالكلام معهم ومع أمثالهم ولكن للناس ضرورات إلى الجواب في بعض المسائل».

انظر تكملة الرد (ص: ١٦، ١٠٦).

ولا ننس تصريح هذا الإمام الورع بأن العلماء أجمعوا على حبس ابن تيمية، ولا ننس كذلك قوله إنه أيضا لا يعتمد على نقله، وقال الإمام السبكي في «الدرة المضيئة»:

«قد أحدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد، ونقض من دعائم الإسلام الأركان والمعاهد بعد أن كان مستترا بتبعية الكتاب والسنة مظهرا أنه داع إلى الحق هاد إلى الجنة، فخرج عن الاتباع إلى الابتداع، وشذ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع، وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدسة، وبأن الافتقار إلى الجزء ليس بمحال، وقال بحلول الحوادث بذات الله تعالى، وأن القرآن محدث تكلم الله به، بعد أن لم يكن، وأنه يتكلم ويسكت، ويحدث في ذاته الإرادات بحسب المخلوقات، فقال بحدوث لا أولها، فأثبت الصفة القديمة حادثة والمخلوق الحادث قديما، ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل، فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاث والسبعين التي افرقت عليها الأمة، وكل ذلك - وإن كان كفرا شنيعا - بما تقل جملته بالنسبة إلى ما أحدث في الفروع، فإن مُتَلَقِّيَ الأصول عنه، وفَاهِمَ ذلك منه هم الأقلون، والداعي إليها من أصحابه

هم الأذولون، وإذا حُوققوا في ذلك أنكروه... وأما ما أحدثه في الفروع فأمر قد عمت به البلوى... وقد بث دعائه في أقطار الأرض لنشر دعوته الخبيثة، وأضل بذلك جماعة من العوام ومن العرب الفلاحين، ولبس عليهم». اهـ.

و«الدرة المضيئة» هذه مطبوعة ضمن المجموعة السبكية، انظر تكملة الرد (ص: ١٦٦).

وقال ابن عبد الهادي «في العقود الدرية» (ص: ١١٧) عازيا للذهبي في حديثه عن ابن تيمية:

«وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوا، وجسر هو عليها...».

وابن عبد الهادي هذا تلميذ ابن تيمية وأحد المعجبين به، المدافعين عنه بتعصب، وكذلك الذهبي كان متعصبا له.

وفي كلامهما هذا شهادة على الرجل بالابتداع وخرق إجماع الأمة، فإن الجسارة على القول بأشياء أحجم عنها الأولون والآخرون، معناها بصراحة الخروج عن طريق جميع العلماء المسلمين قبله.

وقال ابن عبد الهادي أيضا في «العقود الدرية» (ص: ١١٩):

«واجتمع به في هذه السنة الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد، وسمع كلامه، وذكر أنهم سألوه بعد انقضاء المجلس فقال: هو رجل حَفَظَةٌ.

قيل له: فهلا تكلمت معه؟.

فقال: هذا رجل يحب الكلام وأنا أحب السكوت». انتهى.

وهذا أيضًا يدل على صحة ما ذكر السبكي من شغبه وجسارته.

كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي في ابن تيمية:

قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» في ترجمته:

«كان يتكلم على طريقة المفسرين مع الفقه والحديث، فيورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر ما لا يقدر أحد أن يورده في عدة مجالس، كأن هذه العلوم بين عينيه يأخذ منها ما يشاء ويذر، ومن ثم نُسب أصحابه إلى الغلو فيه، واقتضى له ذلك الإعجاب بنفسه حتى زُهي على أبناء جنسه، واستشعر أنه مجتهد، فصار يرد على صغير العلماء وكبيرهم، قديمهم وحديثهم، حتى انتهى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فخطأه في شيء فبلغ الشيخ إبراهيم الرقي الحنبلي فأنكر عليه، فذهب إليه واعتذر واستغفر.

وقال في حق علي كرم الله وجهه: أخطأ في سبعة عشر شيئاً، ثم خالف فيها نص الكتاب، منها اعتداد المتوفى زوجها أطول الأجلين.

وكان لتعصبه لمذهب الحنابلة يقع في الأشاعرة حتى إنه سب الغزالي، فقام عليه قوم كادوا يقتلونه...

وذكروا أنه ذكر حديث النزول فنزل عن المنبر درجتين فقال: كنزولي هذا فنسب إلى التجسيم...

وافترق الناس فيه شيعاً، فمنهم من نسبته إلى التجسيم لما ذكر في العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما، من ذلك قوله: إن اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله، وإنه مستو على العرش بذاته.

ف قيل له : يلزم من ذلك التحيز والانقسام.

فقال: أنا لا أسلم أن التحيز والانقسام من خواص الأجسام.

فألزم أنه يقول بالتحيز في ذات الله تعالى.

ومنهم من ينسبه إلى الزندقة لقوله: إن النبي ﷺ لا يستغاث به؛ لأن في ذلك تنقيصاً ومنعاً من تعظيم رسول الله ﷺ...

ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله في علي كرم الله وجهه ما تقدم، ولقوله إنه... قاتل للرئاسة دون الديانة. وأن عثمان رضي الله عنه كان يحب المال. ولقوله: أبو بكر أسلم شيخاً لا يدري ما يقول، وعلي أسلم صيباً والصبي لا يصح إسلامه على قول.

ونسبه قوم إلى أنه كان يسعى في الإمامة الكبرى... وله وقائع شهيرة، وكان إذا حُوقِقَ وألزم يقول: لم أرد هذا، إنما أردت كذا فيذكر احتمالاً بعيداً. انتهى كلام الحافظ ابن حجر. وبهذا يظهر أن ابن حجر لم يكن في صف المُثَنِّين على ابن تيمية بدون تحرز. بل كان في تحفظ في شأنه، وإن أثنى عليه، فقد قال عنه في فتح الباري ج ١٧، ص ٨١:

«هذه الرواية أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب، وهي من مُسْتَشَنَع المسائل المنسوبة إلى ابن تيمية»... إلخ.

وهذا يدل على أنه لم يطلع عليها في كلامه. ولو اطلع عليها وعلى غيرها من بدعِه لكان له منه موقف آخر. والله تعالى أعلم.

العلامة شهاب الدين ابن جهبل الشافعي:

وقال فيه العلامة ابن جهبل في الرد عليه في الجهة:

«ثم استدل على جواز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها، بما صح أنه ﷺ في خطبة عرفات جعل يقول: «ألا هل بلغت؟» فيقولون: نعم، فيرفع أصبعه إلى السماء وينكتها إليهم ويقول: «اللهم اشهد» غير مرة.

ومن أي دلالة يدل هذا على جواز الإشارة إليه؟ هل صدر منه ﷺ إلا أنه رفع أصبعه ثم نكتها إليهم.

هل في ذلك دلالة على أن رفعه كان يشير به إلى جهة الله تعالى؟ ولكن هذا من عظيم ما رسخ في ذهن هذا المدعي من حديث الجهة، حتى أنه لو سمع مسألة من عوبص الفرائض والوصايا وأحكام الحيض لقال: هذه دالة على الجهة». هـ. انظر طبقات الشافعية الكبرى ج ٩، ص ٦٤.

رأي شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي في ابن تيمية:

وقال العلامة شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي في فتاويه في جواب سؤال ص ١١٤ وما بعدها:

«ابن تيمية عبد خذله الله وأضله، وأعماه وأصمه وأذله، وبذلك صرح الأئمة الذين بينوا فساد أحواله وكذب أقواله. ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الإجتهد أبي الحسن السبكي وولده التاج والشيخ الإمام العز بن جماعة، وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية.

ولم يقتصر اعتراضه على متأخري الصوفية، بل اعترض على مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما كما سيأتي.

والحاصل أن لا يقام لكلامه وزن، بل يُرمى به في كل وعُر وخَزَن.

وَيُعتَقَد فيه أنه ضال ومضل جاهل غالي، عامله الله بعدله، وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته وفعله، آمين». انتهى كلامه.

ثم ذكر عنه أنه كان على منبر جامع الجبل بالصالحية فذكر عنده عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: «إن عمر له غلطات وبليات وأي بليات».

وأنه ذكر عنده علي رضي الله عنه مرة أخرى فقال: «إن عليا أخطأ في أكثر من ثلاثمائة مكان».

ثم أخذ يعدد الأمور التي خرج فيها عن جماعة المسلمين وشذ عن الإجماع.

الصلاح الصفدي الشافعي:

وقال الصلاح الصفدي الشافعي في شرحه على لامية العجم للطغرائي عند قوله:

ولا أهاب الصفاح البيض تسعدني باللمح من خلل الأستار والكلل

وسألت الشيخ الإمام العلامة تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى سنة ٧١٧ في دمشق عن قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجْتُنَّسِيْهَتْ﴾ [آل عمران: ٧] إلى آخر ما قاله هناك....، والمقصود أنه اجتمع به وذاكره في العلم.

ثم قال الصفدي في شرح قول الطغرائي:

ويا خبيراً على الأسرار مطلعها أصمت ففي الصمت منجاة من الزلل

يقال إن الخليل بن أحمد رحمه الله تعالى اجتمع هو وعبد الله بن المقفع ليلة فتحادثا إلى الغداة. فلما تفرقا قيل لل خليل كيف رأيته قال: رأيت رجلاً علمه أكثر من عقله. وكذا كان ابن المقفع فإنه قتله قلة عقله وكثرة كلامه.

قال الصفدي: وكذا أيضاً كان الشيخ الإمام العالم العلامة تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى، علمه متسع جداً إلى الغاية وعقله ناقص يورطه في المهالك ويوقعه في المضايق. هـ.

الإمام خليل بن إسحاق المالكي:

وقال الإمام الزرقاني في شرح المواهب للقسطلاني بعد أن عزا للشيخ خليل في منسكه قوله: «وليتوسل به ﷺ ويسأل الله تعالى بجاهه إذ هو محط أحمال الأوزار وأثقال الذنوب لأن بركة شفاعته وعظمها عند ربه لا يتعاضدها ذنب ومن اعتقد خلاف ذلك فهو المحروم الذي طمس الله بصيرته وأضل سريره ألم يسمع قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ

جَاءُواكَ ﴿الآية. [النساء: ٦٤] هـ. وقال الزرقاني: ولعل مراده التعريض بابن تيمية. هـ.

العلامة الشيخ أحمد زروق المالكي:

وقال الإمام العارف بالله تعالى العلامة الشيخ أحمد زروق المالكي:

«ابن تيمية رجل مسلم له باب الحفظ والإتقان، مطعون عليه في عقائد الإيمان، مثلوبٌ بنقص العقل فضلا عن العرفان. وقد سئل عنه الشيخ الإمام تقي الدين السبكي، فقال: «هو الرجل علمه أكبر من عقله». قلت: ومقتضى ذلك أن يُعتبر بنقله لا بتصرفه في العلم والله أعلم. هـ كلام سيدي أحمد زروق رضي الله عنه.

قال الشيخ النبهاني بعد أن أورد هذا الكلام:

وقوله: «يعتبر بنقله» هو مقيد فيما عدا ما يستشهد به من النقول لتأييد بدعه التي خالف بها جمهور أئمة المسلمين ولا سيما فيما يتعلق بالسفر لزيارة سيد المرسلين ﷺ والاستغاثة به وبسائر الأنبياء والصالحين، فنُقله في ذلك لا تعتبر إلا إذا وافقه عليها الموثوق بهم كما تقرر، ويدل عليه كلام الحافظ العراقي والإمام الزرقاني والشهاب الخفاجي الحنفي (...) فضلا عن كلام الإمام السبكي والإمام ابن حجر الهيتمي وغيرهما والله أعلم. هـ كلام السيد النبهاني.

العلامة ملا علي القارئ الحنفي:

وقال ملا علي القارئ الحنفي في شرح «الشفاء» للقاضي عياض:

«وقد فرط ابن تيمية من الحنابلة حيث حرم السفر لزيارة النبي ﷺ كما أفرط غيره حيث قال: كون الزيارة قرينة معلوم من الدين بالضرورة، وجاحده محكوم عليه بالكفر. ولعل الثاني أقرب إلى الصواب لأن تحريم ما أجمع العلماء في* بالاستحباب يكون كفرا لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه في هذا الباب. هـ.

الإمام عبد الرؤوف المناوي الشافعي:

وقال الإمام عبد الرؤوف المناوي الشافعي في شرح الشمائل: «أما كون ابن تيمية وابن القيم من المبتدعة فمسلّم». هـ.

العلامة شهاب الدين الخفاجي الحنفي:

وقال شهاب الدين الخفاجي الحنفي في شرح «الشفاء»، بعد قول النبي ﷺ: (لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد):

«اعلم أن هذا الحديث هو الذي دعا ابن تيمية ومن تبعه كابن القيم إلى مقالته الشيعة التي كفّروها... وهي منعه من زيارة قبره ﷺ وشد الرحال إليه... فتوهم أنه حتى جانب التوحيد بخرافات لا ينبغي ذكرها... ساعه الله». هـ.

وقال شهاب الدين أيضا في شرح «الشفاء» - بعد أن ذكر القاضي قول الإمام مالك للمنصور: «ولم تصرف وجهك عنه؟ وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام» - :

وفي هذا رد على ابن تيمية إذ قال: «إن استقبال القبر الشريف عند الزيارة أمر منكر لم يقل به أحد ولم يُروَ إلا في حكاية مفتراة على الإمام مالك». يعني هذه القصة التي أورد القاضي بسند صحيح، فقله: «إنها أمر منكر» كذب محض ومجازفة من ترهاته. وقوله: «لم ينقل ولم يرو» باطل، فإن مذهب مالك وأحمد والشافعي رضي الله عنهم استحباب استقبال القبر الشريف وهو مسطر في كتبهم. هـ.

وقال أيضا عند «لا تجعلوا قبوري عيدا»: لا حجة فيه لابن تيمية فإن إجماع الأمة على خلافه يقتضي تفسيره بغير ما فهموه فإنه نزغة شيطانية. هـ.

الإمام الزرقاني المالكي:

وقال الإمام الزرقاني أيضا في شرحه على «المواهب اللدنية» عند قول الإمام القسطلاني فيها: «والحكاية المروية عنه -أي عن الإمام مالك أنه أمر المنصور أن يستقبل القبر وقت الدعاء - كذبٌ على مالك كذا قال: يعني ابن تيمية.

قال الزرقاني: تبرأ - أي القسطلاني - منه أي من كلام ابن تيمية في تكذيب الحكاية لأن الحكاية رواها أبو الحسن في كتابه «فضائل مالك»، ومن طريق الحافظ أبي الفضل عياض في الشفاء بإسناد لا بأس به بل قيل إنه صحيح، فمن أين أنها كذبٌ وليس في رواها كذاب ولا وضاع، ولكنه - يعني ابن تيمية - لما ابتدع له مذهبا وهو عدم تعظيم القبور ما كانت، وإنها إنما تزار للاعتبار والترحم بشرط أن لا يشد إليها رحال صار كل ما خالف ما ابتدعه بفاسد عقله عنده كالمصائل لا يبالي بما يدفعه، فإذا لم يجد له شبهة واهية يدفعه بها بزعمه انتقل إلى دعوى أنه كذب على من نسب إليه مباحته ومجازفة وقد أنصف من قال فيه: «علمه أكبر من عقله». اهـ.

وقال الزرقاني أيضا في موضع آخر من شرح «المواهب» عند قول القسطلاني فيها: «وقد روي أن مالكا لما سأله أبو جعفر المنصور العباسي: يا أبا عبد الله أستقبل رسول الله ﷺ وأدعو أم أستقبل القبلة وأدعو؟ فقال له مالك: ولم تصرف وجهك عنه؟ وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله عز وجل يوم القيامة».

قال الإمام القسطلاني: «لكن رأيت منسوبا للشيخ تقي الدين ابن تيمية في منسكه: أن هذه الحكاية كذب على مالك، وأن الوقوف عند القبر بدعة، قال: ولم يكن أحد من الصحابة يقف عنده ويدعو لنفسه، ولكن كانوا يستقبلون القبلة ويدعون في مسجده ﷺ قال - يعني ابن تيمية - : ومالك من أعظم الأئمة كراهية لذلك».

قال الزرقاني في شرحه عند قول ابن تيمية إن هذه الحكاية كذبٌ على مالك: «هذا تهوّر

عجيب، فإن الحكاية رواها أبو الحسن علي بن فهر في كتابه: فضائل مالك، بإسناد لا بأس به، وأخرجها القاضي عياض في الشفاء من طريقه، عن شيوخ عدة من ثقات مشايخه، فمن أين أنها كذب وليس في إسنادها وضاع ولا كذاب.

وقال الزرقاني عند قول ابن تيمية «إن الوقوف عند القبر بدعة ولم يكن أحد من الصحابة يقف عنده ويدعو لنفسه» :

«نفية مردود عليه من قصوره أو مكابرتة، ففي الشفاء قال بعضهم: رأيت أنس بن مالك أتى قبر النبي ﷺ، فوقف فرفع يديه، حتى ظننت أنه افتتح الصلاة، فسلم على النبي ﷺ ثم انصرف.

وقال عند قول ابن تيمية: «ومالك من أعظم الأئمة كراهية لذلك» :

« كذا قال، وهو خطأ قبيح، فإن كتب المالكية طافحة باستحباب الدعاء عند القبر مستقبلاً له مستديراً القبلة، ومَنْ نَصَّ على ذلك أبو الحسن القاسبي، وأبو بكر بن عبد الرحمن، والعلامة خليل في منسكه، ونقله في الشفاء عن ابن وهب عن مالك، قال: إذا سلم على النبي - ﷺ - ودعا يقف وجهه إلى القبر لا إلى القبلة».

وقال الزرقاني بعد ذلك أيضاً عند قول ابن تيمية: «ومالك من أعظم الأئمة كراهية لذلك» - يعني استقبال الزائر للقبر الشريف-، يقال له: في أي كتاب نص على كراهته. ثم ذكر الزرقاني المراجع المالكية التي عزت لمالك خلاف قول ابن تيمية.

الشيخ مصطفى الشطي الحنبلي:

وقال العالم العامل الفاضل الشيخ مصطفى الشطي الحنبلي في «النقول الشرعية في الرد على الوهابية»:

«يحتجون «بعبارة شيخ الإسلام ابن تيمية» فقط مع أن الإمام المذكور قد خرج من

المذهب الحنبلي في عدة مسائل تفرد بها... كمسألة إلغاء مفهوم العدد في الطلاق، ومنها تحريم شد الرحل لغير المساجد الثلاثة، ومنها منع الاستغاثة بالأنبياء والصالحين وغير ذلك... فليست المسائل المذكورة من مذهب الإمام أحمد... ونصّ فقهاء الحنابلة على أنه لا يتابع فيها... إلخ كلامه.

انظر لهذه النقول كلها من كلام الصلاح الصفدي الشافعي إلى هنا «شواهد الحق» للسيد النبهاني.

العلامة محمد زاهد الكوثري الحنفي:

وقال العلامة المحقق المجاهد في سبيل الله تعالى محمد زاهد الكوثري في «تكملة الرد على نونية ابن القيم» ص ٨٠ عند قول ابن القيم:

بحر العالم الحراني

«بل هو وارث علوم صابئة حرّان حقا، والمُسْتَلَفُ من السلف ما يكسوها كسوة الخيانة والتلبيس». هـ. كلامه.

رسالة الحافظ الذهبي إلى ابن تيمية:

وهذه رسالة أرسلها إليه الحافظ الذهبي توضح كثيرا من إفراطه وغروره وغطرسته وتجافيه عن الحق.

والذهبي ليس ممن يتهم على ابن تيمية، بل هو متهم بالميل إليه وإلى شيعته، والدفاع عنهم والإزراء بمعارضتهم، وذلك في كتبه.

وقد قام مع ابن تيمية في محنته، ما استطاع ودافع عنه برسائله تارة إلى أصداده ليخففوا لهجتهم معه، وتارة يكتب إليه هو.

والرسالة قد أشار إليها الحافظ السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» حيث قال: «ورأيت له رسالة كتبها لابن تيمية، هي في دفع نسبته لمزيد تعصبه مفيدة».

وذلك في صدد الدفاع عن الذهبي ردا على من ينسبه لفرط التعصب.

وقد قام العلامة المحقق زاهد الكوثري بتحقيق نسبة الرسالة إلى الذهبي بما لا مزيد عليه من التحقيق ونشر صورة مخطوطتها بخط التقي ابن قاضي شهبة نقلها عن خط البرهان بن جماعة عن خط الحافظ أبي سعيد العلائي عن خط الذهبي نفسه.

ثم ذكر الكوثري أن خط التقي ابن قاضي شهبة معروف وتوجد كتب بخطه في دار الكتب المصرية والخزانة الظاهرية بدمشق. وسمى تلك الكتب لمن أراد مقارنة خطه بخط الرسالة.

وهذا نص الرسالة مع عنوانها من خط التقي ابن قاضي شهبة:

رسالة كتبها شمس الدين أبو عبد الله الذهبي إلى الشيخ تقي الدين ابن تيمية كتبها من خط قاضي القضاة برهان الدين بن جماعة رحمه الله، وكتبها هو من خط الشيخ الحافظ أبي سعيد بن العلائي، وهو كتبها من خط مرسلها الشيخ شمس الدين:

«الحمد لله على ذلتي، يا رب ارحمني وأقلني عثرتي، واحفظ عليّ إيماني... إلى أن قال: طوبى لمن شغله عييه عن عيوب الناس، وتبا لمن شغله عيوب الناس عن عييه، إلى كم ترى القذاة في عين أخيك وتنسى الجذع في عينك! إلى كم تمدح نفسك وشقاشقك وعباراتك، وتذم العلماء وتبغ عورات الناس، مع علمك بنهي الرسول ﷺ: «لا تذكروا موتاكم إلا بخير فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا»، بلى أعرف أنك تقول لي لتنصر نفسك: «إنما الواقعة في هؤلاء الذين ما شموا رائحة الإسلام، ولا عرفوا ما جاء به محمد ﷺ، وهو جهاد». بلى والله عرفوا خيرا كثيرا مما إذا عمل به العبد فقد فاز، وجعلوا شبيئا كثيرا مما لا يعنيههم، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، يا رجل

بالله عليك كف عنا، فإنك محجاج عليم اللسان لا تقر ولا تنام، إياكم والغلوطات في الدين، كره نبيك ﷺ المسائل وعابها ونهى عن كثرة السؤال، وقال: «إن أخوف ما أخاف على أمتي كل منافق عليم اللسان» وكثرة الكلام بغير زلل نقسي القلب إذا كان في الحلال والحرام، فكيف إذا كان في عبارات اليونسية والفلاسفة وتلك الكفريات التي تعمي القلوب، والله قد صرنا ضحكة في الوجود، فإلى كم تنبش دقائق الكفريات الفلسفية لترد عليها بعقولنا، يا رجل: قد بلغت سموم الفلاسفة وتصنيفاتهم مرات، وكثرة استعمال السموم يدمن عليه الجسم وتكمن والله في البدن، واشوقاه إلى مجلس فيه تلاوة بتدبر، وخشية بتذكر، وصمت بتفكر، وآها لمجلس يذكر فيه الأبرار، فعند ذكر الصالحين تنزل الرحمة، بلى عند ذكر الصالحين، يذكرون بالازدراء واللعنة.

كان سيف الحجاج ولسان ابن حزم شقيقين فواخيتهما، بالله خلونا من ذكر بدعة يوم الخميس وأكل الحبوب، وجدوا في ذكر بدع كنا نعدّها من أساس الضلال، قد صارت هي محض السنة وأساس التوحيد، ومن لم يعرفها فهو كافر أو حمار، ومن لم يكفره فهو أكفر من فرعون، وتعد النصارى مثلنا والله في القلوب شكوك، إن سلم لك إيمانك بالشهادتين فأنت سعيد!

يا خيبة من اتبعك فإنه مُعَرَّضٌ للزندقة أو الانحلال، لا سيما إذا كان قليل العلم والدين باطوليا شهوانيا، لكنه يتفعل ويجاهد عنك بيده ولسانه، وفي الباطن عدو لك بحاله وقلبه، فهل معظم أتباعك إلا قعيد مربوط خفيف العقل، أو عامي كذاب بليد الذهن، أو غريب واجم قوي المكر، أو ناشف صالح عديم الفهم، فإن لم تصدقني ففتشهم وزنهم بالعدل.

يا مسلم أقدم حمار شهوتك لمدح نفسك، إلى كم تصادقها وتعادي الأخيار؟ إلى كم تصادقها وتزدرى الأبرار؟ إلى كم تعظمها وتصغر العباد؟ إلى متى نخاللها وتمقت الزهاد؟ إلى متى تمدح كلامك بكيفية لا تمدح والله بها أحاديث الصحيحين، يا ليت

أحاديث الصحيحين تسلم منك، بل في كل وقت تغير عليها بالتضعيف والإهدار، وبالتأويل والإنكار، أما أن لك أن ترعوي؟ أما حان لك أن تتوب وتنب؟ أما أنت في عشر السبعين وقد قرب الرحيل، بلى والله، ما أذكر أنك تذكر الموت، بل تزدري بمن يذكر الموت، وما أظنك تقبل على قولي، ولا تصني إلى وعظي، بل لك همّة كبيرة في نقض هذه الورقة بمجلدات، وتقطع لي أذنان الكلام ولا تزال تنتصر حتى أقول: واليثة سكت! فإذا كان هذا حالك عندي، وأنا الشفوق المحب الواد فكيف حالك عند أعدائك؟ وأعدائك - والله - فيهم صلحاء وعقلاء وفضلاء، كما أن أولياءك فيهم فجرة وكذبة، وجهلة وبطلة وعور وبقر، وقد رضيت منك بأن تسبني علانية، وتنتفع بمقالتي سرا «فرحم الله عبداً أهدي إليّ عيوبي، فإني كثير العيوب، غزير الذنوب...»

... إلخ كلامه.

العلامة ابن رجب الحنبلي:

وفي كتاب: «ابن تيمية، حياته - عقائده - موقفه من الشيعة وأهل البيت» لصائب عبد الحميد ص ٦٨:

«قال ابن رجب الحنبلي - الطبقات ٢ / ٣٩٤ متحدثاً عن ابن تيمية:

كثير من العلماء من الفقهاء والمحدثين والصالحين كرهوا له التفرد ببعض المسائل التي أنكرها السلف على من شدّ بها، حتى إن بعض قضاة العدل من أصحابنا - يعني الحنابلة - منعه من الإفتاء ببعض ذلك. هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» في شأن ابن تيمية:

«وافترق الناس فيه شيعاً فمنهم من ينسبه إلى التجسيم لما ذكر في العقيدة «الحموية» و«الواسطية» وغيرهما من ذلك كقوله: إن اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله

تعالى، وإنه مستوٍ على العرش بذاته.

فقليل له: يلزم من ذلك التحيز والانقسام. فقال: أنا لا أسلم أن التحيز والانقسام من خواص الأجسام، فالزم أنه يقول بالتحيز في ذات الله تعالى.

ومنهم من ينسبه إلى الزندقة لقوله: إن النبي ﷺ لا يستغاث به، وإن في ذلك تنقيصا... ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله في علي ما تقدم، ولقوله: إنه كان مخذولا حيثما توجه. وإنه حاول الخلافة مرارا فلم ينلها، إنما قاتل للرئاسة لا للديانة. ولقوله: إنه كان يحب الرئاسة وإن عثمان كان يحب المال.

ولقوله: أبو بكر أسلم شيخا لا يدري ما يقول، وعلي أسلم صبيا والصبي لا يصح إسلامه على قول، ولكلامه في قصة خطبة بنت أبي جهل وقصة أبي العاص بن الربيع وما يؤخذ من مفهومهما، فإنه شنع في ذلك، فالزموه النفاق لقوله ﷺ: (لا يبغضك إلا منافق). وكان إذا حوَّق وألزم يقول: لم أرد هذا إنما أردت كذا فيذكر احتمالا بعيدا... إلخ كلام ابن حجر.

وقوله: «لقوله في علي ما تقدم» هو قول الحافظ قبل ذلك: كان يورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر ما لا يقدر أحد أن يورده إلا في عدة مجالس، كأن هذه العلوم بين عينيه يأخذ منها ما يشاء ويذر. ومن ثم نسب أصحابه إلى الغلو فيه، فاقضى له ذلك الإعجاب بنفسه، حتى زُهي على أبناء جنسه واستشعر أنه مجتهد فصار يرد على صغير العلماء وكبيرهم قديمهم وحديثهم حتى انتهى إلى عمر فخطأه في شيء فبلغ الشيخ إبراهيم الرقي فأنكر عليه فذهب إليه واعتذر واستغفر. وقال في حق علي: «أخطأ في سبعة عشر شيئا خالف فيها نص الكتاب». هـ.

ومن ذكر ابن تيمية من علماء الشناقطة:

الفقيه العلامة عبد الله بن محمد بن محمد سالم المجلسي المالكي، المعروف بحمد الله:
قال:

ونجل تيمية وابن القيم نهجهما في الدين غير قيم

العلامة المتفطن محمد الخضر بن حبيب اليعقوبي ثم البركي المالكي:

قال العلامة المتفطن المحقق محمد الخضر بن حبيب اليعقوبي ثم البركي، في مقدمة شرحه
الفريد «مُفَاد الطُّولِ وَالْقَصَرِ عَلَى نَظْمِ الْمُخْتَصَرِ» لنظم مختصر الشيخ خليل للشيخ محمد
المام بن البخاري:

«جعلنا الله بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم من الراسخين في العلم، ولم يمنع التوسل
به إلا المعتزلة وابن تيمية وصار به مثلة بين أهل الإسلام».

وقال في شأن ابن تيمية أيضا في شرح نظم الغزوات عند قول المصنف الشيخ أبي الغوث
أحمد البدوي بن محمدا المجلسي: بجاء أشرف الوري محمد:

«التوسل به جائز إلا عند من لا يُعْتَدُّ به كابن تيمية والمعتزلة.
وأنت باب الله أي امرئ وافاه من غيرك لا يدخل».

هـ كلام محمد الخضر.

العلامة العارف بالله تعالى الشيخ أحمد بن فتى الحسني المالكي:

وقال العلامة العارف بالله تعالى الشيخ أحمد بن فتى الحسني من قصيدة طويلة له:
مَنْ يَغْذِرِ النَّاسَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ رَجُلٍ جَرَتْ وَبَالاً عَلَى الْإِسْلَامِ أَقْلَامُهُ
لَمْ يَسْتَقِمْ بِيَدَيْهِ وَزُنْ عَذْلٍ هُدًى أَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لِلْعَذْلِ هِنْدَامُهُ
وَالْعَسْقَلَانِيُّ بَدْءَ الْخَلْقِ أَلْقَمَهُ أَبَاهُ فِي الْفَتْحِ لَوْ يَنْهَاهُ الْقَامَةُ

وَحَضَحَصَ الْحَقُّ لِلسُّبْحِيِّ فَأَنْتَقَلْتُ عَنْ الْحِجَا بِصَحِيحِ النُّفْلِ أَسْقَامَةُ

العلامة العارف بالله تعالى محمد الحسن بن أحمد الخديم اليعقوبي المالكي:

وقال العلامة العارف بالله تعالى محمد الحسن بن أحمد الخديم اليعقوبي من قصيدة طويلة له:

لَيْسَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ بَلْ شَيْخَ نَجْدٍ	نَظْمُ شَرْعِ الْهُدَى يُقَطِّعُ سِلَكَهُ
حَادَ عَنْ مَنَهْجِ الصَّوَابِ فَأَجْرَى	فِي بُحُورٍ مِنَ الْغَوَايَةِ فَلُكَّهْ
مِنْ عَمَاهُ مُخْطِئٌ كُلُّ حَبِيرٍ	يَهْتَدِي مَنْ قَفَا هَذَا وَتُسْكُهُ
كَيْفَ يَرْضَى سَبِيلَهُ غَيْرُ غُمْرٍ	يَلْفِكَ الْحَقُّ بِالْأَبَاطِيلِ لَبْكُهُ
لَمْ يَزَلْ ذَيْدُنُ الْجَهَابِذِ قَدْ مَأْ	نَقَضَ آرَائِهِ فَأَصْبَحَ ضُحْكُهُ
كُلَّمَا مِنْ هَوَاهُ أَحْكَمَ حَوْكاً	نَكَّثَتْ قَادَةُ الْأَيْمَةِ حَوَكُهُ
شَاوُهُ عَزَّ ذَرْكُهُ وَقَدْ أَضْحَى	كُلُّ وَهَابِيٍّ يُحَاوِلُ ذَرْكُهُ
أَيُّهَا النَّاسُ فَاحْذَرُوا كَيْدَ قَوْمٍ	مَا لَدَيْهِمْ مِنَ الْهِدَايَةِ مُسْكُهُ
قَدْ رَمَوْكُمُ بِالنَّجَسِ مِنْ شُبُهَاتٍ	فَلْتَرِيْمُوا بِمَا الشَّرِيعَةُ دَلَّكُهُ
إِنَّهَا الْفِرْقَةُ الْمُضِلَّةُ أَبَدَتْ	رَفَضَهَا مَنَهْجَ الْهُدَاةِ وَتَرْكُهُ
هَتَكَتْ حُرْمَةَ الْأَيْمَةِ طُرّاً	بَانْتِقَادٍ إِذْ سَامَتِ الدِّينَ هَتَكَهُ

ومن ذكره من غيرهم من علماء العصر:

العلامة المدقق المحدث شيخ عصره الفقيه الشيخ سلامه القضاعي العزامي الشافعي:

ومن ذكره من غيرهم من علماء العصر العلامة المدقق المحدث شيخ عصره الفقيه الشيخ سلامه القضاعي العزامي في كتابه: «فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان»، ص ١٠٨ بعد أن ذكر فتوى لشيخ الإسلام سليم البشري في حق معتقد الجهة قال أثناءها:

«ومن نسب إليه القول بالجهة من المتأخرين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية... في ضمن أمور نسبت إليه خالف الإجماع فيها عملاً برأيه، وشنع عليه معاصروه، بل البعض منهم كفره، ولقي من الذل والهوان ما لقي. وقد انتدب بعض تلامذته للذب عنه وتبرئته مما نسب إليه وأبان غلط الناس في فهم مراده واستشهد بعبارات له صريحة في دفع التهمة عنه وأنه لم يخرج عما عليه الإجماع وذلك هو المظنون بالرجل لجلالة قدره ورسوخ قدمه.

وما تمسك به القائلون بالجهة أمور وهمية لا تصلح أدلة عقلية ولا نقلية.

ثم أخذ يورد أدلتهم ويردّها...

قال الشيخ القضاعي معلقاً على ما سبق:

«وقول الشيخ رضي الله عنه: «وذلك هو المظنون بالرجل لجلالة قدره ورسوخ قدمه» سو حسن ظن من الشيخ حمله عليه قول هذا التلميذ». والذي يطيل النظر في كتبه وكتب تلميذه ابن القيم - كما فعلنا نحن - لا يرتاب في قوله بالتجسيم والجهة والتشبيه ولكنه يتبرأ من اسمه ويقول بالتنزيه لكنه إنما يقول بلفظه ويتباعد عن القول بمعناه. هـ.

ونقل أيضاً عن الحافظ المجمع على جلاله وفضله شهاب الدين ابن حجر الهيتمي أنه قال في «الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوي المكرم»:

«فإن قلت: كيف تحكي الإجماع السابق على مشروعية الزيارة والسفر إليها وطلبها وابن تيمية من متأخري الحنابلة منكر لمشروعية ذلك كله كما رأى السبكي في خطه، وأطال أعني ابن تيمية في الاستدلال لذلك بما تمجده الأسماع وتنفر عنه الطباع، بل زعم حرمة السفر لها إجماعاً، وأنه لا تقصر فيه الصلاة وأن جميع الأحاديث الواردة فيها موضوعة، وتبعه بعض من تأخر عنه من أهل مذهبه؟ قلت: من هو ابن تيمية حتى يُنظر إليه؟ أو يُعَوَّل في شيء من أمور الدين عليه؟ وهل هو إلا قال جماعة من الأئمة الذين تعقبوا كلماته الفاسدة

وحججه الكاسدة حتى أظهروا عوارَ سقطاته وقبائح أوهامه وغلطاته كالعز بن جماعة: عبد أضلَّه الله تعالى وأغواه، وألبسه رداء الخزي وأرداه، وبوّأه من قوة الافتراء والكذب ما أعقبه الهوان، وأوجب له الحرمان».

قال الشيخ القضاعي معلقا على ما سبق:

«وقال في فتاواه الحديثية نحوا من هذا حين سئل عنه.

وبالجملة فهذا الرجل ينطبق عليه كل الانطباق ما أخرج أبو نعيم بسند جيد عن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول ﷺ:

«إِنَّ مِمَّا أَتَخَوَّفُ عَلَيْكُمْ رَجُلًا قَرَأَ الْقُرْآنَ حَتَّى إِذَا رِيثَ عَلَيْهِ بَهْجَتُهُ، وَكَانَ رِذَاءَ لِلْإِسْلَامِ، غَيْرُهُ اللَّهُ إِلَى مَا شَاءَ، فَانْسَلَخَ مِنْهُ وَبَدَّه وَرَاءَ ظَهْرِهِ، وَخَرَجَ عَلَى جَارِهِ بِالسَّبِّ، وَرَمَاهُ بِالشَّرْكِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّهُمَا أَوْلَى بِالشَّرْكِ، الرَّامِي أَمْ الْمُرْمِي؟ قَالَ: بَلِ الرَّامِي».

(...)

وكذلك كان هذا الرجل، بدأ حياته بطلب العلم على ذكاء وتصالح، ورفق به أكابر العلماء لأن أباه كان رجلا هادئا، وكان من بيت علم، فساعده وشجعوه وأثنوا عليه خيرا، حتى إذا أقبل عليه الناس بدأ يظهر بالبدع وأبطرته الغرة فتدادى في التعصب لآرائه، وما زال يتلاعب به الهوى حتى كان مجموعة بدع شنعاء ودائرة جهالات وأباطيل شوهاء، منها ما سبق به ومنها ما لم يسبق إليه فتجده في مسائل من علم التوحيد حشويا كراميا، يقول في الله بالأجزاء والجهة والمكان، والنزول والصعود الحسنيين وحلول الحوادث بذاته تعالى، ومن ناحية أخرى تجد فيه حضيضة الخوارج، يكفر أكابر الأمة ويخطئ أعظم الأئمة. وقال: من نذر شيئا للنبي ﷺ أو غيره من النبيين والأولياء من أهل القبور أو ذبح له ذبيحة كان كالمشركين الذين يذبحون لأوثانهم وينذرون لها فهو عابدٌ لغير الله فيكون بذلك كافرا ... ويطلق في ذلك الكلام. واغترَّ بكلامه بعض من تأخر عنه من العلماء عن ابتلي بصُحبته أو

صحبة تلاميذه وهو منه تليس في الدين، وصرفُ إلى معنى لا يُريده مسلمٌ من المسلمين.

ومن خبر حال من فعل ذلك من المسلمين وجدهم لا يقصدون بذبائحهم ونذورهم للميتين من الأنبياء والأولياء إلا الصدقة عنهم، وجعل ثوابها إليهم، وقد علموا أن إجماع أهل السنة منعقدٌ على أن صدقة الأحياء نافعة للأموات، واصلهٌ إليهم، والأحاديث في ذلك صحيحة مشهورة... راجع الباب الثامن في التوسل والاستغاثة والتشفع بالنبي ﷺ، من «فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان».

العلامة المحدث المحقق ظفر أحمد العثماني التهاوني الحنفي:

وقال العلامة المحدث المحقق ظفر أحمد العثماني التهاوني في كتابه: «قواعد في علم الحديث» ص ٤٤١:

«مما رده ابن تيمية من الأحاديث الجياد في كتابه: «منهاج السنة» حديث رد الشمس لعل رضي الله عنه.

ولما رأى الطحاوي قد حسنه وأثبتته جعل يجرح الطحاوي بلسان ذلق وكلام طلق. وأيم الله إن درجة الطحاوي في علم الحديث فوق آلاف من مثل ابن تيمية. وأين لابن تيمية أن يكون كتراب نعله».

ولا نزاع في سعة علم الرجل وقوة شخصيته كما هو واضح في كتبه وسيرته وكما شهد له به معاصروه ومن بعدهم.

ولا نزاع أيضا في أنه مبتدع جمع أصنافا كثيرة من البدع، وشذ عن الجماعة وزاغ عن الحق في مواضع جمّة. وهذا أقل ما يستطيع سُنِّيُّ اطلع على كتبه أن يقوله عنه، إذا سلّم بمجرد إسلامه. وأما العلماء الذين عذروه وأثنوا عليه من أهل السنة أو توقفوا في شأنه فلا شك في أنهم لم يطلعوا على أقواله.

وقد وجدنا كثيرا منهم يقول عنه إنه لم يثبت عليه ما زُعمي به من البدعة، وقد برّاه فلان وفلان مما نُسب إليه.

أما الآن وقد نشرت كتبه فلا عذر لعالم في الدفاع عنه، أو التوقف في شأنه.

وأود قبل أن أنهي هذا الفصل أن أبين أن موقفه من المحنة لم يكن شجاعا ولا شريفا مما يظهر انتهازيته وتَلَوُّنه.

وذلك أنه أعلن توبته مرارا وكُتبت ثم نقضها، ولو كان على الحق لما تراجع عن قوله. وقد عذَّب الإمام أحمد رضي الله عنه على أن يَقُوَّه بشطر كلمة فيها تنازل أو قبول فرفض، وبقي في السجن حتى مَلُّوا وتركوه.

أما هو فقد سجل توبته بيده، فقال:

«الحمد لله. الذي اعتقده أن القرآن معنى قائم بذات الله وهو صفة من صفات ذاته القديمة الأزلية، وهو غير مخلوق وليس بحرف ولا صوت، وليس هو حالا في مخلوق أصلا لا ورق ولا حبر ولا غير ذلك.

والذي اعتقده في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٤] أنه على ما قاله الجماعة الحاضرون، وليس على حقيقته وظاهره، ولا أعلم كنه المراد به، بل لا يعلم ذلك إلا الله، وكل ما يخالف هذا الاعتقاد فباطل، وكل ما في خطي أو لفظي مما يخالف ذلك فهو باطل، وكل ما في ذلك مما فيه إضلال الخلق أو نسبة ما لا يليق بالله إليه فأنا منه بريء وأنا تائب إلى الله من كل ما يخالفه.

كتبه أحمد بن تيمية وذلك يوم الخميس سادس شهر ربيع الآخر سنة سبع وسبعماية.

وكل ما كتبه أو قلته في هذه الورقة فأنا مختار في ذلك غير مكره.

كتبه أحمد بن تيمية حسبنا الله ونعم الوكيل.

وبأعلى ذلك خط قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة بالشهادة عليه وعبد الغني بن محمد الحنبلي، وغيرهما من كبار علماء ذلك العصر. كما في «تكملة الرد» للكوثري، وقد اعترف تلميذه ابن عبد الهادي بذلك في العقود الدرية، وإن حاول أن يهون من شأنه.

ومن أراد أن يطلع على كثير مما نقلنا في شأن ابن تيمية فليطالع كتاب أخينا في الله تعالى العلامة الصالح الشيخ أحمد بن فتى الحسني الشنقيطي «فتح الميّن الميّن».

وينبغي أن ننبه القارئ أن تلامذة ابن تيمية مثله في اتباع بدعه فيجب الحذر منهم، ومنهم ابن القيم وابن عبد الهادي، وكذلك الحافظ الذهبي فإنه كان يوافقه في أشياء، ويخالفه في أشياء وكان متعصبا على الأشاعرة وعلى أهل التصوف، مسيئا للكلام فيهم، كما أظهر ذلك تلميذه التاج السبكي في طبقات الشافعية الكبرى، فيجب التحفظ منه في هذه المواضع، وهي العقيدة وتاريخ الأشاعرة وأهل التصوف، وكان إماما في نقد رجال الحديث، وقد يكون الرجل إماما في فن واحد أو اثنين، نازلا عن تلك المرتبة في غيرهما فيقلد في ما هو إمام فيه ولا يقلد في غيره، ومثل الذهبي في ذلك الإمام ابن خزيمة! فإنه كان محدثا كبيرا ولكنه لم يكن من أهل النظر في الكلام، ولم يكن يحب الدخول فيه حتى ألجأه تلامذته إلى ذلك فقال فيه مقالات متناقضة، وصنف فيه كتاب التوحيد الذي قال فيه الإمام الرازي إنه كتاب الشرك، فيقلد الإمام ابن خزيمة في الحديث ولا يقلد فيما ذهب إليه من سلوك طريق المشبهة، وهؤلاء كلهم يستطيع الإنسان أن يتففع بشيء من كتبهم إذا لم يخوضوا في هذه المواضع التي أخطأوا فيها.

وأما ابن تيمية فمن الصعب الاستفادة من كتبه دون التعرض لأخطائه، لأن بدعه غالبية على عمله وتفكيره، فهو داعية في كل حركاته وسكناته، ولا يكاد يخطو بالقارئ خطوات إلا وجد له مبررا يقحمه به في أحد المواضع الحبيبة إلى فؤاده، مثل الجهة، ووصف المولى تعالى بالحوادث، أو النهي عن التوسل وجعله شركا، أو سب الصالحين وعدهم ملاحدة وشياطين، أو غير ذلك من مواضعه التي يدعو إليها، فلا بد أن يجد سببا أو آخر للدخول في

هذه المباحث في كل مقالاته، مما جعل مقالاته عديمة الجدوى في أغلب الأحيان من الناحية العلمية، وخطيرة على القارئ من ناحية أخرى.





الفصل الأول:

في أسلوب ابن تيمية في المراءعة والتضليل



وفيه الأمثلة التالية:

- * يلجأ ابنُ تيمية للمراوغة لئلا ينبذه أصحابه وخيفةً أن يُحاكِمَه أهل السنة
- * ابن تيمية يراوغ في إثبات قياس الغائب على الشاهد مستترا بذلك على التجسيم
- * ابن تيمية يراوغ لإثبات أن الحوادث تقوم بذاته، تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا
- * استنجاهه بالكتاب والسنة والإجماع متى أعوزه الدليل، مثل قوله: (والأفلاك مستديرة بالكتاب والسنة...)
- * من أساليبه الدعائية ذِكرُ الإنسان بأنه من القدماء إذا كان موافقا له في معتقده، وذكره لمعاصره بأنه من المتأخرين إذا كان مخالفا له
- * ذمه لأقوال الفلاسفة والمعتزلة وتبنيها لها في الوقت نفسه زاعما أن ما تبني مخالفاً للمذهبين
- * إنكاره للمصطلحات واستعمالها إن لم يجد مفرّاً من ذلك مثل مصطلح (المجاز)
- * كيّله بمكيالين لترجيح مذهبه ولو أُلجأه ذلك إلى الكذب على رسول الله ﷺ بتصحيح الحديث وتضعيفه تبعاً لهواه
- * غريبة: ابن تيمية يستमित في نفي اسم الله تعالى «المنتقم»
- * العلماء المتمرسون المناقضون لابن تيمية تحفى عليهم مقاصده فكيف بالعامّة!

الفصل الأول:

في أسلوب ابن تيمية في المرافعة والتضليل

يلجأ ابنُ تيمية للمرافعة لثلا ينبذه أصحابه وخيفةً أن يُحاكَمَ أهل السنة

لابن تيمية طريقة بالغة الذكاء والتعقيد في عرض آرائه والدفاع عنها تشبه في كثير من سماتها النشرات الحزبية في زمن الانتخابات، وهي أبعد ما يكون عن روح البحث العلمي الذي يتحرى الحقيقة، ومع ذلك فإن القارئ لا يكاد يهتدي إلى مواطن المرافعة فيها، وفي ذلك يتجلى ذكاؤها وتعقيدها، وقبل أن أعرض نهاج من هذه الطريقة، أود أن ألقت النظر إلى أمرين كان لهما بالغ الأهمية في حمل ابن تيمية على سلوك طريق المرافعة، والدوران في عرض آرائه.

أولهما: أن مذهب الحشوية في التشبيه وما يدور في فلكه كان قد قضت عليه عبر القرون معاوّل العلماء الذين أظهروا خطأ آرائهم وزيف تفكيرهم، وجعلوهم مسخرة لأهل العلم، حتى أصبح لا يقال حنبلي إلا مجسم، كما قال الإمام الحنبلي الكبير ابن الجوزي، وحتى قال أحد أئمتهم عن أحد علمائهم، إنه شأن المذهب شينا لا يغسله البحر أبداً، على أن المشبهة ليسوا كلهم على مذهب الإمام أحمد.

وقد ألّف بعضهم في رد غلّوائهم في التشبيه، وكفّرهم بعض علماء السنة... ثم جاء ابن تيمية فتزعم الطريقة وأحيائها، ولكنه لم يكن يستطيع أن يعبر عن آرائه بصراحة، لأن أتباعه من أهل مذهبه نفسه قد خفت لديهم حدة التعصب لمذهبهم، وصار اعتقادهم مشوباً باعتقاد الأشاعرة، ولأن أكثر أهل الحديث بعد المائة الرابعة صاروا أشاعرة، وهم أي الحنابلة يقتدون بأهل الحديث على العموم، فلو أن ابن تيمية عبر عن آرائه بصراحة لنفر منه أهل مذهبه ونبذوه، فكان لا بد له من المناورة.

والأمر الثاني: هو أن الأشاعرة كانوا هم الغالبية العظمى في الديار الإسلامية، فالعلماء المشهورون منهم، والجهاهير على طريقتهم، والسلطات منهم في الغالب، وإن لم تكن منهم فهي مضطرة إلى الخضوع لهم.

وقد تغلبوا على الاعتزال، فلم يبق معتزلي يتظاهر باعتزاله، وتغلبوا على الفلسفة فلم يبق من يقول بقول الفلاسفة، كما رأينا في كلام الإمام السبكي، في الفصل السابق، ولم يبق إلا بقايا من المشبهة الذين أحى لهم ابن تيمية شبههم، وكان الأشاعرة له بالمرصاد، فحاكموه المرة بعد المرة واستتابوه فتاب ثم نقض...

فكان لا بد من المراوغة أيضا، ليتفادى الاصطدام بهم، أو على الأقل كان يحاول أن يترك مخرجا وتأويلا يلجأ إليه عند المحاكمة، وقد كان في محاكماته إذا أُلجأوه إلى قول فيه ضلال ظاهر يقول: لم أرد هذا وإنما أردت كذا.

فرضت الأحوال على ابن تيمية المراوغة فبرع فيها، وكان لها عنده جانبان: أحدهما: للتستر على آرائه.

والثاني: لإقناع الناس بصحة قوله، وأنه هو الحق الذي لا معدل عنه... وهذان الجانبان معًا قلما يخلو منهما مقال له، فهو مثلا حينما يتعرض لموضوع حساس، مثل الجهة أو الجسم أو الحيز أو حدوث القرآن، لا يهجم صراحة، ومنذ البداية، على التصريح بأن الله تعالى في جهة أو أن القرآن محدث، أو أنه يجوز إطلاق الجسم على الباري جل وعلا، بل يدور ويدور، ثم يعزو ما يجب أن يشبه لأهل السنة، وكأنه إنما يحكي قولاً من خلافاً للناس قبله، ومن بينهم الفلاسفة والقرامطة والجهمية ثم صاحب هذا القول... ولكنه في أحيان كثيرة تخونه التؤدة ويفرغ صبره، فيصرح بالمحذور أو يكاد.

ابن تيمية يراوغ في إثبات قياس الغائب على الشاهد مستترا بذلك على التجسيم

وقد وردت نصوص كثيرة من ذلك في أبواب الكتاب فلا نطيل بتكرارها، ومن أمثلتها قوله في مجموع الفتاوى (الجزء ١٤ / ص ٥١) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ﴾ [الأعراف: ٦]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢] :

«قالت طائفة من السلف: الغيب هو الله، أو من الإيمان بالغيب، الإيمان بالله، ففي موضع نفى عن نفسه أن يكون غائبا وفي موضع جعل نفسه غائبا، ولهذا اختلفت الناس في هذه المسألة، فطائفة من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم كالقاضي وابن عقيل، وابن الزاغوني، يقولون بقياس الغائب على الشاهد، ويريدون بالغائب الله، ويقولون قياس الغائب على الشاهد ثابت بالحد والعلة والدليل والشرط، كما يقولون في مسائل الصفات في إثبات العلم والخبرة والإرادة وغير ذلك». اهـ.

فهو هنا يمهّد لأمر خطير، وهو إثبات التجسيم بقياس الخالق على المخلوق في صفاته، وهذا هو عين التشبيه والتمثيل، ولكنه لا يهجم صراحة، ومنذ الوهلة الأولى على مراده، بل يحاول أن يقيم له الدليل من الآية، قبل أن يتحدث عنه ثم يعزوه بعد ذلك لطائفة من المتكلمين ومن أصحابه هو، أي من سلفه، ثم يذكر بعض مخالفهم في ذلك ثم يقيم نفسه حكما بين الطائفتين فيقول:

«وفصل الخطاب بين الطائفتين أن اسم الغيب والغائب من الأمور الإضافية، يراد به ما غاب عنا فلم ندركه، ويراد به ما غاب عنا فلم يدركنا... والغيب مصدر غاب يغيب غيبا، وكثيرا ما يوضع المصدر موضع الفاعل، كالعدل والصوم والزور، وموضع المفعول كالخلق والرزق...

وعلى كل تقدير فالمعنى في كونه غيبا هو انتفاء شهودنا له، وهذه تسمية قرآنية صحيحة،

فلو قالوا: قياس الغيب على الشهادة لكانت العبارة موافقة، وأما قياس الغائب ففيه مخالفة في ظاهر اللفظ، ولكن موافقة في المعنى، فلهذا حصل في إطلاقه التنازع انتهى كلامه.

وقد حكم لسلفه بصحة دعواه من إمكان قياس الغائب على الشاهد أي قياس الله تعالى بخلقه في صفاته، ولا تجديده سفسطته وحديثه عن الغيب والغائب شيئاً في إخفاء مرماه التجسيمي الخبيث، الذي لم يجرؤ على إعلانه إلا بهذا الستار الكثيف من التعمية، وكيف يمكن قياس الله تعالى بخلقه مع قوله جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ٩] وقوله سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]؟ فقد امتنع القياس إذ انتفت المماثلة، وأغرب شيء هنا هو استدلاله بالآية على صحة هذا القياس، فالآية ليس فيها أي دليل من قريب ولا من بعيد على ذلك، والاستدلال بها في هذا المجال هوس وتعصب، وصدق العلامة ابن جههل في قوله: فإنك إن تحدثت مع ابن تيمية في بعض معضلات المواريث أو أحكام الحيض، لاستدل بها على الجهة أو غيرها من بدعه.

ثم إن قوله: إن الغيب هو ما غاب فلم ندركه، أو ما غاب عنا فلم يدركنا، غير دقيق، فإن ما لم يدركنا ليس غيباً بالنسبة إلينا إذا كنا نحن ندركه، وإنما نحن هم الغيب بالنسبة إليه، وما غاب عنا فلم ندركه نحن فهو غيب عنا، وقد لا نكون نحن غيباً عنه.

وأما تظاهر ابن تيمية بالتحرج من إطلاق الغائب والشاهد واختياره إطلاق الغيب والشهادة لموافقة القرآن فإنما هو تدجيل آخر، وكيف يتحرج من هذا ولا يتحرج من إطلاق لفظ المخلوق والحادث على القرآن العظيم، ولا يتحرج من إثبات قياس الله بمخلوقاته، فهل ورد في القرآن أو الحديث لفظ قياس الله بمخلوقاته؟ ولم يخرج علينا الدين في العبارات التي نعبر بها إذا لم يكن فيها وصف الله تعالى أو تسميته، وإنما الخطر في المعاني فلا عبرة بمن يتدع ثم يقول يجب أن أراعي لغة القرآن، ثم هو لم يراع لغة القرآن، لأنه قال: «قياس» وليس في القرآن قياس الله تعالى بشيء.

ابن تيمية يراوغ لإثبات أن الحوادث تقوم بذاته، تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا

ومن هذه المرافعات قوله في (الجزء ٥/ ص ٥٣٢) عازيًا إلى السلف وأهل الحديث وغيرهم، أن كلام الله تعالى حديث ويسمى حديثًا وحادثًا، وهل يسمى محدثًا على قولين لهم. وذكر في الجزء (١٦/ ص ٣٨٣): أن أئمة الحديث والسنة والكلام يسمون القرآن محدثًا، كما قال: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء: ٢].

انظر تمام كلامه في باب قوله بحدوث القرآن العظيم من هذا الكتاب، وقد سلك هنا طريقته المعتادة، فعزا إلى السلف ومَوَّهَ ومَحَرَّقَ واستدل بورود لفظ حديث ومحدث في القرآن، ثم حكم بأن القرآن حادث، وجوَّز أن يقال إنه مخلوق، وسيأتي الرد عليه إن شاء الله، وإنما نريد هنا أن نبين مدى خداعه وتزييفه للحقائق، فاستدلالة هنا بقوله تعالى: ﴿أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٢] وقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢] يبنى عن أحد أمرين لا ثالث لهما: إما عن جهل محض باللغة العربية وأساليب الكلام، وإما عن خبث طوية ومحاولة لتضليل العوام، أمران أحلاهما مر.

أما قوله تعالى ﴿أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٢] فلا علاقة لها بحدوث القرآن إطلاقًا، وإنما هي مثل قوله تعالى: ﴿أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، وقد ورد أنهم قالوا للنبي ﷺ ألا حدثتنا فنزلت، وهذا من الحديث الذي يدور بين الناس، أو الذي يحدث به الإنسان أصحابه، والقرآن نزل بلسان عربي مبين.

وأما قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢-٣] فقد احتج به المعتزلة على أهل السنة، وأجابهم الإمام أحمد بأنه محدث نزوله، وأنه محدث عند النبي ﷺ، وها هو ابن تيمية يقتضي آثار المعتزلة فيحتج بهذه

الآية على حدوث القرآن.

والدليل على أن لفظ «محدث» هنا لا يدل على المحدث الذي هو ضد القديم الأزلي، أن المقام مقام تشنيع على الكفار الذين يسمعون كلام الله تعالى فلا يتأثرون به، ولا يستجيبون له، فكان وصف ذلك الكلام بأروع أوصافه وأكثرها تأثيراً في المستمعين - وهو كونه لم ينزل من عند الله تعالى إلا حديثاً، وقد عاصره هؤلاء الكفار - أكثر مناسبة، وأولى من وصفه بأنه حادث غير قديم.

ولو كان المعنى أنه حادث غير قديم لكان ذلك عيباً فيه ومدعاة لعدم اهتمام المستمعين له، ولكان عدم استماعهم له لا يستدعي تشنيعاً عليهم، وحتى لو كان هذا الكلام كلاماً حادثاً مثل كلام أحد الخطباء أو الشعراء لكان المقام يستدعي أن لا يذكر في الحديث عنه ما يحط من مرتبته، أو أن يذكر للحاضرين أنه كلام حادث غير قديم.

ومثل استدلال ابن تيمية هنا استدلاله على أن الله سبحانه وتعالى يوصف بالسكوت بالحديث الذي فيه «أنه تعالى سكت عن أشياء» ...

وقد بينا مغالطته هنا في باب قوله بحدوث القرآن من هذا الكتاب. ومن أمثلتها ما أورده في الفرق بين الجسم والجسد وما أورده في الجهة، وأنها إن كانت بمعنى الحصر فمنفية وإلا فلا، وما أورده في خلق القرآن وحدوثه، فقد ذكر اختلاف الناس فيه ثم ذكر أن أهل السنة كانوا يقولون إنه غير محدث، ولذلك شدد الإمام أحمد النكير على داود في ذلك، ثم ذكر أنهم لا يعنون بأنه محدث إلا الرد على المعتزلة الذين قالوا إنه مخلوق منفصل، ثم ذكر أن من قال إنه مخلوق بمعنى أنه حادث وفِعْلُ الله فله ذلك، انظر الباب الرابع، في قوله بحدوث القرآن.

ومن هذا الباب إتيانه بمعان للكلمة ليست هي المقصودة، ولا تدور بذهن أحد البتة، ثم ينفيها مثل قوله: إن قول الخصوم بنفي الحوادث عن ذات الله تعالى إن كانوا يقصدون المحدثات أي البدع التي ورد فيها أن كل محدثة ضلالة فنعم هي منفية عن ذات الله تعالى ...

وإن كانوا يقصدون أنه لم يكن قادرا حتى قدر بلا مرجح، فهم ضالون. اهـ.

وهذا كله مراوغة وتضليل.

أما محدثات الأمور فلم يقصدها أحد وليس هذا موضع ذكرها، وهذا تلاعب صبياني لا يروج إلا على الصبيان والمغفلين.

وأما أنهم قالوا: إنه تعالى لم يكن قادرا ثم قدر... فهذا كذب لم يقله الخصوم، وهم أهل السنة، بل قالوا: إنه تعالى قادر، ولكنه أيضا فعال لما يريد، يخلق الخلق في الوقت الذي شاء أن يخلقهم فيه، ولو شاء سبحانه أن لا يخلق شيئا أبدا لما كان ذلك مستحيلا عليه، ولا نقصا له بل لكان هو تمام الكمال.

وهكذا يسير ابن تيمية في احتجاجاته التي هي أقرب إلى مناشير الانتخابات منها إلى البحوث العلمية.

استنبجاده بالكاتب والسنة والإجماع متى أعوزه الدليل، مثل قوله:
(والأفلاك مستديرة بالكاتب والسنة ...)

ومن وسائله الإقناعية كثرة ذكر القرآن والسنة وإجماع السلف الصالح، فإذا تفتن المتفتن رأى أن القرآن والحديث والإجماع ليست في نفس الموضوع، أو ليسا نصا فيه، ويكاد كل قول قاله ابن تيمية أن يكون هو صريح الكتاب والسنة والإجماع، ويكفي أنه يحكي ذلك في استدارة الأرض والأفلاك كقوله في الجزء الخامس (ص: ١٥٠):

«الأرض قد اتفقوا على أنها كروية الشكل... والأفلاك مستديرة بالكتاب والسنة والإجماع، فإن لفظ الفلك يدل على الاستدارة، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]

قال ابن عباس: في فلكة كفلكة المغزل، ومنه قولهم: تفلك ثدي الجارية إذا استدار، وأهل الهيئة والحساب متفقون على ذلك... اهـ.

وقد يكون هذا الرأي صحيحا على تقدير أن الأفلاك التي يدعيها أهل الفلك ويتبعهم فيها ابن تيمية صحيحة، ولكن ما شأن الإجماع هنا؟ وأين الكتاب والسنة؟ سوى فهم ابن تيمية لذلك فهما قد يكون صحيحا وقد يكون فاسدا... وهذا يدل على سرعة عزو الرجل للكتاب والسنة والإجماع.

ومن هذه الإجماعات، ما يذكره بصيغة النفي فيتوهمه المستمع إجماعا، مثل قوله في كثير من المواضع: لم يقل أحد من أهل السنة إن القرآن قديم، ولم يرد ذلك عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة، ولا عن أحد من القرون المزكاة... ثم يفيض في مدحهم... وهم فوق ما يقوله... ولكن هذا تحيل وباطل.

ويقول: لم يرد في الكتاب ولا في السنة ولا عن أحد من أهل القرون المزكاة الذين هم... أنه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه... ولا أنه ليس في جهة...

ومع ذلك فهو لا يستطيع أن يورد حرفا واحدا في أنهم قالوا إن القرآن حادث، ولا أنه تعالى في جهة، فيستطيع الإنسان أن يدعي أيضا إجماعهم على العكس، وهذا جلي لأنهم كانوا يتجنبون الحديث في هذه الأمور.

ومثل قوله في الجزء (٢٧/ص ٣٦٩): في شأن السفر إلى زيارة قبر النبي ﷺ وعظم وكرم، رزقنا الله تعالى زيارته الكريمة والاجتماع به ﷺ في الدنيا قبل الآخرة ومجاورته في مقعد صدق عند مليك مقتدر:

«ولا يقدر أحد أن ينقل عن أحد من أئمة المسلمين أن يستحب السفر إلى زيارة قبر نبي أو رجل صالح... فالمخالف لذلك مخالف للدين المسلمين وشرعهم ولِسُنَّةِ نبيهم، وسنة خلفائه الراشدين» اهـ.

وهذا كله غير صحيح، ولكنه يجعل القارئ الغفلا يظن أن الشرع الإسلامي الصحيح هو هذا، وسيأتي باب للزيارة إن شاء الله تعالى.

وإجماعات ابن تيمية لا تنحصر ولا يُعْبَأُ بها، ومن أساليبه في الدعاية أن يذكر قول أهل السنة فينسبه للجهمية ثم يفيض في ذمه ولا أحد يهتمي للجهمية، فيظنه القارئ شراً محضاً، ويحمد ابن تيمية على دحضه، وهو إنما يذم أهل السنة وقول الحق الذي لا حق سواه، ومن ذلك أن يذكر القول ثم يعزوه لأهل الضلال، وأنهم أول من أخذ به وقاله، ثم قال به بعدهم الأشعري أو من اغتر به من المسلمين، فتارة يكون هو قول جهم، أو قول فرعون، أو قول الفلاسفة، وهو بذلك يظهر أهل السنة القائلين بذلك القول في مظهر المغفل الذي يأخذ أقوال أهل الضلال ويتبناها، فيكون ابن تيمية بذلك قد دحض القول وتظاهر بأنه يعتذر عن أهل السنة القائلين به في نفس الوقت، وذلك كله تمحل وخداع، ولم آت بالنصوص لأنه عمدة كلامه في كتابه.

ومن الغريب أنه أحياناً ينز أهل السنة بتقليد فرعون واليهود والفلاسفة وجهم والصابئة، ثم لا يستحي أن يستشهد بآراء هؤلاء ويعتذر عنهم ويسميههم بأسماء أخرى، فأهل السنة مثلاً أتباع فرعون المعطل، وقالوا مثل ما قالت اليهود استولى في محل استوى، كما قالت اليهود حنطة في محل حطة، فزاد هؤلاء لاما، وزاد أولئك نونا، وقولهم في الكلام شر من قول المعتزلة، وهم فراخ الصابئة واليهود... إلى آخر ذلك القَدَر الذي يجري به قلمه.

ثم لا يستحي أن يحتج على الجهة بقول فرعون لهامان: ﴿إِنِّي لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ ﴿أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَىٰ آلِهَةِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].

ثم يقول: إن فرعون أعلم بربه منهم، ويستشهد بالفلاسفة والصابئة وغيرهم في قولهم بقدوم العالم، ويسميههم أهل العقول في العالم وأساطين الفلاسفة.

من أساليبه الدعاية ذِكْرُ الإنسان بأنه من القدماء إذا كان موافقاً له في معتقده، وذكره لمعاصره بأنه من المتأخرين إذا كان مخالفاً له

ومن أساليبه الدعاية ذكر الإنسان بأنه من القدماء إذا كان موافقاً له في معتقده وذكره

لعصره بأنه من المتأخرين مثل ما ذكر عنه الإمام السبكي في «شفاء السقام» ١٤٥:

«جعل المنع من القصر - يعني في سفر المعصية - قول متقدمي العلماء كابن بطة وابن عقيل، وجعل القول بالجواز قول أبي حنيفة وبعض المتأخرين كالغزالي وغيره. والغزالي في طبقة ابن عقيل بل تأخرت وفاته عنه فإنه توفي سنة خمس وخمسمائة، وابن عقيل توفي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة. فإن كان مراده أن ينفق قوله عند العوام فليس ذلك صنيع أهل العلم». هـ كلام السبكي.

ومن أساليبه التهويل والمبالغة مثل قوله ج ١٠، ص ٢٩٥ في الرد على أهل السنة القائلين بعصمة الأنبياء عليهم السلام:

«والرّادون لذلك تأولوا مثل تأويلات الجهمية والقدرية والدهرية... وهي من جنس تأويلات القرامطة... يقصد أحدهم تعظيم الأنبياء فيقع في تكذيبهم ويريد الإيثار بهم فيقع في الكفر بهم»... إلخ.

وهذا يصدق المثل: «رمتي بدائها وانسلت» فهو يُجَوِّزُ عليهم السلام المعاصي ويجوز إلقاء الشيطان الكلام على ألسنتهم ثم يقول إن من نفى عنهم ذلك هو المكذب لهم الكافر.

وهذا مثل قوله كما ذكرنا ذلك في فصل بغضه سيدنا عليا كرم الله وجهه: «إن جواب علي من جنس كلام القدرية».

وحتى رسول الله ﷺ لم يسلم من لسانه فقد أوردنا هناك أنه قال: «إن النبي ﷺ في المباهلة لو دعا أبا بكر وعمر لكان أسرع للإجابة وأولى».

ويستشهد باليهود أيضا ويعتذر عنهم كما نقلنا ذلك في محله مثل قوله في «نقد مراتب الإجماع» ص ٢٢٣:

«وثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين أنه خلق السماء من بخار الماء... يصدقها ما يخبر به أهل الكتاب عن التوراة، وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء، وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة كما في قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٤]. اهـ.

ذمه لأقوال الفلاسفة والمعتزلة وتبنيها لها في الوقت نفسه زاعماً أن ما تبني مخالف للمذهبين

ومن أساليبه الدعائية أنه يقول قولة قد قالها قبله الفلاسفة أو المعتزلة أو غيرهم من أهل الزيغ فلا يمنعه قوله بها من تشديد النكير عليهم وتضليلهم والتظاهر بالإتيان بالحجج في الرد عليهم ثم يقول القولة المنكرة ويدافع عنها وينكر أنها هي قولتهم، مثل قوله بقديم العالم وبحوادث لا أول لها فهو لا يشبع من تسفيه الفلاسفة في شأنها، بل يتعدى ذلك إلى لوم المتكلمين على أنهم لم يستطيعوا الرد على الفلاسفة... ثم يقول هو أيضاً بحوادث لا أول لها، ويقول بأن تأخرها عن حصول القدرة والإرادة من البارئ تعالى محال، فهو يوافق الفلاسفة على قولتيهم المنكرتين، ومن أراد اليقين فليراجع باب قوله بقديم العالم من هذا الكتاب فهناك نصوصه بلفظها.

ونجده يشدد النكير على المعتزلة في قولهم بخلق القرآن، ثم يصرح هو بحدوث القرآن، وجواز أن يقال إنه مخلوق، ثم يقول إن قوله ليس مثل قول المعتزلة، ونجده يمنع التأويل ويذم المؤولين ويسميههم قرامطة... الخ.

ولكنه يؤول ما لا يلائم آراءه، ثم له في ذلك مسلكان في الاعتذار، فمرة يصرح بأنه لا يذم كل ما يسمى تأويلاً، وإنما يذم منه نوعاً خاصاً، ومرة ينكر أن يكون ما أتى هو به تأويلاً، ويدعي أنه هو ظاهر القول، فهو لا يستحي من المكابرة والمباهة بل هما سلاحه المفضل.

ولا يستكف ابن تيمية أن ينزل إلى درجة العوام لنصرة مذهبه، وإقناع العامة به مثل

قوله في قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة (ص: ١٣٧):

«لو كان أعمى توسل بالنبي ﷺ ولم يَدْعُ له الرسول ﷺ بمنزلة ذلك الأعمى لكن عميان الصحابة أو بعضهم يفعلون مثل ما فعل الأعمى». انتهى

وهذا كلام تهريج وإقناع للعوام كما هو شأن ابن تيمية في أكثر كتاباته، فأين وجه الدليل من هذا؟ أما القصة فهو لا ينكرها بل يعترف بصحتها، وأما كون عميان الصحابة لم يفعلوا مثل ما فعل الأعمى، فليس فيه أي نوع من أنواع الدليل، وقد ثبت أنه ﷺ دعا لذوي عاهات كثيرة فشفوا، وثبت أنه لمس ذوي العاهات، فشفاهم الله تعالى على يده، وقد أته امرأة سوداء فقالت: إني أصرع وإني أتكشف، فادع الله لي. قال: (إن شئت صبرت ولك الجنة، وإن شئت دعوت الله أن يعافيك، قالت: أصبر، قالت: فإني أتكشف، فادع الله أن لا أتكشف، فدعا لها).

وكان الصحابة يقولون إنها من أهل الجنة لذلك، والحديث في صحيح مسلم، فلماذا لم يأتيه ﷺ ابن أم مكتوم، وأبو أحمد ابن جحش رضي الله عنهما، ليدعوا لهما، وقد شاهدوا دعاءه للمرضى فيبرؤون؟

وهل عدم إتيانها له يمكن بوجه من الوجوه أن يساق دليلا على بطلان شفاء ذوي العاهات على يديه ﷺ.

وقد أخبر النبي ﷺ أصحابه أن الصبر على البلاء والرضا بالقضاء أفضل من ذلك، كما في حديث الأعمى، وحديث المرأة السوداء وغيرهما من الأحاديث، فإذا صبر ابن أم مكتوم أو غيره من أهل البلاء من الصحابة فإنما آثروا الآخرة على الدنيا ورضوا بحكم المليك جلا وعلا.

إنكاره للمصطلحات واستعمالها إن لم يجد مَفْرَأً من ذلك مثل مصطلح (المجاز)

ومن مراوغاته، أنه يشدد النكير على خصومه في مسألة ثم يستعملها هو بعد ذلك، فقد ذكر مرارا أن اصطلاحهم بعبارة «واجب الوجود» غير شرعية، ثم استعملها هو مرارا، وله منحى في إنكار الاصطلاحات وتشديد النكير فيها، وأنها لم ترد في الكتاب والسنة، ثم يوردها هو نفسه في مجال آخر، أو يورد غيرها من المصطلحات. وقضية المصطلحات مفتعلة يثيرها هو وأتباعه للمعارضة فقط، وإلا فإن القول بأنها لم ترد في الكتاب ولا في السنة قول لا يفيد شيئا، فإنها ألفاظ استجدّها العلماء لما طرأ موجب ذلك، مثل اسم الفاعل والمفعول والبدل وعطف البيان، ومثل اصطلاحات الفقه والبيان والأصول وعلم الكلام. وادعاء أن ذلك لم يرد في الشرع، وأنه يجب رده لذلك، أمر صياني، وهو مثل ادعائهم أن المجاز لم يرد في الشرع، وهم أنفسهم لا يستطيعون أن يتكلموا إلا باستعمال هذه المصطلحات.

ومن الأساليب التي يراوغ بها ابن تيمية، تحويله السؤال عن مجراه حتى يكون جوابه قاطعا واضحا، مثل تحويله السؤال عن جواز التوسل بالنبي ﷺ (ج ١/ ص ١٤٠)، حوله من التوسل إلى القسم بالنبي ﷺ ثم قال: إن مالكا وأبا حنيفة والشافعي يمنعون القسم بغير الله تعالى وعن الإمام أحمد فيه روايتان/ والسؤال كان عن التوسل لا عن القسم وبينهما فرق كبير، وقد اعترف ابن تيمية في «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» بالفرق بينهما.

ومن أساليبه في المرافعة التوسع في القول حتى يتيه السائل والقارئ، ويمر بكثير من القرآن والحديث وأقاويل السلف وإجماعات العلماء، ويكون ذلك كله في غير الموضوع وكثيرا ما ينقض دعواه الإجماع واتفاق العلماء في موضع آخر، أو في آخر كلامه الواحد أحيانا.

ومن أساليبه الدعائية التهويل، وكلما كانت دعواه أبعد عن الشرع والعقل كان تهويله أكثر وأشدّ صخباً وضجيجاً، فيأتيك في كلامه عن قضية لا يمكن الدفاع عنها شرعا ولا عقلا بكلام كثير في مدح الصحابة والتابعين، وأنهم أعلم الناس بقول الله تعالى ورسوله ﷺ،

ويفيض في مدحهم، ثم يثني القول إلى ذم المعطلة والجهمية والملاحدة ويفيض في ذلك، وربما خلل ذلك بالتظاهر بالاعتذار عن بعض المسلمين الذين ضلوا بسبب تقليدهم واعتناقهم اعتقادات فاسدة ظنوا أنها من الدين الصحيح؛ فلا ينتهي ابن تيمية من هذا الكلام، حتى يصبح القارئ مهثماً لقبول قول الصحابة والسلف الصالح الذي سيورده ابن تيمية ويصبح مشتمراً من جهم وأتباعه، وحينذاك يورد ابن تيمية كلاماً يوهم أن السلف الصالح قال بتلك القولة الشنيعة، وأنها من مذهب أهل الحق، ومذهب الرسل، وتؤخذ من مفهوم كلام الله تعالى، إلى غير ذلك من التحريف، وهو يستعمل هذا الأسلوب بصيغة أو بأخرى في أكثر ادعاءاته، سواء في ذلك قدم العالم أو حدوث القرآن أو القول بالجهة أو عدم عصمة الأنبياء عليهم السلام.

فهو: «بحر مغدق، وسيل متدفق، ونار تحرق، وصل مطرق» كما قيل عن أصحاب إمام الحرمين. ولكن تلك القوة الهائلة والمقدرة الفائقة كانت موجّهة إلى إثبات البدعة ودحض السنة، ولولا وقاية الله تعالى وحفظه لدينه لكان لابن تيمية شأن في الأمة الإسلامية غير ما وقع، فالحمد لله الذي جعل كيد الشيطان ضعيفاً، وحفظ السنة من الموت، وأمة نبيه ﷺ من اتباع الزيف والباطل ونسأله السلامة.

كَيْلُهُ بِمَكْيَالَيْنِ لَتَرْجِيحِ مَذْهَبِهِ وَلَوْ أُلْجِأَ ذَلِكَ إِلَى الْكُذْبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ بِتَصْحِيحِ الْحَدِيثِ وَتَضْعِيفِهِ تَبَعاً لِهَوَاهُ

ومن أغرب أساليب ابن تيمية كَيْلُهُ بِمَكْيَالَيْنِ لَتَرْجِيحِ مَذْهَبِهِ. فلما أراد أن يثبت أن النار تنفى ذكر كلاماً مروياً عن الفاروق بسند ضعيف ثم أخذ يزينه بعبارات جوفاء فيها مدح الكتاب الذي أخرج ذلك الكلام ومدح رواته. ولما أراد أن يثبت قدم العالم رد الحديث الصحيح الذي لا مطعن فيه وهو: (كان الله ولا شيء معه) ثم قال ص ٢٢٢، «نقد مراتب الإجماع»: وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذكر فليس هو متواتراً... فهو يثبت فناء النار بخبر موقوف منقطع ليس نصاً صريحاً ويرد حديثاً صحيحاً يثبت حدوث العالم لأنه هو يريد

إثبات قدم العالم وهذا هو الجور عن طريق الحق وعن الإنصاف بعينه.

ومن ذلك ذمُّه لأهل السنة بالتشبه باليهود في غير موضع ثم الاستشهاد بآرائهم والثناء عليهم إذا احتاج إلى ذلك مثل قوله في «نقد مراتب الإجماع» ص ٢٢٣ في محاولة إثبات قدم العالم: النقول التي يصدقها ما يخبر به أهل الكتاب عن التوراة وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء. وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن والسنة مقبولة كما في قوله تعالى: ﴿كَفَيْ بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٤] ونظائر ذلك في القرآن.

وهذا الموضوع أخطأ فيه طائفتان:

طائفة من أهل الكلام من اليهود والمسلمين وغيرهم، ظنوا أن إخبار الله بخلقه للسموات والأرض وما بينهما يقتضي أنها لم يُخلَقا من شيء، بل لم يكن قبلهما وجود إلا الله.... وكذلك فعل في شأن الفلاسفة فهم ملاحدة أشرار، وأهل السنة يشبههم بهم أحيانا كثيرة ثم يستشهد بآرائهم إذا احتاج إلى ذلك مثل قوله في الاحتجاج لقدم العالم كقوله في ج ١٢، ص ١٩١: فإن قلتم إن النوع محدث لامتناع حوادث لا أول لها، قيل لكم:

«هذا ما ينازعكم فيه جمهور أهل الحديث مع جمهور الفلاسفة وينازعكم فيه أئمة الملل والنحل والأئمة من الصابئة والفلاسفة والمجوس والأئمة من أهل التوراة والإنجيل والقرآن».. إلخ كلامه بل هذيان، فهو هنا يصيح ويشتتم ويستغيث بأئمة الفلاسفة وأئمة الصابئة والمجوس ويعطف أهل القرآن على أهل التوراة والإنجيل ليثبت قدم العالم.

قال ابن تيمية في «نقد مراتب الإجماع» تعليقا على قول ابن حزم ص ٢٢٠: «واتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء»:

«قلت: أما اتفاق السلف وأهل السنة والجماعة على أن الله وحده خالق كل شيء فهذا

حق، ولكنهم لم يتفقوا على كفر مخالف ذلك فإن القدرية الذين يقولون: إن أفعال الحيوان لم يخلقها الله، أكثر من أن يمكن ذكرهم من حين ظهرت القدرية في أواخر عصر الصحابة إلى هذا التاريخ. والمعتزلة كلهم قدرية وكثير من الشيعة، بل عامة الشيعة المتأخرين وكثير من المرجئة والخوارج، وطوائف من أهل الحديث والفقه، نسبوا إلى ذلك، منهم طائفة من رجال الصحيحين... لما علم أن القرآن أخبر بأن الله خالق كل شيء، حكى الإجماع على هذا ثم اعتقد أن من خالف الإجماع كفر بإجماع (...). وثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين أنه خلق السماء من بخار الماء ونحو من النقول التي يصدقها ما يخبر به أهل الكتاب عن التوراة وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء.

وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة كما في قوله تعالى: ﴿كَفَيْتُ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٤]. ونظائر ذلك في القرآن». وقد قال إن هذا الحديث لو كان نصا فيما ذكر فليس متواترا... إلخ كلامه وهو آية من آيات الله في السفسطة والتهريج وقلب حقائق الأمور، فانظره.

غريبة: ابن تيمية يستमित في نفي اسم الله تعالى «المنتقم»

ومن أغرب أساليب ابن تيمية في الدعاية لرأيه والاستدلال ما أورده في شأن اسمي الله: «المنتقم» و«المغيث».

أما المنتقم فقد قال إنه ليس من أسماء الله الحسنى وذلك بعد أن تحدث طويلا عن حكمة الله تعالى وأنه لا يفعل بعباده إلا الخير وفيه تضليل للمعتزلة الذين أوجبوا عليه تعالى الأصلح لعباده ولكنه في الحقيقة - أي ابن تيمية - يوافقهم على رأيهم وإن تظاهر بتضليلهم ثم قال في ج ٨، ص ٩٦:

«ولهذا ليس من أسماء الله الحسنى اسم يتضمن الشر... واسم المنتقم ليس من أسماء الله الحسنى الثابتة عن النبي ﷺ. وإنما جاء في القرآن مقيدا كقوله تعالى: ﴿لَنَا مِنَ الْمُجْرِمِينَ

مُنْتَفِعُونَ» [السجدة: ٢٢] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُوِ انْتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧] والحديث الذي في عدد أسماء الله الحسنی الذي يذكر فيه المنتقم... ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي ﷺ بل هذا ذكره الوليد بن مسلم... ولم يروه أحد من أهل الكتب المشهورة إلا الترمذي... وسائر من روى هذا الحديث عن أبي هريرة لم يذكروا أعيان الأسماء بل ذكروا قوله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة» أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. وروي عدد الأسماء من طريق أخرى عن أبي هريرة وإسناده ضعيف يعلم أهل الحديث أنه ليس من كلام النبي ﷺ وليس في عدد الأسماء الحسنی عن النبي ﷺ إلا هذان الحديثان كلاهما مروى من طريق أبي هريرة. هـ.

وأما المغيث فقد أثبتته في سياق أن لا مغيث ولا غياث إلا الله ج ١، ص ١١١:

«قالوا: ومن أسمائه تعالى المغيث والغياث. وجاء ذكر المغيث في حديث أبي هريرة، قالوا: واجتمعت الأمة على ذلك، وقال أبو عبد الله الحلبي: الغياث هو المغيث وأكثر ما يقال غياث المستغيثين».. إلخ

وهذا غريب فإن دليل الاسمين من الحديث واحد وهو حديث أبي هريرة المذكور فوق.

إلا أن اسم المنتقم في جميع رواياته واسم المغيث في بعضها دون بعض، فقد أتى بدله المقيت بالقاف والتاء المثناة وهي أشهر من الأخرى.

والمنتقم جاءت في القرآن مادته فجاء فيه «انْتَقَمْنَا» خمس مرات، وجاء «بَيْنْتَقِمُ اللَّهُ»، وجاء «ذُوِ انْتِقَامٍ» أربع مرات، وجاء «ذِي انْتِقَامٍ»، وجاء «مُنْتَفِعُونَ» ثلاث مرات. ومعلوم أن الجمع هنا إنما هو جمع تعظيم ولا أحد أحق بالتعظيم من الله العظيم الذي الكبرياء رداؤه والعظمة إزاره. فهو المنتقم وقد نص الحلبي على الاسمين وعلى معناهما فقال في المغيث: الغياث هو المغيث... إلخ.

وقال في المنتقم: هو المبلغ بالعقاب قدر الاستحقاق، فقول ابن تيمية المنتقم ليس من

الأسماء الحسنى الثابتة بعد قوله: أن ليس فيها اسم يتضمن الشر، ثم قال: إن المغيـث من أسـائه تعالى وإن الأمة اجتمعت على ذلك.

فهذا دليل على أنه لا يوثق بنقله ولا باستنتاجه ولا بحكايته للإجماع.

وإنما هو متلاعب بالشرعية ومستخف بعقول الناس أعاذنا الله من سوء صنيعه.

العلماء المتمرسون المناقضون لابن تيمية تخفى عليهم مقاصده فكيف بالعامّة!

وَمِنْ حِيلِهِ فِي الاستدلال أنه يذم التأويل أشد الذم ويقول: إن الله ورسوله أعلم بالله من المؤولين، وإن المؤولين أشبهوا اليهود والقرامطة... إلخ ذلك السباب العارم. ثم يؤول هو متى شاء، فقد أوّل المعية في كل موضع بما يقتضيه بساط الكلام وأوّل القرب كذلك، وأوّل قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ [ق: ١٦] بأنهم الملائكة أو العلم، وأوّل ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٧] وقال: إن السماء كل ما علاك وإن «في» بمعنى على. وأوّل ﴿بِقَمِّ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤] بأنه الوجه الذي ينبغي أن يتوجه إليه المصلي وقد قال إثر هذه التأويلات ج ٦، ص ٢٠: إنا لا نذم كل ما يسمى تأويلا بل نذم تحريف الكلم عن مواضعه. هـ.

فالتأويل من غيره تحريف وتأويله هو غير مذموم.

وقال العلامة ابن جهبل في رده عليه إنه: مُصِيبٌ في تأويله للمعية ولكن كان عليه أن يؤول الاستواء أيضا لأن المعية ليست أولى بالتأويل من الاستواء. هـ.

يعني أن المعية والقرب أكثر ورودا في القرآن وأصرح وأكثر تنوعا في العبارات من الاستواء.

مع أن الآية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ٩] قطعت الطريق على حمل العبارتين «الاستواء والمعية» على الظاهر المحسوس كما حكم العقل الصحيح بذلك. فمن أحال المعية ونفاها بالمعنى المحذور يجب عليه أن يسلك نفس المسلك مع الاستواء فإما التأويل وإما

التفويض الصحيح مع التنزيه التام.

ومن ذلك أنه يستعمل المصطلحات الكلامية وغيرها إذا احتاج إليها فإذا واجهته حجة لأهل السنة لا يستطيع ردها اندفع في ذم المصطلحات واستنجد بالسلف ولوّح بالإجماع حتى يحسب القارئ أن مجرد التلفظ بتلك المصطلحات ضلال مبين. مثل قوله في تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز - وابن تيمية ينكر المجاز - :

«هو اصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي... ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة ولا سلف الأمة وعلمائها وإنما هذا اصطلاح حادث والغالب أنه من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين. ولم يوجد في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف وكذلك سائر الأئمة إلا في كلام الإمام أحمد فإنه قال في كتاب «الرد على الجهمية» في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ﴾: هذا من مجاز اللغة». إلخ كلامه.

وأول كلمة الإمام بأن معناها إنه مما يجوز في اللغة.

وتلاعب ابن تيمية هنا أوضحه خادم العلم الشريف عيسى بن عبد الله بن مانع في كتابه «مختصر الإجهاز على منكري المجاز» من ناحيتين:

أولاً: حيث أورد كثيراً من النصوص عن الأئمة الأربعة وغيرهم من علماء السلف فيها استعمال المجاز بصرامة وفي بعضها لفظ المجاز.

وثانياً: حيث أورد استعمال ابن تيمية نفسه لهذا المصطلح حيث قال (دقائق التفسير ٣ / ٣٠٨):

«ثم إنه لا ريب أن المجاز قد يشيع ويشتهر حتى يصير حقيقة». هـ.

وفي موضع آخر شنع على من يجهل دلالات اللغة ومعرفة الحقيقة والمجاز.

وقال في «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»: «إن المعنى تارة يكون مشتركا ومجملا ومترددا بين حقيقة ومجاز فيحمله الفقيه على الأقرب عنده» إلخ. هـ.

ومن هذا صنيعه يجب على العلماء أن يحولوا بين عوام المسلمين وبين قراءة كتبه لئلا يرميهم في مهلكة من بدعه يُزَيَّنُّها لهم بزخرف قوله.

وكثيرا ما يخفى مقصده على العلماء فكيف بالعامّة، فقد وقفت على كلام لأحد العلماء المعاصرين ذكر فيه أن ابن تيمية خالف أهل السنة والجماعة في قوله بقدّم العالم وفي قوله بأن في الأشياء أسباب ذاتية تسمى العلة أو السبب ثم أوردته نصوصه المثبتة لذلك من كتبه ثم اعتذر عنه بأن له نصوصا أخرى تنفي عنه ذلك، وذكر منها قوله في الجزء ٩، ص ٢٨: «فإن الرسل مُطَبِّقُونَ على أن كل ما سوى الله محدث مخلوق كائن بعد أن لم يكن ليس مع الله شيء قديم بقدمه...»

ولكن هذا العلامة الذي أورد هذا النص ذهل عن قول ابن تيمية قبل هذا بقليل:

«وكثير منهم لم يتفطن للفرق بين الحوادث وبين الحادث المعين فإن الحادث المعين والحوادث المحصورة يمتنع أن تكون أزلية، وما لم يكن قبلها فهو إما معها وإما بعدها وما كان كذلك فهو حادث قطعاً، ولكن موضع النظر والنزاع «نوع الحوادث»...»

ثم قال بعد الكلام السابق:

«والقول الثالث الذي يدل عليه المعقول الصريح ويقر به عامة العقلاء ودل عليه الكتاب والسنة وأقول السلف والأئمة هو أن المؤثر التام يستلزم وقوع أثره عقب تأثره التام...» ثم أخذ يستدل لزعمه هذا ليبرهن على قدم نوع الحوادث وهذا هو قول الفلاسفة بعينه. وأدلته من امتناع تأخر المعلول عن علته هو نفس أدلتهم ولكنه هو يقول بقدّم النوع أي أنه ما من حادث إلا وقبله حادث إلى ما لا نهاية له. وهم قالوا بقدّم بعض هذه الأشياء، والمآل واحد

وهو قدم العالم.

ولكنه هو يُطَبَّل ويَزمَر ويصرح بأن الفلاسفة خالفوا جميع الرسل بقولهم ذلك وأنهم كفروا به وضلوا مثل قوله في الجزء ٢، ص ١٨٨:

«إن كنتم تقولون بقدم السماوات والأرض ودوامها فهذا كفر وهو قول بقدم العالم»...

فيا عجباً له كيف يجعل قدم العرش مثلاً بعينه كفراً وقولاً بقدم العالم ويقول هو إن العرش قبله عرش مثله وقبل ذلك عرش إلى ما لا نهاية له.

ويقول: «إن ما لم يكن قبل الحادث المعين فهو إما معه وإما بعده، وما كان كذلك فهو حادث قطعاً» كما تقدم. ثم يقول بحوادث أزلية في نوعها.

والمهم هنا أن المتمرسين من العلماء المناقضين له تخفى عليهم مقاصده فكيف بالعامّة المهينين لقبوله؟؟ والله المستعان.





الفصل الثاني:

في تحاملي ابن تيمية على خصومه وتحريفه لكلامهم



وفيه:

- * تنبيه: خصوم ابن تيمية هم السواد الأعظم من الأمة الحمدية ومن علمائها وهم الذين يعبر عنهم بالجهمية ويُلاحق بهم كل نقص وعيب.
- * ذمه للأشاعرة: وفيه من الأمثلة: موافقه من: إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري، ومن حجة الإسلام الإمام أبي حامد الغزالي، وسلطان المتكلمين الإمام فخر الدين الرازي.
- * مقارنة بين مبتدعين: ابن تيمية والزمخشري.
- * مقارنة أخرى ليوسف النبهاني بين الحافظ ابن حجر الهيتمي وابن تيمية.

الفصل الثاني:

في تحامل ابن تيمية على خصومه وتحريفه لكلامهم

تنبيه: خصوم ابن تيمية هم السواد الأعظم من الأمة المحمدية ومن علمائها وهم الذين يعبر عنهم بالجهمية ويلحق بهم كل نقص وعيب

وخصوم ابن تيمية هم السواد الأعظم من الأمة المحمدية ومن علمائها، وهم الذين يعبر هو عنهم بالجهمية، ويلحق بهم كل نقص وعيب.

قال الإمام الورع تقي الدين السبكي، وهو معاصر لابن تيمية، وقد رد عليه وعلى ابن القيم في حياتهما في «السيف الصقيل في الرد على نونية ابن زفيل» عند حديث ابن القيم عن «المعطل» (ص: ٢٢):

«من هو المعطل الذي عنيته؟ إنا لا نعرف اليوم أحدا معطلا يتظاهر بين المسلمين، بل ولا معتزليا ولا فيلسوفا يتظاهر بقول الفلاسفة، فلعلك عنيت الأشعرية، فإنهم القائمون اليوم من أكثر المذاهب» هـ.

ثم قال عند عقد ابن القيم مجلسا بين المعطل وشياطينه وبين المثبتة:

«هذا كله مقصوده به - والله أعلم - طوائف الأشعرية الشافعية والمالكية والحنفية الذين كانوا مقاومين لابن تيمية، فهم الذين يسميهم المعطلة» هـ.

ثم قال عند ذكر ابن القيم لجهم وشيعته (ص: ٢٤):

«أما جهم فمضى منذ سنين كثيرة، ولا يعرف اليوم أحد على مذهبه، فعلم أن مراد الناظم بالجهمية الأشعرية من الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة، فليعلم اصطلاحه،

وكل ما ينسبه إلى الجهمية فمراده بها هؤلاء. والمعتزلة ما منهم أحد موجود في هذه البلاد، وإن كان موجودا فلا ظهور له» انتهى.

هذا عن ابن القيم وكذلك شيخه ابن تيمية، فيجد القارئ كثيرا من الرد على الجهمية، وإنما المقصود بهم أهل السنة من الأشاعرة، الذين هم في ذلك العصر، وبعده إلى يومنا هذا الأغلبية العظمى من الأمة الإسلامية والحمد لله على ذلك، زاد الله تعالى صيتهم انتشارا وهدى بهم العالم الإسلامي.

ذمه للأشاعرة:

ولم يأل ابن تيمية جهدا في ذمهم، وإلحاق العار بسمعتهم، وتصويرهم في أقبح صورة، فالأشعرية مخانيث الجهمية: (ج ٨/ص ٢٢٧)، (ج ١٦/ص ٣٠٩)، (ج ٦/ص ٢٥٩)، وأحيانا يقول: إنهم مخانيث المعتزلة، فاعجب لمخانيث من بينهم أبو الحسن الأشعري والبيهقي والغزالي والقشيري وإمام الحرمين، والسبكي والباقلاني والأسفرائيني والمختار بن بونا، وزاهد الكوثري، ومن ذا أعد وجميع علماء المسلمين الذين لهم ذكر منذ القرن الرابع إلى الآن أشاعرة.

موقفه من إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري:

ويقول ابن تيمية إن الانتساب إلى الأشعري بدعة (ج ٦/ص ٣٥٩).

ويقول عنه في الكلام عن الأستاذ ابن فورك (ج ١٦/ص ٩٦):

«أبو الحسن سلك في مسألة الأسماء والأحكام والقدر مسلك الجهم بن صفوان، مسلك المجبرة ومسلك غلاة المرجئة» اهـ.

ويقول في (الجزء ١٤/ص ٣٥٣):

«إن جهما اشتهر عنه نوعان من البدعة: نفي الصفات، والغلو في القدر... والأشعري وافقه على أصل قوله، ولكن قد ينازعه منازعات لفظية» اهـ.

ويقول في (الجزء ١٦ / ص ٣٠٨):

«وأما ابن كلاب فقوله مشوب بقول الجهمية، وهو مركب من قول أهل السنة وقول الجهمية، وكذلك مذهب الأشعري في الصفات، وأما في القدر والإيمان فقوله قول جهم... كان متأخرو أصحابه كأبي المعالي ونحوه أظهر تجهما وتعطيلا» اهـ.

موقف ابن تيمية من حجة الإسلام الإمام أبي حامد الغزالي:

ولابن تيمية موقف تشكيك أيضا من الإمام الغزالي، فهو يقول فيه في (الجزء ٤ / ص ١٦٤):

«وأبو حامد يميل إلى الفلسفة، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية، ولهذا رد عليه علماء المسلمين». هـ.

ويقول عنه في الجزء (٤ / ٦٣):

«إن كلامه في كتاب الأربعين هو كلام الصابئة المتفلسفة» اهـ.

ويقول في الجزء (٤ / ٩٩) بعد أن تحدث عن رأي الفلاسفة في النبوة وأنها تخيل يقوم به عقلاء البشر لجعل العوام الجهلة يسعدون بقدر الإمكان...:

«وهذا المعنى يوجد في كلام أبي حامد الغزالي وأمثاله، وكذلك في كلام الرازي» اهـ.

موقفه من سلطان المتكلمين الإمام نضر الدين الرازي:

وقال في (الجزء ٨ / ص ٥٤) في الحديث عن أهل الكلام:

«ثم تجد كثيرا من رؤوسهم وقعوا في هذه الأنواع فكانوا مرتدين، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك ويعودون... وأبلغ من ذلك أن منهم من يصنف في دين المشركين والردة عن الإسلام،

كما صنف الرازي كتابه في عبادة الكواكب، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين، وإن كان قد يكون عاد إلى الإسلام اهـ.

ولابن تيمية حقد شديد على الإمام فخر الدين الرازي، لأنه كان حامل لواء السنة في عصره، وكان شديدًا على المجسمة، وقد رد عليهم في كتبه، ولا سيما تفسيره الكبير بأدلة دامغة وكفرهم، أو كفر بعضهم فيها، كما نقلنا عنه ذلك في موقف أهل السنة من القائلين بالجهة في هذا الكتاب.

وكلامه في ذم «الجهمية» يعني بهم الأشاعرة، وفي ذم الأشاعرة، وفي ذم بعض علمائهم - يسميهم - أكثر من أن يحصر، ولكن الأدهى من ذلك تحريفه لكلامهم، بحيث يشك القارئ في إيمان من تعزى له هذه الأقوال.

فهم عنده يقولون إن الله تعالى كان غير قادر في الأزل حتى قدر بعد ذلك ورجح فعل الأشياء بلا مرجح، ويعني بذلك: قولهم إنه تعالى فاعل بالاختيار، وهو قادر وقدرته قديمة أزلية ولكنه أراد بمحض اختياره أن يخلق الخلق في وقت معين ففعل.

وأما هو فيقول بالإيجاب الذاتي مثل قول الفلاسفة أي أنه تعالى لا يمكن أن يتأخر عن وجوده وجود مخلوقاته لأن العلة لا يمكن أن يتأخر عنها معلوها إذا كملت الدواعي وانتفت الموانع. فلذلك كان عند ابن تيمية العالم قديماً لقدم المولى تعالى فلا يمكن أن يتأخر عنه حدوث الحوادث، وهذا شنيع جداً لأنه يسلب عنه تعالى الاختيار.

ويقول: إنهم ينفون كلام الله، وإن رأيهم فيه شر من رأي المعتزلة، ويعني بذلك: أنهم ينزهون الله عن الصوت، وعن قيام الحدوث بذاته تعالى لما يستلزم ذلك من الحدوث، وأن كلامه صفة قديمة قائمة بذاته.

ويقول: إنهم يقولون إن الله تعالى يعذب من شاء من مطيع أو عاص...

ويعني بذلك: أنهم يقولون إنه تعالى فعال لما يريد، ويجوز في حقه أن يعذب المطيع، وأن

يثيب العاصي، ولكنه بمحض فضله وَمَنْهُ أَخْبَرْنَا أَنَّهُ لَنْ يَعْذِبَ الْمَطِيعَ، فنحن نعتقد أنه لن يعذبه لإخباره تعالى بذلك لا لوجوبه عليه، وأما إثابة العاصي فأخبرنا أن المشركين لا يغفر لهم وأن من دونهم يجوز أن يغفر له.

ويقول: إنهم ينفون رؤيته تعالى في الحقيقة، ونفس الأمر.

وهو بذلك يعني: أنهم ينفون الجهة، فنحن نؤمن برؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة، ويجوزها لمن خصه الله بها في الدنيا، ولكن من غير مواجهة ولا حد.

ويقول: إن من ثبت عصمة الأنبياء من فعل الذنوب يرد كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ويتأول بمثل تأويلات الجهمية والقدرية والدهرية والقرامطة... يريدون الإيثار فيقعون في الكفر اهـ (ج ١٠ / ص ٢٩٥)، وانظر باب العصمة من هذا الكتاب.

ولابن تيمية والحشوية كلهم حقد شديد على الإمام فخر الدين الرازي، لكثرة رده على المجسمة في مختلف تأليفه بالحجج القاطعة والبراهين الدامغة، وفي كتاب «المحصل» له الذي يحتوي على عقيدة أهل السنة يقول ابن تيمية:

محصل في أصول الدين حاصله من بعد تحصيله أصل بلا دين أصل الضلالات والشك المبين فما فيه فأكثره وحي الشياطين

مقارنة بين مبتدعين: ابن تيمية والزمخشري:

وهذا من ابن تيمية يذكرنا بموقف آخر وقفه إمام آخر من أئمة البدعة شنع فيه على أهل السنة، وهو الزمخشري، إذ قال في الكشف في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرِ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]:

لَجَمَاعَةٍ سَمُوا هَوَاهُمْ سَنَةً وَجَمَاعَةٍ حَمَر لِعَمْرِي مُوَكَّفَةً

قد شبهوه بخلقه وتخوفوا شنع الوري فتستروا بالبلكفة

وعني بالبلكفة: قول أهل السنة إن الله تعالى يراه المؤمنون في الجنة بلا كيف، بينما يقول

المعتزلي إن رؤية الله تعالى ممنوعة عقلا، وهكذا يقف أهل السنة على صراط حق بين نارين معتزلي ينفي صفات الله تعالى ويرد الشرع الصحيح ويؤوله، ويسمي أهل السنة مشبهة وحمرا بلا عقول.

ومجسم يأخذ بالظواهر ويخالف العقل الصحيح وقواطع الشرع، ويصف الله تعالى بصفات الحوادث، وبالجهة، وبقيام الحوادث به تعالى، ويسمي أهل السنة معطلة جهمية.

ويقف أهل السنة في موقف التحقيق مصدقين بما جاء من عند الله على مراد الله تعالى ومنزهين لله تعالى عن قيام الحوادث به وعن الجهة والجسمية والحيز، إلى غير ذلك من سمات المحدثات، ومن أوضح ما يوضح ذلك موقف الفرق الثلاثة من رؤية الله تعالى:

فالمشبهة قالوا: يرى في جهة، والمعتزلة قالوا: لا يرى، وأهل السنة قالوا: يرى لا في جهة، أما قولهم: «يرى» فتصديقا لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

وأما قولهم: «لا في جهة» فتزيتها لله تعالى عن سمات الحوادث، وتصديقا لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ٩] وإعمالا للعقل الذي حباهم الله تعالى، ثم إنهم لم يخالفوا بقولهم «لا في جهة» أي منطوق ولا مفهوم ضعيف ولا قوي من الشرع في ذلك، وتمسك المشبهة بكونه يرى «في جهة» إنها هو تمسك بخيالهم الذي لا يتصور رؤية إلا في جهة.

ونرى بعد ذلك أوجها من الشبه بين المشبه والمعتزلي، فكلاهما إمام داع إلى بدعته شديد التعصب لها، فلم يكد الزنخشري يدع قولاً اعتزاليا إلا أتى به في كشافه ودافع عنه، ولم يكد ابن تيمية يدع بدعة حشوية إلا أتى بها في مؤلفاته ودافع عنها، وكلاهما حاقدا حتى على أهل السنة، فهم عند هذا جهمية معطلة مبتدعة، وهم عند ذاك مشبهة حمراء موكفة متبعون لهواهم.

وفي الرجليين اعتداد كبير بالنفس، فالزنخشري يقول في مقدمة كتابه «المفصل»: «الحمد لله الذي جعلني من أئمة اللغة العربية» اهـ.

وابن تيمية يدعي أنه أعلم بمذهب أهل كل مذهب منهم، وكلا الرجلين جريء جسور مغوار: فالزنجشري هو الذي يقول في الجانب النبوي الشريف ما يقول في سورة التوبة وسورة التكوير، وابن تيمية هو الذي يقول في عصمة الأنبياء والسفر للزيارة والتوسل ما يقول ويقول، في الفاروق وعلي رضي الله عنهما ما يقول.

وبلغت الجرأة بكلا الرجلين أن صار يُرَدُّ القراءات المتواترة، لأنها لا توافق رأيه في إعراب بعض الكلمات، أما المعتزلي فرد قراءة ابن عامر أحد القراء السبعة قوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٨] قرأها بضم الزاي، وكسر الياء من «زين» ورفع لام «قتل» ونصب دال «أولادهم» وخفض همزة «شركائهم»، بحيلولة «أولادهم» الذي هو مفعول به لقتل: بين المضاف والمضاف إليه، وذلك لا يجوز عند جمهور نحاة البصريين وكان الزنجشري يتعصب لهم فرد هذه القراءة السبعية.

وَرَدَّ الحشوي قراءة أبي عمرو وهو أيضا أحد القراء السبعة الذين أجمعت الأمة على قراءتهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مَّرِيدٌ﴾ [طه: ٦٢] فإنه قرأها «إن هذين» وابن تيمية يرى أن الألف من «هذان» أصلية وليست ألف تثنية، ويرى أنها لم ترد في العربية إلا بهذا الشكل ولكن هذه القراءة السبعية تكذبه، وليس أبو عمرو بن العلاء وحده هو الذي قرأ بها، بل قرأ بها أيضا المطوعي عن الأعمش أحد القراء الأربعة عشر، كما في «الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع عشرة» للشمس المتولي، ورويت عن عثمان وعائشة وعن غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم، وقرأ بها الحسن وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وغيرهم من التابعين وعيسى بن عمر وعاصم الجحدري من القراء كما في تفسير القرطبي. ولا غرابة في جرأة معتزلي على رد قراءة ما، وإنما العجب ممن يدعي السنة ثم يرد قراءة سبعية.

وبين الرجلين بعد ذلك أكثر من فارق، فالزنجشري معتزلي بحت، يدافع عن آراء المعتزلة، أما ابن تيمية فحشوي مشبه، يدافع عن آراء المشبهة، ولكنه أيضا يعتنق شواذ من بدع الفلاسفة والمعتزلة وغيرهم، فيقول بقدوم العالم من بدع الفلاسفة، ويقول: بالحسن

والقبح العقليّين من بدع المعتزلة، ويقول بفعل الأسباب بطبعها من بدع المعتزلة والفلاسفة، ويزيد بدعا من اختراعه كثيرة مما حمل الإمام السبكي على القول إنه خرج عن الفرق الإسلامية بأجمعها.

وفارق آخر بين الرجلين: أن الزمخشري إمام في اللغة والنحو والمعاني والبيان يقتدى به في ذلك كله، وإن كان يدس اعتزاله أحيانا خلال ذلك، مما حمل علماء السنة على التعليق على كشفه، لبيان ما فيه من الاعتزال، لئيجتنب ذلك وتنتفع الناس بما فيه من العلم.

وأما ابن تيمية فليس إماما في أي فن من الفنون، ولا يصلح لأن يجعل قدوة في أي فن، وإن كان يعرف جميع الفنون، بل ويتظاهر بإتقانها جميعا حتى علم الفلك، ولكنه ليس في درجة القدوة في أي منها، فاللغة والنحو يبدو أنه ليس فيهما بالدرجة العليا، فليس في كتبه ما ينبى عن معرفة واسعة في تلك الميادين، وأما الفقه فإن أهل مذهبه - وهم الحنابلة - لا يجعلونه قدوة ولا يعتبرون آراءه فيه، وأما علم العقائد فلا يمكن أن يقتدي به فيه إلا مبتدع أو جاهل.

وقال المحقق الكوثري: إنه «لو اقتصر على فن واحد لكان يمكن أن يكون إماما فيه ولكنه حاول أن يكون إماما في كل فن فلم يكن إماما في فن». هـ.

ثم هو بعد ذلك كله لا يكاد يكتب في موضوع من الموضوعات إلا انحرف عن ذلك الموضوع وأفاض في الحديث عن إحدى بدعه المفضلة لديه.

مقارنة أخرى ليوسف النبهاني بين الحافظ ابن حجر الهيتمي وابن تيمية:

ولنورد هنا مقارنة عقدها الشيخ يوسف النبهاني في «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ﷺ» بين ابن تيمية وبين ابن حجر الهيتمي (ص: ٢٩١) قال:

«من المعلوم أن أهل كل مذهب من المذاهب الأربعة أعلم بأحوال مذهبهم لكثرة

تدقيقهم في أقوالهم، وتنقيحهم عن أحوالهم، وتبعضهم لمحاسنهم ومساوئهم... وقد نظرنا إلى هذين الإمامين: ابن حجر وابن تيمية، فوجدنا ابن حجر إماما في مذهب الشافعي لا يعادله فيه أحد من الأئمة المتأخرين سوى الشمس الرملي، على خلاف بين العلماء في الترجيح بينهما، أما إذا اتفقنا على حكم وجب المصير إليه عند كافة علماء مذهب الشافعي على الإطلاق، فهذه منزلة ابن حجر في مذهبه، وهي معلومة لا ينكرها أحد، ولا يدعي خلافا جاهل فضلا عن عالم، ومؤلفاته في الفقه هي عمدة المذهب الشافعي من عصره إلى الآن، وكلها محررة مقبولة بإجماع أهل مذهبه وغيرهم، وهي كثيرة وأكثرها مطولات في عدة مجلدات... وكلها يتنافس في اقتنائها المتنافسون، ويعتمد عليها من جميع المذاهب العلماء المحققون، للاتفاق على أنه أحد الأئمة الأعلام الذين لم يطعن فيهم أحد من علماء مذاهب الإسلام من عصره إلى الآن، ولم ينسبه واحد منهم إلى بدعة، أو مخالفة سنة، أو أدنى شيء يخل بعلمه ودينه وثقة عموم الأمة به.

وقد كان رحمه الله تعالى - مع كونه إماما فقيها - يعتقد في ساداتنا الصوفية أحسن الاعتقاد... فشملته بركاتهم وعمته نفحاتهم رضي الله عنه وعنهم... وبالجملية فقد كان رحمه الله تعالى من أكابر أئمة العلماء العاملين الهداة المهديين الذين جددوا وأيدوا بعلمهم هذا الدين المين، وعم نفعهم جميع المسلمين.

وأما ابن تيمية: فهو أيضا إمام من أئمة الإسلام، وقد كان من الممتازين في عصره، في العلم والعمل والتصلب في الدين، بحيث لا تأخذه في الحق ونشره - بحسب ما يظهر - لومة لائم، حتى إنه جرى عليه بسبب مخالفته لما عليه جمهور الأمة من بدعه المعلومة التي شذ بها إهانات كثيرة... وكان من أكابر حفاظ الحديث، وله في علوم الدين مؤلفات كثيرة... قل من وفقه الله لمثلها، ولكن الله تعالى لم يقدر الانتفاع بعلمه وكتبه كالانتفاع بعلم الإمام ابن حجر وكتبه... وقلما يخلو كتاب منها من شذوذ في مسائل يخالف بها مذاهب المسلمين، يشنع على علماء الدين، ولا سيما الأولياء العارفين: كالشيخ الأكبر سيدي محي

الدين بن عربي فقد كفره وأخرجه من الدين، مع أن جمهور الأمة اتفقوا على أنه من أكابر الأولياء، وسموه سلطان العارفين، وأظن بل أتقن أن السبب الوحيد لعدم انتفاع الناس بكتب ابن تيمية وعلمه مع جلالته قدره، شذوذه في تلك المسائل، واعتراضه على هؤلاء الأكابر. وما شبهت كتبه إلا بكنوز مملوءة من الجواهر النفيسة، ولكنها مرصودة من بدعه ومخالفته للأمة بحيات قاتلة، فهي تمنع الناس من الإقبال عليها.

أما من جهة منزلته في الفقه عند أهل مذهبه علماء الحنابلة، فإننا لا نجد لها مثل منزلة ابن حجر في الفقه عند علماء مذهبه الشوافعة، بل كثير من أئمة الحنابلة مقدمون عليه في الفقه، وإذا خالفهم لا يعول على كلامه ولا يعتمد على ترجيحاته واختياراته عندهم، وكثير من أقواله مرفوضة بالكلية في مذهب الإمام أحمد، وقد طعن فيه أيضا كثير من علماء المذاهب الأخرى ونفروا الناس منه خوفا عليهم من الاقتداء به فيما اعترضوا به عليه مما خالف به أئمة الدين وجمهور المسلمين... وقد طعن بعض أكابر العلماء من المذاهب الثلاثة بصحة نقله، كما طعنوا بكمال عقله، كما تقدم في الباب السابق» انتهى كلام الشيخ النبهاني.

وابن حجر الذي تحدث عنه الشيخ النبهاني هنا هو الذي تقدم كلامه في الطعن في ابن تيمية في الفصل الأول من المقدمة.





الفصل الثالث:

في عدم أمانة ابن تيمية العلمية



وفيه:

* تقي الدين السبكي، الهيثمي، والكوثري: (ابن تيمية ليس ممن يُعتمد عليه في نقل
يَتَقَرَّدُ بِهِ)

* تحريفه لِقِصَّةِ الإمام مالك وعطاء في مسحه على المنبر

* محاولته لتضعيف أحاديث الزيارة، بل التصريح بوضعها. ومحاولته لتصحيح
حديث الأوعال

* تلاعبه بحديث الضرير زيادة ونقصاً

* تحريفه لكلام أحمد ابن حنبل في يزيد الفويسق

* جعله كلام عز الدين ابن عبد السلام في التوصل مع أنه في الْقَسَم

* العلامة الحصني: ابن تيمية يكذب في ادّعاء الإجماع ويدس في كلام من ينقل عنه ما
ليس فيه إن نقله على وجهه

* أمثلة على عدم أمانة ابن تيمية في النقل عن الكتاب والسنة والإجماع.

* لا يوثق بنقل ابن تيمية لأنه صاحب بدعة، يدعو إليها، ويستحلُّ الكذب لِئُصْرَبَهَا

الفصل الثالث:

في عدم أمانة ابن تيمية العلمية

تقي الدين السبكي، الهيتمي، والكوثري:
(ابن تيمية ليس ممن يعتمد عليه في نقل يتفرد به):

تقدم ما نقلنا عن الإمام الورع الشيخ تقي الدين السبكي أنه قال في ابن تيمية:

«ظهر لي من حاله ما يقتضي أنه ليس ممن يعتمد عليه في نقل يتفرد به، لمسارعتة إلى النقل لفهمه، ولا في بحث ينشئه لخلطه المقصود بغيره وخروجه عن الحد جدا».

وقال نحواً من ذلك ابن حجر الهيتمي المكي، والعلامة المحقق زاهد الكوثري، وغيرهم، وسيرى القارئ في هذا الفصل ما يدل على صحة ذلك.

فمن ذلك:

تحرّفه لِقِصَّةِ الإمام مالك وعطاء في مسحه على المنبر:

قال في الجزء (٢٧/٧٩):

«تنازع الفقهاء في وضع اليد على منبر سيدنا رسول الله ﷺ لما كان موجوداً، فكرهه مالك وغيره لأنه بدعة».

وذكر أن مالك لما رأى عطاء فعل ذلك لم يأخذ عنه العلم، ورخص فيه أحمد وغيره لأن ابن عمر رضي الله عنهما فعله... انتهى كلامه.

فقوله: إن مالكا كره وضع اليد على المنبر، وإنه لم يأخذ العلم عن عطاء لما رآه فعله،

تحريف للقصة لا مزيد عليه في التحريف، فإن الإمام مالكا كما روى القاضي عياض في: «ترتيب المدارك» (ج ١ / ص ١٣٨):

قيل له لم لم تكتب عن عطاء؟ قال أردت أن آخذ عنه، وأردت أن أنظر إلى سمته وأمره، فاتبعته حتى أتى منبر النبي ﷺ فمسح الغاشية والدرجة السفلى، يعني في المنبر، فلم أكتب عنه إذ ذاك، لأنه من فعل العامة، والدرجة السفلى والغاشية شيء أصلحه بنو أمية، فلما رأيته لا يفرق بين منبر النبي ﷺ وغيره ويفعل فعل العامة تركته.

قال القاضي: «وقد روى مالك عن عطاء بواسطة، فلعله لما استبان له علمه وحاله أخذ علمه من غيره». انتهى.

فالإمام مالك لم يأخذ على الإمام عطاء تبركه بالمنبر، وإنما أخذ عليه أنه لم يميز بين ما هو من منبره ﷺ وبين ما أحدث بعده، وبهذا ترى مدى تحريف ابن تيمية للقصة.

محاويلته لتضعيف أحاديث الزيارة، بل التصريح بوضعها. ومحاويلته لتصحيح حديث الأوعال:

ومن عدم أمانته محاويلته لتضعيف أحاديث الزيارة، بل التصريح بوضعها مع أنها بلغ بعضها مبلغ الحسن أو الصحة كما هو مبسوط في الكتب المخصصة له، مثل «شفاء السقام»، للإمام السبكي، وقد نقلت من ذلك طرفا في كتاب «التبرك برسول الله ﷺ وبالصالحين من السنة المطهرة».

ومن ذلك محاويلته لتصحيح حديث الأوعال

وقوله إن رواية ابن خزيمة له كافية في تصحيحه، وإن كان البخاري قال إن إسناده منقطع، هذا مع أن في إسناده عدا الانقطاع، راويا غير مقبول الرواية، وما ذاك إلا لأن ابن تيمية يريد أن يستدل به، فهو بذلك صحيح عنده، مع أنه يصرح أحيانا، إذا كان الحديث

لا يوافقه، بأن أحاديث الآحاد لا تلزم اليقين كما فعل في حديث عمران بن حصين في خلق العالم.

تلاعبه بحديث الضرير زيادة ونقصاناً:

ومن عدم أمانته ما صنع من الزيادة والنقص في حديث الأعمى: أما الزيادة، فقولُه في كتابه « قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة » (ص ٦٤) في الرد على أهل السنة القائلين بمشروعية التوسل بالنبي ﷺ المستدلين بحديث الأعمى، وغيره من الأحاديث:

أن ذلك الأعمى إنما توسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته وقد رد الله بصره لما دعا له النبي ﷺ. انتهى.

هذا مع أن كون النبي ﷺ دعا له، لم يرد في أية رواية من روايات هذا الحديث التي بين أيدينا، وهو نفسه لم يذكره في أية رواية من رواياته ولم يعزه لها.

وأما نقصانه منه فإنه ذكر أنه ورد من رواية أبي بكر بن خيثمة في آخر الحديث هذه العبارة: « وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك » ثم حاول ابن تيمية أن يرد هذه الزيادة فقال: إنها قد تكون مدرجة من كلام عثمان بن حنيف رضي الله عنه، لأنها لم ترد في رواية شعبة وروح بن القاسم، وهما أحفظ من حماد بن سلمة راوي هذه الزيادة. انتهى.

وهو يحاول تضعيفها لأنها تنقض مذهبه، ولكن أهل الحديث لا يقبلون هذا التعليل الذي أتى به، لأن حمادا ثقة وزيادة الثقة مقبولة على الصحيح، وحماد لم يخالف غيره في هذه الزيادة، فهو هنا يراوغ ويدور ويوهم التصحيح ليكر فيضعف، ويلقي في المسامع أن الزيادة قد تكون مدرجة. ولا يغرنك منه هذا التظاهر بالتحري، فإنه كان في بلد يعج بحفاظ الحديث في ذلك العصر مثل: تقي الدين السبكي، والحافظ البرزلي، والحافظ المزني، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن كثير، والحافظ العلاء، وغيرهم، فلو صحح حديثا بادي الضعف، أو ضعف حديثا ظاهرا الصحة، لما بقيت له كلمة تسمع، ولكنه يراوغ ويوهم

ويتأول. نعوذ بالله من سوء صنيعه.

ومن ذلك حكايته الاتفاق على أن المقصود بالتمني في قوله تعالى: ﴿أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِيْ
أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٠] هو القراءة، ومحاولته تثبيت الحكاية المزعومة المكذوبة من أن الشيطان
ألقى على مسامع الناس، أو على لسان النبي ﷺ كلمات من الشرك ظنوها قرآنا، وسيأتي
مزيد بحث في ذلك في باب عصمة الأنبياء عليهم السلام فيه بيان اختلافهم في معنى التمني
إن شاء الله تعالى.

ومن ذلك أنه بعد أن ذكر الحديث الذي فيه لفظ جلوس الرب على العرش، وأنه يفضل
عنه تعالى من العرش قدر أربعة أصابع، وذكر أن بعض أهل الحديث مثل ابن الجوزي
والإسماعيلي، ردوه لتضارب رواياته، أخذ يعضده ويقول: «إن العرش لا يمكن أن يكون
أعظم من الرب» وهذا يظهر أنه يأخذ القضية كلها بالحس، كما يجلس الإنسان على السرير،
ثم قال: «فبين الرسول أنه لا يفضل من العرش ولا هذا القدر اليسير، وهذا معنى صحيح
موافق للغة العرب، وموافق لما دل عليه الكتاب والسنة... له شواهد».

فهو الذي يجزم أنه في الحديث. انظر (ج ١٦ / ص ٤٣٥). فمن سمع هذا يظن أن الحديث
صحيح، وأنه موافق للقرآن والسنة... إلخ.

وهذا من أوله إلى آخره تشبيه ممقوت وتحايل على السامعين، وعمله هنا يذكر بعمله
في روايات الحديث الذي فيه: كان الله ولم يكن قبله شيء ولم يكن معه شيء... إلخ، فهو
يصحح رواية «قبله» ويحمل عليها الروايات الأخرى خدمة لمذهبه من قدم العالم.

ومثل ذلك ادعاؤه أن السلف والخلف والتابعين مختلفون في فناء النار وعدم فنائها، وأن
القول بفنائها روي عن عمر رضي الله عنه. وما هكذا الأمانة العلمية.

ومنها ما تقدم في فصل سابق من تحامله على خصومه والقول عليهم بما لم يقولوا.

تحريفه لكلام أحمد ابن حنبل في يزيد الفولسقي:

ومن تحريفه لمعاني الكلم تحريفه لقول الإمام أحمد في يزيد بن معاوية: فإنه سأله عنه ابنه صالح بن أحمد بن حنبل قال قلت لأبي: إن قوما يقولون إنهم يحبون يزيد، قال: يا بني، وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟

فقلت: يا أبت، فلماذا لا تلعه؟

قال: يا بني، ومتى رأيت أباك يلعن أحدا؟

وروى عنه قيل له: أكتب الحديث عن يزيد بن معاوية؟

فقال: لا ولا كرامة، أو ليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل.

فقال ابن تيمية: إن الإمام أحمد وأهل السنة وأئمة الأمة كان معتقدهم: أن يزيد بن معاوية لا يُسَب ولا يُحَبُّ ويقول: ولم يكن أحد إذ ذاك يتكلم في يزيد بن معاوية، ولا كان الكلام فيه من الدين. وهذا كله تعصيد لمذهب أهل نحلته من عصبيتهم ليزيد، كما قال لهم أحد أئمة المذهب الحنبلي وهو ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه»، بعد أن ذكر ما ألحقوا بمذهب الإمام أحمد من العار والتجسيم:

«ثم زينتكم مذهبكم بالتعصب ليزيد بن معاوية، وقد علمتم أن صاحب المذهب أجاز لعنه». اهـ.

هذا والخلاف في لعن يزيد مشهور، ولا مؤاخذه على من استدل لعدم لعنه، ولكن المؤاخذه في تحميل كلام الأئمة ما ليس فيه، ثم إنه لم يذكر بقية الرواية التي رويت عن صالح بن الإمام أحمد، وفيها: لم لا نلعن من لعنه الله عز وجل في كتابه؟ فقلت وأين لعن الله يزيد في كتابه؟ فقرأ ﴿بَهْلَ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ﴾ [محمد: ٢٣-٢٤].

فهل يكون في قطع الرحم أعظم، من القتل؟» انظر الآداب الشرعية للإمام ابن مفلح المقدسي (ج ١/ ص ٣٠٩).

ثم إن في قوله: «أهل السنة»، وقوله: «ولا كان الكلام فيه من الدين»، ما يضيف صبغة سلفية إجماعية على ما يدعيه... وهذه طريقتة في كل دعوى يدعيها، يقول قولاً يوهم القارئ أن تلك الدعوى هي صميم الدين المجمع عليه، وأنها قول السلف. وليس عدم النقل عن السلف في مسألة دليل على رأيهم فيها، فهل نقل عنهم لعن هامان، أو نقل عنهم لعن هرقل؟ وهل عدم نقل ذلك عنهم دليل على أنهم يحرّمون لعنهما؟

جعله كلام عز الدين ابن عبد السلام في التوسل مع أنه في القسم:

ومثل ذلك نقله لكلام الإمام عز الدين بن عبد السلام فإنه جعله في التوسل بينما هو في القسم كما أوضح ذلك العلامة أبو الفضل بن الصديق في «الرد المحكم المتين» ص ٥٤، فإنه نقل كلام العز وفيه القسم على الله تعالى بالنبي ﷺ إن صح حديثه فينبغي أن يكون مقصوراً عليه ﷺ ومما خص به... إلخ.

ثم قال أبو الفضل: «وبين المسألتين بون كبير كما لا يخفى فاشتبه الحال على ابن تيمية والكمال لله تعالى. على أني أميل كثيراً إلى أنه ليس باشتباه حال ولكنه تحريف مقصود»... إلخ كلام أبي الفضل.

ومن ذلك تحريفه لكلام ابن عقيل في الزيارة وأنه يجعل السفر إليها معصية، بينما هو يدعو إليها ويمدحها، وإنما نهى عن السفر لزيارة بعض المحال الأخرى التي تظهر فيها البدع كما أتينا بطرف منه في تحريم ابن تيمية للسفر إلى قبر الرسول ﷺ.

العلامة الحصني: ابن تيمية يكذب في ادّعاء الإجماع ويدس في كلام من ينقل عنه ما ليس فيه إن نقله على وجهه:

وقال العلامة الحصني في «دفع شبه من شبه وعمرد» ص ٩٨:

«ابن تيمية يكذب في الإجماع ومن تتبع ذلك وجدده صحيحا. وينقل في بعض الأحيان شيئا وهو كذب محقق. وإذا نقل كلام الغير لم ينقله على وجهه وإن نقله على وجهه دس فيه ما ليس من كلامه»... إلخ.

وقال عنه ص ٣٧: «ابن تيمية يذكر في مصنفاته كلام رجل من أهل الحق ويدس في غرضه شيئا من معتقده الفاسد فيجري عليه الغبي»... إلخ.

أمثلة على عدم أمانة ابن تيمية في النقل عن الكتاب والسنة والإجماع:

ومثل ذلك قوله في الجزء (١٧/ ١٩١) في قدم العالم:

«فإن قلت إن كل فرد من أفرادها محدث لم ينفعكم، وإن قلت بل النوع محدث لا امتناع حوادث لا أول لها، قيل لكم: هذا مما ينازعكم فيه جمهور أهل الحديث مع جمهور الفلاسفة وينازعكم فيه أئمة الملل وأئمة النحل، وينازعكم فيه الأئمة من أهل التوراة والإنجيل والقرآن، والأئمة من الصابئة والفلاسفة والمجوس وغيرهم... وهذا القول ليس معلوما بالكتاب والسنة والإجماع، ولا قاله أحد من السلف والأئمة، وإنما هو قول مبتدع...». انتهى.

ويقول في الجزء (١٧/ ٢٤٧)، متحدثا عن ما نسبته الإمام الرازي للفلاسفة والأطباء من أن الأجسام لا تخلق من عدم، وإنما تتكون من أجسام أخرى قبلها:

«والقول الذي عليه السلف وجمهور العقلاء من أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال إنما يذكره - يعني الرازي - عن الفلاسفة والأطباء، وهذا القول هو الذي عليه السلف والفقهاء قاطبة والجمهور...» انتهى.

فمن يحكي أن السلف وجمهور الأمة، وقاطبة فقهاؤها متفقون على أن الحوادث لا أول لها، وعلى أن الأجسام لا يخلقها الله من العدم، بل من مادة قبلها لا يحل لمسلم أن يعتمد على نقله ولو نقل الإجماع. ثم إنه هنا أيضا يستعمل حيلته العادية فينفي ورود استحالة حوادث لا أول لها في القرآن والسنة وأقوال السلف، ثم يقول إن قول ذلك بدعة، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ألا تسمعون يا عباد الله، يا أمة سيد المرسلين ﷺ:

يدعي هذا الرجل قدم العالم... وقدم المادة... ثم يبدع من خالف ذلك، لقد صدق الذهبي في رسالته إليه، أن بدعا كانت تعد منكرا وكفرا إلى عهد قريب أصبحت تعد عند التيميين أساس الدين ومعيار اتباع السنة.

ومن ادعاءاته للإجماع والسنة قوله في الجزء (١٧٩/٦): «ثبتت بالسنة والإجماع أن الله يوصف بالسكوت» انتهى.

ويعني بذلك حديثين أوردهما قبل ذلك، فيهما أن الله تعالى سكت عن أشياء رحمة منه، وما سكت عنه فهو عفو.

ثم قال: «إن الفقهاء ذكروا دلالة المنطوق والمسكوت، وهو ما نطق به الشارع وما سكت عنه» انتهى.

فهذا هو السنة والإجماع اللذان يدعي في السكوت، وهذا تحريف ما بعده تحريف، إذ السكوت الذي يذكره الفقهاء هنا هو عدم ورود نص عن الشارع في الحكم، وكذلك السكوت في الحديث هو عدم ذكر الله تعالى بحكم تلك الأشياء.

ومن تعزيزه كلامه بالعزو للسلف قوله في الجزء (٥٧٠/٦):

إن ﴿نَفْسَهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿سَيِّئَةٌ نَفْسُهُ﴾ [البقرة: ١٢٧] تمييزٌ مُحَوَّلٌ عن الفاعل،

وكذلك ﴿أَنْفُسَكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿تَحْتَاوُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٦]

لأن ابن تيمية يرى أن التمييز يصلح أن يكون معرفاً مثل ما يقوله نحاة الكوفة، ثم قال: هو قول الفراء وغيره من نحاة الكوفة، واختيار ابن قتيبة وغيره وهو معنى قول أكثر السلف...

ومن ادعاءاته لموافقة الكتاب والسنة واتفاق الأئمة... إلخ، قوله في الجزء (٢٧١ / ٩):

«العقل في كتاب الله وسنة رسوله وكلام الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين هو أمر يقوم بالعقل سواء سمي عرضاً أو صفة ليس هو عيناً قائمة بنفسها، سواء سمي جوهرًا أو جسماً أو غير ذلك...» إلخ كلامه.

فأين كلام الأئمة في هذا الموضوع يا ترى وأين الكتاب والسنة؟

إن كان فهم هذا من كلامهم فعليه أن يصرح بذلك ويورد النصوص، على أن المتفطن لكلام ابن تيمية المتدرب به يفتن إلى أنه ترك ثغرة للخروج من المأزق لا تزيده شرفاً، ولكنها تظهر قصده للخيانة وإيهام الناس، وذلك أن ما حكاه عن الكتاب والسنة والسلف قد يكون منصبا على أن العقل أمر يقوم بالعقل... وهذا ليس محل نزاع ولا ينكره أحد، ثم ابتدأ الكلام هو من نفسه فقال: ليس هو عيناً.

ولكن القارئ معرض إلى حد كبير إلى أن يعتقد أن كل ذلك معزو إلى السلف، وهذا تدليس شديد، وقد ورد مثل هذا بكثرة في حديثه عن قيام الحوادث بالله تعالى وعن قدم العالم، فهو يقول عبارات يخرج منها الناظر بأن السلف كله على ذلك والكتاب والسنة. ثم يقول: وقال الإمام أحمد إن الله يتكلم إذا شاء. فكل هذا الصرح الكبير مبني على هذه العبارة التي وردت عن الإمام، وقد ورد ما يفسرها من كلامه، مع أن ابن تيمية نفسه صرح بأن كثيراً من الحنابلة من أئمتهم قال إن معناها: أنه يُسمع كلامه مَنْ شاء. انظر لتتام الإيضاح فصل رد قول ابن تيمية بحدوث القرآن من هذا الكتاب.

ومثل هذا التلبيس قوله في الجزء (١٠ / ٧٤٨): بعد أن ذكر أن القاضي أبا بكر وأبا حامد وابن الجوزي يرون العقوبة على إرادة الذنب الجازمة، قال:

«والقاضي بناها على أصله في الإيذان الذي اتبع فيه جهما والصالحى، وهو المشهور عن أبي الحسن الأشعري، وهو أن الإيذان مجرد تصديق القلب، ولو كذب بلسانه وسب الله ورسوله بلسانه، وأن سب الله ورسوله إنما هو كفر في الظاهر، وأن كل ما كان كفرا في نفس الأمر يمتنع أن يكون معه شيء من تصديق القلب، وهذا أصل فاسد في الشرع والعقل، حتى إن الأئمة كوكيع، وأحمد، وأبي عبيدة وغيرهم، كفروا من قال في الإيذان بهذا القول... إلخ كلامه.

فمن رأى هذا يخرج منه بأن الإمام الأشعري والأئمة أبا بكر الباقلاني وأبا حامد الغزالي، وأبا الفرج ابن الجوزي وهم جميعا من أئمة أهل السنة، أما الباقلاني والغزالي فهما من أئمة الأشاعرة فالباقلاني مالكي، والغزالي شافعي، وأما ابن الجوزي فمن أئمة الحنابلة، فمن رأى ما كتبه ابن تيمية عنهم وعن الإمام الأشعري يخرج منه على يقين من أن الأئمة حكموا بكفرهم، وأن هؤلاء الأئمة يرون أن سب الله ورسوله يصح معه إيمان، ولعمري إن هذا هو الضلال، وهذا كله تشويه من ابن تيمية وتحريف مقصود لتفجير الناس من هؤلاء الأئمة ومن مذهب أهل السنة عامة.

ومذهب الأشاعرة واضح لا غبار عليه، وهو أن الإيذان هو التصديق بالقلب، والإسلام هو العمل بالجوارح، ومنه قول « لا إله إلا الله محمد رسول الله » ﷺ وهم مجمعون على أن من صدق بقلبه وأنكر بلسانه كافر، إلا إذا كان عدم نطقه عن عجز، وأما إذا لم يكن عن عجز بأن كان عن حسد أو عصبية، كما وقع لكثير من أهل الشقاء من كفار قریش وغيرهم، فإنه لا ينفع صاحبه، بل هو كافر مخلد في النار.

فالإيمان والإسلام لا يمكن التفريق بينهما، ولا ينفع أحدهما دون الآخر، أما الإسلام بدون إيمان فنفاق، وأما الإيذان بدون إسلام فجحود وحسد ومصير صاحبيه العذاب

المؤبد. وقد يتلازم الشيثان ولا يمنع ذلك أهل العقول وأهل اللغة من التفريق بين معنييهما، وقد يفرقون بين معنيين مألهاً واحداً، كما فرقوا بين الجلوس والقفود، مع أنها هيئة واحدة فقالوا: القفود الانتقال من علو إلى سفلى، والجلوس بالعكس، وفرقوا بين الجهة والحيز، مع أنها واحد في الوجود الخارجى، وهذا أوضح من أن تضرب له الأمثال، فإيهام القارئ بأن الأشعرى يقول بإيمان من يسب الله ورسوله وبأنه كفره الأئمة، تضليل وبهتان لا ينبغي للباحث المنصف، ولو كان غير مسلم، فكيف بمن يدعى اتباع السنة وتجديدها، وهكذا يفعل ابن تيمية في كثير من كتبه، يذكر ضلالة جهنم أو فرعون أو غيرهما من أئمة الضلال والظلام ثم يتبعهما بذكر علماء أهل السنة ثم يفيض في ذكر بدعة جهنم، ورَدَّها، ولا ينسى أن يجدد خلال ذكرها تسمية علماء أهل السنة فيتهم القارئ أنهم قائلون بتلك الضلالة. وهذه خيانة كبيرة، لا تبقى لصاحبها عدالة.

لا يوثق بنقل ابن تيمية لأنه صاحب بدعة، يدعو إليها،
ويستحلُّ الكذب لنُصرتها:

وإذ رأينا ما تقدم من عدم أمانة ابن تيمية في النقل، فلنذكر موقف أهل الحديث من رواية المبتدع، وقد اختلفوا في قبول روايته إذا كان لا يكفر ببدعته فقليل: تُردُّ روايته مطلقاً، وإن كان متأولاً، لأنه فاسق...

وقيل إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهب، أو لأهل مذهبه، قُبِلت روايته، وإن كان ممن يستحل الكذب لم تقبل.

والقول الثالث: إنه إن كان داعية إلى بدعته لم تقبل روايته، وإن لم يكن داعية قبلت.

قال ابن الصلاح في مقدمته: وهذا مذهب الكثير أو الأكثر، وهو أعداؤها وأولاها، وعزا لابن حبان من أئمة الحديث قوله: «الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافاً». انتهى.

وقال الحافظ العراقي في شرحه لألفيته:

«وقولنا: لا يكفر بدعته» احتراز من المبتدع الذي يكفر بدعته كالمجسمة إن قلنا بتكفيرهم على الخلاف فيه». انتهى.

وابن تيمية داعية، بل هو أكبر داعية للبدع. فإذا ضممنا إلى ذلك ما ذكره التاج السبكي في طبقاته عن الحشوية وهو أنهم يستيحبون الكذب لنصرة أهل مذهبهم، وأن أحدهم كتب شرح النووي لصحيح مسلم وحذف منه كل ما يتعلق بأحاديث الصفات من كلام النووي، لأن النووي كان أشعري العقيدة، وابن تيمية هو إمام الحشوية والمدافع عنهم، وضممنا إلى ذلك ما رأيناه في الفصلين السابقين وفي هذا الفصل من تحريف ابن تيمية لكلام خصومه، ولمعاني الكلام، ومحاولاته لتضعيف ما لا يوافقه من الأحاديث أو رده، ولتقوية ما يلائمه منها، ورأينا سوء اعتقاده في خصومه الأشاعرة، الذين هم معظم أهل الملة الإسلامية في عصره، ومن قبله بقرون، وتبديعه لهم وتكفيره وتشبيههم بآل فرعون...

كل هذه الأمور تجعلنا لا نقبل رواية ابن تيمية فيما يرويه سواء عن خصومه من كلامهم، أو عن العلماء الآخرين ليحتج به، ولا نقبل تصحيحه للأحاديث ولا تضعيفه لها، ولا نقبل حكايته للإجماع، ولا يؤولنك أيها القارئ هذا الحكم، فالملة الإسلامية لا كهنوت فيها، وكل من أحدث فيها أمراً فهو رد عليه، ومن ابتدع ردت عليه بدعته ولا كرامة، وقد جرى عمل علماء الإسلام وأئمة المسلمين على ذم أهل البدع والتشهير بهم وتحذير الناس منهم، وجرى أيضاً عملهم على التعريف بمن لا يوثق بروايته لسبب أو لآخر، كأن يكون كذاباً أو مختلطاً أو كثير السهر والغفلة، ورأوا أن ذلك واجب عليهم وليس غيبة.

روى مسلم عن محمد بن سيرين قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»، وروى عنه أيضاً قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

وروى عن عبد الله بن المبارك أنه قال على رؤوس الناس: «دعوا حديث عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف»، روى مسلم ذلك كله في مقدمة صحيحه.

وروى الحافظ ابن عساكر في كتابه عن أبي الحسن الأشعري عن الشافعي رضي الله عنه قال: «ما ناظرت أحدا فأحببت أن يخطئ إلا صاحب بدعة فإني أحب أن ينكشف أمره للناس».

وقال أبو تراب النخشي للإمام أحمد: «يا شيخ لا تغتب العلماء، فقال أحمد: ويحك! هذا نصيحة، ليس هذا الغيبة».

وقيل ليحيى بن سعيد: «أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله؟ فقال: لأن يكونوا خصمائي أحب إليّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: لم لم تُدَبِّ الكذب عن حديثي».

وقد اجتمعت في ابن تيمية خصلتان كلتاها كافية لعدم ائتمانه على الشريعة الإسلامية: أحدهما: بدعه الكثيرة التي يدافع عنها ويتعصب لها.

والثانية: عدم أمانته الواضح في نقل أقاويل خصومه، وحكايته للإجماع في غير محله، وتستره على ضعف الأحاديث إذا كانت دليلا له، ورده الصريح للنصوص القرآنية والحديثية التي تعارضه مثل رده لنصوص الخلود في النار، ورده للحديث الذي يدل على أن الله تعالى كان ولا شيء معه.

ولا عذر لأحد من المسلمين اليوم بعد نشر كتب ابن تيمية في عدم تبديعه، وذلك أدنى ما يمكن أن يوصف به.

والله تعالى يوفقنا لما يحبه ويرضاه، ويحيرنا من البدع وشروها، ويميتنا على سنة نبيه سيدنا محمد وآله وصحبه، عليه وعليهم الصلاة والسلام.



الفصل الرابع:

في غرور ابن تيمية وإعجابه بنفسه وكبره



وفيه:

* الذهبي: ما أخرج ابن تيمية بين علماء مصر والشام ومقتته نفوسهم إلا ليكرهه وعُجبه وازدراؤه بالكبار.

* ابن حجر العسقلاني: «فصار يرذُّ على صغير العلماء وكبيرهم حتى انتهى إلى عمر بن الخطاب فخطأه».

* النبهاني: «ومن تتبع كلامه ورأى شدة عداوته لأولئك الأئمة الأعلام، وما رماهم به من أنواع المذام يظن أو يتيقن أن مراده بذلك إسقاط أولئك الأئمة ليكون وحده إمام جميع الأمة».

* ابن تيمية: «كثير من مجتهدى السلف والخلف قد قالوا أو فعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة»

* قصة تبيين مدى استخفاف ابن تيمية بأراء العلماء

الفصل الرابع:

في غرور ابن تيمية وإعجابه بنفسه وكبره

الذهبي: ما أحر ابن تيمية بين علماء مصر والشام ومقتته نفوسهم إلا ليكرهه
ومحبه وازدراؤه بالكبار:

رأينا كلام الحافظ الذهبي خليل ابن تيمية وتلميذه الذي قال فيه:

«وقد تعبْتُ في وزنه وتفتيشه حتى مللت في سنين متطاولة، فما وجدت الذي أخره بين
أهل مصر والشام ومقتته نفوسهم، وازدروا به وكذبوه وكفروه، إلا الكبر والعجب، وفرط
الغرام في رئاسة المشيخة والازدراء بالكبار. فانظر كيف وبال الدعاوي ومحبة الظهور...
إلخ انظر مقدمة هذا الكتاب.

وقال عنه أيضا في رسالته إليه - انظر المقدمة -:

«إلى كم تمدح نفسك وشقاشقك وعباراتك، وتذم العلماء وتبع عورات الناس... بلى
أعرف بأنك تقول لي لتنصر نفسك: إنما الواقعة في هؤلاء الذين ما شموا رائحة الإسلام،
ولا عرفوا ما جاء به محمد ﷺ، وهو جهاد. بلى والله عرفوا خيرا كثيرا... يا مسلم أقدم حمار
شهوتك لمدح نفسك، إلى كم تصادقها وتعادي الأخيار؟ وتزدرى الأبرار؟ إلى كم تعظمها
وتصغر العباد؟ إلى كم تحاللها وتمقت الزهاد؟ إلى متى تمدح كلامك بكيفية لا تمدح والله بها
أحاديث الصحيحين، يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك، بل في كل وقت تغير عليها
بالتضعيف والإهدار، وبالتأويل والإنكار... ما أذكر أنك تذكر الموت، بل تزدرى بمن
يذكر الموت، وما أظنك تقبل على قولي، ولا تصغي إلى وعظي، بل لك همة كبيرة في نقض
هذه الورقة بمجلدات... فإذا كان هذا حالك عندي، وأنا الشفوق المحب الواد فكيف

حالك عند أعدائك؟» إلخ كلامه.

ابن حجر العسقلاني: «فصار يردُّ على صغير العلماء وكبيرهم قديمهم وحديثهم حتى انتهى إلى عمر بن الخطاب فخطأه»

وقال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة في ترجمته:

«كان يورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر ما لا يقدر أحد أن يورده إلا في عدة مجالس، كأن هذه العلوم بين عينيه يأخذ منها ما يشاء ويذر. ومن ثم نسب أصحابه إلى الغلو فيه، فافتضى له ذلك الإعجاب بنفسه حتى زُهي على أبناء جنسه واستشعر أنه مجتهد فصار يرد على صغير العلماء وكبيرهم قديمهم وحديثهم حتى انتهى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فخطأه في شيء فبلغ الشيخ إبراهيم الرقي الحنبلي فأنكر عليه فذهب إليه واعتذر واستغفر. وقال في حق علي كرم الله وجهه: «أخطأ في سبعة عشر موضعاً خالف فيها نص الكتاب».

وكان لتعصبه لمذهب الحنابلة يقع في الأشاعرة حتى أنه سب الغزالي، فقام عليه قوم كادوا يقتلونه...

ومنهم من ينسبه للزندقة لقوله: إن النبي ﷺ لا يستغاث به. لأن في ذلك تنقيصاً ومنعاً من تعظيم رسول الله ﷺ. ومنهم من ينسبه للنفاق لقوله في علي كرم الله وجهه ما تقدم، وقوله إنه قاتل للرئاسة دون الديانة، وإن عثمان رضي الله عنه كان يجب المال... اهـ.

النبهاني: «ومن تتبع كلامه ورأى شدة عداوته لأولئك الأئمة الأعلام، وما رماهم به من أنواع المذام يظن أو يتيقن أن مراده بذلك إسقاط أولئك الأئمة ليكون وحده إمام جميع الأمة»:

وقد أحسن العلامة النبهاني تلخيص حال ابن تيمية وغروره وإعجابه بنفسه في قوله في

«شواهد الحق» ص ٧٢:

«إن ابن تيمية لم يخص فرقة دون فرقة من هذه المذاهب الإسلامية باعتراضاته وتشنيعاته، وإنما هو يضلّل جميع المسلمين من الأشاعرة والماتريدية، الذين هم معظم الأمة المحمدية، ويبالغ في ذم أئمتهم وتضليلهم وتجهيلهم: كالإمام أبي الحسن الأشعري الذي هو إمام الشافعية والمالكية على الإطلاق من عهده إلى الآن، وإلى ما شاء الله، وكإمام الحرمين والفخر الرازي، والإمام الغزالي وغيرهم من أكابر أئمة الإسلام، الذين وقع الاتفاق على إمامتهم وجلالتهم.

وكما أنهم أئمة الأشاعرة الشافعية والمالكية هم أيضاً أئمة الحنفية الماتريدية، لأن المذهبين في العقائد في حكم مذهب واحد، وهو مذهب أهل السنة والجماعة، لا يختلفون في شيء مهم، ولا يضلّل بعضهم بعضاً.

فاعتراضات ابن تيمية على عقائدهم وتشنيعاته على أئمتهم شاملة لجميعهم، ويزيد على ذلك تكفير كثير من أئمة الصوفية، الذين هم سادات الأمة وعُبادُها وأولياؤها وزُهادُها ومحل اعتقاداتها وبركاتها.

فهو رحمه الله وعفا عنه قد أقام نفسه مقام إمام الأمة بأسرها، من عهد النبي ﷺ إلى عصره، ونظر إلى أئمتها نظر المحتقر لهم، المنتقد عليهم، المعتقد في نفسه أنه أكمل وأفضل وأورع وأتقى وأعلم وأفهم وأعرف بكلام الله ورسوله وسيرة السلف الصالح منهم أجمعين.

وكلما كان الإمام منهم أكثر شهرة بالعلم والعمل والتحقيق وسعة الفضل بحيث تصير له عند الأمة وبين علمائها المزية الكبرى والمقام العالي، يكون أشدّ عداوة له، وأقبح تشنيعاً عليه، كإمام الأمة أبي الحسن الأشعري ومن عطف عليه.

ومن تتبع كلامه ورأى شدة عداوته لأولئك الأئمة الأعلام، وما رماهم به من أنواع المذام يظن أو يتيقن أن مراده بذلك إسقاط أولئك الأئمة ليكون وحده إمام جميع الأمة.

ومن العجب أنه إذا أحوج به البحث إما لإقناع الخصم، وإما لبيان أنه واسع الاطلاع على كتبهم ومذاهبهم، أو غير ذلك من الأسباب إلى مدحهم بما هم أهل له من سعة العلم وشدة الفهم والذكاء ونحو ذلك، فلا بد أن يشوب تلك العبارة بكلام يغض فيه من قدرهم، ولا يجعله مدحا خالصا لهم.

وقد رأيت هذا المعنى كثيرا في عباراته في كتاب «منهاج السنة» وغيره والله أعلم بالسرائر، ومع ذلك فهو كما شهد له كثير من أكابر العلماء، إمام من أئمة المسلمين، ولكن لا يقتدي به إلا كل ناقص العقل والدين في تلك الشذوذات والأوهام التي من أهمها منع الاستغاثة والسفر إلى زيارة سيد الأنام عليه الصلاة والسلام». هـ كلام الشيخ النبهاني.

ابن تيمية: «كثير من مجتهدى السلف والخلف قد قالوا أو فعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة»

قلت: من تتبع شيئا من كلامه في مختلف تصانيفه علم أن ما قاله النبهاني من أنه جعل نفسه إماما للأئمة، وازدرى بهم، حق لا لبس فيه، فمن ذلك قوله ١٩ / ١٢١:

«كثير من مجتهدى السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة». إلخ. فهو يبدع المجتهدين من السلف والخلف وقد أدرك هو من ذلك ما لم يفهموا وعلم ما لم يعلموا. ولا تغررك عبارة «ولم يعلموا أنه بدعة» فليس اعتذارا عنهم، وإنما هي تلبس بالتظاهر بالاعتذار. وإشارة بنفسه بأنه أدرك ما لم يدركوا من ذلك.

ومن ذلك قوله إن الإمام أحمد لم يفهم كلام داود فلذلك خطأ، وهو غير مخطئ.

وقد نقلت عبارته في هذا الكتاب وفي «فتاوى ابن تيمية في الميزان». فليراجع.

ومن ذلك قوله إن الإمام أبا الفضل أحد رؤساء الحنابلة الذي روى عقيدة الإمام أحمد التي فيها نفي التجسيم، وفيها تنزيه المولى تعالى عن التكيف تمام التنزيه، فقال ابن

تيمية ١٦٧/٤:

«إنه قد يصنف الإنسان في رأي بعض الأئمة وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بالفاظه وأفهم لمقاصده». إلخ.

ولا ضرر على أبي الفضل التميمي من هذا الكلام فهو إمام من أئمة المذهب مصدق فيما نقل، وهو أقرب عهدا للإمام من ابن تيمية، وأوثق نقلا منه.

ومن ذلك قوله إن مسألة الزيارة ومسألة قيام الحوادث بالله تعالى كان فيها على مذهب الآباء وإنه كان يقول بقول أهل البدع، وإنه رجع إلى ما جاء به الرسول ﷺ (الفتاوى ٢٥٨/٦). وهذا إقرار بشذوذه عن جميع المسلمين.

وقد رد ابن تيمية على جده أبي عبد الله وعلى البغوي والخطابي وغيرهم ممن قالوا إن المتشابه يفوض معناه إلى الله تعالى مع جهلنا به ونؤمن به إجمالا. قال (ج ١٦ ص ٤٠٩):

«وقد ذكر الجد أبو عبد الله في تفسيره من جنس ما ذكر البغوي فقال: أما الإتيان المنسوب إلى الله فلا يختلف قول أئمة السلف كمكحول والزهري والأوزاعي، وابن المبارك وسفيان الثوري والليث بن سعد ومالك بن أنس والشافعي وأحمد وأتباعهم أنه يمر كما جاء، وكذلك ما شاكل ذلك مما جاء في القرآن أو وردت به السنة كأحاديث النزول ونحوها. وهي طريق السلامة ومنهج أهل السنة والجماعة يؤمنون بظاهرها، ويكلون علمها إلى الله ويعتقدون أن الله منزّه عن سمات الحدوث على ذلك مضت الأئمة خلفا بعد سلف. وقال ابن السائب في قوله: ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمْ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمِّ﴾ [البقرة: ٢٠٨]: هذا من المكتوم الذي لا يفسر. وذكر ما يشبه كلام الخطابي في هذا.

فإن قيل: كيف يقع الإيمان بما لا يحيط من يدعي الإيمان به علما بحقيقته؟ فالجواب: كما يصح الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله... ألا ترى أنا لا نعرف عدة الأنبياء وكثيرا من الملائكة ولا نحيط بصفاتهم، ثم لا يقدح ذلك في إيماننا بهم... إلخ كلام ابن تيمية الجد.

ثم أخذ ابن تيمية يشن الغارة على كلام جده. وتحدث عن الملاحدة والمأولة والمجهلة، وأن الرسول أتى بغاية البيان.

وشن الغارة على كلام ابن السائب إلى أن قال ص ٤١٨:

«ومن ظن أن ما لا يعلمه هو لا يعلمه غيره كان من جهله، فلا ينفي عن الناس إلا ما علم انتفاؤه عنهم. وفوق كل ذي علم عليم أعلم منه، حتى ينتهي الأمر إلى الله تعالى»... إلخ.

وهذا منه يكاد يكون تصريحاً بأنه فهم من ذلك ما لم يفهمه جده، ولا غيره من العلماء الذين عزا إليهم ذلك.

وقد عزا ذلك إلى أئمة المسلمين وجميع أهل السنة والجماعة. ولكن ابن تيمية شاذ عن جماعتهم لفهمه ما لم يفهموه وعلمه ما لم يعلموه.

والحاصل أن ابن تيمية توفرت له دواعي العجب والغرور من نشأته في أحضان المشيخة وإعجاب العلماء به منذ صغره وثنائهم عليه. كما ورد أن عالماً جاء من حلب لأنه سمع بسلام نابغة فامتحنه فوجده فوق ما سمعه.

وكما قال أحدهم إنه بهر أهل الشام. وقد أوتي حفظاً نادراً وجرأة لا تقاوم.

هذا إلى ما قاله كثير من معاصريه ومن بعدهم من أنه كان في عقله نقص.

فكانت النتيجة هذه: آلة محكمة قوية الأركان مدمرة ليس لها حابس يحبسها، فهي تدمر كل ما مرت به أو اعترض طريقها.

قِصَّةُ تَيْمِيَّةٍ مَدَى اسْتِخْفَافِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ بِآرَاءِ الْعُلَمَاءِ:

وما لنا نبحت عن ازدرائه بأفهام العلماء، وقد رأينا تخطيطه لعمر وعلي رضي الله عنهما ولعبد الله بن عمر رضي الله عنه. ورأينا قوله إن النبي ﷺ: «لو دعا أبا بكر وعمر... لكان

أبلغ في إجابة الدعاء...» وهذا منتهى الغرور والحماقة.

ولعل القصة التالية توضح مدى استخفاف الرجل بآراء العلماء ونبذه لكل ما يخالف رأيه. فقد وصف تلميذه وناسر أفكاره من بعده ابن القيم مشهدا وقف عليه؛ فقال معجبا بفطنة شيخه وسرعة بديهته:

«بحث الشيخ مع قوم فاحتجوا عليه بحديث أنكره، فلما أظهروا له النقل ووقف عليه، ألقى المجلد من يده غيظا!

فقالوا له: ما أنت إلا جريء، ترمي المجلد من يدك وهو كتاب علم؟!!

قال سريعا: أيما خير أنا أو موسى؟ وأيما خير هذا الكتاب أو ألواح الجوهر؟

وهذا الفعل المنكر غني عن التعليق. وأين غضب موسى عليه السلام لربه إذ عبد قومه العجل من غضب ابن تيمية لنفسه ورفضه للاعتراف بالحق لما ظهر له. وأين هذا من شأن العلماء والأئمة في رجوعهم إلى الحق وفرحهم به. انظر «ابن تيمية» لصائب عبد الحميد؛ فقد عزا القصة للوافي بالوفيات ١٧/٧.



الفصل الخامس:

في محاولاته للغض من مقام سيد الأولين والآخرين ﷺ



وفيه:

- * ابنُ تيمية أراد أن يحتاط للأمة ما لم يحتط لها الله ورسوله ﷺ، فلم يجد سبيلا إلى ذلك إلا بالحطِّ من تلك الرُّتبة العليّة.
- * تحرّمهُ التوسّلَ بِهِ ﷺ.
- * أَطْنَبَ في عدم نِجاة أبوي النبي ﷺ الشريفين.
- * تَشَدَّدَ في إثبات الذَّنْبِ لرسول الله ﷺ.
- * بُغِضَ لِعَلِيٍّ رضي الله عنه والعِترَةُ المُطَهَّرَةُ إنما هو بسبب قُرْبِهِمْ مِنْهُ ﷺ.
- * رَدَّهُ على النبي ﷺ في شأن المُباهلة.
- * طَعَنَهُ في مَشْرُوعِيَّةِ المُجاوَرَةِ في المَدِينَةِ وَجَدَّوْاها.
- * ادَّعَاؤُهُ الإِجْمَاعَ أَنَّ الجِوَارَ بالمدينة غيرُ مُسْتَحَبٍّ.
- * أَحَادِيثُ في فَضْلِ المدينة وآلِ البيتِ الكِرامِ.

الفصل الخامس:

في محاولاته للغض من مقام سيد الأولين والآخرين ﷺ

ابن تيمية أراد أن يحتاط للأمة ما لم يحتط لها الله ورسوله ﷺ، فلم يجد سبيلا إلى ذلك إلا بالحط من تلك الرتبة العلية:

لقد ذكر كثير من العلماء الذين ألفوا في أمر ابن تيمية أن لديه ضغينة للنبي ﷺ وكفره بعضهم بذلك.

ومن الصعب أن يظن بمسلم أن له ضغينة للنبي ﷺ؛ ولكن المتبع لكلام ابن تيمية يدرك بوضوح محاولته في كثير من المواضع لتنقيص قدره ﷺ.

وقد يكون الأصل الذي حمله على ذلك هو خوفه أن يجعل الناس رسول الله ﷺ شريكا لله تعالى. وتأصلت فيه تلك العقدة على مرور الزمن حتى صار طبيعة له تكونت منها ضغينة له ﷺ.

وما فعله ابن تيمية هنا إنما هو ترك الشريعة المطهرة وما دلت عليه الأدلة وأجمع عليه المسلمون واستبداله بالخيالات الفاسدة. ومن المعلوم ضرورة أن الصحابة كانوا يتركون بريق النبي ﷺ ويتمسحون بوضوئه وبشعره الشريف وبها مج فيه ما كان في فمه، وكان هو ﷺ يأمرهم ببعض ذلك. ولم تكن قطرة من وضوئه تسقط إلا في يد أحدهم. وكانوا يكادون يقتلون على الحصول على شعر رأسه إذا حلق وهم حديثو عهد بالجاهلية وعبادة الحجارة والأشجار والجن كما هو مبسوط بكثرة في الصحيحين وسائر كتب الحديث والتفسير وقد جمعت منه مئات في «كتاب التبرك برسول الله ﷺ» فلم يخف عليهم من الشرك وهو بين أظهرهم يأتيه الوحي من السماء ويتكرر الماء القليل على يديه، ويحن الجذع إليه، ويسبح

الحصى، وتنهزم الجيوش بقبضة من تراب من يده.

هذا مع قوة الشخصية وجمال الصورة وسخاء اليد ورفعة المنصب وكرم النسب والشجاعة، إلى غير ذلك من الخصال الحميدة. ولكن المشرع تبارك وتعالى لم ينهمهم عن المبالغة في التعظيم له ﷺ بل أمرهم بالزيادة فيه فقال: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور: ٦١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الحجرات: ٣]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] إلى سوا ذلك.

وعلمهم ﷺ التوسل به كما في حديث الضرير.

حتى جاء ابن تيمية فأراد أن يحتاط للأمة ما لم يحتط لها الله ورسوله فلم يجد سبيلا إلى ذلك إلا بالخط من تلك الرتبة العلية المنيفة. ولكن تلك الرتبة «طالت فليس تناها الأوعال».

قال الإمام السبكي في «شفاء السقام» ص ٨٦:

«من ترك شيئا من التعظيم المشروع لمنصب النبوة زاعما بذلك الأدب مع الربوبية، فقد كذب على الله تعالى وضيع ما أمر به في حق رسوله». هـ.

وأول ما نذكره من محاولته للغض من المنصب الشريف، تحريمه للتوسل به ﷺ.

تحريمه التوسل به ﷺ

قال الإمام السبكي في «شفاء السقام» ص ١٦٠:

«اعلم أنه يجوز ويحسن التوسل والاستغاثة والتشفع بالنبي ﷺ إلى ربه سبحانه وتعالى؛ وجواز ذلك وحسنه من الأمور المعلومة لكل ذي دين، المعروفة من فعل الأنبياء والمرسلين وسير السلف الصالحين والعلماء والعوام من المسلمين؛ ولم ينكر أحد ذلك من أهل الأديان

ولا سمع به في زمن من الأزمان، حتى جاء ابن تيمية... إلخ كلامه.

ولرد ذلك موضع غير هذا.

ومن ذلك منعه لزيارة النبي ﷺ، وعَدُّه له سفرَ معصية لا تقصر فيه الصلاة. وقد انعقد الإجماع قبله بقرون على مشروعية الزيارة وأنها إما سنة أو واجبة. ولم يزل المسلمون يفعلونها قبله وبعده.

ولو طوّل ابن تيمية بدليل لزعمه لم يجد إليه سبيلا في شأن الزيارة وشأن التوسل سوى فهم خاطئ لبعض الآيات، والأحاديث قد فسرتها الآيات الأخرى والأحاديث وعمل النبي ﷺ وإجماع الأمة المحمدية.

ولكنه هو يصّر على رأيه ويركب رأسه غير ملتفت إلى دليل يناقض مقصوده.

ومن ذلك قوله إن زائر القبر الشريف يستقبل القبلة ويستدبر القبر الشريف، وتكذيبه لقصة الإمام مالك مع المنصور مع أن القصة صحيحة كما في «دفع شبه من شبه وتمرد» للإمام الشريف الحصني ص ٩٧. وكما في «شفاء السقام» ص ١٥٥ أن إسناده جيد، وكما في غيرهما. وفي «الجوهر المنظم» للعلامة ابن حجر الهيتمي أن تلك القصة جاءت بسند صحيح لا مطعن فيه ص ١٢٩.

ومن ذلك قوله إن الزائر يدعو له كما يدعو إذا صلى على جنازته مع أن الفقهاء والعلماء ذكروا أنه يدعو لنفسه ويستغفر، وقال كثير من العلماء إن آية ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٣] لا تزال صالحة بعد وفاته كما كانت قبل وفاته للعمل بها.

ومن ذلك تفضيله لمكة على المدينة وادعاؤه الإجماع على ذلك؛ قال العلامة الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد» ص ٦٩:

«سئل - يعني ابن تيمية - على ما زعم: أيهما أفضل مكة أو المدينة؛ فأجاب: مكة أفضل بالإجماع. وكتبه أحمد بن تيمية الحنبلي. وعليها خطه وأنا أعرف خطه. وفي هذا الجواب دسائس وفجور ورمز بعيد. فمن الفجور نسبته نفسه للإمام أحمد والإمام أحمد وأتباعه براء منه... ومن فجوره ادعاء الإجماع على ما يقوله ويفتي به كهذه الفتوى مع شهرة الخلاف في المسألة حتى أنه مشهور في أشهر الكتب المتداولة بين الناس وهو «الشفاء» فإنه ذكر الخلاف بين مكة والمدينة وإن مالكا وأكثر أهل المدينة قائلون بأن المدينة أفضل. وقال أهل مكة والكوفة مكة أفضل ومحل الخلاف في غير الموضع الذي ضم سيد الأولين والآخرين ﷺ، وأما هو فالإجماع منعقد على أنه أفضل من مكة وسائر البقاع. وممن حكى الإجماع القاضي عياض في «الشفاء»... وكذا ذكره الإمام هبة الله في كتابه «توثيق عرى الإيمان». وذكر الإمام النووي في شرح مسلم ذلك فقال: قال القاضي عياض: أجمعوا على أن موضع قبره أفضل بقاع الأرض، وأقره على ذلك.

فسكوت الخبيث عن مثل ذلك دليل على خبث في باطنه في حق سيد الأولين والآخرين ﷺ.

وفي هذه الفتوى رمز إلى عدم الاعتداد بقول عمر رضي الله عنه من القائلين بأن المدينة أفضل من مكة. هـ كلام الحصني.

قلت: والخلاف في التفضيل بين مكة والمدينة مشهور لا يحتاج إلى نقل ولكنه أي ابن تيمية ينقل الإجماع للاحتجاج به متى شاء ويخرقه متى شاء؛ ومن خرقه له إنكاره كون القبر الشريف أفضل البقاع مع أن القاضي عياض حكى عليه الإجماع وسلمه الأئمة النووي وغيره، وحكاها الحافظ ابن حجر في الفتح وسلمه بالسكوت.

ومن محاولاته للفض من كل أمر يتعلق بتعظيم سيد المرسلين ﷺ قوله ج ٢٧، ص ٢٦: «وزيارته ﷺ ليست واجبة باتفاق جميع المسلمين». هـ.

مع أن الإمام السبكي نقل في «شفاء السقام» تصريح الأحناف بأنها تقرب من درجة الواجبات، وأن أبا عمران المالكي قال إنها واجبة. وذكر العلامة ابن حجر الهيتمي في «الجوهر المنظم» ص ١٥ أن جماعة من الأئمة نقلوا الإجماع على مشروعيتها وإنما الخلاف بينهم في وجوبها أو ندها.

أما ابن تيمية فيكفيه أن فيها تعظيماً للرسول ﷺ ليلتمس لها العيوب وينقصها ما استطاع. ومن هذه المحاولات أيضاً لتنقيص كل ما يشم منه تعظيم للنبي رسول الله ﷺ قوله (١٧/ ٤٦٦ — ٤٦٧ فتاوى) بعد أن ذكر أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يتحرى أن يسير حيث سار ﷺ وينزل حيث نزل ويصلي حيث صلى بعد كلام طويل له فيه: إن سائر الصحابة غيره لم يفعلوا ذلك وإنه إنما نقل عن ابن عمر خاصة. ثم تظاهر بمدح ابن عمر رضي الله عنهما، ثم قال إنه ﷺ إذا صلى في بقعة غير قاصد لها بالخصوص بل اتفاقاً فإن قصدها يكون مخالفة لا متابعة له... إلخ كلامه.

فانظر جرائته حيث حكم على ابن عمر رضي الله عنهما بالمخالفة وحيث قال إن ذلك الفعل كان خاصاً به لم ينقل عن أحد غيره فعله مع أن حديث عتاب بن مالك رضي الله عنه في البخاري أنه أرسل إلى النبي رسول الله ﷺ فصلى في داره فاتخذ مسجداً وذلك لما عمي. وكان بوسعه أن يتخذ مسجده في أي بقعة من داره ولكنه أراد التبرك بأثره ﷺ.

وفي البخاري عن أبي بردة أن عبد الله بن سلام قال له: انطلق إلى المنزل فأسقيك في قدح شرب فيه رسول الله ﷺ وتصلي في مسجد صلى فيه رسول الله ﷺ... الحديث.

وروى النسائي والطيالسي عن أبي موسى أنه كان بين المدينة ومكة فصلى في موضع وقال: ما ألوت أن أضع قدمي حيث وضع رسول الله ﷺ قدميه... الحديث.

وروي نحو ذلك عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهم.

وقال مالك كما روى أبو داود: لا ينبغي لأحد أن يجاوز المعرّس حتى يصلي فيها ما بدا

له لأنه بلغني أن رسول الله ﷺ عرس به. قال أبو داود: وهو على ستة أميال من المدينة.

وقد ذكرت من ذلك جملة في «كتاب التبرك».

ثم إن هذا إنما هو من نوع التبرك بآثار رسول الله ﷺ وهي منات منقولة في أصح كتب السنة، وليس التبرك بشعره ولا بوضوئه ﷺ بأولى من محل صلاته.

وبأن ابن عمر رضي الله عنهما لم يخالف النبي ﷺ لأن جما غفيرا لا يحصى عددهم من الصحابة فعلوا فعله.

ومن ذلك قوله في بعض تأليفه كما ذكر العلامة الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد» ص ٦٣: من قال «الله ورسوله» في أمر يلحقه فإنه يكون مشركا.

قال الحصني إن الصديق رضي الله عنه لما قال النبي ﷺ: «ما أبقيت لأهلك»؛ قال: أبقيت لهم الله ورسوله. وقال تعالى: ﴿أَعْلَيْنَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٧٥]؛ وقال تعالى: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُوتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٥٩]؛ وقال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [المائدة: ٥٧] .. إلخ كلامه.

وقال العلامة الحصني أيضا في ذلك الكتاب ص ٦١:

«وما انتقد عليه أيضا - يعني ابن تيمية - تكذيبه للنبي ﷺ فيما أخبر به عن نبوته من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قالوا: يا رسول الله متى وجبت لك النبوة؟ قال عليه السلام: «وآدم بين الروح والجسد»، وفي رواية: «وإن آدم لمنجدل في طيته».

وتكلم بكلام لبس فيه على العوام وغيرهم من سئ الأفهام، يقصد بذلك الازدراء برسول الله ﷺ والخط من قدره ورتبته، وما فيه رفعه يسكت عنه... إلخ.

أُطْنَبَ فِي عَدَمِ نَجَاةِ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ الشَّرِيفِينَ:

ومن الموضوعات التي أُطْنَبَ فيها ابن تيمية وأتباعه وتشددوا إلى أقصى الدرجات عدم نَجَاةِ الأَبَوَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ حَتَّى أَنَّهُمْ طَبَعُوا رِسَالَةً فِي ذَلِكَ مَعَ عَقَائِدِهِمْ مَعَ أَنَّ أَمْرَ الأَبَوَيْنِ لَيْسَ مِنَ الْعَقِيدَةِ.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ إِنَّ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ فِي حَيَاتِهَا حَتَّى آمَنَّا كَذِبَ مُخْتَلَقٍ لَا نَزَاعَ فِي وَضْعِهِ مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْحِفَازِ قَالُوا إِنَّهُ ضَعِيفٌ لَا مَوْضِعَ.

ثُمَّ إِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ أورد الأَحَادِيثَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ نَجَاةِ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَنَّهَا مُؤَوَّلَةٌ وَبَعْضُهَا رَوَى بِالْمَعْنَى الَّذِي فَهَمَهُ الرَّاوي دُونَ اللَّفْظِ وَالَّذِي حَلَّ الْعُلَمَاءُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ تَقُولُ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وَوُرِدَتِ الْأَحَادِيثُ فِي عَذْرِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ؛ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الأَبَوَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ كَانَا أَهْلَ فِتْرَةٍ، فَجَوَّبَ رَدَّ كُلِّ مَا يَخَالِفُ ذَلِكَ وَيَقْطَعُ بِتَعْذِيرِهِمَا أَوْ تَأْوِيلِهِ.

وَلَكِنِ الْجَرِيمَةُ الْكُبْرَى أَنَّهُمَا أَبَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَيَجِبُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِمَا وَلَا يُتَسَامَحَ مَعَهُمَا عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَأَتْبَاعِهِ.

وَقَدْ أَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي نَجَاتِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ وَأُورِدَتْ طَرَفًا مِنْ ذَلِكَ فِي «كِتَابِ التَّبَرُّكِ».

تَشَدُّدُهُ فِي إِثْبَاتِ الذَّنْبِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

وَمِنْ ذَلِكَ تَشَدُّدُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي إِثْبَاتِ الذَّنْبِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَدَّ قَوْلَ الْقَائِلِينَ بِعَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الذَّنُوبِ وَتَشَدُّدَهُ، فِي مُحَاوَلَةِ إِثْبَاتِ قِصَّةِ الْغُرَانِيقِ الْمُخْتَلَقَةِ، وَقَوْلُهُ إِنَّ مَنْ يَرُدُّ تِلْكَ النُّصُوصَ فَإِنَّهَا يَتَأَوَّلُهَا بِجَنْسِ تَأْوِيلَاتِ الْقِرَامِطَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ. وَيُسَمِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْضَلَ التَّائِبِينَ.

ويختار واحدا من تفسيرات العلماء للذنب المغفور له ﷺ، ويرده بوجوه عديدة ويتغاضى عن غيره من التفسيرات ويفرق ذلك كله في عبارات طنانة في مدح النبي ﷺ للتمويه والخداع.

وقد أشرت إلى شيء من ذلك في مواضع أخرى من هذا الكتاب.

بُغْضُهُ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْعِتْرَةُ الْمُطَهَّرَةُ إِنَّمَا هُوَ بِسَبَبِ قُرْبِهِمْ مِنْهُ ﷺ:

ثم لا يعزب عن القارئ أن بغض ابن تيمية لعلي كرم الله وجهه والعترة المطهرة عموما إنما هو بسبب قربهم من رسول الله ﷺ، وكذلك مدحه ليزيد بن معاوية لأنه عدو العترة البارز. وقد أوردت طرفا من ذلك في فصل بغضه لعلي كرم الله وجهه ورضي عنه من هذا الكتاب هذا إلى انتقاد النبي ﷺ؛ وليس هذا الانتقاد باديا للعيان لأنه لو انتقده بصراحة أو بما يمكن أن يفهم منه ذلك بجلاء لفست زعامته العزيزة عليه.

ولكنه يكذب أمورا ضرورية عند المسلمين أن النبي ﷺ قالها فيردها بتأويلات بعيدة أو بالتكذيب ثم يُنحى باللائمة على رواتها مع كيل عبارات المدح والثناء على النبي ﷺ مثل رده لحديث «كان الله ولا شيء معه»؛ ورده لغيره من الأحاديث في فضائل علي رضي الله عنه وغير ذلك.

رده على النبي ﷺ في شأن المباهلة:

وأحيانا نجده يرد على النبي ﷺ مباشرة مثل قوله في خبر المباهلة التي دعا لها النبي ﷺ أهل البيت: «لو كان دعا أبا بكر وعمر لكان أسرع للإجابة وأولى». انظر فصل بغضه لعلي رضي الله عنه من هذا المجموع.

فهو عند نفسه أعلم من رسول الله ﷺ بما هو أسرع للإجابة؛ ثم لا يقتصر على ذلك بل

يصرح بأنه ترك ما هو الأولى أي الأفضل، وهذا هو منتهى الإعجاب بالرأي وقمة السفه.

وقال في (١٠١/٣٥ فتاوى): إن النبي ﷺ يجوز عليه الخطأ كما يجوز علينا.

ثم أخذ يشرح عقيدته في أن الأنبياء غير معصومين ولكنهم لا يقرون على الخطأ أو لا يقرون عليه زمنا طويلا. وهي معروفة ومعروف ما فيها من الخلط والتناقض. ولكن اللافت للنظر هنا هو قوله: «كما يجوز علينا» ففيها كثير من الغض والازدراء وسوء الأدب نعوذ بالله مما ابتلاه به.

ومن ذلك قوله (٤/٣٩٤ فتاوى):

«أفضل نساء الأمة خديجة وعائشة وفاطمة؛ وفي تفضيل بعضهن على بعض نزاع، وخديجة وعائشة من أزواجه فإذا قيل بهذا الاعتبار أن جملة أزواجه أفضل من جملة بناته كان صحيحا لأن أزواجه أكثر عددا والفاضلة فيهن أكثر من الفاضلة في بناته». هـ.

انظر إلى هذا المنطق الغريب، وهذا التحليل ليقول إن بناته ﷺ مفضولات فوضع الزوجات في كفة جميعهن ثم البنات في الأخرى ليقول إن البنات مفضولات.

ثم إن هذا غير لازم فقد يكون الإنسان أفضل من طلائع الأرض من نوع إنسان آخر. ولكن ابن تيمية لا يملك قلمه إذا كان الأمر يتعلق بشيء له علاقة بالنبي ﷺ حتى يغمره بكلمة أو تعليق يغض من مرتبة ذلك الشيء، وذلك في الحقيقة غض من مرتبة النبي ﷺ.

طَعْنُهُ فِي مَشْرُوعِيَةِ الْمُجَاوِرَةِ فِي الْمَدِينَةِ وَجَدَّوَاهَا:

ومن ذلك قوله في الفتاوى (٢٧/٤٣٥) في كتاب له باسم «الجواب الباهر» في الحديث عن المجاورة بالمدينة:

«الذي ينفع الناس طاعة الله ورسوله وأما ما سوى ذلك فإنه لا ينفعهم قرابة ولا مجاورة

ولا غير ذلك».

وقد أكثر في هذا الكتاب من الكلام الذي من تفتّن له علم أن فيه الكثير من الغض من مقام النبي ﷺ مثل قوله بعد كلامه السابق:

«إن بعض الناس يظن أن البلاء يدفع عن أهل بغداد بقبور الثلاثة وعن أهل مصر بنفيسة وعن أهل الحجاز بقبر النبي ﷺ...».

فهو يكثر من ذكر النبي ﷺ مع غيره من القبور والصالحين ومن أن الوقوف بقبره وزيارته لم تكن من شأن الصحابة، وأن الصلاة عليه يكفي منها الصلاة في الصلوات عن الصلاة عند القبر، وأن... ويورد سيلا من الأحاديث والآيات التي تدل بدون شك على براعة موردها وحفظه ولكنها خارجة عن الموضوع.

ادِّعَاؤُهُ الْإِجْمَاعَ أَنَّ الْجَوَارِ بِالْمَدِينَةِ غَيْرُ مُسْتَحَبٍّ

ويقول (٢٧/ ٤٣٤ فتاوى):

«فلا استحَبُّهُ هو ﷺ ولا أحد من أصحابه ولا علماء أمته أن يجاور أحد عند قبره ولا يعكف عليه ولا قبره المكرم ولا قبر غيره ولا أن يقصد السكنى قريبا من قبر أي قبر كان». وهذا إجماع نقله هنا مثل إجماعياته الكثيرة التي ينقل ولا أساس لها من الصحة، بل قد يكون الإجماع منعقدا على خلافها؛ إذ مقتضى كلامه هنا الإجماع على أن الجوار بالمدينة غير مستحب، وسترى أن ذلك باطل.

ولو أنه قيد نفع الجوار والقراة بالإسلام لكان ذلك صحيحا ولكنه لم يفعل ذلك بل أطلق عدم نفعها. ثم إن أي علم دون الإسلام غير نافع؛ فالكفار لا تنفعهم شفاعة الشافعين ولا غيرها، نعوذ بالله من حالهم.

أَحَادِيثُ فِي فَضْلِ الْمَدِينَةِ وَآلِ الْبَيْتِ الْكَرَامِ

أما قوله إن المجاورة لا تنفع فهو إلغاء للأحاديث الكثيرة في فضل المدينة وفضل المقام بها مثل حديث الشيخين: «اللهم اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة». قال العلماء إن البركة ليست خاصة هنا بالدنيا عن الدين.

ومثل حديث الشيخين أيضا أن الإيمان يَأْرُزُ إليها. ومثل حديثهما أيضا أنها لا يكيد أحد أهلها إلا انماع. ومثل حديث أنها لا يدخلها الدجال ولا الطاعون. والحديث الذي فيه: «والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون». ومثل الحديث: «من استطاع أن يموت بالمدينة فليمت بها فإني أشفع لمن يموت بها» رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وروى البخاري في صحيحه عن عمر رضي الله عنه أنه قال: اللهم ارزقني شهادة في سبيلك واجعل موتي في بلد رسولك ﷺ.

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة في حب النبي ﷺ لها وأن من صبر على لأوائها كان ﷺ شفيعا له يوم القيامة أو شهيدا.

وقد لخص الإمام النووي في شرح مسلم في باب «الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على لأوائها وشدتها» كلام العلماء في الجوار بالمدينة فقال:

«في هذه الأحاديث المذكورة في الباب مع ما سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى المدينة والصبر على شدائد ما وضيق العيش فيها وإن هذا الفضل باق مستمر إلى يوم القيامة.

وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة، فقال أبو حنيفة وطائفة تكره بمكة، وقال أحمد وطائفة لا تكره. وإنما كرهها من كرهها خوف الملل وقلة الحرمة وملابسة الذنوب فإن الذنب فيها أقبح والحسنة فيها أعظم... والمختار أن المجاورة فيها جميعا مستحبة إلا أن

يغلب على ظنه الوقوع في المحذورات المذكورة. وقد جاور بها خلائق لا يحصون من سلف الأمة وخلفها ممن يقتدى بهم». هـ كلام النووي.

وقال ابن قدامة في المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل (٥ / ٤٦٤):

«فصل: قال أحمد: كيف لنا بالجوار بمكة... قال: والمقام بالمدينة أحب إليّ لمن قوّي عليه لأنها مهاجر المسلمين، وقال النبي ﷺ لا يصبر أحد على لأوائها وشدتها إلا كنت له شفيعا يوم القيامة». هـ.

فأين هو الإجماع الذي ادعاه ابن تيمية على عدم استحباب السكنى بها؟

ولكن قد صح في الحديث أنها تنفي الخبث عنها فيُخشى على من يقول عنها مثل هذا الكلام أن يكون ممن نفته عنها أي عن تعظيمها وإعطاء ساكنها ما يستحق من التكریم.

وأقول هنا مثل ما قال العلامة القسطلاني في شرح صحيح البخاري عند الحديث إن الإيمان ليأرز إلى المدينة:

«كل مؤمن له من نفسه سائق إليها لمحبهته في ساكنها ﷺ وهذا شامل لجميع الأزمنة. أما زمنه فلا تعلم منه، وأما زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم فللاقتداء بهديهم وأما بعدهم فلزيارة قبره المنيف والصلاة في مسجده الشريف والتبرك بمشاهدة آثاره وأثار أصحابه رزقني الله ذلك والممات على محبته هنالك يا سيدي يا سيدي يا رسول الله إني أتوجه بك إلى ربك في ذلك وفي جميع أموري اللهم شفعه في وفي سلفي». هـ.

وأما قول ابن تيمية إن القرابة لا تنفع فهو كذلك إلغاء للأحاديث الشريفة الواردة في نفع قرابة النبي ﷺ:

روى الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي.

وروى الطبراني أيضا بسند رجاله ثقات عن عمر رضي الله عنه أنه قال للناس حين تزوج بنت علي رضي الله عليه: ألا تهتوني، سمعت رسول الله ﷺ يقول: ينقطع يوم القيامة كل سبب ونسب إلا سببي ونسبي. خرج الحديث الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد».

وروى الحاكم في «المستدرک» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «ما بال أقوام يقولون إن رحمي لا تنفع، بلى والله إن رحمي موصولة في الدنيا والآخرة»؛ قال الحاكم حديث صحيح وصححه الذهبي في تلخيصه.

وروى أبو داود والحاكم عن أنس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «وعدني ربي في أهل بيتي من أقر منهم بالتوحيد ولي بالبلاغ أن لا يعذبهم». قال الحاكم حديث صحيح؛ وقال الذهبي بل منكر لم يصح. ولكن الحافظ السخاوي قال إنه صحيح كما ذكر ابن حجر المكي في «الصواعق»؛ والسخاوي متأخر عن الذهبي وهو أحد الحفاظ المعروفين.

وذكر القرطبي والحافظ ابن كثير في تفسيريهما عند قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]: عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: رضا محمد ﷺ أن لا يدخل أحد من أهل بيته النار.

فكيف يقول ابن تيمية إن قرابته ﷺ لا تنفع من هذه الأحاديث؟

وقد ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد المطلب إني سألت الله لكم ثلاثا أن يثبت قائمكم وأن يهدي ضالكم وأن يعلم جاهلكم وسألت الله أن يجعلكم كرماء نجباء رحاء؛ فلو أن رجلا صفن - أي صف قدميه - بين الركن والمقام فصلى وصام ثم لقي الله وهو يبغض آل محمد ﷺ دخل النار». قال الحاكم حديث صحيح وصححه الحافظ الذهبي في تلخيصه. وذكر ابن حجر المكي في «الصواعق» أن الحافظ السخاوي أورد هذا الحديث في كتابه في فضائل آل البيت، وقال - أي السخاوي - : صح أنه ﷺ قال: «يا بني عبد المطلب..» إلخ.

وقد برهن ابن تيمية على نفسه بيبغض الآل الشرفاء أفرادا وجماعة وترك بغضهم عقدة مستحكمة في أتباعه إلى هذا الحين؛ نسأل الله تعالى السلامة والعافية.





الفصل السادس:

في بغض ابن تيمية لأمر المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه،

وتعصبه ليزيد الفولسقي



« لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق ». مسلم في صحيحه.

وفيه:

* ابن تيمية يُوردُ دَمَّ عَلِيٍّ رضي الله عنه على لسان النَّاصِبِيِّ، وليس ذلك النَّاصِبِيُّ إلا شخصه (أي ابن تيمية).

* «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ مُحِبُّ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَمُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». ابن تيمية: «لا خصوصية في هذا الحديث ولا في الحديث أنت مني وأنا منك لِعَلِيٍّ».

* غَضَضُ ابنِ تيمية بِحَدِيثِ «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ...»

* تَحَايَلُ ابنِ تيمية على الحديث الصحيح في أن عَمَارًا تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَّةُ.

* حُكْمُهُ على الحديث: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا» بالوضع.

* مَطْلَبُ عَزِيزٍ في تفسير قوله ﷺ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا».

* تَعْرِضُهُ بِعَلِيٍّ في قوله: «أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَنْعَتَنَا بَعَثَنَا» بقوله: «مِنْ بَابِ الْجَدَلِ الْمَذْمُومِ».

* وضعه لحديث «سدوا الأبواب إلا باب علي».

* ابنُ تيمية: عليٌّ إنما قاتل في الجَمَلِ وَصِفَيْنِ بِرَأْيِهِ ولم يكن مأمورًا بذلك، (...) ولم يحصل بقتلهم مصلحةٌ للمسلمين...

* افتراؤه على جمهور علماء الصحابة وأهل السنة والحديث وأهل المدينة والبصرة.

* «أنا تاركٌ فيكم ثقلين أولهما كتاب الله... وأهل بيتي...» مسلم في صحيحه. ابن تيمية: إن كان النبي ﷺ قاله فليس فيه إلا الوصية باتباع الكتاب وهو لم يأمر باتباع العترة.

* ابنُ تيمية: إن النبي ﷺ لم يَدْعُهُمْ إلا لأنهم أقاربه والرجل يأخذ في المباهلة أقاربه. ولو كان النبي ﷺ دعا أبا بكر وعمر لكانت إجابة دعائه أولى وأسرع. هـ. ألا لعنة الله على الظالمين.



* طعنه في خلافة علي رضي الله عنه

* تشنيعه على السبطين وهو على الحسين أشد لأنه خرج على يزيد الفويسق، أما الحسن

فشفع له عنده تنازله لمعاوية رضي الله عنه.

* قال العارفون بالله تعالى: التفريق بين الخلفاء من أسباب مقت الله تعالى

* فصل في تعصبه ليزيد بن معاوية، رضي الله عن معاوية.

* تحريفه لمذهب الإمام أحمد في يزيد، وافترأؤه على أهل السنة وأئمة الأمة

* التماس ابن تيمية الحسنات ليزيد

* نبذة من سيرة يزيد الفويسق

* اتصف ابن تيمية في بغضه لعلي بصفات المنافقين كما اتصف في حبه ليزيد الفويسق بما

قاله الإمام أحمد: «وהל يجب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟».

الفصل السادس:

في بغض ابن تيمية لأمر المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه،
وتعصبه ليزيد الفويسق

كنت أقرأ فيما كُتب عن ابن تيمية أنه مبغض لعلي كرم الله وجهه، فلم أكن أجعل بذلك وكنت أظن ذلك تزييدا من الخصوم أو عدم فهم لكلام الرجل حتى تتبعت كلامه عنه في مختلف كتبه فلم يبق عندي أي ريب في أنه مبغض له بغضا شديدا فلا يكاد يورد له ذكرا إلا ونال من مرتبته العلية.

ولم يكن في مقدوره أن يصرح بعيب علي رضي الله عنه، لأن بلاد الشام ومصر إذ ذاك كانت تعج بالعلماء والمحدثين والحفاظ من أعداء ابن تيمية وأنصاره ومن أتباعه، فلو صرح بعيبه لتفرق عنه أتباعه وخذله أنصاره ولحاكمه أهل السنة الذين كانت لهم الغلبة في عصره.

ولعل تفرق أتباعه وأنصاره عنه كان أشد عليه من عقاب أعدائه له. ولكنه كان مبتلى ببغض علي كرم الله وجهه، فلمن يكن يكاد يملك قلمه عن ثلبه؛ فإذا وردت منقبة من مناقبه فإما أن يضعف الحديث الوارد فيها أو يسمه بالوضع؛ فإذا لم يجد لذلك وسيلة فلا بد أن يقدح في تلك الفضيلة بأمر ما، أو يذكر خلافا أو يقارن بينه وبين غيره.

ابن تيمية يُوردُ ذمَّ علي رضي الله عنه على لسان النَّاصِي، وليس ذلك النَّاصِي إلا شَخْصُهُ (أي ابن تيمية):

وأحيانا يذمه ذمّا صريحا ناسبا ذلك الذم للناصبي أي المنسوب للنواصب وهم فرقة ضالة تبغض عليا كرم الله وجهه، ثم لا يرد على ذلك الكلام المعزوم للناصبي مما يدل على أنه يسلمه ويرتضيه.

ولنورد أمثله من ذلك فإن استقصاءه لا يمكن لكثرتة.

«لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». ابن تيمية: لا خصوصية في هذا الحديث ولا في الحديث «أنت مني وأنا منك» لِعَلِيٍّ :

فمن ذلك أنه ورد في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال في أيام خيبر: (لأعطين الراية غدا رجلا يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله)؛ فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يُعطّاها، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يعطاها فقال: (أين علي بن أبي طالب...) الحديث.

وفي الصحيح أن عمر رضي الله عنه قال: (ما أحببت الإمارة إلا يومئذ).

فقال ابن تيمية ج ٤، ص ٤١٦ «الفتاوى»:

«ليس هذا من خصائصه بل كل مؤمن كامل الإيمان يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله».

وقال في قول النبي ﷺ لِعَلِيٍّ كرم الله وجهه: (أنت مني وأنا منك) - وهو في الصحيح - :

«وأما قوله: (أنت مني وأنا منك) فقد قالها لغيره، وقالها لسلمان والأشعرين، وقال

تعالى: ﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَإِنتَهُمْ لَمِيْنُكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، فكل مؤمن كامل الإيمان فهو من النبي والنبي منه».

وما قاله ابن تيمية في التعليق على هذين الحديثين حق، ولكنه أريد به باطل لأنه أورده

للتقليل من شأن علي ونفي الخصوصية له فيهما. وفي ذلك إهدار لمعنى كلام النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى وأوتي جوامع الكلم.

فهو كمن يسمعك تمدح إنسانا ببعض الخصال، فيقول لك: لقد فعل فلان وفلان مثل

هذا، فهو لا شك يريد أن يتقص ذلك الإنسان.

وقد علق الحافظ ابن حجر في «الفتح» على حديث الراية فقال:

«أريد بذلك وجود حقيقة المحبة وإلا فكل مسلم يشترك مع علي في مطلق هذه الصفة وفي الحديث تلميح بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فكأنه أشار إلى أن عليا تام الاتباع لرسول الله ﷺ حتى اتصف بصفة محبة الله له ولهذا كانت محبته علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق كما أخرجه مسلم من حديث علي نفسه قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق. وله شاهد من حديث أم سلمة عند أحمد. هـ كلام الحافظ.

ثم إذا نظرنا إلى الحقيقة البحتة رأينا أن عليا لا يمكن أن يشاركه في المحبة الكاملة إلا من هو مثله في الفضل أو من هو أفضل منه، وليس ذلك موجودا إلا في الخلفاء الثلاثة الذين قبله عليه وعليهم رضوان الله تعالى، لأن هؤلاء الأربعة هم أفضل الأمة المحمدية.

غَصَصُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ بِحَدِيثِ «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ...»:

ومما شَرِّق به ابن تيمية من فضائل سيدنا علي كرم الله وجهه الحديث الذي فيه: (من كنت مولاة فعلي مولاة اللهم والِ من والاه وعاد من عاداه فأحب من أحبه وأبغض من أبغضه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار). فقال ج ٤، ص ٤١٧ وما بعدها:

«هذا ليس في شيء من الأمهات إلا في الترمذي وليس فيه إلا (من كنت مولاة فعلي مولاة) وأما الزيادة فليست في الحديث، وسئل عنها الإمام أحمد فقال: زيادة كوفية. ثم قال ابن تيمية إنها كذب لوجوه منها: إن الحق لا يدور إلا مع النبي ﷺ، ومعلوم أن عليا نازعه الصحابة وأتباعه في مسائل وجد فيها النص يوافق من نازعه كالماتوفى عنها زوجها وهي حامل. وقوله: (اللهم انصر من نصره... إلخ) خلاف الواقع، قاتل معه أقوام يوم صفين فما

انتصروا، وأقوام لم يقاتلوا فما خذلوا كسعد الذي فتح العراق لم يقاتل معه وكذلك أصحاب معاوية وبني أمية الذين قاتلوه فتحوا كثيرا من بلاد الكفار، وكذلك قوله: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) مخالف لأصل الإسلام فإن القرآن قد بين أن المؤمنين إخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض. وقوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه) فمن أهل الحديث من طعن فيه كالبخاري وغيره ومنهم من حسنه، فإن كان قاله فلم يرد به ولاية مختصا بها بل ولاية مشتركة وهي ولاية الإيمان التي للمؤمنين... ففيه رد على النواصب. هـ كلام ابن تيمية.

ولا يخفى ما في هذا الكلام من التعصب والبغضاء والنصب.

أما الحديث فقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» في باب مناقب علي رضي الله عنه:

«حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) أخرجه الترمذي والنسائي وهو كثير الطرق جدا وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان». هـ.

قال ابن حجر الهيتمي المكي في «الصواعق المحرقة» ص ٦٤: إنه حديث صحيح لا مرية فيه، أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد وطرقه كثيرة جدا وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي ﷺ ثلاثون صحابيا وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته ولا التفات لمن قدح في صحته. وقول بعضهم إن زيادة اللهم وال من والاه إلخ موضوعة مردود فقد ورد ذلك من طرق صحيح الذهبى كثيرا منها. هـ كلام الهيتمي.

وفي تاريخ الخلفاء للحافظ السيوطي أن الإمام أحمد روى عن أبي الطفيل، قال: جمع علي الناس سنة خمس و ثلاثين في الرحبة ثم قال لهم: أنشد بالله كل امرئ مسلم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدیر خم ما قال لما قام فقام إليه ثلاثون من الناس فشهدوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه و عاد من عاداه). هـ.

فأنت ترى أن هذا الحديث رواه الترمذي والنسائي والإمام أحمد وبلغ مبلغ التواتر،

وابن تيمية يقول: ليس في شيء من الأمهات إلا الترمذي. ثم لا تفتك قوله ابن تيمية «فإن كان قاله... ففيه رد على النواصب» كلمة مقتضبة مبتسرة يتظاهر من خلالها بأنه ليس ناصبيا ولا متعصبا على علي كرم الله وجهه.

فمحاولة ابن تيمية رد هذا الحديث الصحيح برأيه محاولة فاشلة آثمة. وإتيانه باسم سعد إنما هو تهويل فإن فتحه لفارس كان قبل ذلك بكثير وتحلفه هو وغيره من الصحابة عن علي كان لرأي رأوه وقد روي عن سعد وعن آخرين منهم ندمهم على ذلك. وأيضا فإن نصر الله لِعَلِيٍّ وخذلانه لمبغضيه قد لا يكون بالضرورة كما يصوره ابن تيمية فإن رسل الله ورد نصرهم ونصر المؤمنين، وقد قتل رسل كثيرون ومسلمون ورييون فلم يقدح ذلك في نصرهم.

ثم إن الحديث الصحيح في أن عليا لا يبغضه إلا منافق والحديث الذي أخرجه الطبراني بسند حسن عن أم سلمة عن رسول الله ﷺ قال: (من أحب عليا فقد أحبني ومن أحبني فقد أحب الله ومن أبغض عليا فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله).

وقد ألمح إليه الحافظ في الفتح كما سبق.

والحديث الآخر عنها رضي الله عنها عند أحمد والحاكم وصححه عن رسول الله ﷺ قال: (من سب عليا فقد سبني).

وحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: (من آذى عليا فقد آذاني) رواه أبو يعلى والبزار كما في «الصواعق المحرقة».

وأخرج الترمذي عن أبي سعيد الخدري قال: (كنا نعرف المنافقين ببغضهم عليا). هـ من تاريخ الخلفاء للسيوطي.

هذه الأحاديث كلها تشهد أن من عادى عليا فقد عادى الله ورسوله ﷺ.

وقول ابن تيمية إن هذه الموالات إن ثبتت فإنها موالات عامة كما لجميع المؤمنين، يأباه أن

عليها استدلل بها على صحة بيعته وموالاته ولم يتكر ذلك أحد من الحاضرين.

وهذا مثل قول ابن تيمية السابق إن المحبة ليست خاصة به رضي الله عنه. وقد سبق قول الحافظ ابن حجر أن ابن تيمية رد أحاديث جيادا كثيرة في فضل علي كرم الله وجهه.

وما هكذا شأن العلماء أن يقدحوا في حديث رسول الله ﷺ لأنه لا يوافق هواهم، ومن فعل ذلك فإنه داخل في الوعيد الوارد فيمن كذب على رسول الله ﷺ.

ولابن تيمية أسلوب غريب في ذكر فضائل علي كرم الله وجهه إذا اضطر لذكرها وهو أن يذكر قبلها فضائل الخلفاء ويذكر بعدها فضائل غيرهم من الصحابة مثل ما فعل في الجزء ١٨، ص ٣٦٣ من الفتاوى. فانظره يتضح لك غصصه بفضائل علي وبغضه له.

تَحَايُلُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي أَنْ عَمَّارًا تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ:

ومن أغرب ما وقع لابن تيمية من التحايل والخبث ما وقع له مع الحديث الصحيح في أن عمارا تقتله الفئة الباغية.

فهذا الحديث صحيح لا يمكن الطعن فيه وصريح في أن عليا كان على الحق في حرب صفين.

ومذهب أهل السنة أن عليا كان على الحق في تلك الحروب بشهادات متعددة من النبي ﷺ وأنه أفضل الصحابة في ذلك الوقت وأولاهم بالخلافة.

ولكن مخالفيه كانوا متأولين مجتهدين وللمجتهد إذا أخطأ أجر الاجتهاد والإثم مرفوع عنه، وهم منزهون عن أن يكونوا قاتلوا للدنيا أو للحمية أو نحو ذلك.

فنحن نتولاهم جميعا ونترضى عليهم جميعا ونقبل روايتهم لما رووا وننظر في اجتهاداتهم كما ننظر في اجتهادات سائر العلماء، وليس في هذين الموقفين تضارب ولا تناقض ففضل علي معروف مسلم. وقد كان الصحابة الذين قاتلوه أول معترف بفضلهم.

وأما المبتدعة فشدوا إلى فريقين:

فريق الروافض الذين تولوا عليا وذموا مخالفه.

وفريق النواصب الذين ذموا عليا وتولوا مخالفه.

هذا إلى الخوارج الذين ذموا الجميع نعوذ بالله من صنيعهم جميعا ولا شك أن ابن تيمية مناصر للنواصب بذه المستمر لعلي ومدحه ليزيد بن معاوية وذبه عنه.

ومع ذلك فهو متظاهر بدم النواصب وبالسير على طريق السنة.

بحيث تعرّض لهذا الحديث الشاهد بأن عليا كرم الله وجهه هو المحقّ في حروبه، سار على نهجه المعروف في التشكيك وذكر الأقوال المخالفة ليتظاهر بعد ذلك أنه الحكم العدل فقال: (ج ٣٥ ص ٧٤):

«هذا الحديث قد طعن فيه طائفة من أهل العلم، لكن رواه مسلم في صحيحه وهو في بعض نسخ البخاري، قد تأوله بعضهم على أن الباغية الطالبة بدم عثمان كما قالوا نبغي ابن عفان بأطراف الأسل وليس بشيء...» ثم أخذ يعتذر عن تلك الفئة بأنها مجتهدة فلا إثم عليها ثم قال: (ص ٧٦):

«ثم إن عمارا قتلته الفئة الباغية ليس نصا في أن هذا اللفظ لمعاوية وأصحابه بل يمكن أنه أريد به تلك العصابة التي حملت عليه حتى قتلته وهي طائفة من العسكر ومن رضي بقتل عمار كان حكمه حكمها. ويروى أن معاوية تأول أن الذي قتلته هو الذي جاء به دون مقاتليه وأن عليا ردّ هذا التأويل بقوله: «فنحن إذا قتلنا حمزة».

فأنت ترى هذه المحاولة لتبرير تأويله أن عمارا قتلته من جاء به وهو علي كرم الله وجهه ورضي عن الصحابة أجمعين.

حُكْمُهُ عَلَى الْحَدِيثِ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا» بِالْوَضْعِ:

وَسُئِلَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ حَدِيثِ (أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا).

فَقَالَ ج ٤، ص ٤١٠: «إِنَّمَا يَعْدُ فِي الْمَوْضُوعَاتِ الْمَكْذُوبَاتِ... وَالْكَذِبُ يَعْرِفُ مِنْ نَفْسِ مَتْنِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى النَّظَرِ فِي إِسْنَادِهِ».

ثُمَّ أَسهَبَ كَعَادَتِهِ فِي أَنَّ الْعِلْمَ لَمْ يَأْخُذْ كُلَّهُ وَلَا جُلُهُ مِنْ عَلِيٍّ بَلْ مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ...

وَهَذَا مِنْ تَهَوُّرِهِ وَغُرُورِهِ إِذْ حَكَّمَ عَلَى كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِفَهْمِهِ هُوَ ثُمَّ أَخَذَ فِي رَدِّ مَتْنِهِ.

وَمَا يُدْرِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ الْمَعْنَى دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا هُوَ مُمَكِّنٌ؟

وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ حَكَّمَ الْحَافِظُ السَّيُوطِيُّ بِأَنَّهُ حَسَنٌ. قَالَ فِي تَارِيخِ الْخُلَفَاءِ ص ١٥٩:

أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ وَالْبَزَارِيُّ عَنْ جَابِرٍ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا» هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ عَلَى الصَّوَابِ لَا صَحِيحٌ كَمَا قَالَ الْحَاكِمُ وَلَا مَوْضُوعٌ كَمَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَالنَّوَوِيُّ وَقَدْ بَيَّنْتُ حَالَهُ فِي التَّعْقِبَاتِ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ. هـ.

وَقَدْ بَيَّنَّ الْهَيْتَمِيُّ فِي «الصَّوَاغِقِ الْمَحْرَقَةِ» ص ٥٣: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَقْتَضِي أَنَّ عَلِيًّا أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَا أَعْلَمُ مِنْهُ ثُمَّ ذَكَرَ خَبَرَ الْفَرْدُوسِ فِيهِ «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَأَبُو بَكْرٍ أَسَاسُهَا وَعَمْرٌ حَيْطَانُهَا وَعِثْمَانُ سَقْفُهَا وَعَلِيٌّ بَابُهَا» فَهَذِهِ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَعْلَمُهُمُ وَالسَّقْفُ وَالْأَسَاسُ وَالْحَيْطَانُ أَعْلَى مِنَ الْبَابِ، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرُ الْأَعْلَمِ يَقْصِدُ لَمَّا عِنْدَهُ مِنْ زِيَادَةِ الْإِيضَاحِ وَالْبَيَانِ وَالتَّفَرُّغِ... إلخ كَلَامِهِ.

مَطْلَبُ عَزِيزٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ ﷺ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»:

وَيَبْدُو لِي أَنَّ الْحَدِيثَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنْ ذُرِّيَةِ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ الَّذِينَ حَمَلُوا

نور النبوة على مر العصور وذلك أن الدين الإسلامي ثلاث شعب هي الإيثار والإيمان والإسلام والإحسان وثمره الدين ولبابه الإحسان وهو الذي يعبر الناس عنه أحيانا بعلم الحقيقة وقد برز آل البيت الكرام في مجال علم الحقيقة تبريزا لا يخفى على أحد، فظهر منهم من الأولياء الكبار والأقطاب العظام ما لم يظهر من سواهم.

ولا غرابة في ذلك فإن النبي ﷺ دعا علي وفاطمة ليلة زفافهما بالبركة في نسلهما ثم لم يزل الدعاء لآل النبي ﷺ بالبركة مستمرا على لسان الصحابة والصالحين وجميع المسلمين إلى هذا الحين والله تعالى السميع المجيب. فجعل تعالى البركة في هذا البيت وأظهر منه العجب العجائب، وجعل منه مفاتيح الحكمة ومعادن الرحمة، فظهر الحسن والحسين سيّدًا شباب الجنة وظهر علي زين العابدين وابنه محمد الباقر الذي بقر العلم وجمعه ثم ابنه جعفر الصادق شيخ الأئمة: مالك بن أنس وأبي حنيفة ويحيى بن سعيد والسُّفْيَانَيْنِ وابن جريج وشعبة وأيوب السخيتاني، ثم موسى الكاظم العالم الحليم الذي كان معروفا عند أهل العراق بباب قضاء الحوائج عند الله، ثم ابنه علي الرضا العالم العابد الذي قال الإمام أحمد في سنده، وهو: «علي الرضا عن أبيه موسى الكاظم عن أبيه جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن أبيه علي زين العابدين عن أبيه الحسين عن أبيه علي رضي الله عنهم عن النبي ﷺ عن جبريل عليه السلام عن رب العزة جل وعلا».

قال الإمام أحمد: «لو قرئ هذا الإسناد على مجنون لبرئ من حينه».

وظهر منهم أشياخ الطرق الصوفية مثل سيدي عبد القادر الجيلاني وسيدي أبي الحسن الشاذلي وسيدي الشيخ أحمد التجاني وسيدي أحمد الرفاعي وسيدي البدوي وقد بلغني من عدة طرق أن الشيخ أحمد بنب شيخ الطريقة المريدية أيضا شريف.

وكذلك الشيخ محمد بن ناصر شيخ الطريقة الناصرية وهي فرع من الشاذلية زيني أي أنه من ذرية زينب بنت علي وبنت فاطمة رضي الله عنها وزوج زينب عبد الله بن جعفر

بن أبي طالب.

وكذلك الشيخ حماد الله شيخ الحموية - وهي فرع من التجانية - شريف أيضا.

إلى ما لا يعد ولا يحصى من كبار الأقطاب مثل سيدي عبد السلام بن مشيش وسيدي عبد العزيز الدباغ وسيدي أحمد الرفاعي شيخ الرفاعيين وسيدي الشيخ محمد فاضل وسيدي الشيخ ماء العينين وسيدي الشيخ سعد أبيه وسيدي أحمد بازيد بن يعقوب وسيدي الشيخ محمد المام وسيدي محمد فال بن متال.

ويكفي أن منهم المهدي الذي تواترت الأخبار وصحت بمجيئه يملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا.

وربما كان في هذا الحديث أيضا إشارة إلى أن خاتم الأولياء الذي يستمد منه جميع الأولياء ممن جاءوا قبله ومن يجيء بعده أسرارهم وأنوارهم بمشيئة الله تعالى وقسمته هو من أصل شريف.

هذا إضافة إلى أن الصوفية يقولون إن طريقهم متصلة برسول الله ﷺ من طريق علي كرم الله وجهه.

فقد بان بذلك أن عليا هو باب علم الإخلاص والحقيقة والولاية ذلك الباب الذي يتصل برسول الله ﷺ.

وبهذا يمكن أن نعدّ هذا الحديث من أعلام النبوة لأن فيه إخبارا بما سيكون فكان مطابقا للخبر.

ولا يعني هذا أن جميع أولياء أمة محمد ﷺ هم من آل البيت وأن غيرهم محرومون من ذلك. فإن كثيرا جدا من الأولياء ليسوا منهم ويكفي أن نذكر سلطان العارفين محيي الدين بن عربي الطائي، ونذكر معه الجنيد إمام الصوفية والشيخ سيد المختار الكنتي وغيرهم كثير.

وإنما هذا تعبير عن الغالب كما ورد أن الإيمان يمان والحكمة يمانية.

ثم لا يعكر على هذا أن الخلفاء الثلاثة أفضل من علي كرم الله وجهه لأن المزية لا تقتضي التفضيل.

وأيضاً فإن كل عمل عمله أحد من المسلمين إلى قيام الساعة يوضع مثله أجراً في صحيفة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وسائر الصحابة على مقدار استحقاقهم بقدر مؤازرة رسول الله ﷺ في نشر الدين زيادة على أجورهم الخاصة بهم لأنهم أعانوا رسول الله ﷺ على أداء رسالة ربه فلا يتصور أن يسبقهم أحد ممن جاء بعدهم بأجر ولا فضل ولو بلغ ما بلغ من الفضل والعبادة. والله تعالى أعلم.

تَعْرِضُهُ بَعْلِي فِي قَوْلِهِ: «أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا» بقوله:
«مِنْ بَابِ الْجَدَلِ الْمَذْمُومِ»:

وقال ابن تيمية في التعليق على حديث علي كرم الله وجهه «أن النبي الله صلى الله عليه وسلم طرده وفاطمة بنت النبي عليه السلام ليلة فقال: (ألا تصليان). فقلت: يا رسول الله أنفُسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا ببعثنا. فانصرف حين قلت ذلك ولم يرجع إلَيَّ شيئاً ثم سمعته وهو مول يضرب فخذه وهو يقول ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٣]».

قال ابن تيمية (ج ٨، ص ٢٤٤؛ ج ١٥، ص ٢٢٩):

«هذا الحديث نص في ذم من عارض الأمر بالقدر، فإن قوله: «إنما أنفُسنا بيد الله» استناد إلى القدر في ترك امتثال الأمر. وهي في نفسها كلمة حق، لكن لا تصلح لمعارضة الأمر. بل معارضة الأمر فيها من باب الجدل المذموم... وهؤلاء أحد أقسام القدريّة. وقد وصفهم الله في غير هذا الموضع بالمجادلة الباطلة». هـ.

فابن تيمية يرى في هذا الحديث نصاً في الذم بينما رأى العلماء آراء غير ذلك مما يدل على

أنه ليس نصا.

قال النووي في شرح صحيح مسلم عند هذا الحديث: إنه تعجب من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بهذا. وقيل قاله تسليما لعذره وأنه لا عتب عليهما.

وقال القسطلاني في شرح البخاري: قيل قاله تسليما لقدره وأنه لا عتب عليه. قال ابن بطال ليس للإمام أن يشدد في النوافل فإنه عليه السلام قنع بقوله: «أنفسنا بيد الله» فهو عذر في النافلة لا في الفريضة.

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: في هذا الحديث منقبة لعلي حيث لم يكتف ما فيه عليه أدنى غضاظه فقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتمه. ثم نقل عن المهلب وابن بطال أنه عليه السلام ظن أنه أخرجهم فندم على إنباههم، وما تقدم أولى.

فانظر إلى ما بين كلام هؤلاء وكلام ابن تيمية الذي يقطر حقدا وتكرار فيه لفظ الباطل والذم والقدر.

وقد أحسن الإمام البخاري في ترجمته لهذا الحديث بقوله «باب تحريض النبي عليه السلام على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب»، ليبين أن الناس في سعة من أمرهم إن شاءوا فعلوا وإن شاءوا تركوا.

وضعه لحديث «سدوا الأبواب إلا باب علي»:

وقال ابن تيمية في أمر النبي عليه السلام بسد الأبواب إلى المسجد إلا باب أبي بكر وإلا باب علي رضي الله عنهما ج ٤، ص ٤١٥:

«هذا تخصيص له دون سائرهم. وأراد بعض الكذابين أن يروي لعلي مثل ذلك والصحيح لا يعارضه الموضوع». هـ.

وحديث سد الأبواب إلا باب علي ليس موضوعا وضعه بعض الكذابين كما قال ابن

تيمية بل هو حديث مشهور. قال الحافظ ابن حجر «في الفتح» في فضائل أبي بكر رضي الله عنه إنه رواه النسائي وأحمد بإسناد قوي عن سعد بن أبي وقاص. وفي رواية للطبراني رجالها ثقة هذه الزيادة: «فقالوا يا رسول الله سددت أبوابنا فقال: ما أنا سددتها ولكن الله سدها».

وأخرجه أحمد والنسائي والحاكم عن زيد بن أرقم برجال ثقة.

وأحمد والنسائي عن ابن عباس برجال ثقة. والطبراني عن جابر بن سمرة.

وأخرجه أحمد بإسناد حسن عن ابن عمر.

والنسائي عن ابن عمر برجال الصحيح إلا العلاء بن عرار وقد وثقه ابن معين وغيره.

قال الحافظ:

«وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضا وكل طريق منها صالح للاحتجاج فضلا عن مجموعها وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات... مقتصر على بعض طرقه... وزعم أنه من وضع الرافضة... وأخطأ في ذلك خطأ شنيعا فإنه سلك في ذلك رد الأحاديث الصحيحة بتوهم المعارضة مع أن الجمع بين القصتين ممكن وقد أشار إلى ذلك البزار في مسنده. ثم أخذ يذكر أوجه الجمع بين الحديثين وعزا الجمع بينهما للبزار والطحاوي وأبي بكر الكلابادي». هـ كلام الحافظ.

وقد ذكر الفقيه المحدث الكتاني في «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» حديث الأمر بسد الأبواب في المسجد إلا باب علي والخوخ إلا خوخة أبي بكر ص ٢٠٣.

وذكر أن حديث علي رواه تسعة من الصحابة وقال إن السيوطي قال في الحاوي: ثبت بهذه الأحاديث الصحيحة بل المتواترة. وعزا للحافظ ابن حجر في «القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد»: أن قول ابن الجوزي إنه باطل دعوى لم يستدل عليها إلا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين وهذا إقدام على رد الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم ولا

ينبغي الإقدام على حكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع ولا يلزم من تعذر الجمع في الحال أنه لا يمكن بعد ذلك لأن فوق كل ذي علم عليم... وهذا الحديث من هذا الباب هو حديث مشهور له طرق متعددة كل طريق منها على انفرادها لا تقصر عن رتبة الحسن ومجموعها مما يقطع بصحته على طريقة كثير من أهل الحديث. هـ.

فابن تيمية سلم بوضع هذا الحديث لأنه في مناقب علي كرم الله وجهه.

ولو كان فيما لابن تيمية فيه هوى لسمعت في تصحيحه والاستدلال لصحة معناه العجب العجائب، فقد عودنا ابن تيمية الطعن في الأحاديث التي لا توافقه ولو كانت في أعلى درجات الصحة. فراجع طعنه في حديث «كان الله ولا شيء معه» وفي حديث «إن عمارا تقتله الفئة الباغية». وراجع تقويته لمثل حديث الجلوس على العرش وثبوت العينين بالشنية لله سبحانه وتعالى.

وهكذا يسير ابن تيمية في أمر علي كرم الله وجهه

فالأحاديث في فضله إما موضوعة وإما أنها لا خصوصية فيها له، فمنزلته منه بمنزلة هارون من موسى ليس فيها خصوصية! وأداؤه عنه في حجة أبي بكر بالناس عام تسع لا خصوصية فيه!

وحديث «أفضلكم علي» باطل! وعلى فرض صحته فالمستدل به على أنه أعلم من معاذ أو أبي بكر أو عمر جاهل!

والأحاديث الدالة على إصابة علي رضي الله عنه في حروبه تعارضها النصوص التي في أن أهل الشام هم الفئة القائمة بالحق الظاهرة المنصورة! انظر (الجزء ٤، ص ٤٤٦) وما قبل وما بعد.

**ابن تيمية: علي إنما قاتل في الجمل وصفين برأيه ولم يكن مأموراً بذلك،
(...) ولم يحصل بقتلهم مصلحة للمسلمين...**

وعلي كان على الحق ولكن الأفضل له أن لو لم يقدم على القتال فلم يكن قتاله واجبا ولا مندوبا بل كان مفضولا! وقد مدح النبي ﷺ الحسن على تنازله عن الخلافة فدل ذلك على أن ذلك هو الأحب إلى الله ورسوله.

وعلي إنما قاتل في الجمل وصفين برأيه ولم يكن مأمورا بذلك! « فلا رأي أعظم ذما من رأي أريق به دم ألوف مؤلفة من المسلمين ولم يحصل بقتلهم مصلحة للمسلمين لا في دينهم ولا في دنياهم بل نقص الخير عما كان وزاد من الشر على ما كان ». انظر « المنهاج » (ج ٣، ص ١٥٦).

وقال في « المنهاج » (ج ٢، ص ٢٠٤) « وأن عليا مع كونه أولى بالحق من معاوية لو ترك القتال لكان أفضل وأصلح وخيرا ». وقال مثل هذا الكلام مرارا في « الفتاوي ».

والعجب من ابن تيمية يقول هذا مع أن الله تعالى يقول: ﴿بَقَتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا﴾ [الحجرات: ٩].

ومع أن النص الصريح الصحيح ورد في تعيين الفئة الباغية فقد عينت الفئة الباغية وورد الأمر بقتالها، فكيف يقول ما قال؟ ولكنها الأهواء تعمي وتصمم.

قال الشيخ المحدث عبد الله الهرري الحبشي في « المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية » (ص ١٩٧):

« قوله «إنه ما كان القتال مأمورا به ولا واجبا ولا مستحبا» وقوله « لو ترك القتال لكان أفضل... » مخالف لما رواه النسائي بالإسناد الصحيح في الخصائص عن علي رضي الله عنه أنه قال: « أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين ».

والناكثون هم الذين قاتلوه في وقعة الجمل والقاسطون هم الذين قاتلوه في صفين

والمارقون هم الخوارج. وهذا الحديث صحيح الإسناد ليس فيه كذاب ولا فاسق كما ادعى ابن تيمية.

وكلامه أيضا مخالف لقوله تعالى ﴿إِن بَعَثَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَىٰ بِفَتِيلٍ أَوْ نَارٍ تَنفِخُ﴾ [الحجرات: ٩] إلخ كلامه.

اقتراؤه على جمهور علماء الصحابة وأهل السنة والحديث وأهل المدينة
والبصرة:

وقال في «نقد مراتب الإجماع»:

إن أكثر علماء الصحابة لم يروا القتال مع واحد منهما وهو قول جمهور أهل السنة والحديث وجمهور أهل المدينة والبصرة وكثير من أهل الشام والبصرة. هـ هذا نصه وهو افتراء ظاهر على العلماء. هـ. من «المقالات السننية».

وما قاله ابن تيمية هنا بهتان ظاهر مخالف لرأي أهل السنة الذي لخصه النووي في شرحه لصحيح مسلم عند الحديث الذي فيه: «تكون فتنة القاعد فيها خير من الماشي» بقوله: «اختلف العلماء في قتال الفتنة. فقالت طائفة: لا يقتتلون وإن دخلوا عليه بيته وهذا مذهب أبي بكر رضي الله عنه وغيره وقال ابن عمر وعمران بن حصين وغيرهما: «لا يدخل فيها لكن إن قصد دفع عن نفسه».

وقال معظم الصحابة والتابعين وعامة علماء الإسلام يجب نصر المحق في الفتن والقيام معه بمقاتلة الباغين، قال تعالى: ﴿بِقَتْلِهِمْ أَلْتُمِ تَبَغِي﴾ [الحجرات: ٩] وهذا هو الصحيح وتتأول الأحاديث على من لم يظهر له الحق أو على طائفتين ظالمتين. هـ.

وقال النووي أيضا عند حديث «تقتلك الفتنة الباغية»:

«قال العلماء: هذا الحديث حجة ظاهرة في أن عليا رضي الله عنه كان محقا مصيبا والطائفة

الأخرى بغاة لكنهم مجتهدون فلا إثم عليهم» هـ.

ومن محاولاته للغض من سيدنا علي قوله في «المنهاج» (ج ٤، ص ١٤٢):

«وأما قوله - يعني الرافض - «ما انهزم قط» فهو في ذلك كأبي بكر وعمر وطلحة والزبير وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم فالقول في أنه ما انهزم كالقول في أن هؤلاء ما انهزموا.

وإن كان قد وقع شيء من ذلك في الباطن ولم ينقل، فيمكن أن عليا قد وقع منه ما لم ينقل». هـ.

فهو لما لم يجد مساعدا للقول في شجاعة علي رضي الله عنه صار يحاول أن يثير الشك بأنه قد يكون وقعت منه هزيمة ولم تنقل.

وقال في نزول الآية ﴿هَٰذِهِ حَصْنَتٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الحج: ١٩]:

«هي مشتركة بين علي وحمة وعبيدة بل وسائر البدرين يشاركونهم فيها». ج ٤، ص ١٩.

فهو يحاول أن يقلل من شأن اختصاص علي بنزولها مع أن البخاري روى في الصحيح عن أبي ذر أنه يقسم قسما أنها نزلت في حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث وعتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد بن عتبة. وروى مثل ذلك عن علي. وروى عنه أنه قال: أنا أول من يحثو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة.

وبحديث أبي ذر هذا ختم مسلم كتابه.

فقد اختص الله تعالى هؤلاء الثلاثة بتكريمهم بنزول هذه الآية فيهم دون سائر عباده المكرمين الآخرين، فلا معنى لمحاولة التقليل من شأن هذا الاختصاص.

وأما آية المباهلة: ﴿تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ فإنها عند ابن تيمية ليست خاصة بعلي بل دعا عليا وفاطمة وابنيهما ولم يكن ذلك لأنهم أفضل الأمة... ج ٤، ص ٤١٩.

«أنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله ... وأهل بيتي ...» مسلم في صحيحه. ابن تيمية: إن كان النبي ﷺ قاله فليس فيه إلا الوصية باتباع الكتاب وهو لم يأمر باتباع العترة

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] فالمعنى عند ابن تيمية أنه أمركم بما يذهب عنكم الرجس فمن أطاع أمره كان مطهرا قد أذهب عنه الرجس بخلاف من عصاه.. ج ٤، ص ٢٦٧.

وهذا مثل قوله في حديث مسلم الذي فيه «وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به... وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ثلاثا».

وعند الترمذي: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما».

وعند الحاكم وصححه وسلمه الذهبي: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وأهل بيتي وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض...».

ومثله عند الإمام أحمد بسند جيد. وقد رواه نيف وعشرون صحابيا كما في «الصواعق» للهيتمي.

فما ذا رأى ابن تيمية في هذا الحديث؟!؟!!

قال في «المنهاج» ج ٤، ص ٨٥، وفي «الفرقان بين الحق والباطل» كما في «ابن تيمية» لصائب عبد الحميد: قال ابن تيمية:

«الحديث الذي في مسلم إن كان النبي ﷺ قاله فليس فيه إلا الوصية باتباع الكتاب وهو لم يأمر باتباع العترة...»

فهو يشكك في صحة الحديث لا لشيء إلا لأن فيه فضيلة لآل البيت ثم يحرف معنى الكلام تحريفا واضحا لشدة حقه عليه. وتشكيك ابن تيمية في هذا الحديث الصحيح مثل تشكيكه في حديث «إن عمارا تقتله الفئة الباغية» حيث قال: هذا الحديث طعن فيه طائفة من أهل العلم لكن رواه مسلم وهو في بعض نسخ البخاري وهذا يوضح لنا معنى قول الحافظ الذهبي في رسالته إليه: يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك بل في كل وقت تُغير عليها بالتضعيف والإنكار والتأويل.

وينبغي أن تنبه إلى أن قول ابن تيمية إن هذه الأحاديث - مثل قوله ﷺ «يجب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»، «من كنت مولاه...»، «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، «أنت مني»، وآية ﴿هَٰذَا خِطْمَانِي﴾، وآية المباهلة إلى غير ذلك - قوله إن هذا ليست فيه خصوصية لعلي كرم الله وجهه قول غير صحيح بل فيه مغالطة وسفسطة.

فما من شك مثلا أن كل مؤمن كامل المحبة لله تعالى ورسوله والاتباع مثل علي في ذلك. وأن أهل بدر وجميع الشهداء قد يختصمون يوم القيامة مع من قتلوهم. ولا شك أيضا أن في الأمة المحمدية من هو أفضل من هؤلاء. لكن الخصوصية الكبرى والكرامة العظمى هي أن الله تعالى اختص هؤلاء بإنزال آية كريمة في شأنهم تنص عليهم. فما اختصاصهم بها إلا لكرامتهم عليه ولأمر يختص بهم.

ومحاولة ابن تيمية إهدار هذا المعنى وجعلهم مثل غيرهم في ذلك وأنهم ليس فيه مدح لهم هو تحريف لكلام الله تعالى وحديث رسوله ﷺ.

وكذلك محاولته لجعل إرادة الله تعالى إذهاب الرجس عن آل بيت النبي ﷺ إنما هي عبارة عن أمره لهم بالخير، فهذا أيضا إنما هو دفاع مستميت من مبغض لهم لأن هذا المعنى موجود في جميع المكلفين فمن امتثل أوامر الشريعة واجتنب مناهيها فقد ذهب عنه الرجس وتطهر. فقد أتى النبي ﷺ في شريعته بكل خلق حسن، ويكل ما يغلق أبواب الشر وأتى بما يفتح أبواب الخير، فمن امتثل فَتَحَ جميع أبواب الخير، ومن اقتحم فَتَحَ من أبواب الشر بقدر

ما اقتحم. ولكن الله تعالى يجتبي من عباده من يُريد فيذهب عنهم الرجس ويبطهرهم تطهيرا فلا يفعلون إلا الخير ولا يفتحون إلا أبواب الخير.

وقد اجتث عز وجل من النبي ﷺ داعية الشر منذ صغره وذلك بإخراج المضغة السوداء من قلبه ومسلّيه حكمة وإيمانا وأعانه على قرينه فأسلم فهو لا يأمره إلا بخير وإذا أخبرنا أنه يريد أن يذهب الرجس عن آله ﷺ فمعنى ذلك أنه سيهينهم للخير ويبعدهم من الشر. ومن نظر في سيرة آل النبي ﷺ يتيقن أن إرادة الله تعالى فيهم نافذة بإبعادهم من الشر وفتح الخير أمامهم. وقد ذهب قوم إلى أن قطب الأولياء في كل زمن لا يكون إلا منهم، وعن قال إنه يكون من غيرهم الأستاذ المرسى كما في «الصواعق» لابن حجر ص ٢٢٣.

وذكر صائب عبد الحميد في «ابن تيمية» أنّ ابن حجر قال في «الصواعق المحرقة» إنّ أحاديث التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة كما أنّ الكتاب العزيز كذلك (ص ٤٢٥). وقال أيضا - أي صائب - أنّ الشيراوي قال إنّ القطب والمجدد الديني على رأس كل مائة لا يكون إلا منهم.

ابن تيمية: إنّ النبي ﷺ لم يدعهم إلا لأنهم أقاربه والرجل يأخذ في المباهلة أقاربه. ولو كان النبي ﷺ دعا أبا بكر وعمر لكانت إجابة دعائه أولى وأسرع. هـ. ألا لعنة الله على الظالمين.

وقد بلغ التعصب على آل البيت الكرام عند ابن تيمية ذروته حين قال في «المنهاج» (ج ٤، ص ٣٥): «إن النبي ﷺ لم يدعهم إلا لأنهم أقاربه والرجل يأخذ في المباهلة أقاربه. ولو كان النبي ﷺ قد دعا أبا بكر وعمر لكان دعاء هؤلاء أبلغ في الإجابة» هـ. فهو هنا يرى أنّ ما تركه النبي ﷺ كان أولى مما فعله وهذه جراءة كبيرة لا تُتصور من مسلم عاقل. ثم إنها خلط عجيب بين الأمور فالحديث ليس عن أفضلية الصحابة، وسرعة الإجابة قد لا تكون مرتبطة بالأفضلية والنبي ﷺ مجاب الدعاء على كل حال. وكلام الرجل هنا سوء أدب مع

النبي ﷺ، ومع آلِه الذين اختارهم للمباهلة. وقد وقع هذا المبتدع الجريء على أم رأسه هنا، فإنه لم يكتف بتخطئة الصحابة والأمة حتى أوصل ذلك إلى رسول الله ﷺ.

طعنه في خلافة علي رضي الله عنه:

ومما حاول ابن تيمية فيه القدح في أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه قوله في «المنهاج» (ج ٤، ص ٢٠٤):

«ليس في الصحيحين ما يدل على خلافته وإنما روى ذلك أصحاب السنن وقد طعن بعض أهل الحديث في حديث سفينة. وأما الإجماع فقد تخلف عن بيعته نصف الأمة أو أقل أو أكثر»... إلخ.

والحديث المشار إليه هو ما رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره عن سفينة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «الخلافة ثلاثون ثم يكون بعد ذلك الملك وفي رواية ثم تصير ملكاً عضوضاً». وقد تمت ثلاثون سنة بالأشهر التي قضها الحسن رضي الله عنه في الخلافة. وقول ابن تيمية إن هذا الحديث لم يروه الشيخان إنما هو خداع ومغالطة فإن الإجماع منعقد على أن الشيخين لم يستوعبا الحديث الصحيح. ولا معنى لتضعيف حديث لأنه لم يروه الشيخان.

ثم قال:

«فإذا قدح - يعني الرافضي - في معاوية بأنه كان باغياً ظالماً، قال له الناصبي: وعلي أيضاً كان باغياً ظالماً قاتل المسلمين على إمارته وبدأهم بالقتال وصال عليهم وسفك دماء الأمة بغير فائدة لا في دينهم ولا في دنياهم. وكان السيف في خلافته مسلواً على أهل الملة مكفوفاً عن الكفار»... إلخ. إلى أن قال:

«فمن قتل النفوس على طاعته كان مُريدًا للعلو في الأرض والفساد وهذا حال فرعون...

فمن أراد العلو في الأرض والفساد لم يكن من أهل السعادة في الآخرة وليس هذا كقتال الصديق للمرتدين ومانعي الزكاة فإن الصديق إنما قاتلهم على طاعة الله ورسوله لا على طاعته فإن الزكاة فرض فقاتلهم على الإقرار بها بخلاف من قاتل ليطاع هو».

ثم فصل هذا السبب تفصيلا كبيرا ولم يردّ عليه بكلمة مما يدل على تسليمه له.

وقال أيضا دون أن يعزو ذلك للناصري في المنهاج (ج ٤، ص ١٢١) في الرد على الرفضة الذين يظنون السوء بخلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما:

«من المعلوم أن هذا الظن لو كان حقا فهو أولى بمن قاتل عليها حتى غلب وسفكت الدماء بسبب المنازعة التي بينه وبين منازعه ولم يحصل بالقتال لا مصلحة الدين ولا مصلحة الدنيا ولا قوتل في خلافته كافر ولا فرح مسلم». هـ.

وابن تيمية هنا يكشف النقاب عن وجهه ليعرفنا أن الناصبي الذي يعزو إليه ذمّ علي هو نفسه لأنه إنما قال هذا الكلام من عند نفسه ولم يعزه لأحد. فما أعظم جراته على الله ورسوله. فقد أمر الله بقتال البغاة وعينهم رسول الله ﷺ وشهد في غير ما حديث بأن الحق مع علي، ثم يقول ابن تيمية إنه كان باغيا ظالما وشبهه بفرعون وإنه يسعى للفساد في الأرض والعلو فيها. وابن تيمية بهذا قد خرق إجماع الأمة المحمدية المعترفة لعلي كرم الله وجهه بالخلافة والهداية وبأنه ليس باغيا ولا مفسدا في الأرض وأنه ليس مثل فرعون. ولا ينفع ابن تيمية نسبة هذا الكلام للناصري لأنه كرره وفصله ولم يرد عليه. بل إن ابن تيمية هو الظالم الباغي، فلعنة الله على الظالم الباغي.

ثم إن ذم ابن تيمية لعلي أحيانا وتعريضه بثلبه أحيانا أخرى بحر طام لا يمكن حصره وتقريبه فهو مبثوث في «الفتاوى» وفي «المنهاج» فهو يشكك في زهده وأسبقته للإسلام وفي علمه ويذكر أمورا يزعم أنه أخطأ فيها.

تشنيعه على السبطين وهو على الحسين أشد لأنه خرج على يزيد الفريسي،
أما الحسن فشفع له عنده تنازله لمعاوية رضي الله عنه.

وكما تناول ابن تيمية سيدنا عليا رضي الله عنه بالثلب لم يأل في تناول السبطين بما استطاع
من ذلك المعنى.

أما الحسن فشفع له عنده كونه تنازل لمعاوية رضي الله عنهما عن الخلافة، فتارة يشيد
بذكره وتارة يغمزه.

وأما الحسين فقد تناوله بضرر أشد من ذلك، لأن الحسين رضي الله عنه خرج على يزيد.
فمن كلامه المغلف فيهما، قوله في «الفتاوى» ج ٤، ص ٥١١:

«والحسين رضي الله عنه أكرمه الله بالشهادة... فإنه وأخوه سيدا شباب أهل الجنة وكانا
قد تربيا في عز الإسلام لم ينالا من الهجرة والجهاد والصبر على الأذى في الله ما ناله أهل بيته
فأكرمهما الله تعالى بالشهادة تكميلا لكرامتهما ورفعاً لدرجاتهما... إلخ».

والمغزى من هذا هو كلمة: «تَرْبِيَا فِي عِزِّ الإِسْلَام»... إلخ

وقد كان في غنى عن تعليل استشهادهما بهذه العلة التي فيها تنقيص لهما، فإن النبي ﷺ
مات شهيدا بأكلة خيبر الشهيرة ومات أبو بكر شهيدا مسموما، ومات عمر شهيدا ومات
عثمان شهيدا ومات علي شهيدا رضي الله عنهم أجمعين.

ومن أسلوبه المغلف في التشكيك بالسبطين رضي الله عنهما قوله في «المنهاج» ج ١، ص ١٥:

«إن أصحاب الصحيح كالبخاري لم يرووا عن أحد من قدماء الشيعة مثل عاصم بن أبي
ضمرة، والحارث الأعور، وعبد الله بن سلمة، وأمثالهم مع أن هؤلاء من خيار الشيعة، وإنما
يروون عن أهل البيت كالحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وكاتبه عبيد الله بن أبي رافع وعن
أصحاب ابن مسعود كعبيدة السلماني، والحارث بن قيس». هـ.

فهو هنا يسوق السبطين رضي الله عنهما بين جماعات من التابعين الذي يُرَكَّون برواية الإمام البخاري عنهم وفي ذلك محاولة للغرض منهما رضي الله عنهما.

فالحسن والحسين رضي الله عنهما صحبايان أدركا رسول الله ﷺ ورويا عنه فهما غير محتاجين لتزكية أحد لهما.

وقد سُئِنَ على الحسين رضي الله عنه لخروجه على يزيد بن معاوية بما هو مبثوث في كتبه.

ومن أغرب ما ذكر في ذلك قوله في «المنهاج» ج ٢، ص ٢٤٣:

«والدليل على أن ما قام به الحسين كان خلافا لما أمر به النبي ﷺ ما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يأخذ الحسن وأسامه ويقول: «اللهم إني أحبهما فأحبهما»... ولم يكن رأيهما القتال في تلك الحروب» إلخ.

وهذا النوع من الاستدلال جنونٌ محضٌ تحمل عليه العصية العمياء. وهي هنا العصية ليزيد بن معاوية. فابن تيمية يعرف أن البخاري روى في صحيحه عن النبي ﷺ «هما رِيحَانَتَايَ من الدنيا» يعني الحسن والحسين. وأن الترمذي روى «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»، وأنه روى عن أسامة قال: رأيت رسول الله ﷺ والحسن والحسين على وركيه فقال: «هذان ابناي وابنا ابنتي، اللهم إني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما»، وأنه روى عن أنس قال: سئل رسول الله ﷺ أي أهل بيتك أحب إليك؟ قال: «الحسن والحسين».

إلى غير ذلك من الأحاديث التي فيها حب النبي ﷺ للحسين، فالإغضاء عنها والاستدلال بالحديث السابق على كون فعل الحسين مخالفا للشريعة جراءة من ابن تيمية وتحريف لها مكشوف.

وهكذا نرى أن ابن تيمية يبغض عليا بغضا لا يستطيع إخفاءه، وقد صح الحديث أنه لا يبغضه إلا منافق.

وقد رد ابن تيمية على الرافض بالنصب فهو ناصبي يرد على رافضي وقد أظهر نصبه في كتبه التي لا يرد فيها على الروافض مما يدل على أن البغض متأصل فيه كما رأينا في كلامه في «نقد مراتب الإجماع» وفي «الفتاوى».

فشر الرجلين خيرهما الفداء.

قال العارفون بالله تعالى: التفريق بين الخلفاء من أسباب مقت الله تعالى:

وقد قال العارفون بالله تعالى إن التفريق بين الخلفاء من أسباب مقت الله تعالى.

روى القرطبي في تفسيره في سورة الفتح أن الإمام مالكا ذكر عنده رجل يتقص أصحاب رسول الله ﷺ فقرأ مالك هذه الآية ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ حتى بلغ ﴿يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] فقال مالك: من أصبح من الناس في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فقد أصابته هذه الآية. ذكره الخطيب أبو بكر.

وقال سيدي عبد العزيز الدباغ كما في «الإبريز»: إن التفريق بين الخلفاء الأربعة بأن يحب بعضهم ويبغض بعضهم سبب في الانقطاع عن الله عز وجل، كما هو شأن الخوارج والروافض لأن كل واحد منهم ورث خصلة من النبي ﷺ فبغضه بغض للنبي ﷺ... الخ كلامه.

وقد وردت الأحاديث في تعظيم الصحابة والنهي عن سبهم.

وقد اتهم ابن تيمية معاصروه بأنه منافق لبغضه لعلي رضي الله عنه وقد صح الحديث أنه لا يبغضه إلا منافق.

فهل يقبل مسلمٌ صحيحُ الإيمان أن يدعو ابن تيمية شيخ الإسلام بعد أن يطلع على بغضه لعلي كرم الله وجهه ولآل البيت الكرام ويطلع على تضعيف الأحاديث الواردة في فضائل علي برأيه وهواه وتحريفه لمقاصدها إذا لم يستطع تضعيفها؟!

كلا؛ بل إن الإسلام بريء من مشيخته وبريء من آرائه المارقة من الدين.

والله تعالى يوفق المسلمين لفتح أعينهم ليروا خبث هذا المبتدع وضلاله ويحذروه. والله ولي التوفيق.

فصل: في تعصبه ليزيد بن معاوية، رضي الله عن معاوية.

«هل يحب يزيداً أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟»

الإمام أحمد بن حنبل.

لقد حمل بغض العترة المطهرة ابن تيمية على التعصب الشديد ليزيد بن معاوية كما حمله عليه تعصبه لأهل بدعته من المجسمة المعروفين بالنصب وبحب يزيد كما ذكر الحافظ ابن الجوزي وهو من أئمة الحنابلة في كتابه «دفع شبه التشبيه» بعد ما ذكر ما ألحقه بعض المتمين إلى مذهبه من العار والتجسيم بمذهب الإمام أحمد ثم قال:

«ثم زينتكم مذهبكم بالتعصب ليزيد بن معاوية وقد علمتم أن صاحب المذهب أجاز لعنته» هـ.

هذا والخلاف في جواز لعن يزيد مشهور فقد أباحه جماعة من العلماء منهم الإمام أحمد وأبو يعلى الفراء وابن الجوزي وابن العمد الحنبلي. وألف الحافظ ابن الجوزي كتاباً في جواز لعنه وتكفيره هو: «الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد»؛ وقالت جماعة منهم الغزالي وابن العربي لا يجوز لعنه لأنه لم يثبت كفره ولأن لعن الشخص المعين لا يجوز إلا إذا كنا على يقين أنه مات على الكفر مثل أبي جهل وأبي لهب، وقالوا إن التحقيق في شأنه التوقف وتفويض أمره لعالم السرائر، وعلى القول بأن يزيد مسلم فهو فاسق شرير سكير جائر. انظر «الصواعق المحرقة» للهيتمي ص ٣٣٠ وما بعدها.

لكن ابن تيمية لا يقف عند هذا الحد بل يحول ويصول ويستدل ليثبت له الفضائل وأنه

كبقية ملوك المسلمين وخلفائهم.

تحريفه لمذهب الإمام أحمد في يزيد، واقتراؤه على أهل السنة وأئمة الأمة:

وبلغ من تعصبه له أن بتر الرواية عن الإمام أحمد وعزا إليه خلاف مذهبه.

فإنه قال: «إن الإمام أحمد وأهل السنة وأئمة الأمة كان معتقدهم أن يزيد بن معاوية لا يسب ولا يجب... ولم يكن أحد يتكلم في يزيد بن معاوية ولا كان الكلام فيه من الدين». هـ.

بينما الرواية عن الإمام أحمد أنه سأله ابنه صالح قال: قلت لأبي إن قوما يقولون إنهم يحبون يزيد، قال: يا بني وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟!

فقلت: يا أبت فلماذا لا تلعنه، فقال: يا بني ومتى رأيت أباك يلعن أحدا؟

وروى عنه صالح أيضا أنه قيل له: أكتب الحديث عن يزيد بن معاوية؟ فقال: لا ولا كرامة، أو ليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل؟.

وبقية الرواية عن صالح أصرح من ذلك. قال الإمام أحمد: ولم لا نلعن من لعنه الله عز وجل في كتابه، فقلت: وأين لعن الله يزيد في كتابه؟ فقرأ ﴿بَقُلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ﴿١٥﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ [عمد: ٢٣-٢٤] فهل يكون في قطع الرحم أعظم من القتل؟

انظر الآداب الشرعية للإمام الحنبلي ابن مفلح المقدسي ج ١، ص ٣٠٩.

وانظر «الصواعق المحرقة» ص ٣٣٣ فإنه ذكر أن كلام الإمام أحمد رواه عنه القاضي أبو يعلى الفراء في كتاب «المعتمد» في الأصول بإسناده إلى صالح كما ذكر ابن الجوزي. وأبو يعلى من أئمة الحنابلة.

ثم إن ابن تيمية يستدل بنهي النبي ﷺ عن لعن رجل من الصحابة يسمى حمارا تكرر

شربه للخمر وجلده فلعله بعض الصحابة فقال ﷺ: «لا تلعه فإنه يحب الله ورسوله».

فأين يزيد من صحابي شهد له رسول الله ﷺ بحب الله ورسوله!؟

القاس ابن تيمية الحسنات ليزيد:

ويقول ابن تيمية إن يزيد مثل سائر ملوك المسلمين حسناتهم عظيمة وسيناتهم عظيمة ج ٤، ص ٤٧٣ وما بعدها من الفتاوى فكيف إذا كان للرجل حسنات عظيمة يرجي له بها المغفرة مع ظلمه، كما ثبت في صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له»، وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد. وقد كرر ابن تيمية الإشادة بهذه الحسنة العظيمة وهذه الفضيلة في كتبه الفتاوى والمنهاج وغيرهما. وهذا من تعصبه وطمسه للحقائق؛ فأولاً: لم يخرج يزيد في تلك الغزاة عن نية حسنة وقد قال النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» الحديث، ويزيد كما روى عنه أهل التاريخ لم يخرج مع الغزاة ثم أصاب الناس جوع ومرض شديد فقال:

ما إن أبالي بما لاقت جموعهم بالفرقدونة من حمى ومن موم
إذا تكأت على الأنماط مرتفقا بدير مُرَّان عندي أم كلثوم

فلما سمعها معاوية رضي الله عنه أقسم عليه ليخرجن فخرج حتى لحق بهم. انظر «الكامل» لابن الأثير ج ٤، ص ٥٠٤.

وثانياً: فإن الحديث ليس فيه أنه غفر لهم ما تقدم من ذنوبهم وما تأخر، ويزيد قد ارتكب بعد هذه الغزوة من الموبقات ما يندى له الجبين فقد قتل الحسين رضي الله عنه وقال في حل رأسه الشريف إليه:

لما بدت تلك الحمول وأشرفت تلك الرؤوس على ربي جيرون
نعب الغراب فقلت نح أو لا تنح فلقد قضيت من النبي ديوني

وتمثل فيه بقول ابن الزبيري رضي الله عنه في شهداء أحد - وهو إذ ذاك كافر - :
ليست أشياخي يبدر شهادوا جزع الخرج من وقع الأسل

نبذة من سيرة يزيد القويستق

وقد شكك بعض الناس في بعض هذه الأمور ولكن الصواب فيها ما أورد العماد الحنبلي في شذرات الذهب ج ١، ص ٦٨ وما بعدها، قال:

«قال التفتازاني في شرح العقائد النسفية: اتفقوا على جواز اللعن على من قتل الحسين أو أمر به أو أجازه أو رضي به، والحق أن رضا يزيد بقتل الحسين واستبشاره بذلك وإهاتته أهل بيت رسول الله ﷺ مما تواتر معناه وإن كان تفصيله آحاداً فنحن لا نتوقف في شأنه بل في كفره وإيمانه لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه». هـ. انظر العقائد النسفية بشرح التفتازاني ص ١٨٨.

ومن الموبقات التي ارتكبها يزيد بعد غزوة القسطنطينية غزوه المدينة وانتهاج جيوشه لها بأوامره وإباحتها ثلاثة أيام حتى افتض فيها مئات الأبقار وقتل نحو ثلاثمائة من الصحابة وسبع مائة نفس من أهل القرآن وعطلت الجماعة في المسجد النبوي. وقد ورد في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في لعنة من أخاف أهل المدينة ظلماً «عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»، وروى الإمام أحمد: «من أخاف أهل المدينة ظلماً أخافه الله وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً».

ثم وجه جيوشه إلى مكة المكرمة فأحرق البيت الحرام...

وقد عبّر عبد الله بن حنظلة الغسيل رضي الله عنهما عن جرائم يزيد بقوله: والله ما خرجنا على يزيد حتى خفنا أن نرمى بالحجارة من السماء، إنه كان رجلاً ينكح أمهات الأولاد والبنات والأخوات ويشرب الخمر ويدع الصلاة ويقتل أولاد النبيين». هـ.

هذا إلى أشعاره الكثيرة التي فيها الإلحاد مثل قوله:

حديث أبي سفيان قدما سما بها إلى أحد حتى أقام البواكيا
إلى أن يقول:

فإن الذي حدثت عن يوم بعثنا أحاديث طسم تجعل القلب ساهيا
ولا بد لي من أن أزور محمدا بمشمولة صفراء تروي عظاميا

ولم يكتب ابن تيمية بالتوقف في لعن يزيد حتى وجد له الفضائل والحسنات العظام ولكنه احتاج في ذلك إلى كثير من التحيل. فمرة يتر كلام الإمام أحمد وتارة يتناسى أعمال يزيد فلا يذكر منها إلا الصالح في زعمه. وأعجب القول قوله إن الإمام أحمد وأهل السنة وأئمة الأمة كان معتقدهم أن يزيد لا يسب ولا يحب ولم يكن أحد يتكلم في يزيد... إلخ.

ولقد رأيت أن الإمام أحمد سبه إذ قال: وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟ وقال لما سئل هل يكتب عنه الحديث: لا ولا كرامة. فهل سب فوق هذا.

وأما لعنه فإن الإمام قال: ولم لا نلعن من لعنه الله عز وجل في كتابه.

وقد رأيت كلام عبد الله بن حنظلة الغسيل رضي الله عنهما: إنه كان رجلا ينكح أمهات الأولاد... إلخ.

وفي «الصواعق المحرقة» أن رجلا قال بحضرة عمر بن عبد العزيز: أمير المؤمنين يزيد بن معاوية، فقال: تقول أمير المؤمنين؛ فأمر بضربه عشرين سوطا.

اتصف ابن تيمية في بغضه لعلي بصفات المنافقين كما اتصف في حبه ليزيد القويست بما قاله الإمام أحمد: «وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟».

فمن سمع كلام ابن تيمية يظن إجماع الأمة على احترام الأمة ليزيد ولو وجد حرفاً قابلاً للتحريف لنصرته لأورده لكنه لم يجد شيئاً وأغضى طرفه عما قيل فيه من الذم واللعن. وهذا هو النصب بعينه. فقد حمّله بغض أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه والعترة الطاهرة على ذم أولياء الله تعالى الذين يحبهم الله ورسوله ويحبون الله ورسوله، وعلى التشهير والغمز واللمز. وقابل ذلك بحب الفاسقين الملعونين وافتراء الأكاذيب لنصرتهم والذب عنهم. وقد اتصف ابن تيمية بذلك بصفات المنافقين الذين كانوا يُعرفون ببغض علي كرم الله وجهه.

كما اتصف في حبه ليزيد بما وصفه به الإمام أحمد في قوله: وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر.





الفصل السابع:

في قوله بقدّم العالم



وفيه:

- * تشنيع الحافظ ابن حجر العسقلاني على ابن تيمية في هذه المسألة
- * نصوص لابن تيمية في إثبات قَدَم العالم من «الفتاوي» و«المنهاج» و«نقد مراتب الإجماع»...
- * تمويه ابن تيمية على القارئ بأن معتقده مخالف لاعتقاد الفلاسفة في قَدَم العالم.
- * إجماع المسلمين على كفر من قال بِقَدَمِ العالم.

الفصل السابع:

في قوله بقديم العالم

اشتهر ابن تيمية بقوله بقديم العالم وأنه ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق إلى ما لا نهاية له.

وقد سجّل عليه هذه المقالة مُعاصِروه ومَن بعدهم ممّن ترجموا له.

ثم إن هذا القول مبثوث في كتبه كما سنراه.

تشريح الحافظ ابن حجر العسقلاني على ابن تيمية في هذه المسألة:

أما ذكر العلماء لذلك فيكفي منه ما أورده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في كتاب التوحيد (باب وكان عرشه على الماء) في شرح الحديث الذي فيه كان الله ولم يكن شيء قبله، قال:

«تقدم في بدء الخلق بلفظ «ولم يكن شيء غيره» وفي رواية أبي معاوية: «كان الله قبل كل شيء» وهو معنى «كان الله ولا شيء معه» وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها... وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجع الرواية التي في هذا الباب على غيرها مع أن قضية الجمع بين الروایتين تقتضي حل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس والجمع يقدم على الترجيح». هـ.

وقال الإمام تقي الدين السبكي في «الدرة المضيئة» - وهو معاصر لابن تيمية ورد عليه في كثير من بدعه في «الدرة المضيئة» -: إنه قال بحوادث لا أول لها فأثبت الصفة القديمة حادثة والحادثة والمخلوق قديماً؛ ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل... «إلخ كلامه، وقد تقدم».

نصوص لابن تيمية في إثبات قَدَم العالم من «الفتاوي» و«المنهاج»
و«نقد مراتب الإجماع»...

ويكفيها إلقاء النظر على كتب ابن تيمية لتتقن قوله بقدم العالم.

وقال الشيخ الهري الحبشي في «المقالات السنية» إن ابن تيمية ذكر عقيدته هذه في خمسة من كتبه المطبوعة هي: «موافقة صريح المعقول لصريح المنقول»، «منهاج السنة النبوية»، كتاب شرح حديث النزول، كتاب شرح حديث عمران بن حصين، وكتاب نقد مراتب الإجماع. (ص ٦٥ من المقالات السنية).

فلنستمع لكلام الرجل مباشرة، في الفتاوى ج ١٢، ص ٤٤ فما بعدها قال:

«قالت هذه الطوائف: ما لم يسبق الحوادث فهو حادث، ثم من هؤلاء من ظن أن هذه قضية ضرورية ولم يتفطن لإجمالها، ومنهم من تفطن للفرق بين ما لم يسبق الحوادث المحصورة المحدودة، وما يسبق جنس الحوادث المتعاقبة شيئاً فشيئاً أما الأول فهو حادث بالضرورة، لأن تلك الحوادث لها مبدأ معين... وأما جنس الحوادث شيئاً بعد شيء فهذا شيء تنازع الناس فيه، ف قيل: إن ذلك ممتنع في الماضي والمستقبل، كقول جهنم وأبي الهذيل. وقيل: بل هو جائز في المستقبل دون الماضي لأن الماضي دخل في الوجود دون المستقبل. وقيل: بل هو جائز في الماضي والمستقبل، وهذا قول أئمة أهل الملل وأئمة السنة كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما ممن يقول بأن الله لم يزل متكلماً إذا شاء... وهو أيضاً قول الفلاسفة».

وقال في نفس الجزء (ص ١٩١):

«فإن قلتم إن كل فرد من أفرادها محدث لم ينفعكم، وإن قلتم: بل النوع محدث لا متنازع حوادث لا تنتهى، قيل لكم: هذا مما ينازعكم فيه جمهور أهل الحديث، مع جمهور الفلاسفة، وينازعكم فيه أئمة الملل وأئمة النحل، وينازعكم فيه الأئمة من أهل التوراة والإنجيل

والقرآن، والأئمة من الصابئة والفلاسفة والمجوس وغيرهم.

وقال في الجزء (١٦ ص ٣٨٦):

«التسلسل الممتنع هو وجود المتسلسلات في آن واحد... بخلاف ما إذا قيل: كان قبل هذا الكلام كلام وقبل هذا الفعل فعل جاز عند أكثر العقلاء أئمة السنة وأئمة الفلاسفة وغيرهم»... إلخ.

فانظر إليه قد جعل للصابئة أئمة وللفلاسفة أئمة مثل ما لأهل السنة أئمة وهو يصرخ ويستنجد بهم ليثبت قدم العالم ويدعي كذبا وبهتاناً أن أئمة أهل السنة على ذلك القول.

وقال في «نقد مراتب الإجماع» له - وهو مطبوع في ذيل «مراتب الإجماع» لابن حزم ص ٢٢١ عند نقل ابن حزم الإجماع على أن الله لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، وأن المخالف بذلك كافر باتفاق المسلمين - قال ابن تيمية بعد أن انتقده في مسائل:

«وأعجب من ذلك حكايته الإجماع على كفر من نازع في أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ثم خلق الأشياء كما شاء. ومعلوم أن هذه العبارة ليست في كتاب الله ولا تنسب لرسول الله ﷺ...»

ثم رد الرواية التي فيها «كان الله ولا شيء معه» واختار عليها الرواية التي فيها «ولا شيء قبله». ثم قال:

«وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذكر فليس متواتراً... فكم من حديث صحيح ومعناه فيه نزاع كثير»... هـ.

فلتستمع إليه يشن الغارة على الحديث الصحيح لأن ذلك الحديث يقول إن الله كان ولا شيء معه. وهذا هو نفس القول بقدّم العالم. وكم من ضلالة استدلل لها ابن تيمية بأحاديث واهية، ولكنه اتباع الهوى والرأي.

وقال في موافقة صريح المعقول «ج ١، ص ٧٥- كما في المقالات السنية» للهري ص ٦٥ - :
«وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فإنهم لا يجعلون النوع حادثاً بل قديماً، ويفرقون
بين حدوث النوع وحدث الفرد من أفراد». هـ.

وقال في موضع آخر ج ١، ص ٢٤٥ - في رد قاعدة ما لا يخلو من الحوادث حادث لأنه
لو لم يكن كذلك لكان الحادث أزلياً - :

«قلت: الأزلي اللازم هو نوع الحادث لا عين الحادث، قوله «لو كانت حادثة في الأزل
لكان الحادث اليومي موقوفاً على انقضاء ما لا نهاية له»، قلنا: لا نسلم، بل يكون الحادث
اليوم مسبقاً بحدوث لا أول لها». هـ كلام ابن تيمية.

وقال في المنهاج ج ١، ص ١٠٩ :

«وحينئذ فيمتنع كون شيء من العالم أزلياً وإن جاز أن يكون نوع الحادث دائماً لم يزل». هـ.

وقال الجلال الدواني في شرح كتاب العضدية:

«رأيت في تأليف لأبي العباس أحمد بن تيمية القول بالقدم الجنسي في العرش، إنه كان
يعتقد أن جنس العرش أزلي أي ما من عرش إلا وقبلة عرش إلى غير بداية أي أن العرش
جنسه أزلي لم يزل مع الله ولكن عينه القائم الآن حادث». هـ كلامه. انظر «المقالات السنية»
ص ٦٧؛ وقال إن الدواني عالم مشهور ترجمه السخاوي في «البدر الطالع» ووثقه.

ثم عزا المؤلف للدكتور سليمان دنيا أستاذ العقيدة بالأزهر في كتابه «الحقيقة في نظر
الغزالي» ص ٥٤٥-٥٤٦: نقل ذلك الكلام عن الدواني ثم قال إن مقصوده بذلك أن يكون
الاستواء على العرش أزلياً.

تعالى الله عن أن يقترب بالحوادث؛ ونقل عنه الهري مثل ذلك في شرح حديث النزول
وفي شرح حديث عمران بن حصين؛ ونقل عن العلامة البيضاوي الحنفي في كتابه «إشارات

المرام» ص ١٩٧، قوله: فبطل ما ظنه ابن تيمية من قدم العرش كما في شرح العضدية.

تمويه ابن تيمية على القارئ بأن معتقده مخالف لاعتقاد الفلاسفة
في قَدَم العالم:

ويموه ابن تيمية كعاداته فإنه لا يستطيع ارتكاب الكفر دون مواراة وسفسطة فهو يقول إن الفرد من الحادثات ليس أزليا ولكن جنسها أزلي ويذمّ الفلاسفة الذين قالوا بقدم الفرد من الحوادث.

أي أن الفلاسفة يقولون إن الفلك قديم بذاته، وأما هو فيقول ليس قديما بذاته هذا الفلك الموجود حاليا مثلا أو هذا العرش الموجود حاليا ولكن قبله عروشا أو أفلاكا لا تنحصر في الأزل أي أنها كانت مع وجود الله دائما.

ومن البديهي لدى جميع العقلاء أنه لا فرق بين عرش قديم وبين سلسلة من العروش لا تنتهي إلى أول.

فكلاهما دليل على أن لا خالق إذ لو كان ثم خالق لكان قبلها بالضرورة.

إجماع المسلمين على كفر من قال بقدّم العالم:

وقد أجمع المسلمون على كفر من قال بقدم العالم لأنه يستلزم نفي الخالق أو جعله علة لا يتأخر عنها معلوها وفي ذلك نفي لكونه فاعلا مختارا.

وقد كفر الغزالي الفلاسفة بثلاثة أمور هي: اعتقادهم قدم العالم، ونفيهم لبعث الأجسام، ونفيهم لعلم الله تعالى بالجزئيات.

وقال أبو يعلى الحنبلي في «المعتمد»: «والحوادث لها أول ابتدأت منه خلافا للملحدة»...

وأبو يعلى أحد أئمة ابن تيمية. ونصّ القاضي عياض على كفر من قال بذلك ونصّ عليه

الشيخ خليل في مختصره. وفي «المقالات السنية» أن الحافظ ابن دقيق العيد والحافظ ابن حجر قالاً مثل ذلك.

ويكفي النص الذي في مراتب الإجماع لابن حزم في أن المسلمين أجمعوا على كفر من قال إنه كان معه شيء في الأزل؛ وإجماعات ابن حزم من أوثق كتب الإجماع.



الفصل الثامن:

في قوله بالتجسيم، ومنه الجهة ووصف الله تعالى بصفات الحوادث



«المجسم عابدٌ وَثَنٌ»

وفيه:

- * ابن تيمية يغضب إذا نُفِيَ التجسيم عن الله تعالى، ويدّعي أن الكلام في الجسم نفياً وإثباتاً بدعاً وأن السلف لم يَنْفِهِ عن الله تعالى.
- * نصوص لابن تيمية في إثبات التجسيم والجهة.
- * يكفي من الدليل على تجسيم ابن تيمية إشادته بكتاب الدارمي في الردّ على المريسي.
- * عرض نماذج من التجسيم في كتاب الدارمي (الدارمي هذا ليس الدارمي صاحب المسند).
- * اعتقاد السلف أن الله تعالى ليس بِجِسْم ولا يجوز عليه التبويض، وتكفيرُهم لمن اعتقد ذلك
- * عقيدة الإمام أحمد كما رواها الحافظ أبو الفضل التميمي
- * افتراء ابن تيمية على النبي ﷺ أنه يُقَرُّ اليهود على التجسيم، واحتجَّ بحديث الخبر.
- * نبذة من تجسيم اليهود.
- * كلام العلماء على حديث الخبر يكشف عوار كلام ابن تيمية عليه
- * اختلاف علماء الإسلام في القائل بالجهة ما بين مُكَفِّرٍ ومُبَدِّعٍ.

الفصل الثامن:

في قوله بالتجسيم، ومنه الجهة ووصف الله تعالى بصفات الحوادث
«المجسم عابد وثن»

ابن تيمية يغضب إذا نُفِيَ التجسيم عن الله تعالى، ويدّعي أن الكلام في
الجسم نفياً وإثباتاً بدعة وأن السلف لم ينفه عن الله تعالى.

يخرج من أجال النظر في مختلف كتب ابن تيمية يبين كامل بأنه مجسم صريح غال
في التجسيم.

ولكنه يمّوه موقفه ويدلس على القراء بأسلوبه البارع في المراوغة مما يحمل الكثيرين على
اعتقاد خلاف ذلك؛ وإذا صبر القارئ على ذلك الأسلوب الطويل الملتوي فإنه سيفاجئه
بالتعبير الصريح عن عقيدته، وكأنها ينفد صبره فيُلقي بالحقيقة بصراحة.

وأول ما يُلفت النظر عند ابن تيمية هو تهوينه من أمر التجسيم والتشبيه فما من شئين
عنده إلا وبينهما تشابه من وجه؛ ويد الإنسان ليست كيد الفيل ولا يد الجمل، ونعيم الجنة
بعيد جدا من نعيم الدنيا مع أن ذلك كله حادث فكيف باليون بين القديم والحادث.
ويغضب إذا نفى التجسيم عن الله تعالى ويدّعي أن الكلام في الجسم نفياً وإثباتاً بدعة وأن
السلف لم ينفه عن الله تعالى، وأحيانا يتظاهر بالبحث الجاد في الجسم ويفصل بين جسم
وجسم مثل قوله (٥/ ٢٦٠):

«وأضل ضلالاتهم تكلمهم بكلمات مجملة لا أصل لها في الكتاب ولا في السنة كلفظ
التحيز والجسم والجهة». اهـ.

وقال في (١٣/ ٣٠٤):

«أتوا بألفاظ ليست في الكتاب ولا في السنة، وهي ألفاظ مجملة مثل: «متحيز» و«محدود» و«مركب»... ونفوا مدلولها».

وقال في «التأسيس» كما في «تكملة الرد» للعلامة الكوثري ص ٤٠:

«من المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع لم ينطق بأن الأجسام كلها محدثة وأن الله ليس بجسم، ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين، فليس في تركي لهذا القول، خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة» هـ.

نصوص لابن تيمية في إثبات التجسيم والجهة:

وقال في «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» ١١ / ١٨٣:

«وأما قوله: «والأركان محدثا» فمضمونه أنه لو كان جسما أو في مكان لكان محدثا. فيقال له: قد بينا عنه ما يُنفى عنه من معاني الجسم وبيننا ما لا يجوز نفيه عنه، وإن سباه بعض الناس جسما ومكانا. ولكن ما الدليل على أنه لو كان كذلك لكان محدثا».

وقال في ج ١ / ص ٢٥٢:

«قد علم أن التوراة مملوءة بإثبات الصفات التي تسميها النفاة تجسيدا ومع ذلك فلم ينكر ﷺ وأصحابه على اليهود شيئا من ذلك ولا قالوا أنتم مجسمون بل كان أحبار اليهود إذا ذكروا عند النبي ﷺ شيئا من الصفات أقرهم الرسول وذكر ما يصدقه كما في حديث الخبر».

وابن تيمية هنا قد وصل إلى حدّ الافتراء على النبي ﷺ كما سيأتي.

وقال ابن تيمية ٣ / ٧٤:

«إن مجرد الاعتماد في نفي ما يُنفى على مجرد التشبيه لا يفيد، إذ ما من شئتين إلا يشتبهان من وجه ويفترقان من وجه بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب مما هو مقدس عنه» هـ.

وقال في الجزء نفسه:

« النقص ضد الكمال، وذلك أنه قد علم أنه حي والموت ضد ذلك فهو منزّه عنه، وكذلك النوم والسنة ضد كمال الحياة، واللغوب والأكل والشرب ونحو ذلك فيه افتقار إلى موجود غيره... والآكل والشارب أجوف، والمصمت صمد أكمل من الآكل والشارب. ولهذا كانت الملائكة صمدا لا تأكل ولا تشرب، وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق، فالخالق أولى به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بالتنزيه عن ذلك. والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني المنزه عن ذلك منزّه عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل، إذ ذاك من صفات الكمال، فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر أن يفعل... ». هـ.

ولا أصرح من هذا الكلام في التشبيه. ثم إن العمل باليد في حق الإنسان كمال وأما في حق من يقول للشيء كن فيكون فإن العمل باليد عمل آلة نقص، تعالى الله عنه عز وجل. ثم لا تفتك عبارة «المصمت» وأنه أكمل من الآكل والشارب وأن الملائكة صمد. ولا تفتك المقابلة بين الطحال والكبد وبين اليد لتعلم أن ابن تيمية يفهم اليد على أنها جارحة.

وقال في «التأسيس» ص ٣٣، كما في «تكملة الرد» للعلامة الكوثري، ص ٤٠:

«قلتم ليس بجسم ولا جوهر ولا متحيز، ولا في جهة ولا يشار إليه بحس، ولا يتميز منه شيء من شيء، وعبرتم عن ذلك أنه ليس بمنقسم ولا مركب ولا حذله ولا غاية... فكيف ساغ لكم هذا النفي بلا كتاب ولا سنة... إلخ.

وقال في رده على الرازي (الكواكب، ٢٤):

«ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين ولا الأكابر من أتباع التابعين ذم المُشَبَّهَةِ وذم التشبيه ونفي مذهب التشبيه ونحو ذلك، وإنما اشتهر ذم هذا من جهة الجهمية. هـ. انظر «تكملة الرد» للكوثري، ص ٩٣.

وقال في شأن الجهة - على أن الجهة والجسم والحيز متلازمة فإذا ثبت أحدها ثبت باقيها- (منهاج، ١ / ٢١٧):

«الأشعري وأصحابه قالوا إنه تعالى يُرى لا في جهة، وجمهور الناس من مُثبتة الرؤية ونفاتها يقولون إن قول هؤلاء معلوم الفساد».

وقال (١ / ٢٦٤): «ثبت أنه في الجهة على التقديرين» هـ.

وقال إن العرش لا يمكن أن يكون أعظم من الرَّبِّ... إلخ معضّداً للحديث الذي فيه لفظ جلوس الرب على العرش وأنه يفضل عنه منه قدر أربعة أصابع. وقال:

«فبين الرسول أنه لا يفضل من العرش شيء ولا هذا القدر اليسير، وهذا معنى صحيح موافق للغة العرب وموافق لما دل عليه الكتاب والسنة وله شواهد فهو الذي يجزم أنه في الحديث...» (١٦ / ٤٣٥ فتاوى).

فمن قرأ هذا يظن أن الحديث صحيح مُسلّم به وأنه موافق للقرآن والسنة. وهذا كلّ تشبيه مَمْقُوت وتَجْسِيم صريح، فهو يأخذ الرَّبَّ بِالْحِسِّ كما يأخذ العرش. وتعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كَبِيرًا.

هذا مع إقراره بِرَدِّ ابْنِ الْجَوْزِيِّ والإسماعيلي له لتضارب رواياته.

وقال في «التأسيس»:

«والباري فوق العالمِ فَوْقِيَّةٌ حَقِيقَةٌ ليست فوقية الرتبة. والعُلُوُّ على العالمِ قد يقال إنه يكون بِمُجَرَّدِ الرُّتْبَةِ كما يُقال: العالم فوق الجاهل. وعلو الله على العالم ليس بمجرد ذلك. بل هو عالٍ عليه علوّاً حقيقياً وهو العُلُوُّ المعروف». هـ.

وهذا صريح في الجهة وليس أصرح مما قبله، وفيه حجة على ابن تيمية لأنه اعترف بأن العُلُوُّ له معنيان ثم اختار أحدهما بدون دليل يَرَجِّحُهُ. انظر «تكملة الردّ للكوثري».

وقال (٦ / ٧، فتاوى):

«إن الله على العرش وحملة العرش أقرب إليه ممن دونهم وملائكة السماء العليا أقرب إلى الله من ملائكة السماء الثانية. والنبِيُّ ﷺ لما عُرِجَ به إلى السماء صار يزداد قُرْبًا إلى رَبِّهِ بِعُرُوجِهِ وَصُعودِهِ وكان عروجه إلى الله لا إلى مُجرَّد خَلْقٍ من خَلْقِهِ».

وقال (٦ / ١٠٤، فتاوى):

«الرَّبُّ تعالى موجودٌ قائمٌ بِنَفْسِهِ مشارٌ إليه عندنا»...

وَيُفَضَّلُ تارةً فيقول: «إذا أريد بالجهة موجود غير الله تعالى كان مخلوقا والله تعالى لا يُحصَر ولا يحيط به شيء من المخلوقات. وإن أريد بالجهة أمرٌ عَدَمِيٌّ وهو ما فوق العالم فليس هناك إلا الله وحده. فإذا قيل إنه في جهة كان معنى الكلام أنه هناك فوق العالم حيث انتهت المخلوقات...».

فهو مصرح بالجهة معنى ولفظا مع أنه يقول إن أحداً من السلف لم يُطْلَقْها على الله تعالى. ثم إن تفصيله هذا إنما هو مناورة لأن المعنى الذي قال هو مقصود جميع الناس وهو الذي نفاه أهل السنة عن الله تعالى وكفر به من كفر القائلين بها.

ثم إن من كان في هذه الجهة التي قال فإنه محصور بالمخلوقات من جهة من الجهات. ثم ماذا يقول في كون الملائكة حافئين من حول العرش؟ أفليس من كان في جهة فوق العرش محفوقاً بالمخلوقات؟ وهذا ما حاول هو كلامياً أن يُنَزِّه عنه الله تعالى.

ويكثر ابن تيمية في كُتُبِهِ من البحث عن المولى جلَّ وعَلَا هل يخلو منه العرش إذا نزل إلى السماء الدنيا مما يدلُّ صراحةً على أنه يأخذُ عُلُوَّهُ تعالى على العرش مأخذَ الحِسِّ وكذلك نزوله.

وذكر العلامة الحصني في «دفع شُبُهَةِ مَنْ شَبَّهَ وَتَمَرَّدَ» ص ٤٩، أنه قال في كتابه المسمى ب:

«التدمرية» ما هذا لفظه بحروفه:

«من المعلوم أن الربَّ لَمَّا وصف نفسه بأنه حَيٌّ عليم قادر لم يقل المسلمون أن ظاهرَ هذا غير مُرادٍ لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا فكذلك لَمَّا وصف نفسه أنه خلق آدمَ يَبْدِيهِ لم يوجب ذلك أن ظاهرَه غير مرادٍ لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا» هذه عبارته بحروفها وهي صريحة في التشبيه المساوي كما أنه جعل الاستواء على العرش مثل قوله: (لستوا على ظهوره) تعالى وتقدس عن ذلك... وله من هذا النوع مغالاة في التشبيه حريصا على ظاهرها وإبطال ما نزه الله تعالى به نفسه... وهذا الخبيث لا يعرج على ما فيه التنزيه وإنما يتبع المتشابه ويُمنع الكلام فيه وذلك من أقوى الأدلة على أنه من أعظم الزائغين». هـ. كلام الحصني.

يكفي من الدليل على تجسيم ابن تيمية إشادته بكتاب الدارمي
في الردِّ على المريسي:

ويكفي من الدليل على تجسيم ابن تيمية إشادته بكتاب الدارمي في الردِّ على المريسي فإن فيه من الإغراق في التجسيم ما لا يحتاج إلى تعليق مثل قوله (ص ٤) في خصمه إنه يجهل مكان خالقه. وقد تكرر منه ذلك في الكتاب مرات.

فمن يعتقد أنه تعالى مستقر في مكان ويقله سطح فهو مجسم عابد وثن.

عرض نماذج من التجسيم في كتاب الدارمي
(الدارمي هذا ليس الدارمي صاحب المسند):

ومن ذلك قوله ص ٢٠:

«الحَيُّ القيوم يتحرك إذا شاء وينزل ويرتفع إذا شاء ويقوم ويجلس لأن أماراة ما بين الحي والميت الحركة. كل حي متحرك لا محالة، وكل ميت غير متحرك لا محالة». هـ.

فيا خسارة من لم يقتصر على ألفاظ الكتاب والسنة، وصار يبحث بتفكيره عن صفات

المولى، فألبسه صفات الحوادث لضعف تفكيره وعدم تأهله للخوض في هذا المجال.

ومنها قوله ص ٢٣:

«والله تعالى له حد وملكاته أيضا حد وهو على عرشه فوق سماواته وهذان حدان اثنان»... إلخ.

وقال ص ٢٥: «خلق آدم بيديه مسيسا»... إلخ

وفي ص ٢٩:

«لو لم يكن يدان بهما خلق آدم ومثله مسيسا بهما لم يحز أن يقال بيدك الخير». هـ.

وهذا كلام ساقط من جاهل باللغة والدين، وأين هذا من الآية الكريمة (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون)؟ والله تعالى منزّه عن الجارحة وفي غير حاجة لمعالجة الطين بالمس.

ومنها قوله ص ٧٤:

«إنه ليقعد على الكرسي ما يفضل منه إلا قدر أربعة أصابع».

وقال ص ٨٥:

«لو شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم».

ومنها قوله ص ١٠٠:

«من أنبأك أن رأس الجبل ليس بأقرب إلى الله تعالى من أسفله؟ ... ورأس المنارة أقرب إلى الله من أسفله».

وقال ص ١٢١:

«قد أجمعنا على أَنَّ الْحَرَكَةَ وَالنُّزُولَ وَالْمُنْشَى وَالْهَرُولَةَ وَالْإِسْتَوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ، وَإِلَى السَّمَاءِ قَدِيمٌ».

ويرى في ص ٨٢ و١٨٢: إن حديث أطيظ العرش من ثقل الله عليه.

تعالى الله عن ذلك.

وقد بين الحافظ ابن عساكر وغيره بطلان حديث الأطيظ وأنه وهم وتخليط، والدارمي هذا ليس هو صاحب المسند. وكان ابن تيمية يشيد بكتابه هذا ويوصي به كما هو مبثوث في كتبه.

قال ابن القيم في «غزو الجيوش»، ص ٨٨ عن كتاب الدارمي هذا وكتاب آخر له:

«كان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يوصي بهذين الكتابين أشد الوصية ويعظمهما جدا، وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما». هـ.

فهذا هو توحيد ابن تيمية وابن القيم.

وقد رأيت أن النقل لم يقتصر عليه المؤلف، فهو يقول بالحدّ وبالمسيس وبالحرّكة والقعود إلى غير ذلك من التجسيم، فأين ذلك في النقل؟

اعتقاد السلف أن الله تعالى ليس بجسم ولا يجوز عليه التبعض،
وتكفيرهم لمن اعتقد ذلك:

وقد كان السلف يقولون في آيات التشابه وأحاديثه: «أمروها كما جاءت بلا تفسير ولا كيف ولا حد ولا معنى إلا ما قاله الله تعالى ورسوله ولا تُفسروها».

فكيف تجرّأ هؤلاء المبتدعة على تفسيرها بلا نقل ولا عقل؟؟ نعوذ بالله من حالهم.

ورأيت أيضا أن العقل لم يحكم هناك بل إنه أضفى أسماء الربوبية على حادث مثل جميع

الحوادث وأخذ يقدّسه فهو عابد صنم. ولا ينفع ابن تيمية التبرؤ من التشبيه والتمثيل وقول كلمة: «بلا كيف» في أمثال ذلك من ادّعاء تنزيه المولى جل وعلا بعد أن يقول إن الله في جهة يشار إليه وإن له تعالى يدا ليست تشبه يد الإنسان كما أن يد الفيل لا تشبه يد النملة وأن الله تعالى منزّه عن الطحال والكبد لأنه منزّه عن الأكل، وأما اليد فإنها لعمل والعمل كمال؛ فلذلك كانت له تعالى يد، وأن الله تعالى لا يمكن أن يكون العرش أعظم منه فلذلك لم يفضل عنه منه أربعة أصابع إلى آخر ذلك الهذيان وتلك المخازي والفضائح.

فأي تجسيم بقي بعد هذا الكلام وأي تشبيه وأي تبعيض للذات العلية بعده؟

هذا وقد اتفق المسلمون قبل ابن تيمية على أن من وصف الله تعالى بالأعضاء والجوارح والأجزاء فقد كفر، حتى جاء هو فأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرين وهابوها وجسر هو عليها كما قال عنه تلميذه ابن عبد الهادي عازيا لمناصره الكبير الذهبي. قال الإمام الحافظ المفسر الحنبلي المذهب ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه» ص ٨١: «من ذكر تبعيض الذات كفر بالإجماع». هـ.

وقال الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي في رده على المريسي، ص ٥١٠: «وأما ادّعواكم أنهم يقولون: جارحة مركبة فهذا كفر لا يقوله أحد من المصلين».

وقال، ص: ٥٤٥: «فمن أي الناس سمعت أنه قال: جارح مركب فأشر إليه؟ فإن قائله كافر، فكم تقرر قولك: جسم مركب وأعضاء وجوارح وأجزاء...»

والدارمي هذا من المحدثين الذي يقلدهم ابن تيمية في مجال الصفات ويُشني عليه كما تقدم. وروى الحافظ ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه»، ص ٤٢ عن القاضي أبي يعلى في كتابه المعتمد: إن الله عز وجل لا يوصف بالمكان.

وقال عنه، ص ٤٨:

«قوله شاب قطط... إلخ تسمية لا نعقل معناها». وروى عنه، ص ٥٥: «لا تثبت قدما وفخذاهو جارحة». ونقل عنه، ص ٥٨ قوله: «النزول صفة ذاتية ولا نقول: نزوله انتقال». وقال عنه ص، ٦٠: «لا يمنع إطلاق حجاب من دون الله لا على وجه الحد والمحاذة». وقال عنه، ص ٦١: «لا تثبت أصابع هي جارحة وأبعاض». وروى عنه، ص ٦٣ - بعد ذكر كلام لعكرمة فيه «أبدى بعضه» - : «على وجه لا يفضي إلى التبعض».

وأبو يعلى هذا أحد أئمة الحنابلة، معروف بالمبالغة في الإثبات، حتى رُمي بالتجسيم، وقال عنه أحد أئمة الحنابلة: إنه شأن المذهب.

وقال فيه الذهبي في «العلو» إنه يروي أحاديث ساقطة... إلخ

وكلامه هنا يدل على أن المسلمين كان مُسلِّماً عندهم إذ ذاك تنزيه المولى جل وعلا عن المكان والأجزاء والصورة حتى جاء ابن تيمية.

وقال الخافظ البيهقي في «الأسماء والصفات»، (٢ / ٦٢):

«أما المتقدمون من هذه الأمة فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار مع اعتقادهم بأجمعهم أن الله تبارك وتعالى واحد لا يجوز عليه التبعض». هـ.

وقال إمامنا أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين»، ص ٢٨٥ - بعد أن ذكر أن المجسمة قالوا إن الباري في مكان وإنه جسم - : «

وقال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم ولا يشبه الأشياء وإنه على العرش كما قال... نقول استوى بلا كيف. هـ.

وكان الإمام أحمد يقول: إن الله تعالى منزّه عن الجسم والصورة والكيف والحد والتركيب.

عقيدة الإمام أحمد كما رواها الحافظ أبو الفضل التيمي:

روى البيهقي في مناقب الإمام أحمد عن أبي الفضل التيمي أحد رؤساء الخنابلة عن الإمام أحمد أنه أنكر على من قال بالتجسم. وقال إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف. والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجوز أن يسمى جسما لخروجه عن معنى الجسمية. ولم يجز في الشريعة ذلك فبطل. هـ.

وفي عقيدة الإمام أحمد التي رواها أبو الفضل التيمي:

«والذي كان يذهب إليه الإمام أحمد أن الله عز وجل واحد لا من عدد لا يجوز عليه التجزؤ ولا القسمة.

ومذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه أن الله عز وجل وجهها لا كالصورة المصورة والأعيان المخططة... وليس معنى وجه معنى جسد عنده ولا صورة ولا تخطيط. ومن قال ذلك فقد ابتدع.

وكان يقول إن الله تعالى يدين وهما صفة له في ذاته وليستا بمركبتين ولا جسم ولا من جنس الأجسام ولا من جنس المحدود ولا الأبعاد والجوارح ولا يقاس على ذلك.

وكان يقول إن الله مستو على عرشه. وحكى عنه أن الاستواء من صفات الفعل. وحكى أنه من صفات الذات. وكان يقول: هو العلو والارتفاع ولم يزل الله تعالى عاليا ورفيعا قبل أن يخلق عرشه... ولا يجوز أن يقال بمهاسة ولا بملاقاة... والله تعالى لا تلحقه الحدود قبل العرش ولا بعده». هـ.

وهذه العقيدة صحيحة عن الإمام أحمد، وقد حاول ابن تيمية أن يغمزها كعادته في الطعن في كل ما لا يوافق هواه، فقال إن أبا الفضل رواها بالمعنى ولم يأت بألفاظ الإمام. وأعقب ذلك بما مفهومه أن بعض الناس قد يكون أفهم لكلام الإمام من بعض.

والحق أن أبا الفضل إمام من أئمة المذهب الحنبلي وهو أقرب عهداً إليه فلا يضره غمز ابن تيمية.

وقال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم، ٢ / ٩١: إن الإمام جعفر بن محمد قال: دنو الله تعالى بلا حد، ودنو العباد بالحدود. هـ.

والإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم غني عن التعريف.

وقال الإمام الطحاوي في عقيدته المشهورة التي قال في أولها: عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة... قال: تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات... إلخ

وبهذه النقول تعرف أن ما لهج به ابن تيمية وأتباعه من أن نفي الجسم والتركيب والأجزاء بدعة وأنه لم يُروَ عن السلف كذبٌ محضٌ، فهاهم أئمة السلف ينفونه وهاهم العلماء يحكون إجماع المسلمين وأهل السنة على كفر القائل به.

وقد ذكرتُ في كتاب «تنزيه السلف الأعلام لذي الجلال والإكرام» ما يكفي من كلام السلف في هذا المجال.

اقتراء ابن تيمية على النبي ﷺ أنه يُقرُّ اليهود على التجسيم،
واحتجَّ بِمُحَدِّثِ الخبر:

وقال أيضاً (١ / ٢٥١، فتاوى):

«قد علم أن التوراة مملوءة بإثبات الصفات التي تسميها النفاة تجسيماً، ومع هذا فلم ينكر رسول الله ﷺ وأصحابه على اليهود شيئاً من ذلك ولا قالوا: أنتم تجسمون بل كان أحبار اليهود إذا ذكروا عند النبي ﷺ شيئاً من الصفات أقرهم الرسول، وذكر ما يصدقه، كما في

حديث الخبر... إلخ.

وابن تيمية هنا يصل إلى حد الافتراء على رسول الله ﷺ تعصبا لنحلته الضالة، حيث جعله يقر اليهود على تجسيمهم وهم عليهم لعنة الله مجسمة كما هو مستفيض عنهم يزعمون أن الرب سبحانه يبكي بالدموع ويندم على أفعاله ويبدو له الرأي بعد أن كان على رأي غيره وأنه سبحانه ذو جوارح.

فمن ادعى أن الدين الإسلامي يوافقهم على ذلك فقد افترى عليه فرية شنيعة ولم يُبق لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ٩] أي مضمون.

نبذة من تجسيم اليهود:

ومن نظر في «الفصل» لابن حزم مع تحريره وثقته أدرك طرفا من تجسيم اليهود. وقد برهن ابن حزم على أن التوراة التي بأيديهم محرفة.

وقال في ج ١، ص ٢٠٢ فما بعدها من «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: إن أول ورقة منها فيها: قال تعالى «أصنَعُ بَنَاءَ آدَمَ كصورتنا كشبهنا».

ثم قال ابن حزم:

«قوله «كشبهنا» منع التأويلات وسد المخارج وأوجب شبه آدم لله عز وجل وهذا يعلم بطلانه ببديهية إذ الشبه والمثل معناهما واحد وحاشا لله أن يكون له مثل أو شبيه».

ثم قال ابن حزم: «فصل: ادعاء التوراة أن آدم إله من الآلهة».

ثم قال:

«وقال الله «هذا آدم قد صار كواحد منا معرفة في الخير والشر والآن كيلا يمد يده ويأخذ من شجرة الحياة ويأكل ويمحي إلى الدهر فطرده الله من جنات عدن».

ثم قال ابن حزم:

«حكايته عن الله تعالى أنه قال «هذا آدم صار كواحد منا» مصيبة من مصائب الدهر وموجب ضرورة أنهم أكثر من واحد ولقد أدى هذا القول كثيرا من خواص اليهود إلى الاعتقاد أن الذي خلق آدم لم يكن إلا خلقا خلقه الله تعالى قبل آدم وأكل من الشجرة التي أكل منها آدم فعرف الخير والشر ثم أكل من شجرة الحياة... فصار إلهها من جملة الآلهة». هـ.

قلت: وفي هذا أيضا إظهار لغيرة كبير الآلهة بأن يلحق به غيره فيصير في مرتبته كما تراه عند عبدة الأوثان.

ثم أورد ابن حزم قول التوراة: «فلما ابتدأ الناس يكثرون على ظهر الأرض وولد لهم البنات فلما رأى أولاد الله بنات آدم أنهن حسان اتخذوا منهن نساء».

وقال أيضا:

«كان يدخل بنو الله إلى بنات آدم ويولد لهم حراما وهم الجبابرة» ثم ذكر نص التوراة وفيه أن يعقوب صارع رجلا إلى الفجر فلما عجز عنه ضرب فخذه فانخلع فخذه إلى أن قال له: إنك كنت قويا على الله فكيف على الناس؟»

ثم قال ابن حزم:

«شنة عفت على كل ما سلف تقشعر منها جلود أهل العقول وبالله العظيم ولولا أن الله عز وجل قص علينا كفرهم بقولهم «يد الله مغلولة» وبقولهم «إن الله فقير ونحن أغنياء» لما نطقنا بأستنا بحكاية هذه العظائم...»

ذكر أن يعقوب صارع الله عز وجل... وأن الله عز وجل عجز عن أن يصرع يعقوب.

ثم ذكر ابن حزم أن التوراة المحرفة تصف الإله بالفاظ لا تليق وذكر منها «السيد قاتل كالرجل القادر» ومنها «اعلموا أن السيد إلهكم الذي هو نار أكل».

ثم قال ابن حزم: «سوءة من السوءات لتشبيه الله عز وجل بالرجل القادر وبأنه نار».

ولقد قال بعضهم: أليس الله تعالى يقول: (الله نور السموات والارض).

قلت: بلى، وقد قال رسول الله ﷺ إذ سأله أبو ذر هل رأيت ربك؟ فقال: (نور أنى أراه).

وهذا بين ظاهر أنه لم يعن النور المرئي لكن نور لا يرى...

وفسر النور بأنه الهادي لأهلها فقط والنور اسم من أسماء الله تعالى فقط.

وأما قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ﴾ [النور: ٣٥] ... فإنه شبه نوره الذي يهدي به أوليائه بالمصباح، فإنه شبه مخلوقا بمخلوق.

ثم أورد قولهم: «ونظروا إلى إله إسرائيل وتحت رجله كلبته من زمرد فيروزي وكساء صافية. ولم يمد الرب يده إلى خيار بني إسرائيل الذين نظروا إلى الله... وكان منظر عظمة السيد كنار آكلة في قرن الجبل يراه جماعة من بني إسرائيل».

قال ابن حزم:

«فصل: ادعاء التوراة أن الله وعد موسى أن يراه من ظهره لا من وجهه، ثم قالوا: كان السيد يكلم موسى مواجهة فَمَا بَقِمَ كَمَا يَكَلِمُ المرءَ صديقه وإن موسى رغب إلى الله تعالى أن يراه، وأن الله تعالى قال له: سأدخلك في حجر وأحفظك بيمينى حتى أجتازَ ثم أرفع يدي وتبصر ورائى لأنك لا تقدر أن ترى وجهي».

قال ابن حزم: «تشبيه شنيع قبيح جدا من إثبات آخر بخلاف الوجه». هـ.

هذا طرف من تجسيم اليهود الذي يدعي ابن تيمية أن النبي ﷺ أقرهم عليه، وأدهى من ذلك وأمرُّ أن ابن تيمية يقول: «كانوا إذا ذكروا عند النبي ﷺ شيئا من الصفات أقرهم كما في حديث الخبر» مما يوهم السامع أن ذلك كان يتكرر ويكثر وقوعه وأن حديث الخبر إنها هو مثال واحد من قصص متعددة، بينما الأمر يتعلق بحديث واحد ووجه الدلالة منه

على إقرار الخبر على ما قال موضعُ بحث وخلاف بين العلماء، وليس فيه على أي وجه إقرارٌ لليهود على تجسيمهم.

وقد حكم الشارع على اليهود بالكفر وأنهم مغضوب عليهم، وأنهم كذبوا الرسل وقتلوه، وأنهم كذبوا على الله ورسوله.

وهذا كاف في الرد عليهم، ولم يكن ينبغي تتبع عوار كلامهم وكفرياتهم كلمة كلمة لتكذيبها بخصوصها.

كلام العلماء على حديث الخبر يكشف عوارَ كلام ابن تيمية عليه:

والحديث الذي أشار إليه ابن تيمية هو ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه قال:

جاء خبر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد إن الله يضع السماء على إصبع والأرض على إصبع والجبال على إصبع والشجر والأنهار على إصبع وسائر الخلق على إصبع ثم يقول بيده أنا الملك فضحك النبي صلى الله عليه وسلم وقال لا وما قدروا الله حق قدره. رواه البخاري ومسلم، وزاد فيه فضيل بن عياض: فضحك رسول الله ﷺ تعجبا وتصديقاله.

قال الحافظ البيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٣٥ بعد أن ساق روايات الحديث:

«أما المتقدمون من أصحابنا فإنهم لم يشتغلوا بتأويل هذا الحديث، وما جرى مجراه، وإنما فهموا منه ومن أمثاله ما سيق لأجله من إظهار قدرة الله تعالى وعظم شأنه».

ثم ذكر أن أبا سليمان الخطابي قال إن هذا وأمثاله من الصفات لا يجوز إثباته إلا بكتاب ناطق أو خبر مقطوع بصحته. وقال إن الأصابع لم ترد في الكتاب ولا في السنة المقطوع بثبوتها. وإن اليد ليس بجارحة حتى يتوهم بثبوتها ثبوت الأصابع بل هي توقيف شرعي أطلقنا الاسم فيه على ما جاء به الكتاب من غير تكيف ولا تشبيه.

ثم ذكر أن عبارة «تصديقا له» لم يروها كثير ممن رَووا هذا الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه.

واليهود مشبهة، وفيما يدعونه منزلا في التوراة ألفاظ تدخل في باب التشبيه ليس القول بها من مذاهب المسلمين.

وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال:

(ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بما أنزل الله من كتاب).

والنبي ﷺ أولى الخلق بأن يكون قد استعمله مع هذا الخبر والدليل على صحة ذلك أنه لم ينطق فيه بحرف تصديقا له أو تكذيبا. وإنما ظهر منه في ذلك الضحك المخيل للرضى مرة والتعجب والإنكار أخرى.

وقول من قال من الرواة «تصديقا لقول الخبر» ظنٌ وحسبانٌ والأمر فيه ضعيف فالاستدلال بالتبسم والضحك في مثل هذا الأمر الجسيم قَدْرُهُ الجليلِ خطْرُهُ غير سائغ.

ثم خلاص إلى أن ضحكه ﷺ إنما كان على معنى التعجب منه والنكير له. انتهى كلامه. وقال البيهقي أيضا، ص ٣٣٩:

«قال أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري رحمه الله:

إننا لا ننكر هذا الحديث ولا نبطله لصحة سنده، لكن ليس فيه أن يجعل ذلك على أصبع نفسه، وإنما فيه أن يجعل ذلك على أصبع فيحتمل أنه أراد أصبعا من أصابع خلقه، قال: وإذا لم يكن في ذلك الخبر لم يجب أن يجعل الله أصبعا». هـ.

وقال القرطبي في المفهم كما في الفتح ج ١٧، ص ١٧٠:

«هذا كله قول اليهودي، وهم يعتقدون التجسيم وأن الله شخص ذو جوارح كما يعتقدونه

غلاة المشبهة من هذه الأمة. وضحك النبي ﷺ إنما هو للتعجب من جهل اليهودي، ولهذا قرأ عند ذلك (وما قدورا الله حق قدره) أي ما عرفوه حق معرفته ولا عظموه حق تعظيمه فهذه الرواية هي الصحيحة المحققة.

وأما من زاد «تصديقا له» فليست بشيء فإنها من قول الراوي وهي باطلة... لأن النبي ﷺ لا يصدق المحال، وهذه الأوصاف في حق الله تعالى محال، إذ لو كان ذا يد وأصابع وجوارح كان كواحد منا فكان يجب له من الافتقار والحدوث والنقص والعجز ما يجب لنا... ثم لو سلمنا أن النبي ﷺ صرح بتصديقه لم يكن ذلك تصديقا له في المعنى، بل في اللفظ الذي نقله من كتابه عن نبيه، ونقطع بأن ظاهره غير مراد». هـ.

وقد صدّق الحافظ ابن حجر في الفتح قول الخطابي أن الأصابع لم يرد ذكرها في حديث ثابت مقطوع به. قال الحافظ ج ١٧، ص ١٧٠:

«تعقب بعضهم إنكار ورود الأصابع لوروده في عدة أحاديث كالحديث الذي أخرجه مسلم (إن قلب العبد بين أصبعين من أصابع الرحمن) ولا يرد عليه لأنه إنما نفى القطع». هـ.

يعنى أن الخطابي لم ينف ورود الأصابع وإنما نفى ورودها في حديث مقطوع بصحته.

فقول ابن تيمية: «كان أحبار اليهود إذ ذكروا عند النبي ﷺ شيئا من الصفات أقرهم الرسول وذكر ما يصدقهم كما في حديث الخبر...» فضيحة كبرى وافتراء سافر. فالقصة واحدة ولم تكن عادة.

والنبي ﷺ لم يذكر ما يصدقهم بل تلا الآية التي يفهم منها تكذيبهم (وما قدروا الله حق قدره... إلى... سبحانه وتعالى عما يشركون).

اختلاف علماء الإسلام في القائل بالجهة ما بين مكفر ومبدع:

هذا وقد اتفق علماء أهل السنة على أن القول بالجهة في جانب الله سبحانه وتعالى ضلال

وزيف وبدعة عظيمة، ثم اختلفوا في تكفير صاحبها فكفره بعضهم، ونفى الكفر عنه بعضهم، وفصل بعضهم في ذلك، فممن كفرهم النووي، وابن أبي جرة، وممن نفى عنهم الكفر عز الدين بن عبد السلام.

قال ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثة ناقلا عن عز الدين بن عبد السلام:

«إن الأصح أن معتقد الجهة لا يكفر لأن علماء المسلمين لم يخرجوهم عن الإسلام بل حكموا لهم بالإرث من المسلمين، وبالدفن في مقابر المسلمين، وتحريم دماثهم وأموالهم وإيجاب الصلاة عليهم، وكذا سائر أرباب البدع، لم يزل الناس يجرون عليهم أحكام الإسلام، ولا مبالاة بمن كفرهم لمراغمته لما عليه الناس» انتهى كلامه.

ثم ذكر في موضع آخر أن العلامة الشيخ الباجوري قال: إن معتقد الجهة لا يكفر، كما قال العز بن عبد السلام، وقيده النووي بكونه من العامة. اهـ

وأفتى الشيخ سليم البشري في رسالة له بأن من اعتقد الجهة مع التنزيه فهو فاسد العقيدة ضال، أو مع التجسيم فكافر.

والفتوى في «فرقان القرآن» و«الدين الخالص».

وقال الشيخ العلامة محمود السبكي في «الدين الخالص»، (ص: ٢٤):

«إن من اعتقد وصفه تعالى بشيء من الجسمية أو الاستقرار على العرش أو الجهة... فهو كافر بإجماع السلف والخلف». انتهى.

وعزا السبكي أيضا في «الدين الخالص»، (ص: ٣٠)، للعلامة الكبير الشيخ زين الدين الحنفي في كتابه البحر الرائق: أن إثبات المكان لله كفر، فإن قال: الله في السماء، فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد المكان كفر. ثم ذكر التكفير بوصفه تعالى بالفوق أو بالتحت.

ثم عزا السبكي أيضا، (ص: ٣٣)، للمحقق الجليل علي القاري في شرح المشكاة قال:

فالجمع من السلف والخلف أن معتقد الجهة كافر، كما صرح به العراقي، وقال إنه قول لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والباقلاني. اهـ.

وقال الإمام ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه»، (ص: ٨١):

«إن من ذكر تبعض الذات كفر بالإجماع». انتهى.

وقال القاضي عياض في شرح صحيح مسلم - كما عزا إليه النووي في شرح حديث الجارية -:

«وهل بين التكيف والجهة فرق». انتهى.

نسأل الله تعالى أن يجيرنا من البدع، وأن يجعلنا هداة مهدين ويميتنا على سنة سيدنا محمد ﷺ.

وقال القرطبي في «التذكار في أفضل الأذكار»، (ص: ٢٠٧):

«ثم متبعو المتشابه لا يخلو اتباعهم من أن يكون لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما يوهم ظاهره الجسمية حتى اعتقدوا أن الباري تعالى جسم مجسم، وصورة مصورة ذات وجه، وغير ذلك من يد وعين وجنب وإصبع، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

والصحيح القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور، ويستتابون، فإن تابوا وإلا قتلوا، كما يفعل بالمرتد». انتهى كلام القرطبي.

انظر تكملة الرد (ص: ١٠٣).

ومن تأمل كلام ابن تيمية عرف أنه يعتقد التجسيم وتبعض الذات العلية وقد سبق في فصل سابق نقل الإجماع على كفر القائل بالتبعض





الفصل التاسع:

في قوله بقيام الحوادث بالله تعالى الذي أدّاه إلى قوله بقدم العالم، وردّ ذلك



وفيه:

- * إثبات ذلك من كلامه: نصوص لابن تيمية في إثبات قيام الحوادث بالله، تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.
- * نصوصه التي يثبت فيها قَدَمَ العالم.
- * الرَّدُّ على ابن تيمية في هذه البدع
- * السلف الصالح كلُّه كلمة واحدة على أن القرآن كلامُ الله غير مخلوق.
- * ابنُ تيمية: «لكن هذه المسألة (خلق القرآن)، ومسألة الزيارة... أنا وغيري كنا على مذهب الآباء في ذلك نقول في الأصلين بقول أهل البدع...».

الفصل التاسع:

في قوله بقيام الحوادث بالله تعالى الذي أدّاه
إلى قوله بقدم العالم، وردّ ذلك

إثبات ذلك من كلامه: نصوص لابن تيمية في إثبات قيام الحوادث بالله،
تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً

وأعني بقيام الحوادث بالذات العلية أن يوصف الله تعالى بصفة حادثة تَحْدُثُ وَتَقْنَى
ويقوم ضدها محلها، مثل الحركة والسكون والصوت والسكوت ونحو ذلك من أوصاف
الحوادث، فإن ذلك مستحيل باتفاق أهل السنة.
وسياتي دليل منّعه إن شاء الله تعالى.

وابن تيمية يقول بقول أهل بدعته من الحشوية إذ يصفونه تعالى بالحوادث مثل النقلة
والصوت والحركة وغير ذلك كما سترى، ولكنه زاد عليهم بالتزامه للمستحيلات التي تلزم
على قولهم والدفاع عنها وتضليل من لم يقل بها فهو كما قال الإمام السبكي متجرد للدفاع
عن مذهبه. وكما قال عنه تلميذه ابن عبد الهادي عازياً للحافظ الذهبي: جريء قال أشياء
لم يجزّؤ عليها أحد قبله.

ومن هذه الأشياء التي تلزم على بدعته والتزمها: القول بقدم العالم

وهو مصرح بقدم العالم، وبقيام حوادث بذاته تعالى عن ذلك. وسنورد هنا
نوعين من نصوصه:

أحدهما يصرح فيه بقيام الحادثات كالحركة والتنقل... إلخ، ثم نورد أقواله في قدم العالم:

فمن تصريجه بقيام الحوادث به تعالى قوله في الجزء السادس (ص ٩٠):

« إذا قدرنا موصوفين بهذه الصفات. أحدهما: يقدر على التصرف بنفسه، فيأتي ويجيء، وينزل ويصعد ونحو ذلك من الأفعال القائمة به، والآخر: يمتنع ذلك منه، فلا يمكن أن يصدر منه شيء من هذه الأفعال، كان هذا القادرُ على الأفعال التي تصدر عنه أكمل ممن يمتنع صدورها عنه.

وإذا قيل: قيام هذه الأفعال يستلزم قيام الحوادث به، كان كما إذا قيل: قيام الصفات به يستلزم قيام الأعراض به.

ولفظ الأعراض والحوادث لفظان مجملان، فإن أريد بذلك ما يعقله أهل اللغة من أن الأعراض و الحوادث هي الأمراض والآفات كما يقال: فلان قد عرض له مرض شديد، وفلان قد أحدث حدثاً عظيماً، كما قال النبي ﷺ: «ياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة»، وقال: «لعن الله من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً»، وقال: «إذا أحدث أحدكم فلا يصل حتى يتوضأ»، ويقول الفقهاء: الطهارة نوعان: طهارة الحدث وطهارة الخبث، ويقال: فلان به عارض من الجن، وفلان حدث له مرض، فهذه النقائص التي ينزه الله عنها، وإن أريد بالأعراض والحوادث اصطلاح خاص، فإنها أحدث ذلك الاصطلاح من أحدثه من أهل الكلام، وليست هذه لغة العرب، ولا لغة أحد من الأمم.

وبكل حال فمجرد هذا الاصطلاح، وتسمية هذه أعراضاً وحوادث، لا يخرجها من أنها من الكمال الذي يكون المُنْصَف به أكمل ممن لا يمكنه الاتصاف به أو يمكنه ذلك ولا يتصف به». انتهى.

وهذا إثبات صريح لقيام الحوادث به تعالى عن ذلك.

وأما تبديعه لأهل هذا الاصطلاح الذين هم أهل السنة فأمر معروف عنه، وادعاؤه أن قيامها به كمال غير صحيح وإنما هو كمن يقول: من له زوجة وولد وشريك أكمل ممن يمتنع

عليه ذلك كله، وذكره لطهارة الحدث والخبث تلاعب بعقول الناس، ولكنه لا يَغُرُّ أحداً.

ومن نصوصه في ذلك قوله في الجزء السادس، (ص: ١٤٧):

«ويقولون: يمتنع أن تحل الحوادث بذاته، كما يسميها قوم آخرون: فعل الذات بالذات، أو في الذات، ورأوا أن تجوز ذلك يستلزم حدوثه، لأن الدليل الذي دلهم على حدوث الأجسام: قيام الحوادث بها...»

ومن ذلك قوله في الجزء السادس، (ص: ٣٢٤):

«لفظ الحوادث مجمل يراد به أنه لا يقوم به جنس له نوع لم يحصل منه شيء قبل ذلك، ويراد به أنه لا يقوم به لا نوع ولا فرد من أفراد الحوادث، فإذا أريد الثاني فالسلف وأئمة السنة والحديث وكثير من طوائف الكلام على خلافه...» اهـ.

ثم شرع محتج لزعمه وهو يقصد به قيام حوادث لا أول لها به سبحانه وتعالى.

وقال في (ص: ٣٢٦ من الجزء ٦):

«ما وجد من الحوادث في ذاته أو بائنا عنه كان وجوده وقت وجوده هو الكمال، وعدمه وقت عدمه هو الكمال...» إلخ.

ومثل هذه النصوص كثيرة في فتاويه. انظر (ج ٥، ص ٢١٥) وما بعدها، و(ج ٦) فإنه كرر مرارا أن العرض لفظ مجمل، وتحدث عن محدثات الأمور والأمراض، ونزه عنها الله تعالى، وأثبت اتصافه بالأوصاف الحادثة.

واعلم أن ابن تيمية صريح في هذا المجال، فهو معترف بأن الله تعالى يوصف بالأوصاف الحادثة التي تزول وتأتي محلها أضدادها، ولكنه يرى أن ذلك غير مستلزم لحدوثه تعالى ولا لمشايبته لمخلوقاته، أما عدم استلزامه للحدوث فلأنه يقول بحوادث لا أول لها، كما سترى قريبا إن شاء الله تعالى، وأما عدم استلزامه لمشايبه المخلوقين، فلأن ابن تيمية يكفي عنده

في نفي التشبيه، أن يقول لفظ «عدم التشبيه» ولو كان واصفا للباري تعالى بأخص أوصاف الحوادث، وسترى رد ذلك كله في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

ومن نصرصه التي يصف فيها الله تعالى بقيام الحوادث به ما يأتي في الباب التالي في قوله بحدوث القرآن، ومنها في غير ذلك قوله في (الجزء ٨/ ص ٢٠) بعد أن ذكر أقوال الناس في فعل الله تعالى:

«القول الثالث: إثبات الفعلين: اللازم والمتعدي كما دل عليه القرآن... إلى أن قال: وهو قول السلف وأئمة السنة... وهؤلاء يقولون إنه يأتي ويحيي، وينزل ويستوي، ونحو ذلك من الأفعال كما أخبر عن نفسه، وهذا هو الكمال.

وقد صرح أئمة هذا القول بأنه يتحرك، كما ذكر ذلك حرب الكرماني عن أهل السنة والجماعة وسمى منهم: أحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور، وإسحاق بن إبراهيم وغيرهم. وذكره عثمان بن سعيد الدارمي عن أهل السنة، وجعل نفي الحركة عن الله عز وجل من أقوال الجهمية التي أنكرها السلف، فقال: كل حي متحرك وما لا يتحرك فليس بحيي» اهـ.

ثم شرع يدافع عن الحركة إلى أن قال (ص: ٢٣) في الرد على من ينزه المولى تعالى عن الحركة: «وهكذا يقال لهم في أنواع الفعل القائم به: كالإتيان والمجيء، والنزول، وجنس الحركة إما أن يقبل ذلك وإما أن لا يقبله، فإن لم يقبله كانت الأجسام التي تقبل الحركة ولم تتحرك أكمل منه وإن قبل ذلك ولم يفعله كان ما يتحرك أكمل منه، فإن الحركة كمال للمتحرك...» اهـ.

وهذا كلام سمج غث، وابن تيمية يتحدث عن المولى تعالى كما يتحدث عن أي مخلوق عاجز عن قضاء حاجته إلا بالحركة، ولا ريب أن الجندي الذي يتحرك فيكر ويفر ويرaug أكمل ممن لا يفعل ذلك، وكذلك رب العيال الذي يتحرك في معيشته أكمل من الذي لا يفعل... وهذا كله ركيك ذكره هنا.

وقال في (ج ٦، ص ٨):

«ثم قُرب الرب من عبده هذا هو من لوازم هذا القرب، كما أن المتقرب إلى الشيء الساكن، كالبيت المحجوج والجدار والجبل، كلما قربت منه قرب منك؟ أو هو قرب آخر يفعله الرب، كما أنك إذا قربت من الشيء المتحرك إليك، تحرك أيضا إليك فمك فعل ومنه فعل آخر، هذا فيه قولان لأهل السنة...» اهـ.

ثم قال (ص ١١):

«وأما إتيانه ونزوله، ومجيئه بحركة منه وانتقال: فهذا فيه القولان لأهل السنة من أصحابنا وغيرهم» انتهى.

وأية سنة هذه التي تصف الله تعالى بما يلزم منه شبه المخلوقين والحدوث؟! ما هذه إلا بدعة وضلال.

نصوصه التي يثبت فيها قدم العالم:

وأما النصوص التي فيها قوله بتقديم العالم فمنها قوله (ج ١٢، ص ٤٤):

«قالت هذه الطوائف: ما لم يسبق الحوادث فهو حادث، ثم من هؤلاء من ظن أن هذه قضية ضرورية ولم يتفطن لإجمالها، ومنهم من تفطن للفرق بين ما لم يسبق الحوادث المحصورة المحدودة، وما يسبق جنس الحوادث المتعاقبة شيئا بعد شيء، أما الأول فهو حادث بالضرورة، لأن تلك الحوادث لها مبدأ معين، فما لم يسبقها يكون معها أو بعدها، وكلاهما حادث. وأما جنس الحوادث شيئا بعد شيء فهذا شيء تنازع الناس فيه، فقيل: إن ذلك ممتنع في الماضي والمستقبل، كقول الجهم وأبي الهذيل... وقيل: بل هو جائز في المستقبل دون الماضي لأن الماضي دخل في الوجود دون المستقبل... وقيل: بل هو جائز في الماضي، والمستقبل، وهذا قول أئمة أهل الملل وأئمة السنة كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل

وغيرهما ممن يقول بأن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء... وهو أيضا قول الفلاسفة.

وقال في نفس الجزء (ص ١٩١):

«فإن قلت إن كل فرد من أفرادها محدث لم ينفعكم، وإن قلت: بل النوع محدث لا متنازع حوادث لا تنهاى، قيل لكم: هذا مما ينازعكم فيه جمهور أهل الحديث، مع جمهور الفلاسفة، وينازعكم فيه أئمة الملل وأئمة النحل، وينازعكم فيه الأئمة من أهل التوراة والإنجيل والقرآن، والأئمة من الصابئة والفلاسفة والمجوس وغيرهم. وإنما ابتدع هذا القول في الإسلام طائفة من أهل الكلام الذين ذمهم أئمة الدين وأعلام المسلمين، وهذا القول ليس معلوما بالكتاب والسنة والإجماع، ولا قاله أحد من السلف والأئمة، وإنما هو قول مبتدع، ومبتدعه يزعم أن العقل دل عليه، ويثبت به حدوث العالم، والعلم بإثبات الصانع. وهؤلاء يقولون له: العقل يدل على نقيضه، وإنه مناف مضاد لحدوث العالم، ولإثبات الصانع» انتهى.

وهكذا يصيح ابن تيمية ويغالط ويكابر ويستغيث بأئمة المجوس واليهود والصابئة والفلاسفة ليثبت أن العالم قديم، وأن من ادعى غير ذلك فهو مبتدع.

وقال في الجزء (١٦، ص ٣٨٦):

«التسلسل الممتنع هو وجود التسلسلات في آن واحد... بخلاف ما إذا قيل: كان قبل هذا الكلام كلام وقبل هذا الفعل فعل. جاز عند أكثر العقلاء أئمة السنة وأئمة الفلاسفة وغيرهم».

وقال في الجزء (١٧، ص ٢٤٧) في الحديث عن الإمام الرازي:

«والقول الذي عليه السلف وجمهور العقلاء من أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال، إنما يذكره عن الفلاسفة والأطباء وهذا القول - وهو القول في خلق الله للأجسام التي يشاهد حدوثها أنه يقلبها ويحيلها من جسم إلى جسم - هو الذي عليه السلف والفقهاء

قاطبة والجمهور» اهـ.

وهكذا يُفيدنا ابن تيمية بقدم المادة وأن ذلك هو قول الجمهور والسلف والفقهاء قاطبة فيالها من فائدة!

وقال في الجزء (١٨، ص ٢٣٥):

«إنه سبحانه أخبر أنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام... وتلك الأيام مقدرة بحركة أجسام موجودة قبل خلق السماوات والأرض، وقد أخبر سبحانه أنه خلق السماوات والأرض في مدة ومن مادة، ولم يذكر القرآن خلق شيء من لا شيء، بل ذكر أنه خلق المخلوق بعد أن لم يكن شيئاً ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّئْ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ [مريم: ٨] مع إخباره أنه خلقه من نقطة».

ثم بحث في قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِن غَيْرِ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٣٦] وذكر أن فيها تفسيرين أصحهما: خلقوا من غير خالق، وإنما ذكر الله تعالى ذلك لأن جهلهم بخالقهم كفر، وأما جهلهم بأنهم خلقوا من مادة فلا يضرهم، وإنما هو دليل على جهلهم.

وقال في «نقد مراتب الإجماع» وهو مطبوع بذيّل «مراتب الإجماع» لابن حزم، (ص ٢٢١)، بعد أن انتقده في مسائل:

«وأعجب من ذلك حكايته الإجماع على كفر من نازع في أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ثم خلق الأشياء كما شاء، ومعلوم أن هذه العبارة ليست في كتاب الله ولا تنسب إلى رسول الله ﷺ...» اهـ.

فانظر إلى جرأته كيف يقول إن هذه العبارة وهي «كان الله ولا شيء معه» لم تنسب إلى رسول الله ﷺ مع أنها في حديث عمران بن حصين الذي في الصحيح.

ثم ذكر حديث عمران رضي الله عنه وقال إن فيه ثلاث روايات: «كان الله ولا شيء قبله»

و «كان الله ولا شيء معه» و «كان الله ولا شيء غيره» وكلها في صحيح البخاري، ثم ذكر أنها قصة واحدة وأن اللفظ المناسب هو «ولا شيء قبله» لموافقتها للحديث الآخر: «فليس قبلك شيء» اهـ.

وهذه محاولة خبيثة للقول بقدم العالم، وأنه كان مع الله تعالى في الأزل وإن لم يكن قبله.

ثم قال: «وهذا الحديث لو كان نصا فيما ذكر فليس متواترا فكم من حديث صحيح ومعناه فيه نزاع كثير» انتهى.

فهو هنا يشن الغارة على الحديث الشريف ويشترط التواتر فيه، وكم من ضلالة استدلل لها بأحاديث واهية، ولكنه العمل بالرأي واتباع الهوى. ثم قال:

«وليس في خبر الله: أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، ما ينفي وجود مخلوق قبلهما، ولا ينفي أنه خلقهما من مادة كانت قبلهما، كما أنه أخبر أنه خلق الإنسان وخلق الجن، وإنما خلق الإنسان من مادة وهي الصلصال وخلق الجن من مارج من نار.

وكيف وقد ثبت أن الله لما خلق السماوات والأرض كان عرشه على الماء، فكان العرش موجودا قبل ذلك... وقد ثبت في صحيح مسلم أن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء... وثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين أنه خلق السماء من بخار الماء، ونحو ذلك من النقول التي يصدقها ما يخبر به أهل الكتاب عن التوراة، وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء، وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَيْفَ بِإِلَهِهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٤] اهـ.

فها هو بعد أن رد شهادة الحديث الصحيح لكونه ليس متواترا يقبل شهادة أهل الكتاب... ثم أخذ في شرح قوله، وأن الممتنع هو قدم أفراد الحوادث وأما قدم نوعها فليس ممتنعا، وأن قوله يختلف عن قول الفلاسفة لأنهم قالوا بأن العالم قديم، لأنه معلول لعلة هي

خالقه، وأما هو فيقول إن العالم مخلوق لخالقه ولكنه قديم مع ذلك.

ثم قال:

«وإذا قيل هو موجب بالذات، فإن أريد بذلك أنه يوجب بمشيئته وقدرته ما شاءه، فهذا لا ينافي فعله بمشيئته وقدرته، وإن أريد بذلك ما يقوله دهرية الفلاسفة كابن سينا ونحوه من أن ذاتا مجردة عن الصفات أوجبت العالم فهذا من أفسد الأقوال...» اهـ.

ثم أخذ يحمل الفلاسفة كل جرم ونقيصة، ولا يختلف قوله مع ذلك عن قولهم في النهاية والتحليل، فإنه مثلهم يقول بوجوب قدم العالم، ثم ما يدعيه بعد ذلك من أنه مخلوق لا يعقل معناه.

فنسأل الله تعالى عقلا وفهما يقودان إلى النجاة والفوز برضى الله تعالى.

الردُّ على ابن تيمية في هذه البدع:

وقد سبق قول أحد أئمة الحنابلة إن قدم العالم لم يقل به إلا الملاحدة، وسمعت قول ابن حزم إن الإجماع منعقد على كفر من قال إن الله كان معه شيء غيره في الأزل، وقد كفر الإمام الغزالي الفلاسفة بقولهم بقدم العالم، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح عند الحديث عن حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في كتاب التوحيد:

«وفي رواية أبي معاوية: «كان الله قبل كل شيء» وهي بمعنى «كان الله ولا شيء معه» وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها... وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها، مع أن قضية الجمع بين الروایتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق» اهـ.

وهذا القول بديهي الفساد لجميع ذوي العقول، وقائله ساقطة مكالمته والأولى إهمال

جوابه، ولكن ماذا نفعل مع رجل يدعي أن هذا القول بديهي موافق لحكم العنول الصحيحة، ولأقوال السلف، والفقهاء قاطبة، ولليهود والصابئة والفلاسفة وللعقل والنقل؟

ثم يدعي قدم المادة، وأن ذلك هو مذهب أهل الحق والسنة، ثم يجد على خريطة العالم الإسلامي من يدعوه «شيخ الإسلام»!

فنقول أولاً: إن ابن تيمية إنما التزم ما يلزم على مذهبه وهو مقر بذلك صريح فيه، فهو يقول بقيام الحوادث بذات الله تعالى بصراحة، ويقر بأن ما لزمته الحوادث فهو حادث، وذلك مبثوث في فتاويه بلا لبس ولا موارد، فلم يجد بدا للخروج من الإقرار الصريح بحدوث الخالق جل وعلا إلا بالقول بقدم العالم، أي بأن هذه الصفات الحادثة التي لازمت القديم، جل عن ذلك، سبقتها حوادث مثلها، إلى ما لا نهاية له في الأزل، وكل مخلوق سبقه مخلوق، وأنه لم يخلق شيء من لا شيء، ثم هو يدعي أن كل واحدة منها حادثة ولكن جنسها قديم، أي أن كل واحدة قبلها أخرى...

وهذا هو نفس القول بقدم العالم الذي كان يدعيه قدماء الفلاسفة. وارتكبوا به الكفر بإنكار الخالق.

وهو يقول إنه يوافقهم على قدم العالم، ولكنه يخالفهم في أمر آخر، فهم لا يقرون بأن هذه الأشياء القديمة مخلوقة لله تعالى، وهو يقر بأنها مخلوقة، وكلامه متهافت فإنه لا وجود للكلية إلا ضمن الأفراد، فلا معنى لدعوى قدم النوع مع الاعتراف بحدوث أفرادها فرداً فرداً، وهذا قول ابتدعه ابن تيمية في الإسلام بالرغم مما يصرح به من أنه قول السلف والفقهاء قاطبة.

قال الشيخ الإمام السبكي في «السيف الصقيل»:

«هذا هو القول الذي ابتدعه ابن تيمية والتزم به حوادث لا أول لها... والذي التزمه من قيام الحوادث بذات الله تعالى لا ينجي بل يرد به» اهـ.

وقد رد العلماء القدماء والمحدثون على القول بتقديم العالم بحجج قاطعة منها:

أنه لو ثبت وجود حوادث لا أول لها لكان قد انقضى ما لا نهاية له وانتهى، وهذا تناقض محال، أي أن يتناهى ما لا يتناهى.

ومنها أن نأخذ الحوادث منذ الأزل إلى نقطة معينة ولنجعلها طوفان نوح عليه السلام، ثم نأخذ الحوادث منذ الأزل إلى يومنا هذا فننظر أيهما أكثر عدداً، ومن البديهي أن الحوادث المنتهية إلى زمننا تكون أكثر من التي انتهت في الطوفان، ولكن ذلك محال، لأن ما لا يتناهى لا يمكن أن يكون شيء أكثر منه، ويستحيل أن يكونا متساويين أيضاً، لأن الشيء مع زيادة أكثر منه بدون تلك الزيادة ضرورة، فبان بذلك بطلان وجود ما يؤدي إلى هذه الاستحالة.

ومن أراد الزيادة من رد القول بتقديم العالم فلينظر كتب التوحيد مثل شروح كبرى السنوسي، وشروح المسيرة لابن الهمام، وكتب الغزالي مثل التهافت والاقتصاد وغيرها.

ويحتج ابن تيمية بأن ما لا نهاية له من الحوادث واقع في دوام وجود المخلوقات في الجنة مثلاً، ولكن هذا الاحتجاج مردود بأن خلود أهل الجنة والنار هو عبارة عن حوادث بعضها بعد بعض ولم يقع منها في الوجود ولن يقع شيء لا متناه.

ومن حجج ابن تيمية أن الله تعالى قديم وقدرته قديمة وإرادته قديمة، فمن المحال أن يوجد السبب وهو القدرة والإرادة ثم يتخلف المسبب، فلذلك هو يقول: إنه لم يزل خالقاً.

وأما حوادث لا أول لها فتلزم عليها مستحيلات كثيرة تقدم بعضها، ومثال ذلك للتقريب للأذهان، أنني إن قلت لك: سأعطيك غداً درهماً، وأعطيك بعده درهماً، ثم لا أعطيك درهماً إلا أعطيتك بعده درهماً فهذا ممكن إذا قدرنا دوام المعطي ودوام غناه، وأما إذا قلت لك: لن أعطيك درهماً حتى أعطيك قبله درهماً ثم هكذا: لا أعطيك درهماً إلا إذا أعطيتك قبله درهماً، فإن إعطائي لك درهماً يصبح ممنوعاً عقلاً، ونعني بهذا المثال أنه لو كانت الحوادث لا مبدأ لها لامتنع وجود ما هو موجود منها الآن، إذ أن وجود الموجودات

الآن مشروط بانتهاء ما قبلها من الحوادث، وتلك لا تنتهي بالحد، فامتنع وجود ما بعدها، لكن ما بعدها وجد فبان أنها قد انتهت، وبان بالتالي أنها متناهية أي لها أول.

ومن حجج ابن تيمية أن الله تعالى قديم وقدرته قديمة وإرادته قديمة، فمن المحال أن يوجد السبب وهو القدرة والإرادة ثم يتخلف المسبب، فلذلك هو يقول: إنه لم يزل خالقا. وهذا شبيه بقول الفلاسفة القدماء القائلين بالعلة، وإنه تعالى إنها هو علة للعالم، والعلة لا يتخلف عنها معلوها، ولابن تيمية كلام كثير وهرج وضجيج لا طائل تحته في هذا المجال، وتمحل على أهل السنة ورميهم بما لم يقولوا وتضليلهم.

والحق أن الله تعالى قديم وصفاته قديمة، فقدركه قديمة وعلمه قديم وإرادته قديمة، ولكنه فاعل بالاختيار لا مُكْرِه له، فهو يفعل ما شاء متى شاء.

وقد أجاد الشيخ الإمام السبكي في السيف الصقيل في رده على نونية ابن القيم إذ قال:

«قوله: «تخلف التأثير بعد تمام موجه محال» فيه اعتراضان:

أحدهما: أن المؤثر خلاف الفاعل بالاختيار، والله تعالى فاعل بالاختيار.

والثاني: قوله: «بعد تمام موجه» إن أراد الإيجاب الذاتي فهو قول الفلاسفة، والله فاعل بالاختيار، ومن ضرورة الفعل بالاختيار تأخر الفعل عن الاختيار والتأخر يقتضي الحدث فكيف يتخلص عن هذه اللكنة» انتهى كلامه.

ويعزو ابن تيمية قوله بقديم العالم إلى السلف والفقهاء قاطبة، ثم إذا عين لم يعين منهم سوى القليل فيعزو للبخاري وأحمد وهما براء من ذلك، كما قال المحقق الكوثري، بل ذلك عليها كذب صراح، وإنما يعتمد ابن تيمية في ذلك على أقوال لبعض العلماء مفادها أنه تعالى لم يزل متكلمًا إن شاء.

وقد فسرهما قدماء الحنابلة مثل غلام الخلال بما هو الموافق للسنة.

والدليل على أن المسلمين لم يقل منهم أحد بقدم العالم قبل ابن تيمية، أن من رد منهم على هذا القول إنما رد على الفلاسفة والملاحدة، مثل قول أبي يعلى الحنبلي في المعتمد، وهو من أئمة ابن تيمية: «والحوادث لها أول ابتدأت منه خلافا للملحدة» اهـ.

فهو هنا يرد على الملحدة فقط، لأن قول ابن تيمية لم يكن قد وقع بعد.

وقد صرح العلماء بكفر من يقول بقدم العالم، فكفر الإمام الغزالي الفلاسفة بقولهم بقدم العالم، ونص الشيخ خليل في مختصره على ردة من قال بقدم العالم، ونص عليه القاضي عياض كما سبق.

أما من جهة النقل فقد تقدم ذكر بعض النصوص الواردة في تنزيهه تعالى عن مشابهة الحوادث.

فهو تعالى صمد غني لا كفاء له ولا مثيل ولا ند، ليس كمثله شيء، وهو المصور وهو المتعالي... وهذا ينفي عنه أي شبه بالخلق، وأما ما يقع من الاشتراك في الاسم من وصف الله تعالى بالعلم ووصف المخلوق به أو بالقدرة أو بالإرادة، فلا يضر وليس فيه تشبيه، وإنما هو اشتراك لفظي، لأن علم الله تعالى مخالف تمام المخالفة لعلم المخلوق، فعلم الله حضوري وعلم المخلوق حصولي، وكذلك قدرته تعالى مخالفة لقدرة المخلوق تمام المخالفة، لأن الله يخلق والمخلوق لا يخلق، بل هو وقدرته مخلوقان لله تعالى، وهكذا سائر صفاته العلية.

وأما من الناحية العقلية فإن القول باتصاف الباري جل وعلا بالحوادث يلزم منه حدوثه، وهو محال، فما يؤدي إليه محال.

وهذا أمر لا نزاع فيه بيننا وبين ابن تيمية، فإنه يقر بأن ما لزمته الحوادث فهو حادث بالضرورة، فلذلك لجأ إلى القول بقدم العالم ليخرج من هذه الورطة، وقد سبق في الفصل الذي قبل هذا استحالة وجود حوادث لا أول لها فليراجع هناك.

ويكفي ابن تيمية من العار والزيف أنه قال بهذا القول الذي لم يقل به قبله أحد من

المسلمين، ولم يكن معروفًا إلا عن قدماء الفلاسفة والملاحدة كما سبق بيانه.

السلف الصالح كله كلمة واحدة على أن القرآن كلام الله غير مخلوق:

ويعزو ابن تيمية بدعته هذه إلى السلف وخاصة إلى الإمام أحمد، وقد روى القاضي أبو يعلى، من أئمة الحنابلة وغيره، أن حنبلا روى في كتاب «المحنة» أن الإمام أحمد لما احتجوا عليه يوم المحنة بقوله ﷺ: «تحيء البقرة وآل عمران...» قالوا: والمحيء لا يكون إلا لمخلوق، فعارضهم أحمد بقوله: «وجاء ربك» أو يأتي ربك؟

وقال: المراد بقوله: «تحيء البقرة وآل عمران»: ثوابهما كما في قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٤] أمره وقدرته، انتهى.

وهذا صريح في نفي اتصافه تعالى بالحوادث.

وقد حاول ابن تيمية أن يضعف هذه الرواية أو يؤولها فهو كما قال الإمام السبكي عنه في «شفاء السقام»:

«كل دليل ورد عليه يصرفه إلى غير هذا الوجه، وكل شبهة عرضت له يستعين بها على ذلك».

وقد كان السلف الصالح كلمة واحدة على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ولا محدث. وقال المعتزلة إنه مخلوق.

روى البيهقي في «الأسماء والصفات» عن وكيع قال:

«من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أنه محدث، ومن زعم أن القرآن محدث فقد كفر».

وروى القاضي عياض في «الشفاء» ج ٢، ص: ٢٧٤:

«قال مالك فيمن قال القرآن مخلوق: كافر فاقتلوه. وقال أيضا في رواية ابن نافع: يجلد

ويوجع ضربا ويجبس حتى يتوب. وفي رواية بشر بن بكر التنيسي عنه: يقتل ولا تقبل توبته اهـ.

وروى البيهقي عن مالك وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة والفضيل بن عياض وشريك بن عبد الله ويحيى بن سلم، ومسلم بن خالد وهشام بن سليمان المخزومي وجريير بن عبد الحميد وعلي بن مسهر وعبد الله بن إدريس وحفص بن غياث ومحمد بن فضيل وعبد الرحيم بن سليمان وعبد العزيز بن أبي حازم وإسماعيل بن جعفر وحاتم بن إسماعيل وعبد الله بن يزيد أنهم قالوا:

«القرآن كلام الله وصفة ذاته غير مخلوق، ومن قال إنه مخلوق فهو كافر بالله العظيم». اهـ. وروى البيهقي مثل ذلك عن أبي حنيفة والشافعي.

وقال الشافعي:

«ما لقيت أحدا منهم - يعني أشياخه - إلا قال: من قال في القرآن إنه مخلوق، فهو كافر». اهـ.

وروى البيهقي عن البخاري أنه قال: إنه غير مخلوق، وذلك قول من أدركنا.

وقال البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» (ص: ١٣٦):

«وأما تحريفهم (من ذكر من ربهم محدث) فإنها حدث عند النبي ﷺ وأصحابه». هـ.

وقال الإمام أحمد في ما رواه عنه البيهقي في قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء: ٢] أنه يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المحدث، لا الذكر نفسه. هـ.

وقال ابن حامد في أصوله:

«لا خلاف عن أبي عبد الله أن الله كان متكلمًا بالقرآن قبل أن يخلق الخلق وقبل كل

الكائنات موجودا، وأن الله فيها لم يزل متكلم كيف يشاء وكما يشاء وإذا شاء أنزل كلامه، وإذا شاء لم ينزله». اهـ. ذكر ذلك ابن تيمية في الفتاوى ٦ / ١٦٣.

وعزا ابن تيمية للقاضي أبي يعلى من أئمة المذهب الحنبلي أنه قال:

«معنى قول الإمام «لم يزل متكلمها إذا شاء»، أي إذا شاء أن يُسمعه. قلت - القائل ابن تيمية -: وطريقة القاضي هذه هي طريقة أصحابه وأصحابهم، وغيرهم كابن عقيل وابن الزاغوني» اهـ.

ولا نحتاج إلى التذكير بمحنة الإمام أحمد وغيره من العلماء ليقولوا بأن القراءان مخلوق. وقد وقف الإمام أحمد شامخا فلم يلبس ولم يعط كلمة واحدة في خلق القراءان. وكان يقول إذا قيل له: جاملهم بكلمة ليُطلقوا: «لا أستطيع فإن عقائد المسلمين معلقة بعنقي».

أما ابن تيمية فإنه يقول إنه يتكلم بالحروف والأصوات. والحروف بعضها لا يتم النطق به إلا بعد النطق بما قبله. وهذه الحروف أعيانها حادثة ولكن جنسها قديم. فمعنى قدم كلام الله تعالى هو أنه لم يزل يتكلم منذ الأزل لا أن هذه الألفاظ بعينها التي عندنا قديمة.

ابن تيمية: «لكن هذه المسألة (خلق القرآن)، ومسألة الزيارة... أنا وغيري كنا على مذهب الآباء في ذلك نقول في الأصلين بقول أهل البدع...».

وقد أقر ابن تيمية بشذوذه عن جميع المسلمين حيث قال (٦ / ٢٥٨ فتاوى) - بعد أن تحدث عن قيام الحوادث بالله تعالى ومنها الكلام - :

«ولكن هذه المسألة ومسألة الزيارة وغيرهما حدث من المتأخرين فيهما شبه، وأنا وغيري كنا على مذهب الآباء في ذلك نقول في الأصلين بقول أهل البدع، فلما تبين لنا ما جاء به الرسول دار الأمر بين أن نتبع ما أنزل الله، أو نتبع ما وجدنا عليه آباءنا، فكان الواجب هو اتباع الرسول». اهـ.

وهذا يعني أن الأمة المحمدية كلها قد ضلت قبل مجيء ابن تيمية بعدة قرون حتى جاء هو فهداها إلى قول الله ورسوله ﷺ.

«قد جُرْتُ معتسفا يا هادي الطُّرُق».

لقد غرَّ المسكينَ شيطانُه، واتخذَ إلهه هواه. نعوذ بالله من حاله.





الفصل العاشر:

في قوله بفناء النار



وفيه:

* نصوص الأئمة في كفر القائل بفناء النار (العلامة سلامة القضاعي العزامي ، الحافظ ابن حزم، الإمام أبو الحسن الأشعري، الإمام سعد الدين التفتازاني، الإمام الباقلاني، الحافظ ابن حجر العسقلاني، فارس المعقول والمنقول أحمد بن المبارك السجلماسي)

* نص لابن القيم في الدفاع والاحتجاج على فناء النار

الفصل العاشر: في قوله بفناء النار

أما فناء النار فقد نسبته إليه أكثر من عالم، وقد ألف فيه معاصره الإمام السبكي تأليفاً في الرد عليه سماه «الاعتبار ببقاء الجنة والنار» وهو مطبوع.

وفي كتب أتباعه ما يفهم منه ذلك مثل ما ذكر الدكتور الهراس في شرح العقيدة الواسطية في تفسير الخلود بأنه قيل: «إنه عبارة عن طول المدة». ومثل ذلك في كتب ابن القيم. وفي الفتاوى إذا تأملت تجد ابن تيمية يذكر في مواضع كثيرة خلود أهل الجنة فيها دون أن يذكر خلود أهل النار.

نصوص الأئمة في كفر القائل بفناء النار:

وقد نص العلماء على أن القول بفناء النار كفر، ونسبه الحافظ ابن حجر للزنادقة.

العلامة سلامة القضاعي العزامي:

وقال العلامة القضاعي في «فرقان القرآن» إنه قول جهم، وابن تيمية أخذه منه (ص: ١٣٥)..

وقال الشعراني والصاوي على الجلالين: إن نسبة هذا القول إلى ابن عربي رضي الله عنه كذب، قال الشعراني: وقد طالعت كتبه فوجدتها مليئة بذكر ما ينفي ذلك القول.

الحافظ ابن حزم:

وقال ابن حزم في مراتب الإجماع (ص: ١٩٣):

«باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع: «اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق الأشياء كما شاء... وأن النار حق، وأنها دار عذاب أبدا لا تنفى، ولا يفنى أهلها أبدا بلا نهاية» اهـ.

وكتاب مراتب الإجماع هذا قال فيه العلامة أحمد بن المبارك السجلماسي في كتابه «إزالة اللبس» إنه كتاب جليل معتمد عليه عند الأكابر، حتى قال بعض الأئمة الكبار إنه أصح ما ألف في الإجماع.

الإمام أبو الحسن الأشعري:

وقد نقل إجماع المسلمين على خلود النار كثير من العلماء منهم إمامنا أبو الحسين الأشعري: قال في «مقالات الإسلاميين» ج ١، ص ٢٢٩:

«وقال المسلمون كلهم إلا جهنم: إن الله يخلد أهل الجنة في الجنة، ويخلد أهل النار في النار». انتهى.

الإمام سعد الدين التفتازاني:

وقال العلامة التفتازاني في شرح العقائد النسفية (ص: ١٤٠) في الجنة والنار:

«وذهب الجهمية إلى أنها تفتيان ويفنى أهلها وهو قول باطل مخالف للكتاب والسنة والإجماع، ليس عليه شبهة فضلا عن حجة. اهـ.

الإمام الباقلاني:

وقال القاضي أبوبكر الباقلاني في كتاب: «إكفار المتأولين»:

«وكذلك يجب القضاء على إكفار جهنم بقوله: إن الجنة والنار تبيدان».

ثم ذكر أن بقاءهما علم من الدين ضرورة... إلخ

الحافظ ابن حجر العسقلاني:

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح في باب صفة الجنة والنار عند حديث: «يا أهل الجنة خلود ولا موت، ويا أهل النار خلود ولا موت»:

«قال القرطبي: في هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية، وإقامتهم فيها على الدوام... كما قال تعالى: ﴿لَا يُفْضِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿كَلَّمَآ أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [الحج: ٢٠]، قال: فمن زعم أنهم يخرجون منها، وأنها تبقى خالية، أو أنها تفتى، فقد خرج عما جاء به الرسول وأجمع عليه أهل السنة».

قال الحافظ:

«وقد مال بعض المتأخرين إلى هذا القول، يعني أنها يزول عذابها ويخرج أهلها منها، ونصره بعدة أوجه من جهة النظر، وهو مذهب رديء مردود على قائله، وقد أطنب السبكي الكبير في بيان وهائه فأجاد» اهـ.

فارس المعقول والمنقول أحمد بن المبارك السجلماسي:

وذكر العلامة السجلماسي أن الإمامين الإسفرائيني والباقلاني كفرا القائل بفناء النار، وذكر أن ذلك قول جميع الأمة، وأطال في ذلك، وبين أن هذا القول مخالف لما علم من الدين ضرورة، ومكذب لما تواتر عن النبي ﷺ وللقرآن العظيم، وأن قائله كافر بالإجماع وأن من شك في كفره فهو كافر، نسأل الله السلامة والعافية.

وقد تحير العلامة السجلماسي في هذا المتأخر الذي ذكره ابن حجر ولعله لم يكن على علم بقول ابن تيمية بفناء النار، ولعله هو الذي يعنيه الحافظ ابن حجر، لأنه هو الذي رد عليه السبكي كما تقدم.

نص لابن القيم في الدفاع والاحتجاج على فناء النار:

وقد أورد تلميذ ابن تيمية وناشر علمه ابن القيم فصلاً طويلاً في كتابه «حادي الأرواح» احتج فيه لفناء النار، وأورد في ذلك خمسة وعشرين وجهاً من جهة النظر، فيها كثير من السفسطة والتحايل والتهويل والخروج عن السنة.

وفصل مبدأ ذلك في كتابه شفاء العليل ص: ٢٦٤ بعد حديثه عن عدم خلود النار فقال: «وكنْتُ سألت عنها شيخ الإسلام قدس الله روحه فقال لي هذه المسألة عظيمة كبيرة، فمضى على ذلك زمن حتى رأيت في تفسير عبد بن حميد بعض تلك الآثار التي ذكرت فأرسلت إليه الكتاب، فكتب فيها مصنفه المشهور». اهـ.

فانظر إلى جرأة هذين الشيخين وتهورهما وقلة ورعهما.

والعجب ممن يدعي اتباع السنة والتمسك بالكتاب، واتباع السلف، ويملاً الدنيا صراخاً وعياطاً إذا نزه أهل السنة الربَّ تعالى عن مشابهة الخلائق، وأخذوا بما أخبر به عن نفسه على مراده تعالى، فيسميهم هو مبتدعة وجهمية وملحدة ومعطلة، ثم يركب رأسه وينكر خلود النار، وقد ورد خلودها في نحو أربعين موضعاً من القرآن فسمها الله تعالى عذاب الخلد، ودار الخلد، وأورد الخلود فيها أبداً مرات عديدة، وقال إن أهلها: ﴿لَا يَفْضِي عَلَيْهِمْ بَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٨] وقال: ﴿كَلَّمَآ أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [الحج: ٢٠] وأجمع على ذلك المسلمون.

فأنكر هو الإجماع، وأول الآيات، وأول قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوا لِمَا نُهُوْا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٩] ليقول إن الكفار بعد أن طال مكثهم في النار تهذبت نفوسهم، ولم يعودوا مستحقين لها، وهذا قول هراء ليس له عليه أي دليل، وهو مخالف للآية فوق، وقد استعان بحديث ضعيف تفرد به ابن مردويه يقول: «إن شاء الله أن يخرج أناساً من الذين شقوا من النار فيدخلهم الجنة فعل».

وهذا الكلام بقطع النظر عن ضعف إسناده صحيح المعنى، فإن الله يفعل ما يشاء، ولو شاء أن لا يخلق الكون لم يخلقه، ولو شاء أن لا يدخل أحدا الجنة فعل، وإن شاء ذلك فعله ولكنه أخبر على لسان نبيه ﷺ وفي كتابه أنه لا يدخل كافرا الجنة أبدا، فهو لن يشاء ذلك، ثم إن مثل هذا الحديث لا يدخل في الاحتجاج لضعفه، لو كان فيه دليل، فكيف وهو كما قد بينت لك من عدم دلالة على فناء النار.

واحتج بمُرْسَلٍ آخر للحسن عن عمر ليس فيه فناء النار، ولا تصريح بشيء، وإن صح فلا يمكن أن يحمل إلا على عصاة المؤمنين، وقد حمّله علماء أهل السنة من المفسرين وغيرهم على ذلك.

ولست بصدد الرد عليه هنا، فهذه مسألة مما علم من الدين ضرورة، وإنما أريد أن أبين حالة هذا المبتدع الذي يقتضي آثار شيخه الذي يسميه شيخ الإسلام، ويدافع عن بدعه، ويرد في سبيل ذلك صريح القرآن والحديث، بمثل قوله: «ليس لله سبحانه غرض في تعذيب عباده بغير موجب... والكفر والخبث ليس ذاتيا، بل قد يزول»... إلخ.

ويستنجد بما وجد من الأقوال الضعيفة، ثم يبنى على هذه التخرصات نتائج طويلة وعريضة ليهدم بها أسس الدين، ثم لا يمنعه ذلك من إقامة النكير على ابن عربي الحائمي الشيخ الأكبر رضي الله عنه ورميه بكل زور ومنكر، ولا غرابة فقد عودنا هو وشيخه على هذه الأساليب، وعلى المخادعة والتضليل ووصف علماء السنة بكل مكر وقيح. ومن أراد أن يطلع على سببه لهم فليطالع نونيته.





الفصل الحادي عشر:

في قوله بأقوال الفلاسفة وتأثره بهم وبغيرهم من أهل الزيغ



وفيه:

- * قوله بقدم العالم تبعًا للفلاسفة.
- * قوله إن الله في خلقه للأجسام إنما يقلبها ويحولها من جسم إلى جسم.
- * قوله إن الأسباب فاعلة بطبيعتها.
- * موافقته للفلاسفة في قولهم إن تأخر المسبب عن سببه التام الشروط والمتنفي الموانع محال.

الفصل الحادي عشر:

في قوله بأقوال الفلاسفة وتأثره بهم وبغيرهم من أهل الزيغ

ابن تيمية رجل طُلعةٌ يحب أن يعرف كل شيء، ويتبجح بمعرفة كل شيء، يدعي أنه يعرف مذاهب خصومه أكثر منهم، ويتظاهر بمعرفة ما خفي على الأئمة من العلم، وبأنه يتطلب لهم الأعدار فيما زلوا فيه حسب دعواه.

قوله بقدّم العالم تبعاً للفلاسفة:

وقد نص زميله الحافظ الذهبي في رسالته إليه التي تقدم نصها في المقدمة على أنه، أي ابن تيمية، مغرم بنبش الفلسفات القديمة للرد عليها، فهل أدى به كثرة الاطلاع على الفلسفات المختلفة، ودراسته لعلم الهيئة إلى تبني بعض آرائهم بلا شعور منه، بأنه تبني ما هو خارج عن منهج السنة التي يدعيها؟ أم أنه تبني تلك الأفكار لأسباب أخرى، فوافق فيها الفلاسفة لاتفاق الهدف المؤقت بينه وبينهم؟

أما كونه يوافقهم في اعتقاد أمور لم يسبق أن قال بها أحد من المسلمين قبله، فهذا ليس محل شك، مثل قوله بقدّم العالم، وقد تقدم ذكر بعض قليل من نصوصه فيه ورد العلماء عليه، وقد تقدم أن العلماء قبله كانوا يردون في هذه النقطة على الدهرية، والفلاسفة، ولم يذكر أحد منهم أنه يرد على أية طائفة من الطوائف الإسلامية، وتقدم قول أبي يعلى أحد أئمة الحنابلة وأحد أشياخ ابن تيمية في طريقته بأن الحوادث لها أول خلافاً للملاحدة. والغزالي إنما رد على الفلاسفة في التهافت... وكفرهم بقولهم بقدّم العالم. وتقدم قول الإمام السبكي إن ابن تيمية خرج عن الفرق الثلاث والسبعين بقوله ذلك.

والذي أُلجأ ابن تيمية إلى هذا القول، وإلى ما رُوي عنه من أن الله تعالى لم يزل منذ الأزل

يخلق عرشا ويعدم عرشا أي أن الأشياء الحادثة قديمة بنوعها حادثة بأعيانها، هو أنه يقول بأن الحوادث تقوم بذات الله تعالى، وهذا ادعاء يلزمه به القول بحدوث الباري، أو بقدوم الحوادث، فاختار القول الثاني، ووافق الفلاسفة على دعواهم.

ونجده وافقهم ضمينا على مسألة أخرى من هذا الباب، وإن كان خالفهم فيها لفظيا، وهي أن الفلاسفة يقولون بأن الموجد الأول هو علة الموجودات ولا يمكن تخلف المعلول عن علته إذا تمت الشروط وانتفت الموانع، فكأنه على زعمهم، أن انبثق الوجود من مصدره وعلته القديمة الأزلية انبثاقا قديما أزليا...

وأما ابن تيمية فقال: إن قدرة الله تعالى وإرادته القائمتين بالذات العلية منذ الأزل، لا يمكن عقلا في زعمه أن يتخلف عنهما المخلوق الذي تعلقتا به، مع استكمال الشروط وانتفاء الموانع فخلق تعالى منذ الأزل المخلوقات... فلذلك لا يصح عند ابن تيمية اللفظ الذي يقول: إن الله كان ولا شيء معه.

وقال في (الجزء ٩، ص ٢٨٠):

«يمتنع كون الرب يصير فاعلا بعد أن لم يكن وأن المؤثر التام يمتنع تخلف أثره عنه»... إلخ.

وهذا في نهاية الأمر إنما هو تعبير آخر عن رأي الفلاسفة القائلين بالعلية، وقد تقدم قول الإمام السبكي في هذا المعنى في الفصل المخصص له، وراجع الباب المخصص لرد قوله بذلك.

قوله إن الله في خلقه للأجسام إنما يقلبها ويحولها من جسم إلى جسم:

ويقول ابن تيمية بأقوال أخرى تَرَفُّدُ هذا المجرى وتعضده ونجدها عند الفلاسفة القدماء، مثل قوله إن كل حادث مادي مخلوق من مادة قبله، ومتولد منها، وإن الله لم يقل

إنه خلق شيئاً من لا شيء، ويقول إن الله في خلقه للأجسام إنما يقلبها ويحيلها من جسم إلى جسم، وإن البعث إنما هو من ذلك القبيل، وليس تجميع أجزاء من البدن المتفرقة ولا خلقه من العدم، ولا ينسى ابن تيمية بحكم عادته أن يقول إن ذلك كله هو قول السلف والجمهور، وإن القرآن يدل عليه، وإن من خالفه فقد خالف النقل الصحيح وخالف كافة العقلاء، انظر الجزء ١٨ من الفتاوى، (ص: ٢٣٤) وما بعدها، والجزء ١٧ من الفتاوى، (ص: ٢٤٧) وما بعدها.

وتثور ثائرة ابن تيمية حين يعزو العلماء المسلمون مثل الفخر الرازي هذا القول - أي إن الأجسام إنما تنقلب من حال إلى حال - إلى الفلاسفة والأطباء، ويقول: «إن هذا القول هو الذي عليه السلف وجمهور العقلاء».

ولسنا هنا في الحديث عن ادعاءاته للإجماع، والسلفية، واتباع الأنبياء عليهم السلام، كلما أعوزَه الدليل، فقد تقدم حَذَفٌ من ذلك، وإنما نحن الآن في ذكر اعتناقه لآراء الفلاسفة ومحاولة العثور على مصدر تأثره بهم.

قوله إن الأسباب فاعلة بطبيعتها:

ومن الآراء التي وافقهم فيها ووافق فيها المعتزلة قوله بأن الأسباب فاعلة بطبيعتها فالنار محرقة بطبيعتها، مؤثرة عند استكمال الشروط وانتفاء الموانع، ومرة يقول إنها محرقة بقوة فيها، ويسخر من أهل السنة الذين يقولون: «عندها لا بها». انظر (٨ / ١٣٣) وما بعدها، و(ص ٤٨٥) وغير ذلك من فتاويه.

وأهل السنة إنما قالوا ما نص عليه القرآن من أن الله خالق كل شيء وأنه خلقنا وما نعمل، وأنه وحده له الخلق والأمر، وما دل عليه العقل من وجوب وحدة الفاعل.

وقد فصل أهل السنة بين من يقول إن الأسباب فاعلة بطبيعتها، وبين من يقول إنها فاعلة بقدرة أودعها الله تعالى فيها، كما بينه العلامة عبد القادر بن محمد بن محمد سالم في

«الواضح المبين» بقوله:

ومن يقل لسبب تأثير بطبعه قطعاً له التكفير
ومن يقل بقوة أودعها خالقه فيه وإن نزعها
منه فذا يمنع من تأثيره فعنهم الخلاف في تكفيره

وقال الإمام السنوسي في شرح عقيدته «أم البراهين» في ذكر أقاويل الفلاسفة والمبتدعة:

«منهم من يعتقد أن تلك الأمور تؤثر في تلك الأشياء التي تقارنها بطبعها، قال ابن دهاق: ولا خلاف في كفر من يعتقد هذا، ومنهم من يعتقد أن تلك الأمور لا تؤثر بطبعها بل بقوة أودعها الله تعالى فيها، ولو نزعها منها لم تؤثر قال ابن دهاق... ولا خلاف في بدعة من يعتقد هذا، وقد اختلف في كفره، والمؤمن المحقق الإيثار من لم يسند لها تأثيراً البتة لا بطبعها، ولا بقوة وضعت فيها، وإنما يعتقد أن مولانا جل وعلا قد أجرى العادة بمحض اختياره أن يخلق تلك الأشياء عندها لا بها ولا فيها»... إلخ كلامه.

ولتقرير أدلة هذا الباب موضع آخر.

ونجده يتبنى آراء الفلاسفة أيضاً في الهيئة، فيقول: إن الأرض كروية، وإن الأفلاك كروية، ويدعي الإجماع والكتاب والسنة على ذلك، وإن السماوات محيطة بالأرض، وقد يكون العرش محيطاً بالجميع، وكل هذه الادعاءات إنما أخذها من أهل الهيئة، وإن كان يدعي أنها من صميم الكتاب والسنة.

وقال (ج ٨، ص ٣٨):

«الفلاسفة قالوا إن ما يقع من عذاب النفوس وغير ذلك من الضرر لا يمكن دفعه فإنهم يقولون إنه موجب بذاته وكل ما يقع هو من لوازم ذاته ولو قالوا إنه موجب بمشيئته وقدرته لما يفعله لكانوا قد أصابوا».

وهذه موافقة لهم وإن كانت بعبارات أخرى.

موافقته للفلاسفة في قولهم إن تأخر المسبب عن سببه التام الشروط
والمنتفي الموانع محال:

وقال (ج ٨، ص: ٥٦):

«إن ما فعله من الأسباب لما يفعله هو من الغايات يجب أن يفعله لا محالة ويمتنع أن يفعل
أمرا ليفعل أمرا ثانيا ولا يفعل الأمر الثاني». هـ.

وقال (ج ٨، ص ١٣٥):

«وَلَا رَبَّ أَنْ كَثِيرًا مِنْ مُتَكَلِّمَةِ الْإِنْبَاتِ الْقَائِلِينَ بِالْقَدَرِ سَلَّمُوا لِلْمُعْتَزِّلَةِ أَنَّ الْقَادِرَ
الْمُخْتَارَ يُمَكِّنُهُ تَرْجِيحُ أَحَدٍ مَقْدُورِيهِ عَلَى الْآخَرِ بِلَا مُرَجِّحٍ (...) وَقَالُوا: حُدُوثُ فِعْلِ الْعَبْدِ
بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ مُحْدَثٍ مُرَجِّحٍ تَأَمَّ غَيْرَ الْعَبْدِ فَإِنَّ مَا كَانَ مِنَ الْعَبْدِ فَهُوَ مُحْدَثٌ أَيْضًا
وَعِنْدَ وُجُودِ ذَلِكَ الْمُحْدَثِ الْمُرَجِّحِ التَّأَمُّ يَجِبُ وُجُودُ فِعْلِ الْعَبْدِ (...) وَادَّعَوْا هُنَاكَ أَنَّ الْبَدِيهَةَ
فَرَّقَتْ بَيْنَ فِعْلِ الْقَادِرِ وَبَيْنَ الْمَوْجِبِ بِالذَّاتِ (...) وَهَذَا هُوَ الْبَاطِلُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَإِنَّ الْقَوْلَ
بِأَنَّ الْمُمَكِّنَ لَا يَتَرَجَّحُ وُجُودُهُ عَلَى عَدَمِهِ إِلَّا بِمُرَجِّحٍ تَأَمَّ أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالْفِطْرَةِ الضَّرُورِيَّةِ لَا
يُمَكِّنُ الْقَدْحُ فِيهِ وَهُوَ عَامٌّ لَا تَخْصِيصَ فِيهِ فَالْفَرْقُ الْمَذْكُورُ بَاطِلٌ». هـ.

وهذا هو بعينه ما أثبتته الفلاسفة حيث قالوا إن تأخر المسبب عن سببه التام الشروط
والمنتفي الموانع محال والتزموا بذلك قدم العالم. وابن تيمية هذا أيضا هو مذهبه تماما ولكنه
يبدل العبارات ويشن الغارة على الفلاسفة ويضللهم ويأتي بعبارات جديدة يُموه بها ثم لا
يتغير موقفه عن موقعهم قلامه ظفر.

أما قدم العالم فيقول هو بقدم الجنس أي أنه ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق، وأما انبثاق
المعلول عن علته فيقول هو أنه تعالى موجب بمشيئته وقدرته وأنه لم يزل خالقا وقادرا منذ

الأزل. ولا فرق بين الموقفين.





الفصل الثاني عشر:

في تحريمه السفر لزيارة رسول الله ﷺ، وقوله إن التوسّل به شركٌ
أو وسيلةٌ إلى الشرك



وفيه:

* لا سلف لابن تيمية في تحريمه الزيارة والتوسل

* ردُّ السبكي على ابن تيمية في زعمه أن ابن بطّة وان عقيل يقولان بقوله في مسألة الزيارة.

* الردُّ على ابن تيمية في مسألة التوسل

الفصل الثاني عشر:

في تحريمه السفر لزيارة رسول الله ﷺ وقوله
إن التوسل به شرك أو وسيلة إلى الشرك

لا سلف لابن تيمية في تحريمه الزيارة والتوسل:

يبدو أن ابن تيمية وكأنه يريد أن يغض من مرتبة النبوة بكل وسيلة فالأنبياء عنده غير معصومين من الذنوب بعد النبوة، ولا من الخطأ في الآراء، وغير معصومين من الكفر قبل النبوة، والتوسل بهم شرك أو وسيلة إلى الشرك، والسفر إلى زيارة قبورهم معصية لا تقصر فيها الصلاة، فكانه يحاول جاهدا أن يجعلهم أناسا عاديين لا أكثر ولا أقل.

وكلامه في المسألتين المعقود لهما الباب أشهر وأكثر من أن نورد، فهما دعامتان من دعائم بدعه وبدع متبعيه من الوهابيين، وقد كفروا جميع الأمة الإسلامية منذ قرون كثيرة ونسبوها للشرك.

وقد كان القول بهاتين المسألتين وبالا على ابن تيمية فكفروه بها من كفره من العلماء، وردوا عليه في حياته وبعد مماته.

قال شهاب الدين الخفاجي في شرح الشفاء عند ورود الحديث: «لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»:

«واعلم أن هذا الحديث هو الذي دعا ابن تيمية ومن تبعه كابن القيم إلى مقالته الشيعة التي كفروه بها... وهي منعه من زيارة قبر النبي ﷺ وشد الرحال إليه».

وقال ملا علي القاري الحنفي في شرحه على الشفاء:

«وقد فرط ابن تيمية حيث حرم السفر لزيارة النبي ﷺ كما أفرط غيره حيث قال: كون الزيارة قرينة معلوم من الدين ضرورة، وجاحده محكوم عليه بالكفر، ولعل الثاني أقرب إلى الصواب، لأن تحريم ما أجمع العلماء فيه بالاستحباب يكون كفراً، لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه في هذا الباب».

انتهت عبارته. انظر «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ﷺ» (ص: ١٨٤).

والشبهة التي تعلق بها ابن تيمية في منع شد الرحال إلى الزيارة هي فهمه الخاطيء لحديث النهي عن شد الرحال إلا إلى المساجد الثلاثة، وهذا خطأ في الفهم تكذيبه للغة والشرع، فإن الاستثناء هنا مفرغ، أي أن المستثنى منه لم يذكر ولا يمكن أن يؤخذ إلا من مساق الكلام، والكلام هنا عن المساجد التي تبتغى فيها الصلاة، فينبغي أن يكون المستثنى منه: «إلى مسجد تبتغى فيه الصلاة» وقد ورد بذلك حديث حسنه الحافظ ابن حجر في «الفتح». ولو كان ما قاله ابن تيمية صحيحاً لكان ذلك شاملاً لكل موضع عبادة يسافر إليه، مثل عرفة، ومثل السفر للجهاد في سبيل الله تعالى، وطلب العلم وصلة الرحم والتجارة، إلى غير ذلك من الأمور الواجبة والمندوبة والمباحة لأن النهي إما أن يكون عاماً، وإما أن يقدر بها يعطيه سياق الكلام.

ثم إن الزيارة أجمع المسلمون قبل ابن تيمية على أنها سنة، ووردت فيها أحاديث قال الإمام السبكي إن بعضها وصل إلى درجة الحسن على الأقل. ولما أخرج ابن تيمية فتواه بأن السفر إلى الزيارة معصية، أصدر البرهان بن الفركاح فتوى بتكفيره، وكذلك ابن جهيل، وكتب قضاة المذاهب الأربعة ومن بينهم البدر بن جماعة بتشديد النكير عليه، وقد رد عليه الإمام السبكي في حياته بكتابه: «شفاء السقام في زيارة خير الأنام»، ورد عليه غيره بعده بردود كثيرة، وقد أوردت طرفاً من الرد عليه في كتاب التبرك برسول الله ﷺ. ورد عليه الشيخ النبهاني في «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ﷺ».

رد السبكي على ابن تيمية في زعمه أن ابن بطة وابن عقيل يقولان بقوله في مسألة الزيارة:

ذكر عنه الإمام السبكي في «شفاء السقام» ١٤٥:

«جعل المنع من القصر - يعني في سفر المعصية - قول متقدمي العلماء كابن بطة وابن عقيل، وجعل القول بالجواز قول أبي حنيفة وبعض المتأخرين كالغزالي وغيره. والغزالي في طبقة ابن عقيل بل تأخرت وفاته عنه فإنه توفي سنة خمس وخمسمائة، وابن عقيل توفي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة. فإن كان مراده أن ينفق قوله عند العوام فليس ذلك صنيع أهل العلم». هـ كلام السبكي.

الرد على ابن تيمية في مسألة التوسل:

وأما منع ابن تيمية للتوسل برسول الله ﷺ فإن الشواهد من الكتاب والسنة تدحضه، فلتحاكم نحن وهو إلى ما ثبت من السنة النبوية الشريفة، فإن الرسول ﷺ أتى مبيناً للقرآن، وقال تعالى: ﴿إِن تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٨]، وقد اختلفنا في ظواهر آيات ومضاربها، فلنرجع بها إلى السنة المطهرة المبينة، فالأحاديث الشريفة الواردة في توسل الصحابة بالنبي ﷺ والتبرك بآثاره وجسده وريقه الشريف بلغت مبلغ التواتر ولم تقبل التأويل، فعلينا إن كنا مؤمنين أن نعرف أن فهمنا للآيات التي أخذنا منها أن التوسل بالصالحين شرك فهم خاطئ، وأن نُحْكَمَ سيدنا رسول الله ﷺ في معناها.

والعجب من ابن تيمية كيف يصحح حديث الأعمى ويصحح توسل الصحابة والتابعين بالنبي ﷺ في ذلك الحديث بعد وفاته ﷺ، ويصحح أن الإمام أحمد بن حنبل كان له دعاء فيه توسل بالنبي ﷺ، ولغيره من الأئمة، ثم بعد ذلك كله يصر على أن التوسل شرك أو وسيلة إلى الشرك.

نعوذ بالله من أن نكون ممن جعل إلهه هواه.

ومن زيف ابن تيمية وسوء معتقده وتخبطه في دجى الضلال أنه يدّعي أنه يمنع التوسل بالنبي ﷺ هرباً من الشرك وينبذ هو وشيعته أهل السنة بأنهم مشركون وقُبوريون، ثم يقع هو نفسه في نوع من الشرك يصير عليه ويخالف فيه أهل السنة.

وذلك أنه يقول إن الأسباب مثل النار فاعلة بطبيعتها، وإن الإنسان فاعل بقدرته، ويسخر من أهل السنة الذين يقولون «عندها لا بها» أي أن الآثار تقع عند مباشرة أسبابها، لكنها إنما تقع بقدرة الله وخلقه المباشر، لا بواسطة تلك الأسباب الظاهرة ولا بتأثيرها، وكذلك فعل العبد يقع بقدرة الله تعالى وخلقه.

أما أهل السنة فإنهم يرون أن فعل النبي ﷺ المتوسل به، وفعل غيره من المخلوقات، وأن تأثير الأسباب كل ذلك فهو من فعل الله تعالى بلا واسطة، فمن يرميهم بالشرك فهو أبعد الناس عن فهم عقيدتهم.

ثم: أيُّ شرك ينهى عنه ابن تيمية بعد أن يشرك هو مع الله تعالى غيره في أفعاله؟ نعوذ بالله تعالى من الخذلان.

ومن أراد اليقين من زيف آراء ابن تيمية وأشياعه في هذا المجال فليطالع الكتب المؤلفة فيه مثل كتاب «فتح المبين المبين» للعلامة الحسني الشيخ أحمد بن فتى، ومثل «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ﷺ» للعلامة يوسف النبهاني، ومثل كتاب «التبرك والتوسل برسول الله ﷺ» و«فتاوى ابن تيمية في الميزان» لكاتب هذه السطور. والله ولي التوفيق.



الفصل الثالث عشر:

في قوله بعدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام



وفيه:

* الأمدى: « اتفقت الأمة - سوى الحشوية ومن جوز الكفر على الأنبياء - على عصمتهم عن تعمد الكبائر ».

* نصّ لابن تيمية في تشديد النكير على القائل بالعصمة

* اعتماده قِصَّةَ الغرائق كحُجَّةٍ على عدم عِصْمَةِ الأنبياء عليهم السلام.

* تبين أن لا حُجَّةَ في قِصَّةِ الغرائق وأنها مما يُضَرَّبُ به عرض الحائط.

* استماتته في إثبات الكفر قبل النبوة للنبي.

* ابن تيمية يزعم أن الرسل يشكّون فيما أتاهم من ربهم ويعزو ذلك لابن عباس.

* عقيدة أهل السنة في هذه المسألة.

* كلام أحد كبار العارفين بالله تعالى سيدي عبد العزيز الدّبّاغ في إثبات العِصْمَةِ للأنبياء عليهم السلام.

* كلام سيدي أبي العباس أحمد التجاني في إثبات العصمة للأنبياء عليهم السلام.

الفصل الثالث عشر:

في قوله بعدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام:

وهذا القول هو مذهب الحشوية وابن تيمية على آثارهم يجادل عن بدعهم.

الآمدي: « اتفقت الأمة -سوى الحشوية ومن جوز الكفر على الأنبياء- على عصمتهم عن تعمد الكبائر»:

قال الإمام الآمدي في «الإحكام في أصول الأحكام» (ج ١/ ص ٢٤٣):

«اتفقت الأمة -سوى الحشوية، ومن جوز الكفر على الأنبياء - على عصمتهم عن تعمد الكبائر» انتهى.

وعزا إليهم ذلك من القول بعدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام غير الآمدي.

نص لابن تيمية في تشديد النكير على القائل بالعصمة:

وابن تيمية يشدد النكير على من يقول بعصمتهم عليهم السلام، يقول في الجزء العاشر (ص: ٢٩٢):

«وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة فللناس فيه نزاع... في العصمة من الكبائر والصغائر أو من بعضها، أم هل العصمة إنما هي في الإقرار عليها لا في فعلها؟ أم لا يجب القول بالعصمة إلا في التبليغ فقط؟ وهل تجب العصمة من الكفر والذنوب قبل المبعث أم لا؟...»

والقول الذي عليه جمهور الناس، وهو الموافق للأثار المنقولة عن السلف إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقاً... وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت إنما تدل على هذا

القول.... اهـ.

ثم ذكر أن القائلين بالعصمة احتجوا بأن الذنوب تنافي الكمال، وإنها ممن عظمت عليه النعمة أقبح، وإنها توجب التنفير، ورد ذلك كله بأن التائب قد يصل إلى درجة أعلى من درجته قبل الذنب، وذكر أن أعظم حجج القائلين بالعصمة من الذنوب مطلقاً ما اعتمده القاضي عياض وغيره حيث قالوا: نحن مأمورون بالتأسي بهم في الأفعال، وتجويز ذلك يقدح في التأسي، فأجيبوا بأن التأسي إنما هو فيما أقروا عليه. انتهى.

وهذا كله من قول ابن تيمية مردود، وفي أقواله هو نفسه من الاضطراب والاختلاف ما يكفي لرده، فإنه قد ذكر في موضع آخر أنه ليس كل من كان كافراً أو مذنباً ثم تاب يكون أفضل من غيره.

وأما في الإقرار على الذنب فإنه ذكر في الجزء العاشر (ص ٣٠٩) في الحديث عن يونس عليه السلام:

«والأنبياء صلوات الله عليهم كانوا لا يؤخرون التوبة، بل يسارعون إليها ويسابقون إليها، لا يؤخرون ولا يصرون على ذنب، بل هم معصومون من ذلك، ومن آخر ذلك زمناً قليلاً كفر الله ذلك بما يتليه به كما فعل بذي النون عليه السلام...» انتهى كلامه.

فهل فهم القارئ شيئاً من هذا الكلام؟! هم معصومون من الإصرار والتأخير.

ثم من فعل ذلك منهم؟! كيف يفعله وهو معصوم منه؟ وما دخل تكفير الله عنه في هذا المجال؟ هو عبده إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، وإن شاء كفر عنه ثم غفر له.

هذا كله خلطة وتضليل للعوام، وتستر على قبح المعتقد نسأل الله السلامة والعافية. ثم إن التأسي بمأمور به على كل حال وفي كل حين، والخطاب به متوجه قبل كل أحد إلى أصحاب الرسل عليهم السلام، فإذا فعل الرسل الفعل فقد باح لأصحابهم على الأقل الإلتساء بهم، دون انتظار معرفة ما إذا كانوا سيقرون عليه أم لا، ثم إذا كانوا يقرون عليه،

ولو زمننا قليلا، كما قال ابن تيمية، فقد التبس الحق بالباطل وكان الواجب على الصحابة عليهم الرضوان انتظار تدوين الحديث ومعرفة ناسخه من منسوخه ومقدمه ومؤخره ليعرفوا هل أقر الرسل عليهم السلام على معصية أم لا؟ ولورجع ابن تيمية إلى الحق لعرف أن الصحابة كانوا يكتفون بأن يروا النبي ﷺ فعل فعلا مرة ليقصدوا به فيه...

اعتماده قِصَّةُ الغرائق كحُجَّةٍ على عدمِ عِصْمَةِ الأنبياء عليهم السلام:

ثم إن ابن تيمية يقول في الجزء العاشر، (ص: ٢٩٠):

«والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين، ولكن هل يصدر من ذلك ما يستدركه الله، فينسخ ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته؟ فيه قولان، والمأثور عن السلف يوافق القرآن بذلك، والذين منعوا ذلك من المتأخرين طعنوا فيما ينقل من الزيادة في سورة النجم» ثم أورد «الغرائق العلى» ثم قال: «وأما الذين قرروا ما نقل عن السلف فقالوا: هذا منقول نقلا ثابتا لا يمكن القدح فيه، والقرآن يدل عليه... والآثار في تفسير هذه الآية معروفة ثابتة» اهـ.

وكرر نفس المقالة في الجزء الخامس عشر، (ص: ١٩١):

ثم قال:

«ولا ريب أنه معصوم في تبليغ الرسالة أن يقر على خطأ كما قال: «إذا حدثتكم عن الله فخذوا به فإنني لن أكذب على الله»، والذين فروا من أن يقع الإلقاء في تبليغه فروا من هذا وقصدوا خيرا وأحسنوا في ذلك»...

ثم شرع يرد عليهم بعد أن تظاهر بالاعتذار عنهم، فالرسل غير معصومين من الذنوب عنده، وحتى التبليغ غير معصومين فيه، ولكنهم لا يقرون على خطأ فيه... مع أن روايات القصة المختلفة فيها ما يدل على أن الناس انفصلت من ذلك المجلس دون بيان الخطأ...

تبين أن لا حجة في قصة الغرائق وأنها مما يضرب به عرض الحائط:

وهذا كله ضلال وفتح لأبواب الشك في الدين، والعجب منه ماذا يبتغي من وراء تصحيح هذه المقالة المزعومة التي لم ترد بسند صحيح، والتي تخالف القرآن العظيم، وتهدم الدين من أساسه؟

قال أبو حيان في البحر المحيط:

«قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن حسين البيهقي: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل ورواتها مطعون عليهم...» اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره بعد الحديث عن روايات هذه القصة:

«وكلها مراسلات ومنقطعات» انتهى.

ولا شأن للمنقطعات والمراسيل في العقائد لا سيما ما يعارض القرآن، فقد قال تعالى: ﴿وَالْتَجَمَ إِذَا هَوَىٰ ۖ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۚ وَمَا يَنْطُوقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١-٤].

فكيف يكون هذا صحيحا إن صحت القصة، ولكنها كذب والله الحمد.

وقال جل من قائل أمرانيه ﷺ: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ اتَّبَعَ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ۖ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۚ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٦]، وقال تعالى: ﴿سَنُفَرِّقُكَ لَنَنْسِيَ﴾ [الأعلى: ٦]، وهذه نصوص تشهد بالعصمة وتنفي الريبة والتحريف، وأما الجواب بأن الله ينسخ ما يلقي الشيطان فغير كاف، لأنه إذا تطرق الاحتمال والريب إلى الكلام الأول، فإن ناسخه الذي هو محكم يتطرق إليه الريب أيضا، فمن يُدرينا أنه ليس من الشيطان؟

والقصة قد كفانا الحفاظ مثل القاضي عياض وغيره مؤنة هدمها.

وقد غفل بعض العلماء عن كون هذه القصة يتعلق بها الدين من أساسه فقال إنها وردت بها مراسيل يحتج بها من يحتج بالمراسيل، ويحتج بها أيضا من لا يحتج بالمراسيل لاعتضاد بعضها ببعض وأنه يتعين تأويل القصة... وهذا سهو شديد، وقد ذهبت بصاحبه صناعة علم الحديث فاقصر نظره على حال السند، وغفل عن كون أصل الدين لا يستدل فيه بالمراسيل وأمثالها، ولا بالصحيح الأحادي، ولو كانت الآيات المعارضة لهذه القصة مجرد أحاديث آحادية صحاح لعدت هذه القصة منكرا شاذة، ولردها المحدثون، فكيف وهي تعارض القرآن وتهدم أساس الدين. ومثل هذه القصة في الضعف لا ينبغي الاشتغال بتأويله، بل يضرب به عرض الحائط على ما قال العلماء.

وأما قول ابن تيمية إن السلف متفقون على أن التمني في الآية بمعنى القراءة غير صحيح، ومن شاء فلينظر تفسير الطبري وابن كثير والقرطبي، ليعلم أن كثيرا منهم، ومنهم ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد والضحاك وأبو الحسن بن مهدي والكسائي والفراء وهو اختيار الطبري قالوا: تمنى أي حدث نفسه.

وكذلك قول ابن تيمية إن الآثار ثابتة والقصة ثابتة، غير صحيح، بل هي باطلة مزعومة مروية بأسانيد لا يصح بها شيء، ومعنى الآية أن النبي ﷺ يتمنى الهدى لأمته وتحديثه نفسه بذلك، ولكن الشيطان يزين للأمة الضلال، ويشككهم في صدق الرسول ﷺ ثم يزيل الله تعالى وسوسة الشيطان من قلوب عباده الذين أراد هدايتهم ويحكم آياته والله تعالى أعلم وأحكم وأكرم.

وهكذا يحاول ابن تيمية أن يؤول ما فيه مس من عصمة الأنبياء عليهم السلام بالتأويل الذي ينافي عصمتهم.

استماتته في إثبات الكفر قبل النبوة للنبي:

ومن هذا المضمار حمله لقول الله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُولَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]، على أن شعيبا كان على دين قومه قبل الرسالة، قال في (الجزء ١٥ / ص ٣٠) في تفسيرها:

«التحقيق أن الله تعالى إنما يصطفي لرسالته من كان من خيار قومه حتى في النسب... ومن نشأ بين قوم مشركين جهال لم يكن عليه نقص إذا كان على مثل دينهم...»

وقد اتفقوا على جواز بعثة رسول لا يعرف ما جاءت به الرسل قبله من النبوة والشرائع... إلخ كلامه!

ويلجأ ابن تيمية إلى ذكر الإجماع تزيينا لكلامه ومناورة لإيهام القارئ أن هذا الإجماع له علاقة بالموضوع دون أن يصرح بذلك.

وكون الرسول لا يعرف رسالات من قبله لا يعني أنه يكون مشركا، فقد ألهم الله تعالى أناسا الإيمان دون أن يكونوا أنبياء مثل: زيد بن عمرو بن نفيل ومثل ورقة بن نوفل وغيرهما. وقوله تعالى: ﴿لَتَعُولَنَّ﴾ قال فيه القرطبي: «أي لتصيرُنَّ»، وقال الزجاج: «يجوز أن يكون العود بمعنى الابتداء، يقال عاد إليّ من فلان مكروه، أي صار، وإن لم يكن سبقه مكروه قبل ذلك أي لحقني منه» انتهى.

وذكر السيوطي في الإتقان (ج ٣ / ص ١٢٢):

«أدخل شعيب في ﴿لَتَعُولَنَّ﴾ بحكم التغليب إذ لم يكن في ملتهم أصلا حتى يعود فيها، وكذا قوله: ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٨]». انتهى.

ونسبة الفعل إلى شيئين وهو لأحدهما فقط شائع كثير في القرآن، ومنه قوله تعالى عن سيدنا موسى عليه السلام وفتاه ﴿نَسِيْنَا حَوْتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦٠] مع أن الناسي هو الفتى

وحده، بدليل قوله: ﴿قَالَتِي نَسِيتُ الْخُوتَ﴾ [الكهف: ٦٢]. انظر الإتيان.

ابن تيمية يزعم أن الرسل يشكون فيما أتاهم من ربهم ويعزو ذلك لابن عباس:

ومن حَلِ ابن تيمية لما ورد في الأنبياء عليهم السلام على المحمل الذي فيه عدم عصمتهم ما فعل في الآية ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠]

وفي الآية قراءات بـ (كُذِّبُوا) بضم الكاف وتشديد الذال وفيها (كَذَّبُوا) بفتحها، وفيها (كُذِّبُوا) بضم الكاف وتخفيف الذال.

وقد حملها ابن تيمية على أن الرسل ظنوا أنهم قد كُذِّبُوا أي أنهم شكوا فيما أتاهم من ربهم، وعزا ذلك لابن عباس، وقال إن ظاهر الكلام معه، ثم أفاض كعاداته في الكلام والاستنجاد بما قرب وما بعد لغرضه، ثم ذكر قضية تأبير النخل وغيرها مما يوهم أنهم يخطئون عليهم السلام، وهو يكسو ذلك كله بثوب من التظاهر بتعظيمهم والاعتذار عنهم...

ونسبة هذا التفسير إلى ابن عباس قال القرطبي عنها قيل: إنها غير صحيحة، وحمل القرطبي المعنى على أن الضمير في «ظنوا» عائد إلى الأمم التي أتاهم المرسلون، وذلك هو اختيار الطبري أيضا في تفسيره، فالمعنى على ذلك:

ظن أمم الرسل أن الرسل قد كذبوا فيما أتاهم به الوعد من عند الله تعالى.

هذا ويصعب تتبع كلامه في هذا المجال فلنكتف منه بهذا.

عقيدة أهل السنة في هذه المسألة:

وأما عقيدة أهل السنة فقد لخصها عليش في شرحه لكبرى السنوسي حيث قال:

«لو صدر عن نبي ذنبٌ لكان فاسقا، ولو كان فاسقا لوجب رد شهادته في أحقر الأشياء،

فَرَدُّهَا فِي بَيَانِ الدِّينِ الْبَاقِي إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ أُخْرَى، وَهَذَا بَاطِلٌ، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَلَوْ جَبَّ زَجْرُهُمْ، لِلأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَهُوَ مُنَافٍ لَوُجُوبِ تَوْفِيرِهِمْ وَتَعْظِيمِهِمْ، وَفِيهِ أَذَاهُمْ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الأحراب: ٥٧] وَمِنْهُ أَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنْ إِبْلِيسَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ] [ص: ٨١-٨٢] وَقَدْ نَصَّ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُمُ الْأَنْبِيَاءُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [وَأَنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ] [ص: ٤٥-٤٦]، وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا قَرِيفًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٢٠] فَالْفَرِيقُ إِمَّا الْأَنْبِيَاءُ وَإِمَّا غَيْرَهُمْ فَيَكُونُ حَالُ غَيْرِهِمْ أَصْلَحَ مِنْ حَالِهِمْ وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ...

وَقَدْ دَلَّ السَّمْعُ بَعْدَ وَرُودِ الشَّرْعِ عَلَى أَنَّهُمْ عَصَمُوا قَبْلَ إِرسَالِهِمْ، وَقَدْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَصَمَتِهِمْ مِنْ تَعَمُّدِ الْكُذْبِ فِيمَا أَتَوْا بِهِ عَنْهُ سُبْحَانَهُ... وَأَمَّا الْكُذْبُ فِيهِ نَسْيَانًا أَوْ سَهْوًا أَوْ غِلْطًا، فَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: لَا خِلَافَ فِي امْتِنَاعِهِ عِنْدَ الْأُسْتَاذِ بِدَلِيلِ الْمَعْجِزَةِ وَعِنْدَ الْقَاضِيِ بِدَلِيلِ الشَّرْعِ، وَأَمَّا عَصَمَتُهُمْ مِنْ مَعَاصِي الْقَوْلِ غَيْرِ الْكُذْبِ فِيمَا بَلَغُوهُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ مَعَاصِي الْفِعْلِ، فَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهَا مِنْ تَعَمُّدِ الْكِبَائِرِ وَصِغَائِرِ الْخُصَةِ، وَأَمَّا فِعْلُهَا نَسْيَانًا أَوْ غِلْطًا فَفَقُلَّ الْأَمْدِي الْإِتْفَاقُ عَلَى جَوَازِهِ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ اتَّفَقُوا عَلَى امْتِنَاعِهِ، لَكِنْ قَالَ الْقَاضِي وَالْمُحَقِّقُونَ: بِدَلِيلِ السَّمْعِ، وَالْأُسْتَاذُ وَالْكَثِيرُونَ: بِدَلِيلِ الْعَقْلِ.

وَأَمَّا مِنَ الصِّغَائِرِ الَّتِي لَا خُصَةَ فِيهَا فَجَوَزَهَا عَمْدًا وَسَهْوًا الْأَكْثَرُونَ.

وَأَحَالَهَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ عَمْدًا وَسَهْوًا لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِي الصِّغَائِرِ وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: كُلُّ مَعْصِيَةٍ كَبِيرَةٍ.

وَلَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِهِمْ، فَيَجِبُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ فِي أَفْعَالِهِمْ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمَالِكِيَّةِ، وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ، فَلَوْ وَقَعَتِ الْمَعْصِيَةُ مِنْهُمْ لَكُنَّا مَأْمُورِينَ بِاتِّبَاعِهِمْ فِيهَا لَكِنْ التَّالِي بَاطِلٌ... انتهى كلامه.

وقال القرطبي في تفسيره عند ذكر الأكل من الشجرة بعد أن ذكر اختلاف الناس في الصغائر، وأن الرافضة قالوا بالعصمة منها وخالفهم الطبري وغيره:

«وقال جمهور من الفقهاء أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي: إنهم معصومون من الصغائر كلها كعصمتهم من الكبائر أجمعها، لأننا أمرنا باتباعهم في أفعالهم وآثارهم وسيرهم أمراً مطلقاً من غير التزام قرينة، فلو جَوَّزنا عليهم الصغائر لم يمكن الاقتداء بهم إذ ليس كل فعل من أفعالهم يتميز مقصده من القرينة والإباحة والحظر والمعصية، ولا يصح أن يؤمر المرء بامثال أمر لعله معصية...»

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني: اختلفوا في الصغائر، والذي عليه الأكثر أن ذلك غير جائز عليهم... وصار بعضهم إلى تجويزها، ولا أصل لهذه المقالة. انتهى كلام القرطبي.

وقال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره: في قول الله تعالى مخاطباً إبليس ﴿لَئِنْ عِبَادِي لَئِنْ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] وقوله تعالى على لسان إبليس: ﴿قَالَ بَعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨١].

«فمن كان مؤمناً فليقبل شهادة رب العزة جل وعلا، ومن كان من جند إبليس فليقبل شهادته على براءة المخلصين اللهم إلا إذا كان مثل الخوارزمي الذي قال:

وكنـت امرءً من جند إبليس فارتقى بي الحال حتى صار إبليس من جندي
فلو مات قبلي كنت أحسنُ بعده طرائق فسق ليس يُخسِنها بعدي

انتهى كلام الرازي.

ولا يُخْلِف ابنُ تيمية الميعاد لتهجمه على خصومه من أهل السنة فيصفهم في مسألة العصمة بكل قبيح: وأنهم يقعون في الكفر ويشبهون الرافضة ويتأولون بتأويلات الجهمية والقدرية والذهرية والقرامطة الباطنية (ج ١٠ / ص ٢٩٥). وليس الباب معقوداً لبحث عصمة الأنبياء عليهم السلام، وفي الميدان كتب كثيرة فلتراجع.

كلام أحد كبار العارفين بالله تعالى سيدي عبد العزيز الدبّاغ في إثبات العِصْمَةِ للأنبياء عليهم السلام:

ونود أن نورد هنا كلام أحد كبار العارفين بالله تعالى وهو سيدي عبد العزيز الدبّاغ، لنرى مدى الاختلاف بين موقفي الرجلين تجاه عباد الله المصطفين الأخيار.

قال في قوله تعالى على لسان شعيب عليه السلام: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]:

«هذا الاستثناء محض رجوع إلى الله تعالى، وذلك هو محض الإيمان، لأن أهل الفتح ولا سيما الرسل عليهم الصلاة والسلام يشاهدون فعل الله تعالى فيهم، وأنه لا حول لهم ولا قوة، وأن الفعل الذي يظهر على ذواتهم إنما هو من الله تعالى، فإذا استثنى صاحب هذه الحالة فقد غرق في بحر العرفان، وأتى بأعلى درجات الإيمان» اهـ.

وقال في قوله تعالى في شأن يوسف عليه السلام: ﴿وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَءَاهُمُ بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤] وقد سأله السائل عما يقوله بعض المفسرين في تفسيرها فأكره غاية الإنكار وقال:

«أين العصمة؟ والولي إذا وقع له الفتح نزع الله منه اثنين وسبعين عرقاً من عروق الظلام فبعضها ينشأ عنه الكبر، وبعضها ينشأ عنه الرياء، وبعضها ينشأ عنه حب الدنيا، وبعضها تنشأ عنه الشهوة ومحبة الزنا، وهذا في الولي فكيف بالنبي الذي فطر على العصمة ونشأت ذاته عليها... وفسر (هَمْ بِهَا) ب: (هَمْ بضرِبها).

وقال:

«ذات النبي لما أمدّها الله تعالى في أصل نشأتها بنور النبوة زال منها الظلام ورق الحجاب، فصار صاحبها بمثابة ضجيع الحق، دائماً قريب من الله قريب من الحق، لا يتحرك إلا في الحق ولا يسكن إلا فيه، إذا سكّت سكّت على الحق، وإذا تكلم تكلم بالحق، أمره كله حق، حتى إنه لو فرض أنه خلّق بين قوم نشأوا على الضلال لكان منابذاً لهم ومناقضاً إياهم

في جميع حركاتهم وسكناتهم لمجرد الحق الذي في حشوه ذاته، وإن لم يسمع شرعا ولا أمرا ولا نهيا، فهذه حالة كل نبي في أصل نشأته وبداية أمره وقبل أن يفتح عليه، فأما إذا وقع الفتح وزال الحجاب بين الروح والذات بالكلية وصار في حضرة الشهود دائما، فلا تسأل عن زأخر بحوره التي لا ساحل لها». انتهى كلامه.

فأين هذا ممن يُجَوِّزُ عليهم كل معصية، ويموز عليهم الكفر قبل النبوة؟

انظر باب تفسيره للآيات التي سُئِلَ عنها من كتاب الإبريز للعلامة المحقق سيدي أحمد بن المبارك السجلماسي.

كلام سيدي أبي العباس أحمد التيجاني
في إثبات العصمة للأنبياء عليهم السلام:

وقال سيدي أبو العباس أحمد التيجاني في الجزء الأول من «جواهر المعاني» (ص: ٢٠٦):

«اعلم أن الذنوب في حق الأنبياء التي هي اقتحام المنهي عنه شرعا مستحيلة في حقهم لا تتصور منهم لثبات العصمة لهم مما دق أو جل منها، والذي وقعت فيه المغفرة منه في حقهم عليهم الصلاة والسلام هي التي تصدر من الأنبياء بلسان الإباحة الشرعية، لكن يتناولها طلب الترك من وجه إجمالي لا تصريحي، وطلب الترك ههنا ليس المحرم شرعا، وإنما يطلب ترك ذلك الأمر، وإن كان في نفسه مباحا تنزيها لعلو مقامهم عن ملابسة المباح الذي تناوله وجه طلب الترك من وجه آخر، فإن المباحات في حق الأنبياء منقسمة إلى قسمين:

قسم يتمخض فيه حكم الإباحة من كل وجه لا يعارضه طلب الترك في وجه من الوجوه فهذا لا عتاب عليه.

وقسم من المباح يتناوله حكم الإباحة من وجه، ويتناوله طلب الترك من وجه، فهذا إن تفتنوا له وعلموه تركوه ولم يقتحموه، وإن غفلوا عن وجه طلب الترك فيه واقتحموه

لأجل ما فيه من الإباحة وقع العتاب لهم، وهذا هو الذنب المعهود في حقهم... وأُطلق عليه اسم الذنب مجازاً، وإن كان مباحاً لغيرهم وطلب منهم تركه لعلو مقامهم، فهو كما قيل:

«حسنات الأبرار سيئات المقربين» فهذا الذنب مباح شرعاً في نفسه... إلخ كلامه.

فجزى الله تعالى هذين الإمامين أحسن الجزاء فلقد بينا الحقيقة وأحسننا الأدب، وأوضحا ما كان مشكلاً في هذا المقام.





الفصل الرابع عشر:

في لهجه بسب عباد الله الصالحين



وفيه:

- * هُجِّجَ بسبب ابن عربي والشاذلي وابن الفارض، مردود عليه لثلاثة أمور
- * الوهابية يسرون على خطي شيخهم في سبِّ الصوفية والصالحين
- * كتاب السيد محمود الغراب في دحض افتراءات ابن تيمية على الصوفية والشيخ ابن عربي.
- * ابن تيمية يذكر تأويلات لكلام بعض الأولياء كلامهم مثل كلام الحلَّاج مما يدل على أن ميزان العدل غير مستقيم بيده.
- * كيف لا يتناول ابن تيمية الأولياء وقد تناول الخلفاء ونحطَّاهم إلى الانتقاد على النبي ﷺ؟

الفصل الرابع عشر:

في لهجه بسب عباد الله الصالحين

مثل الشيخ الأكبر محي الدين بن العربي، ومثل سيدي أبي الحسن الشاذلي، وابن الفارض - رضي الله عنهم - وغيرهم، فهو لا يترك فرصة إلا ويتنزهها ليصفهم بكل قبيح، فهم طواغيت، وهم شر من فرعون وجهم وحزبها، وأحياناً يتحدث عن «المشايخ» دون أن يعين أحداً فينسب إليهم كل سوء وقبيح.

لهجه بسب ابن عربي والشاذلي وابن الفارض، مردودٌ عليه لثلاثة أمور:

ولنا هنا ثلاثة أمور إجمالية في الجواب عنهم رضي الله عنهم:

أولها:

أنا عرفنا عدم أمانة ابن تيمية في النقل عن خصومه فيما نعرفه من آرائهم، ورأيناه يحرف معاني كلام السلف مثل الإمام مالك والإمام أحمد، ورأيناه يعبر عن آراء الأشاعرة بعبارات لم يقولوها، ولا يرضاها مسلم، لِيُصَوِّرَهُمْ في أبشع صورة مثل قوله: إنهم يقولون: إن الله لم يكن قادراً في الأزل ثم صار قادراً بعد ذلك. يريد بذلك أنهم نفوا قدم العالم، وقالوا: إن الله لم يكن معه شيء في الأزل. وقال: إنهم يقولون إن الله يعذب المطيع ويشيب العاصي دون حكمة، يعني بذلك أنهم قالوا: إنه تعالى لا يجب عليه شيء، لا ثواب ولا عقاب، ولكنه وعد بعدم تعذيب المطيع، فلن يعذبه، لأنه تعالى لا يخلف الميعاد، ووعد بثوابه فسيثيبه بمحض مشيئته لا بوجوب ذلك عليه. وأما العاصي ففي مشيئة الله تعالى.

إلى غير ذلك من تحريفاته كما سبق في الباب الأول.

فنحن لذلك نشك كل الشك فيما يعزوه للمشايخ ويقولوه على ألسنتهم، ويقتضي منا

الدين الحنيف أن نتثبت في قوله عنهم، ولا نحكم عليهم به.

والأمر الثاني:

إنا نظرنا إلى ابن تيمية وإلى هؤلاء الناس الذين يشن عليهم الغارة في كل وقت وحين، فرأيناه هو منبوذ عند عامة الأمة الإسلامية منذ بروزه إلى الوجود، وإلى اليوم، سوى شذمته القليلة، ووجدنا العلماء إما مكفّر له وإما مُبدّع، وإما مُعتذر عنه بأن ما نسب إليه لم يثبت أو بغير ذلك من المعاذير. ووجدنا ابن العربي والشاذلي مُجمَعًا على ولايتهما وعلى التبرك بهما، وأنها بلغا الولاية العظمى، فنحن لا جرم، لا نقبل قول المجروح الشاذ في الأئمة الكبار، ولا نلتفت إليه، فإن جرحه لهم إنما هو جرح لنفسه....

والأمر الثالث:

أن أئمة الصوفية مُجمِعون على أن سلوك الشريعة أمر واجب، لا يُغني عنه الترفي في مقامات العرفان، وعلى أن الشريعة قد اكتملت ب وفاة النبي ﷺ.

ولهم - أي الصوفية - بعد ذلك عبارات يطلقونها ليعبروا عن معان حصلت عندهم قد لا يفهمها كثير من الناس، فمن كان من أهلها انتفع بها، ومن لم يكن من أهلها فواجهه أن لا يتعرض لها، فإنه إن تعرض لها، فهمها على غير معناها، فَضَلَّ بها أو ضلَّل قوما صالحين. وبهذه الأمور الثلاثة ندرك أن مرتبة الغوثين، ابن العربي والشاذلي رضي الله عنهما ونفعنا ببركتهما، لا ينقص منها طنين الذباب، ولا إزراء المجروحين.

ولابن تيمية حذقة كبيرة في هذا الباب وتناقض وتظاهر بالدفاع عن الصالحين أحيانا ثم لا يلبث أن ينقلب عليهم. ويُقرُّ أحيانا بالكشوفات والخوارق والفناء وغير ذلك، ثم ينقلب مع ذلك على المشايخ ويقول إنما رأوه أو رآه أتباعهم إنما هم الشياطين، وإن ادعوا رؤية الخضر، فإنها رأوا شيطانا.

الوهابية يسرون على خطي شيخهم في سب الصوفية والصالحين:

وقد سارت الوهابية المعاصرة على أثره بكثير من الغطرسة والجهل بمغنييه، فذموا التصوف على العموم ونفوا الولاية، وأنكروا كشوفات الصالحين...

ثم لم يكتفوا بذلك حتى ذموا الصالحين بأعيانهم وأسمائهم، مثل الشيخ أبي العباس التجاني، والشيخ ماء العينين وغيرهما، وصار الإنكار على الأولياء دعامة من دعائم بدعتهم نسأل الله تعالى السلامة والعافية.

وقد ألف العلماء التأليف في الدفاع عن ابن العربي وابن الفارض وغيرهما من أولياء الأمة الذين تعرض ابن تيمية لهم بالذم، والتبديع والتكفير، نسأل الله تعالى السلامة من مثل صنيعة.

قال الشيخ العلامة ابن حجر الهيتمي في الفتاوي الحديثية (ص: ١٥٠):

«وكفاك حجة على ولايتهما - يعني ابن عربي وابن الفارض - تصريح كثيرين من الأكابر بها، وبأنهما من الأخيار المقربين، كالشيخ العارف الإمام الفقيه المحدث المتقي عبد الله اليافعي، نزيل مكة المشرفة وعالمها... وكالشيخ المجمع على جلالته وعلمه بمذهب مالك وغيره، وعلى معرفته التاج ابن عطاء الله، وناهيك بحكمه وتنويره دليلا على ذلك، وكالشيخ العلامة المحقق الشافعي الأصولي التاج السبكي، وكشيخنا خاتمة المتأخرين، وواسطة جمع المحققين زكريا الأنصاري، وكالشيخ العلامة البرهان بن أبي شريف، وناهيك أيضا بهذين العالمين... إلخ كلامه.

وكفاك في جانب سيدي أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه ونفعنا ببركته اعتراف العلماء الأئمة الذين عاصروه أو عاصروا تلاميذه، أو تلاميذهم، له بالفضل والولاية، مثل سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام، والإمام تقي الدين ابن دقيق العيد، والإمام تقي الدين السبكي، وابنه العلامة التاج السبكي، وعز الدين بن جماعة، ثم من بعدهم بلا

انقطاع إلى الآن.

وأما الحلّاج فقد شرح الإمام الغزالي كلامه ودافع عنه.

كتاب السيد محمود الغراب في دحض اقتراءات ابن تيمية على الصوفية
والشيخ ابن عربي:

وقد ألف السيد محمود الغراب كتاباً جيداً محققاً أظهر فيه تحريف ابن تيمية لكلام ابن العربي رضي الله عنه وتحامله عليه، وقال محمود الغراب: إنه رجع إلى نسخة من الفتوحات المكية للشيخ الأكبر بخط يده وإلى نسخة من الفصوص له صحيحة، وبأن بمقابلة ما يعزوه له ابن تيمية مع ما فيها أنه يُحرّف كلامه.

ابن تيمية يذكر تأويلات لكلام بعض الأولياء كلامهم مثل كلام الحلّاج
مما يدل على أن ميزان العدل غير مستقيم بيده:

ثم ذكر السيد محمود الغراب في كتابه أن ابن تيمية يذكر أحياناً تأويلات لكلام بعض الأولياء كلامهم مثل كلام الحلّاج، وأحياناً يضلّهم بذلك الكلام، ويقول عنهم: إن هذا اللفظ معنى مقبولا ثم يحكم عليهم بأنهم لا يريدون ذلك المعنى وإنما يريدون المعنى المرفوض. وقال عنه إن ميزان العدل غير مستقيم بيده.

وهذا الكتاب مهم جداً لفهم كلام الشيخ الأكبر وغيره من أهل التصوف، فليراجع.

ومن تأمل كلام ابن تيمية الموثق في فتاويه علم حقاً أن ميزان العدل بيده غير مستقيم، فهو يقر بالمكاشفات، وإطلاع بعض الأولياء على الغيب، ويقر بالكرامات ويقر بانكشاف الحجاب عن الإنسان حتى يسمع تسبيح الحصا، وحتى يرى الحجب النورانية، ويقول في (الجزء ٢ / ص ٣٩٦):

«قد يقع بعض من غلب عليه الحال في نوع من الحلول والاتحاد (...) لكن لما ورد عليه

ما غيب عقله أو أفناه عما سوى محبوه، ولم يكن ذلك بذنب منه: كان معذورا غير معاقب عليه ما دام غير عاقل... وهذا كما يحكى: أن رجلين كان أحدهما يحب الآخر فوقع المحبوب في اليم، فألقى الآخر نفسه خلفه فقال: أنا وقعت، فما الذي أوقعك؟ فقال: غبت بك عني، فظننت أنك أني.

فهذه الحال تعتري كثيرا من أهل المحبة والإرادة في جانب الحق، وفي غير جانبه... فإنه يغيب بمحبوبه عن حبه وعن نفسه، ويمدّ كوره عن ذكره... فلا يشعر حينئذ بالتميز ولا بوجوده، فقد يقول في هذه الحال: أنا الحق، أو سبحانه، أو ما في الجبة إلا الله، ونحو ذلك.. وأما أهل الحلول: فمنهم من يغلب عليه شهود القلب وتجليه، حتى يتوهم أنه رأى الله بعيني رأسه، ولهذا ذكر ذلك طائفة من العباد الأصحاء، غلطا منهم... إلخ كلامه.

فكيف بعد هذا يحكم بإلحاد الحلاج وكفره، وابن العربي وابن سبعين وغيرهم من الأولياء الكرام الذين لم يرو عنهم مثل هذا الكلام سوى ما روي عن الحلاج... رضي الله عنهم جميعا ونفعنا ببركتهم، فكأن لابن تيمية دخلا على الأخيار المصطفين أو ثارا عند عباد الله الصالحين من أنبياء وأولياء نسأل الله تعالى السلامة والعافية.

كيف لا يتناول ابنُ تيمية الأولياء وقد تناول الخلفاء وتخطّاهم إلى
الانتقاد على النبي ﷺ؟

وماذا نبتغي من الذب عن الأولياء الكرام، بعد أن تناول ابنُ تيمية الخلفاء الراشدين بما تناولهم به؟ كما سترى بعضه في باب خرقه للإجماع.

وقال عن علي كرم الله وجهه ما قال من التنقيص والذم الصريح على لسان الناصبي، ولم يسجله الناصبي ولم يخلده في بطون الكتب بل الذي خلّده ابنُ تيمية، ثم الله تعالى أعلم من هو الناصبي الذي قاله.

وقال في الجزء الخامس عشر (ص: ٢٢٩) في الحديث عن علي كرم الله وجهه لما طرده رسول الله ﷺ هو وفاطمة وهما نائمان فقال: ألا تصليان؟ فقال علي: يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله، إن شاء أن يمسكها وإن شاء أن يرسلها، فولى النبي ﷺ وهو يضرب فخذه ويقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٣] قال ابن تيمية: الحديث نص في ذم من عارض الأمر بالقدر... وهي في نفسها كلمة حق ولكن لا تصلح لمعارضة الأمر بل معارضة الأمر بها من باب الجدل المذموم... وهؤلاء أحد أقسام القدريّة، وقد صنفتهم في غير هذا الموضع». انتهى.

ليس هذا بعشك فادر جي ولا كرامة. فشر كما لخير كما الغداء

وقد فهم العلماء الموقف وتأدبوا بها ينبغي من الأدب، قال القسطلاني:

«قال ابن بطال: ليس للإمام أن يشدد في النوافل، فإنه ﷺ قنع بقوله: أنفسنا بيد الله، فهو عذر في النافلة لا في الفريضة» اهـ.

وقال النووي:

«المختار في معناه أنه تعجب من سرعة جوابه، وعدم موافقته له على الاعتذار بهذا، وقيل: قاله تسليماً لعذرهما، وأنه لا عتب عليهما». اهـ.

وكيف يسلم عباد الله الصالحون منه وقد وجه الانتقاد إلى رسول الله ﷺ فقال في شأن المباهلة المشهورة: «ولو دعا أبا بكر وعمر لكان أسرع للإجابة وأولى».





الفصل الخامس عشر:

في بعض المسائل التي خرق فيها الإجماع



وفيه:

* ذكُرُ المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع

* عرض تناقضات عجيبة لهذا المبتدع، وهذه من الله سنة في كل من حاول فرض هواه على السنة.

الفصل الخامس عشر: في بعض المسائل التي خرق فيها الإجماع

وهي كثيرة، وقد سُجِّل عليه بعضُها في حياته، ورد عليه فيها العلماء، مثل الإمام السبكي، ولحقته من أجلها المَحَنُ، وقد عَدَّ تلميذه ابن عبد الهادي بعضا منها في العقود الدرية (ص: ٣٢٢) وما بعدها.

وذكر بعضها الحافظ صلاح الدين العلائي كما عزا إليه الحافظ ابن طولون في «ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر».

ذَكَرُ المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع:

قال الحافظ العلائي:

ذَكَرُ المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع:

فمنها ما خالف فيها الإجماع، ومنها ما خالف فيه الراجح في المذاهب، فمن ذلك يمينُ الطلاق، قال بأنه لا يقع عند وقوع المحلوف عليه، بل عليه فيها كفارة يمين، ولم يقل قبله بالكفارة فيها واحد من فقهاء المسلمين البتة، ودام إفتاؤه بذلك زمانا طويلا، وعَظُم الخطب، ووقع في تقليده جم غفير من العوام. وعم البلاء وأن طلاق الحائض لا يقع، وكذلك الطلاق في طَهْرِ جامع فيه زوجته، وأن الطلاق الثلاث يرد إلى واحدة، وكان قبل ذلك قد نُقِلَ إجماع المسلمين في هذه المسألة على خلاف ذلك، وأن من خالفه فقد كفر، ثم إنه أفتى بخلافه، وأوقع خلقا كثيرا من الناس فيه، وأن الصلاة إذا تركت عمدا لا يُشرع قضاؤها، وأن الحائض تطوف بالبيت من غير كفارة، وهذا مباح لها، وأن المكوس حلال لمن أقطعها، وإذا أخذت من التجار أجزأتهم عن الزكاة وإن لم يكن باسم الزكاة، ولا على

رسمها، وأن المائعات لا تنجس بموت الفأرة ونحوها فيها، وأن الجنب يصلي تطوعه بالليل بالتييم، ولا يؤخره إلى أن يغتسل عند الفجر، وإن كان بالبلد، وقد رأيتُ من يفعل ذلك ممن قلده فمنعته منه، وسمعتُه حين سئل عن رجل قَدِمَ قَرَأَاشًا لأمير فيجنب بالليل في السفر، ويخاف إن اغتسل عند الفجر أن يتهمه أستاذه، فأفتاه بصلاة الصبح بالتييم، وهو قادر على الغسل، وسئل عن شرط الواقف فقال: غير معتبر بالكلية، بل الوقف على الشافعية يصرف إلى الحنفية، وعلى الفقهاء إلى الصوفية، وبالعكس، وكان يفعل هذا في مدرسته، فيعطي منها الجند والعوام، ولا يحضر درسا على اصطلاح الفقهاء وشرط الواقف، بل يحضر فيها ميعادا يوم الثلاثاء ويحضره العوام، ويستغني بذلك عن الدرس.

وسئل عن جواز بيع أمهات الأولاد، فرجحه وأفتى به.

ومن المسائل المنفرد فيها في الأصول مسألة الحسن والقبح التي يقول بها المعتزلة، فقال بها ونصرها، وصنف فيها، وجعلها دين الله، بل التزم كل ما يبنى عليها كالموازنة في الأعمال، وأما مقالته في أصول الدين فمنها أنه سبحانه محل للحوادث، تعالى الله عما يقول علوا كبيرا، وأنه مركب مفتقر إلى اليد والعين والوجه والساق ونحوها، افتقار الكل إلى الجزء، وأن القرآن محدث في ذاته تعالى، وأن العالم قديم بالنوع، ولم يزل مع الله مخلوق دائما فجعله موجبا بالذات لا فاعلا بالاختيار، سبحانه ما أحلمه. ومنها قوله بالجسمية والجهة والانتقال، وهو منزّه عن ذلك، وصرح في بعض تصانيفه بأن الله بقدر العرش لا أكبر ولا أصغر، تعالى الله عن ذلك.

وصنف جزءا في أن علم الله لا يتعلق بها لا يتناهى، كنعيم أهل الجنة، وأنه لا يحيط بغير المتناهي... ومنها أن الأنبياء غير معصومين، وأن نبينا عليه وعليهم الصلاة والسلام ليس له جاه يتوسل به أحدٌ إلا وأن يكون مخطئا، وصنف في ذلك عدة أوراق، وأن إنشاء السفر لزيارة نبينا ﷺ لا تُقصر فيه الصلاة، وبالعكس في ذلك، ولم يقل به أحد من المسلمين قبله، وأن عذاب أهل النار ينقطع ولا يتأبد.

ومن أفرادہ أيضا أن التوراة والإنجيل لم تبدل ألفاظهما، بل هي باقية على ما أنزلت، وإنما وقع التحريف في تأويلها، وله فيه مصنف... انتهى كلام الحافظ العلائي. انظر تكملة الرد على نونية ابن القيم (ص ١٤١) وما بعدها.

وفوله بفناء عذاب النار رد عليه السبكي بجزء مطبوع.

ومما خالف فيه ابن تيمية الناس أيضا زيادة على ما تقدم كما ذكر عنه تلميذه ابن عبد الهادي: القول بجواز المسابقة بلا محلل، والقول باستبراء المختلعة بحيضة وكذلك الموطوءة بشبهة، والمطلقة آخر ثلاث تطليقات، والقول بإباحة وطء الوثنيات بملك اليمين، والقول بجواز عقد الرداء في الإحرام، ولا فدية في ذلك، والقول بجواز بيع الأصل بالعصير كالزيتون بالزيت، والقول بجواز الوضوء بكل ما يسمى ماء مطلقا كان أو مقيدا، والقول بجواز بيع ما يتخذ من الفضة للتحلي وغيره كالخاتم ونحوه بالفضة متفاضلا وجعل الزائد من الثمن في مقابلة الصنعة، والقول بأن المائع لا ينجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن يتغير قليلا كان أو كثيرا، والقول بجواز التيمم لمن خاف فوات العيد والجمعة باستعمال الماء.

وكان يميل أخيرا لتوريت المسلم من الكافر الذمي، وله في ذلك مصنف وبحث طويل، ثم ذكر قوله بالتكفير في الحلف بالطلاق، وأن الطلاق المحرم لا يقع، وأن الثلاث تقع واحدة، وذكر ما ألفه ابن تيمية في هذه المسائل من التأليف.

وذكر العلامة المحقق زاهد الكوثري في تكملة الرد على نونية ابن القيم (ص: ١٤٣) مسائل أخرى زادها ابن رجب في مفردات ابن تيمية منها: ارتفاع الحدث بماء الورد ونحوه من المياه المعتصرة، وقد تقدم بإجمال في كلام ابن عبد الهادي، ومنها جواز المسح على كل ما يحتاج في نزعه من الرجل إلى معالجة باليد أو بالرجل الأخرى... ومنها أنه لا حد لأقل الحيض ولا لأكثره ولا لسن الإياس...

عرض تناقضات عجيبة لهذا المبتدع، وهذه من الله سنة في كل من
حاول فرض هواه على السنة:

وقال العلامة المحدث الفقيه الشيخ سلامة العزامي القضاعي في «فرقان
القرآن» (ص ١٣٥):

«من عجيب أمر هذا الرجل أنه إذا ابتدع شيئا حكى عليه إجماع الأولين والآخرين كذبا
وزورا، وربما تجد تناقضه في الصفحة الواحدة، فتجده في مناهجه مثلا يدعي أنه ما من
حادث إلا وقبلة حادث إلى ما لا نهاية له في جانب الماضي ثم يقول، وعلى ذلك أجمع الصحابة
والتابعون، وبعد قليل يحكي اختلاف الصحابة في أول مخلوق ما هو؟ أهو القلم أم الماء؟

وبينما تراه يتكلم بلسان أهل الحق المنزهين إذا بك تراه انقلب جهويا، وسمى كل من لا
يقول بذلك معطلا زنديقا كافرا...

وبينما تراه يسب جهما والجهمية إذا بك تراه يأخذ بقوله في أن النار تفتنى وأن أهلها
ليسوا خالدين فيها أبدا... وفتح أبواب استباحة الفروج، فنقل الثقافات من خطه القول بأن
الطلاق الثلاث إذا جمع في لفظة واحدة لا يقع أصلا، والمشهور عنه القول بأنه يقع واحدة،
ويحكي على ذلك الإجماع، وقد علم أهل العلم أن الإجماع من عهد عمر إلى زمانه منعقد
على خلافه.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح - بعد ما ذكر أجوبة العلماء عن الحديث الذي تمسك
بظاھر هذا المبتدع، وبعد ما حكى خلافا عن بعض الناس، قال في آخر البحث -: وبالجملّة
فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في مسألة المتعة سواء، أعني قول جابر: إنها كانت
تفعل في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر، قال: ثم نهانا عمر عنها فأنتهينا،
فالراجح في الموضوعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث، للإجماع الذي انعقد في عهد عمر على
ذلك، ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر خالفه في واحدة منها، وقد دل إجماعهم على وجود

ناسخ، وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر، فالمخالف بعد هذا الإجماع منابذ له، والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق. اهـ بحروفه.

ولم يكتف أعني ابن تيمية في باب الطلاق بهذا القدر، بل قال: إن الطلاق المعلق على وجه اليمين ولو ثلاثا، وإن دخلت الدار فأنت طالق لا يقع، وحكى عن الصحابة أنهم لم يتكلموا في المسألة فضلا عن أنها وقعت منهم، ولا ينجل من أن البخاري ذكر في صحيحه تعليقا بصيغة الجزم عن ابن عمر أنه سئل عن رجل قال لامرأته أنت طالق البتة إن خرجت، فقال: إن خرجت فقد بانت منه، وإن لم تخرج فليس بشيء، وصح عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل قال لامرأته: إن فعلت كذا وكذا فأنت طالق، ففعلته، قال هي واحدة، وهو أحق بها، وكذلك رويت آثار صحاح عن علي في القول بوقوع الطلاق المعلق، عند وقوع المعلق عليه، وكذلك صح عن أبي ذر علقه تعليقا، ومن العجيب أنه بعدما حكى عن الصحابة أنهم لم يتكلموا في هذه المسألة يحكي عنهم أنهم قائلون بقوله، ويعمد إلى آيات يتأولها على غير وجهها، يضل بها العامة والقرييين من درجتهم من أهل العلم، ويحكي الخلاف في وقوع الطلاق المعلق، على وجه اليمين كذبا وزورا، وقد حكى الإجماع على وقوع الطلاق المعلق مطلقا الإمام الشافعي والإمام أبو عبيد القاسم بن سلام والإمامان أبو بكر بن المنذر وأبو جعفر الطبري والإمام محمد بن نصر المروزي، والحافظ ابن عبد البر في كتابه التمهيد والاستذكار، في آخرين يطول ذكرهم... إلخ كلام العلامة العزامي.





الخاتمة

نسأل الله تعالى حسنها



وفيها:

* تحرمُ إشاعةُ كتب هذا المبتدع بين العوَّام.

* تلقيه بشيخ الإسلام ترويج ليدعته.

* التحذير من ابن القيم تلميذ ابن تيمية والوهابية أتباع ابن القيم وشيخه.

* التحذير من كتب لم تثبت عن الأئمة مثل كتاب «الردّ على الجهميّة» المنسوب للإمام أحمد. والتحذير من كتب ألفتها الأئمة فارتكبوا فيها الأخطاء في العقائد مثل: «كتاب التوحيد» للإمام ابن خزيمة:

الخلاصة

نسأل الله تعالى حسنها

تحرم إشاعة كتب هذا المبتدع بين العوام:

لقد تبين مما تقدم أن ابن تيمية ارتكب في كتبه كثيرا من أنواع البدع والضلالات التي قال كثير من العلماء في أمثالها إنها كفر، ورأينا عدم أمانته في نقل كلام الخصوم، وفي تفسير كلام الأئمة، وكثرة ادعائه للإجماع بغير حق، ورأينا تعصبه لأقواله واستدلالة لها بالرطب واليابس والجعد والسبط، ورأينا تحامله على علماء الأمة الإسلامية وأئمتها وأكابر أوليائها، ويعد هذا كله، فلا يحل - فيما أرى - لعالم أن يتوقف في شأن ابن تيمية ولا أن يلقيه بشيخ الإسلام، ولا أن يدع كتبه تذاع بين جماهير المسلمين، إذا كان باستطاعته أن يمنع ذلك، فإن في إذاعتها فيهم تحريفا لعقائدهم عن عقائد أهل السنة.

فليتصور العلماء أن عوام المسلمين سيصبحون معتقدين أن النار فانية، وأن الله تعالى في جهة، وأنه يشبه الحوادث، وأن القرآن حادث، وأن العالم قديم، وأن الرسل غير معصومين، وأن جميع أولياء الأمة المشهورين وعلمائها الكبار على ضلال مبين، فهل يسمح عالم بانتشار هذا بين العوام؟

تلقية بشيخ الإسلام ترويحاً ليدعته:

وأما تلقية بشيخ الإسلام ففيه ترويح لهذه البدع عند العامة، فهو بذلك يجر إلى مفسدة عظمى، وفيه كذب بحث، فإنه ليس شيخا للإسلام، وإنما هو آفة ومحنة كبرى وقعت على الإسلام، منذ بروزه إلى الآن.

قال العالم العلامة المحقق المجاهد في سبيل الله تعالى ناصر السنة في هذا العصر محمد

زاهد الكوثري في تكلمة الرد (ص: ١٠٥) عن ابن تيمية:

«يوجد من يلقبه بشيخ الإسلام، وللمبتدعة إفتِتَانٌ بهذا اللقب لزعمائهم إيهاما للضعفاء في العلم أن ما يدعو إليه هذا الزائغ هو الإسلام الصحيح، ويُخاف على من يستمر في تلقيه بعد أن عرف مخالفاته لشرع الإسلام، ومن ذكره بهذا اللقب من أهل السنة إنما ذكره قبل أن يجاهر ذلك المبتدع ببدعه المعروفة، وأما من استمر على اللقب من المتأخرين فإنما استمر جهلا ببدعه التي نقلناها من أوثق المصادر أو ظنا منه أنه تاب وأتاب وحافظ على عهوده». انتهى كلامه.

قلت: وحتى لو قدرنا أن الرجل تاب وأتاب ومات على حسن الخاتمة، فإن ذلك لا يغير من الواقع الذي أمامنا في كُتبه شيئا، وإنما توبته - إن كانت - تنجيه من عذاب الله تعالى في الآخرة، ولا عذر لأحد في اقتفاء البدع المدونة في تأليفه بأي حال من الأحوال، ولا عذر لعالم بعد الاطلاع عليها في تلقيه بشيخ الإسلام.

فنسأل الله تعالى أن يجيرنا من فتنته ويخلصنا من محنته، وأن يثبتنا ويثبت المسلمين في هذا العهد المضطرب بالقول الثابت، وأن يثبتنا به في الآخرة، إنه سميع مجيب.

التحذير من ابن القيم تلميذ ابن تيمية والوهابية أتباع ابن القيم وشيخه:

وقد صرح العلماء بأن قيام العلماء في رد البدع وحماية عقائد العامة من الزيغ أمر واجب عليهم، فيجب على علماء هذا العصر أن يقوموا في بيان ضلال ابن تيمية، وفتنه الوهابية وأتباعه مثل ابن القيم وغيره.

التحذير من كتب لم تثبت عن الأئمة مثل كتاب «الرد على الجهمية»
المنسوب للإمام أحمد. والتحذير من كتب ألفها بعض الأئمة فارتكبوا فيها
الأخطاء في العقائد مثل: «كتاب التوحيد» للإمام ابن خزيمة:

ويجب على العلماء أن يحذروا الناس من تأليف لم تثبت عن الأئمة مثل كتاب «الرد على الجهمية» المنسوب إلى الإمام أحمد، ويحذروهم من كتب ألفها بعض الأئمة فارتكبوا فيها الأخطاء في العقائد، مثل كتاب التوحيد لابن خزيمة، وأن يحذروهم من بعض المؤلفين الذين يوجد عندهم ما يخالف السنة مثل عثمان بن سعيد الدارمي، وغيره من الحشوية، (والدارمي هذا ليس هو الدارمي صاحب المسند)، ويجب عليهم أن يقولوا للمسلمين بلا مدهانة ولا مواربة:

إن الفرقة الوهابية فرقة ضالة جمعت أنواعا عديدة من أنواع الضلال والبدع، فهم خوارج يكفرون عموم المسلمين في عصرهم وقبل عصرهم، ومجسمة يقولون بالجهة في حق الله تعالى، ويشبهونه بخلقه، وهم تيميون يُزُرون بمنصب النبوة ويهونون شأنها إلى غير ذلك من بدعهم، وإنما استقوا ضلالهم هذا كله من إمامهم ابن تيمية.

ونسأل الله تعالى أن ينصر دينه، ويعزز ملة نبيه ﷺ، وأن يمتتنا على ملته ويحشرنا في أمته، ويسكننا الجنة بجواره ﷻ، وأن يجعل هذا الكتاب مقبولا عنده تعالى وعند رسوله ﷺ، وعند المسلمين أجمعين، وأن يُحيي به ما اندثر من السنة المشرفة ويقيم به ما اعوج من عقائد المسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين آمين.





التقاريط



هذه تقاريط كتاب: «فتاوي ابن تيمية في الميزان» الذي ألفه الشيخُ قبل ما يقرب من خمس عشرة سنة من تأليفه للكتاب الذي بين أيدينا، لكننا نثبِتُ هذه الكتاباتِ القِيَمَةَ لِمْزِيدِ الفائدة.

تقرّيف العلامة الشيخ أحمد بن الشيخ محمد عبد الرحمن بن أبي بكر
بن فتي الشقروويّ الحسنيّ الشنقيطيّ، رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه اللهم ارحمنا
والمسلمين في كل حال يلله آمين

هذا تقرّيف عبيد ربه أحمد بن شيخه محمد عبد الرحمن بن أبي بكر بن فتي الشقرووي
الحسني لطف الله تعالى به لكتاب العالم العلامة محمد بن أحمد مسكة اليعقوبي من بني باريك
الله فيه المسمى (فتاوى ابن تيمية في الميزان):

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه
الطيبين الطاهرين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد تصفحت كتاب العالم العلامة، الحبر البحر الفهامة، الجهد المحقق، التحرير المدقّق،
السيد محمد بن أحمد مسكة اليعقوبي ثم من بني باريك الله فيه، فوجدته كتاباً جمع فأوعى،
وفاق أضرابه جنساً ونوعاً، فريداً في بابيه، كاشفاً عن الحق حجاب نقابه، قد أخذ بأطراف
الأبحاث فاستقصاها، ولم يلق عصاه حتى أحصى حصاها، وتبع حجة الخصم فاستخرجها
من مكانها بالرقوم، ورد الله به إلى الحق روحه وقد بلغت الحلقوم، وناقش شبه المبطلين
فانجلى ظلامها، وذرت شمس حقه على التليسات فانجلى قناتها، وجادل بالحق فأفحم،
وأجأ الخصم إلى الاعتراف فألجم، وصحح ونقح، وصرّح فأوضح، وركب أشكال الحجج،
وسوّر فاستنتج، وأقنع المنازع، ورّقّم المراجع، وبين أخطاء المخطئين في مواضعها، وأعاد
نجوم المهتدين إلى مواقعها، وسلك في التحقيق أقوم طريق، فهو بحسن الثناء والتقدير
حقيق، فكتابه في واقعه ميزان اعتدال، لا حشو فيه ولا إملال ولا إخلال، أكبر أدلته كتاب
فيه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشبهات، سِرنا فيه على سبيل الأولين في النفي

والإثبات، وكلام المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، وإجماع الأمة على ما انبسط من معاني الأصلين أو انطوى، كتاب أغاث الله به عقائد الأشاعرة السنيين، فاستخرجها من بين فرت ودم لبنا خالصا سائغا للشريين، والحمد لله رب العلمين.

وقد صادف تصنيف هذا الكتاب في صفوف المسلمين في بلادنا أعاصير فتن كادت تقضي على الإسلام يرجع أكثرها إلى إعجاب كل ذي رأي برأيه، طغت فيه المادة حتى اختفت الأرواح، وخَدَمَ العالمُ الفِكرَ والفِكرُ العالمَ حتى عُبدَتِ الأشباح، وانقلبت الحقائق حتى استجيزَ المُحال، وعُظمت الدقائق فكأنها يهتف في الآذان لسان الحال، وشادَّ الدينَ بعضُ علمائه بالعقول فغلبهم، واستصرخَ المشعبدون هواهم فلبَّى طلبهم، وفتنَ القوميُّ بقوميته، والوطني بوطنيته، والشيوعي بتقنيته، والرأسمالي بتمرينه، والمفكر بأفكاره، والباحث بمنظاره، وقامت المادة إلى جنب الدعاوي والدعوات، فاستسهل الكذب والتليس وانقلبت المفاهيم هفوات، ونجمت بين المسلمين، طوائف من المتطرفين المنحرفين، ترد صحيح الدين بشبه تدعي أنها حقائق الدين، وانتهت الأبحاث الروحية المنحرفة، والعقلية المتطرفة، واللسانية المثقفة إلى تشبيه الخلق بالحق، أو جعل الخلق عين الحق.

فمتبعو المتشابه ابتغاء الفتنة يناقضون للتشكيك نصوص القرآن العظيم، وإذا لم يهتدوا به فيقولون هذا إفك قديم. ومنهم مأولون بما يقتضي التشبيه، ويهدم قواعد التنزيه، يشبِّهون من الصفات الحادثة للقديم جل جلاله ما لا شفوف له على صفات الشمس والقمر، وهؤلاء المفترونون كعباد الصور، وآخرون منهم قابلوا النصوص بما لا يوافقها في اعتقادهم، فشككهم في صدق الكتاب قصورُ أفهامهم، وخبث مرادهم، وتسوروا بأفكارهم على ما خفي دليله، بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم تاويله، فرموه بدائهم وتولوا، وقد قال شيخنا أحمد بن أحمد في مراقي الأواه في هذا المضمار:

إن تنتقص معناه أو نظامه فارجع على نفسك باللامه
يستصغر الكوكب في السماء رائيهِ والذنب لعين الرائي

والطرف ليس ناقصا بسبب أن لم تنل قذالهُ كف الصبي

وقد شبه المنحرفون من الجسمانيين والروحانيين حتى أدى البحثُ غيرُ الموفق نُفَاةَ الروحانيات المشبهين بسبب التسور على التشابه إلى تشبيه سافر وتجسيم عظيم، فركبوا من لفظ الصورة والصوت والوجه واليدين والساق والقدم والأصابع والتزول والضحك والاستواء والفوقية صورة يعبدونها لا يصدّهم عنها محكم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ٩] كما فهم الروحانيون المفتونون من التجلي والإتيان والمجيء والاستطعام والاستعادة والأولية والآخرية والظاهرية والباطنية، وأن الحق تعالى كان ولا شيء معه وأنه الآن على ما عليه كان، وأنه قال جل من قائل: (كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها)، وأن كل ما سواه تعالى باطل: أنهم هم الحق بضرب من الاحتيال وتحريف الكلم عَنْ مواضعه وإلغاء العقل والتّصامُّمِ عن أوضح النقل، فيتذرعون بالمتشابه من النصوص إلى ترجيح المعية بالذات، ثم يتطرقون من المعية بالذات إلى القول بوحدة الوجود، والكتابُ العزيزُ والسنة النبويةُ، يردان على أولئك وأولاء، فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ٩] دليل المخالفة الأكبر، فأول الآية رد على كل مشبه ودليل لكل منزّه، وآخرها رد على كل معطل، ودليل لكل مُوحّد مُنزّه، وردود القرآن والسنة على المشبهين والمعطلين كثيرة جدا، وغاية ما يتمسك به المجسمون والمشبهون أن يبرزوا للناس صورة إنسانية تامة من ظواهر المتشابه مع أنهم يسوا من استكهاها، فانتهى بهم الحال إلى عبادة صورة ناقصة نعوذ بالله من سوء قضائه ولو عبدوا صورة إنسانية كاملة لم تُعَدُّ أن تكون كالصنم وعبادته كفر أو تكون صورة نبي أو ملك، وعبادة أحد دون الله تعالى كفر، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَكِيَّةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] أو تكون صورة شمس أو قمر، وقد نهى الله تعالى عن عبادتهما، قال تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [نمل: ٢٦] ولوازم الجسمية من الأعراض وعلامة الحدوث أكثر من أن نأتي عليها في هذا المكتوب وسبيلنا كالسلف في متشابه الصفات التنزيه التام

الذي لا يسع المؤمن اعتقاد غيره مع تفويض المعنى المراد منه إلى الله تعالى أو تأويله بما تقره اللغة العربية والشريعة المحمدية، مع أننا إن شاء الله تعالى مع السواد الأعظم متمسكون بما درجت عليه الدهماء المباركة لا نعتمد في عقائدنا على الضعيف الشاذ ولا المأثور المعلوم، ولا على أفهام المفتونين ظاهراً أو باطناً إن شاء الله تعالى.

وليعلم الواقف على مكتوبنا هذا أننا براءء من كل شيء ينافي الحق والدين الإسلامي كالتجسيم والتشبيه والاستقرار على العرش والهبوط، وكل شيء يلزم منه حدوث الحق تبارك وتعالى أو قديم غيره، ومن ذلك وحدة الوجود، فإننا لا نعتقد بها ولا نقرها للنقل الصحيح والعقل الصريح، أما النقل فقد كفر الله تعالى القائلين: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٩]، والقائلين إنه ابنه، والقائلين إنه ثالث ثلاثة، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، وقال في شأن الملائكة عليهم السلام: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلْيَنْكُرْ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٢٩] وقال جل من قائل: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧١] وصح عن رسول الله ﷺ أنه «اختار لما خير أن يكون نبياً عبداً» وقال الله تعالى في شأنه لما أسرى به: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، وقال جل من قائل في الحالة التي سيحشر عليها الخلق: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مریم: ٩٤] وقال في تكفير المدعين أن بعض عباده جزء منه: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا لَمَّا الْإِنْسَانُ لَكَفُورٌ مَبِينٌ﴾ [الزخرف: ١٤] وقد دلت هذه الأدلة كلها أن الأنبياء والملائكة على شرف جنسيتها عباد الله تعالى وأن جميع الخلق موصوف بالعبودية لله تعالى، وأن مدعي الربوبية كافر سواء ادعى أنه هو الله أو أنه ابنه أو أنه نظيره، أو جزؤه أو مثله فبطلت ربوبية شيء سوى الله تعالى، وتوعد الله تعالى مدعيها بالعذاب الأليم، فلم يبق لمومن أن يعتقد في مخلوق لله تعالى إلا العبودية، ولم يبق لمومن كذلك سبيل إلى إنكار ذلك بعد تعدد وتكرر الأدلة الواضحة على ذلك، وبين الله تعالى الفروق الواضحة بينه وبين أفاضل أنبيائه، حيث قال جل من قائل: ﴿قُلْ بَعَثَ يَنْفِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُنْفِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَآمَنَهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٩]،

فاتضح أن الأنبياء على جلالة قدرهم لا يملكون كشف الضر عنهم إن أَرَادَهُ اللهُ بِهِمْ، وهذا برهان قطعي على أنهم ليسوا آلهة، فكيف يدعى لهم ما لا يدعونه، ثم كيف يدعى لمن هو دونهم بكثير، ثم إن الامتزاج أو الفناء الذي يدعيه بعض المفتونين لا يمكن أن يكون إلا كذبا كفرا صريحا، لأن شرط الامتزاج إمكان اتصاف الحق تعالى بالأعراض الحادثة، أو إمكان اتصاف المخلوقين بالكمالات القديمة، وكلاهما مستحيل لاستحالة مماثلة أحدهما للآخر لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ٩].

أما الاتحاد فلا يمكن ما دامت المماثلة مستحيلة وذلك أن مخالفة المخلوقات لخالقها واجبة اعتقادا وشرطها مغايرة المخلوق للخالق، ولا مغايرة مع الاتحاد ولا اتحاد مع المغايرة، فبطلت وحدة الوجود لاقتضائها المحال أعني انقلاب الواجب الذي هو المخالفة محالا وانقلاب المحال الذي هو وحدة الوجود واجبا، وما يؤدي إلى المحال محال، فبطلت وحدة الوجود بهذا بطلانا معقولا لا يمكن انتفاؤه بحال، ثم إن وحدة الوجود إمّا أن يعنِي بها مطلقُها أن الحادث الناقص الفاني انقلب إلى صفات الرب تعالى من القدم ووجوب الكمال والبقاء، فصار المخلوق خالقا موصوفا بصفات الكمال الواجب كلها وجودا وقدا وبقاء وغنى مطلقا ووحدة وقدرة وإرادة وعلمًا وحياة وسمعا وبصرا وكلاما مع كونه مخالفا في جميع ذلك جميع المخلوقات، وهذا مستحيل في حق المخلوق قطعا عقلا ونقلا، لأن الكتاب العزيز ينص على خلق الإنسان في أكثر من موضع وخلقُه هو حدوثه بعينه، وإذا ثبت كونه مخلوقا استحال كونه خالقا وثبت بحدوثه عدمه وفناؤه، لأن الحدوث عبارة عن العدم السابق للوجود وما ثبت فناؤه في حال يمكن فناؤه في كل حال، وثبت كذلك افتقاره إلى خالق يخلقه مريد يخصصه لما هو عليه من الحالات، وإذا ثبت افتقاره بطل غناه المطلق وبطلت وحدته بمعانية كثرة إشكاله وتعدد أمثاله إلى هلم جرا.

أو يعني بوحدة الوجود انقلاب كمالات القديم نقائص من صفات المخلوقات ولو أمكن انقلابها نقائص من صفات المخلوقات لانقلاب الحقائق وبطل هذا العالم جميعه،

والعالم لم يبطل فدل عدم بطلانه على بطلان دعوى وحدة الوجود.

أو يعني امتزاج الصفات الربانية بالصفات الحادثة، وهو محال أيضا لأنه يقتضي أن يكون الشيء الذي تتركب من أشياء متباينة حتى اتحد فيه وجودان وامتزج فيه المحال بالواجب شيئا واحدا قديما حادثا واحدا متعدد غنيا فقيرا باقيا فانيا خالقا مخلوقا ربا عبدا، يتحد في كيانه كل ما هو محال على الله تعالى بها هو واجب في حقه وكل ما هو ثابت للمخلوق بكل ما هو مستحيل في حقه، وكل هذا محال ومعتقد كافر والعياذ بالله تعالى.

أو يعني أن وجود الحق تعالى ثابت أزلي قديم وأن وجود المخلوق عارض مجازي بمعنى أن كل شيء سوى الله تعالى باطل، لأنه لا وجود له ولا ثبات إلا بإيجاد الله تعالى وإثباته، فوجود المخلوق عنده عدم أو كلاً وجود، فإن كان يعني بهذا أن ما سوى الله تعالى عدم حقيقة بمعنى أنه لم يوجد أصلا ولم يخلق قط، فقد كذب الله تعالى الذي وصف نفسه بأنه خالق كل شيء، ولازم مذهبه أن تبطل الرسل والرسالات والتكاليف كلها والكفر والإيمان والثواب والعقاب والجنة والنار والخير والشر، ويبطل بالتالي وجود هذا الذي يدعي وحدة الوجود ويبطل وجوده تبطل دعواه وكلامه في هذا الباب كله واستدلالاته، لأن جميعها تابع لوجوده ولا وجود له على دعواه، وبهذا السبب تسقط مكالمته لتساقط ألفاظه ومعانيها، فبنفيه وجوده يدل على عدميته، ونطقه بألفاظ النفي يدل على وجوده فدل بلفظ نفيه على ثبوت وجوده، ودل بمعنى لفظه على عدميته فتهاقت دعاويه، وتضاربت ألفاظه ومعانيه، ومن كان هكذا تسقط مكالمته، فإن قال إن الله تعالى كان ولا شيء معه وهو الآن على ما عليه كان، فبطل بهذا وجود شيء سواه، قلنا له إن كان معنى الحديث هو الذي فهمت منه لزم من ذلك أن لا نكون موجودين نحن ولا أنت فوجودنا برهان على أن الحديث له معنى غير الذي فهمت، ثم نقول له إن الحديث الذي ذكرت صح لنا عن محمد رسول الله ﷺ وهو المخبر عن الله تعالى بدليل قوله: «كان ولم يقل كنت» فإن كنت تؤمن بوجود محمد رسول الله ﷺ ورسالته وتبليغه وصدقه لزمك أن تصدق بوجود مرسله وإرساله وتصديقه إياه،

وتقرر بوجود الذين أرسل إليهم وأنهم غير الرسول وغير الله تعالى، فإن اعترفت بهذا كله فقد اعترفت بوجود الأغيار وأنها مخالفة لله تعالى، وإن لم تعترف كذبت ربك ورسولك وخسرت نفسك وداريك نعوذ بالله من سوء قضائه، فإن قلت فما معنى هذا الحديث وما معنى قول القائل: «ما في الوجود إلا الله تعالى» قلنا معناهما عندنا أنه ليس في الوجود إلا الله تعالى وصفاته وأفعاله، ومن القول الفصل هنا قول ابن عطاء الله في حكمه: «الأكوان ثابتة بإثباته محوكة بأحدية ذاته»، ومن مبطلات دعوى وحدة الوجود، أن الله تعالى وصف أنبيائه بالعبودية في أكثر من موضع من القرآن العظيم، ووصف نفسه بالربوبية، ونفى عن نفسه الوالدية والولدية، وخطأ القائلين إنهم أبناء الله تعالى عما يقولون علوا كبيرا وقال جل من قائل: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: ٩٢] وقال: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] والبنوة تنافي العبودية لشدة التباين بينهما في الكمال، كما أن البنوة تنافي الألوهية لشدة المخالفة بينهما، وإذا كانت البنوة نقصا ينافي الألوهية، وكانت العبودية بالنسبة إلى البنوة نقصا ينافي البنوة، فهل يمكن أو يصح أو يتصور أن يكون أشرفهما منافيا للألوهية لا يمكن اتحادهما بها بحال ويكون أنقصهما عين الألوهية والله لا يمكن هذا ولا يصح بحال من الأحوال - نعوذ بالله تعالى من سوء قضائه - إن العبد لا يكون عين ربه بحال.

ومن مبطلات القول بوحدة الوجود بالمعنى الذي يدعي أهلها أنه يبقى معه كل موجود على وجوده أن القول بها بهذا المعنى يلزم منه أن يكون وجود الحق تعالى عين وجود كل مخلوق له عين أو عين وجود بعض مخلوقاته، فإن قلتم إنه عين الجميع لزم أن يكون الخالق عين المخلوق والكمال عين الناقص والحادث عين القديم والدنيا عين الآخرة والآخرة عين الدنيا والثواب عين العقاب واللجنة عين النار والنار عين الجنة والشر عين الخير والشقاء عين السعادة والحق عين الباطل والرب عين العبد والعبد عين الرب وجميع المخلوقات والخالق عين المخلوق، ولازمه أن يكون الشيطان المغوي عين الرسول الهادي وهما عين الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا، ويلزم من اعتقاد وحدة الوجود بمعنى عدمية كل ما سواه تعالى، أن يبطل جميع مخلوقاته لأنها كلها مفعولاته، ومفعولاته إن نفيت بطلت الشرائع

والرسالات، ونفيها كفر بواح نعوذ بالله تعالى من كل شر. ثم إن مدعي وحدة الوجود إما أن يكون كافراً أو مؤمناً، والكافر ملغى عندنا في هذا الباب، والمؤمن إما أن يكون مغلوب العقل متصفاً بالفناء على مصطلح الصوفية رضي الله عنهم، وكلام من هذه حاله إما موافق لظاهر الشرع وإما مخالف له، والموافق ليست هذه العبارة منه، وأما المخالف ظاهراً فإن كان قائله ممن لا يقتدى به أهدر كلامه، وإن كان ممن يقتدى به والعبارة مشبهة أولت بمعنى شرعي صحيح لاشتباهاها واحترامه هو وقيل لا تأول ولا تضره ما استقام حاله، وقيل بل يؤخذ بظاهرها وعلى كل تقدير لا تبقى على ظاهرها ولا تتخذ ديناً والله تعالى أعلم.

ثم إننا نعلم مُدَّعِيَهَا كائناً من كان أن وجوه بطلانها عندنا كثيرة جداً نقلاً وعقلاً وأنا لم نضع في هذا المكتوب من بحثها إلا اليسير بالنسبة إلى جميعها ويكفيها بطلاناً أنها مهدومة على كل احتمال بقاعدة التنزيه المجمع عليها في قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [النورى: ٩] ولا يستخفنا تهويل المهولين المفتونين في هذا الموضوع الذين يدعون أن المسألة ذوقية لا يدرك حقيقتها إلا الكَمَلُ وأنها غاية اليقين وأنها شائعة في عرف الصوفية الأعلام رضي الله تعالى عن أهل الحق والتحقيق، فإن قال قائل إن أجوبتنا في هذا الباب لم تأت على حسب الأدلة بل تركنا الكثير منها، فما معنى قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، قلنا له لعلك تعني أن رسول الله ﷺ فسر الأسماء الأربعة بما ظاهره بطلان كل شيء سوى الله تعالى وذلك يقتضي أنه لا وجود لشيء سواه جل وعلا، فإن كنت تعني هذا المعنى فقل لنا هل أنت موجود مخاطب تحذر العقاب وترجو الثواب أم لا؟ ومن أين اتصلت إلى علمك هذه الآية؟ وهل أنزلت على الرسول ﷺ أم لم تنزل عليه؟ وهل الرسول ﷺ بشر موجود ثابت الوجود ليس كذباً ولا دعوى؟ وهل هو حق كما في قوله تعالى: ﴿وَشَهِدُوا أَنَّ أَلْرَّسُولَ حَقٌّ﴾ [آل عمران: ٨٥]؟ وهل يثبت بثبوت ما ذكرنا وجود مخلوقات هي أفعاله تعالى أم لا؟ وهل الله تعالى أفعال أم لا؟ فإن أقررت بوجودك وخطابك وخوفك ورجائك ويأن الآية وصلت إليك عن رسول الله ﷺ واعترفت بوجوده ورسالته فقد اعترفت بوجود المخلوقات ولزمك أن تقر بمعنى للأسماء على غير ما فهمت، وإن نفيت شيئاً مما سئلت عنه

كفرت والعياذ بالله تعالى والذي صرفك عن الحق وأركسك في الباطل أنك لعلك جعلت الحق تعالى أول المخلوقات وآخرها وظاهرها وباطنها فاستنتجت أن الحق هو الخلق تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا، وقد أخطأت في الفهم ووقعت في الضلال نعوذ بالله تعالى. والمعنى الجامع بين الأدلة الصحيحة هو ما أشار إليه ابن عطاء الله تعالى بقوله في حِكْمِهِ: «الأكوان ثابتة بإثباته محموة بأحدية ذاته»،

فمعنى بطلان المخلوقات وعدميتها توقف وجودها وثباتها على إيجاد الله تعالى إياها وإثباته إياها، وهذا هو المعنى الصحيح الذي يتفق على ثبوته الأولياء العارفون والعلماء الراسخون والعلم عند الله تعالى.

ونسأل الله تعالى أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ولا يُزهدنا في التمسك بالسنة تهويل اللعين واتهامنا بالحجاب، فإن المحجوب المستقيم تعبیره إن صح إيمانه أولى بالسلامة من فاسد العبارة المفتون، ونحن على آثار محقي الصوفية وأعلام الدين المشهود لهم بالاستقامة ظاهرا وباطنا إن شاء الله تعالى، وحسبنا أن نموت سائرين على ما درج عليه أكابر الرسل وأفاضل العلماء الراسخين أمانتنا الله تعالى على ما ماتوا عليه وحشرنا في زميرتهم وسلك بنا طريقهم وجعلنا من أكابر فريقهم إنه قريب مجيب، وختم لنا ولأحبابنا بالسعادة ورزقنا الحسنى وزيادة، وجعل آخر أقوالنا ومعتقدنا كلمة الشهادة أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه بقلمه وقاله بضمه عبيد ربه أحمد بن شيخه محمد عبد الرحمن بن أبي بكر بن فتى يوم الثلاثاء ٢٨ ذي الحجة عام ١٤٠٦ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

وللكاتب نظما في تقرّظ كتاب الأخ محمد بن أحمد مسكة أطال الله إبقاءه لنا وللمسلمين في عافية آمين.

مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِيُّ الْمَسْكِيُّ أَفْلَامُهُ
فَافْرَحَ بِهِ وَازِمَ مَا الْغَاوُونَ قَدْ جَمَعُوا
خَلَطَ مِنَ الْقَوْلِ جَاءَ الْمُزْهِبُونَ بِهِ
إِلْقَاءُ شَيْطَانٍ حَرَّانَ الْخَبِيثِ إِلَى
إِنَّ الْفَتَاوِيَّ فِي الْمِيزَانِ طَائِشَةٌ
فَالْعَقْلُ وَالنَّقْلُ عَابَاهَا فَلَيْسَ بِهَا
كَانَتْ رُبُونًا عَلَى الْأَبَابِ كَتَفَهَا
وَرَوْمُهُ أَنْ يُشَمَّ الْحَقُّ بَاطِلُهُ
ذَرَتْ شُرُوقًا عَلَيْهَا شَمْسٌ وَازِنَهَا
طَاشَتْ سِجِلَاتُهُ لَمَّا تَنَاوَلَهَا
إِنْ الْفَتَاوِيَّ تَاوَى فِي الْمَصِيرِ إِلَى
قَامَ ابْنُ مِسْكَةٍ فِينَا مُسْكِتًا ذَرِبًا
أَقَامَ بِالْقِسْطِ وَزَنَ الْعَدْلَ فَاثْتَسَمَتْ
وَقَهَقَهَتْ قُنْنٌ فِي وَزْنِهَا طَعَنْتْ
وَرَأَقَ تَوْحِيدُ عِزِّ الدِّينِ مُحْسِنَهُ
أَبْدَى بَيَانًا لِيَالِي جَمْعِهِ جَمَعَ
شَفَى الْغَلِيلَ بِإِهْمَالِ الْعَلِيلِ كَمَا
مِيزَانُهُ رُوحُ عَدْلِ صَنْجِهِ حِكْمٌ
كَانَهُ قَلْبُ سُنِّيٍّ يَفْكُرْتَهُ
مِنْهَاجُهُ قَدَمُ الْبَارِي وَوَحْدَتُهُ
فَمَا مَعَ اللَّهِ فِي خَلْقٍ وَلَا قَدَمٍ

فَضْلُ الْحَمِيدِ وَرُخْمَاهُ وَإِنْعَامُهُ
مِنْ كُلِّ سُوءٍ يَسُرُّ الدِّينَ إِعْدَامُهُ
بَغْيًا لِيُشَبِّهَ هَذَا الْكَوْنَ قِيَامُهُ
وَلَيْلَهُ حِينَ أَغْيَى النَّاسَ إِنْهَامُهُ
يُخَفِّهَا طَيْشُ مُبْدِيهَا وَإِجْرَامُهُ
فَاءٌ لِعَقْلِ وَلَا عَيْنٍ وَلَا لَامُهُ
إِخْفَاءُ الزُّورِ فِي حَقٍّ وَإِدْعَامُهُ
لَوْ أَنَّهُ رَوْمُهُ يَخْفَى وَإِشْمَامُهُ
ثُمَّ اخْتَفَتْ مِنْ ظِلَالِ الظُّلُمِ أَجْسَامُهُ
بِالْوِزْنِ مَنْ لَمْ تُؤَثَّرْ فِيهِ أَوْهَامُهُ
مَنْ نَقَضَهُ النَّقْضُ وَالْإِبْرَامُ إِبْرَامُهُ
غَرَّتْهُ جَهْلًا أَمَانِيهِ وَأَخْلَامُهُ
فِي وَجْهِهِ مِنْ رِجَالِ الدِّينِ أَعْلَامُهُ
سَبَابَةُ الظَّالِمِ الْمُغْوِي وَإِنْهَامُهُ
وَصَحَّحَ مِنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ إِسْلَامُهُ
وَعُودُهُ الْعِيدِ فَلْأَعْيَادِ أَيَّامُهُ
شَفَى الْعَلِيلَ بِإِذْنِ اللَّهِ إِعْجَامُهُ
يَلْتَأَحُ إِلْجَاءُهُ فِيهِ وَإِلْجَامُهُ
تَبَيَّنَتْ أَمَالُهُ فِيهِ وَآلَامُهُ
وَخَلَقَهُ كُلَّ مَخْلُوقٍ وَإِعْدَامُهُ
خَلَقَ وَلَا خَالِقُ يُغْوِيهِ إِيهَامُهُ

فَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ الْكَوْنِ مُبْدِعُهُ
وَالْعَرْشُ كَانَ بِتَكْوِينِ الْبَدِيعِ بِمَا
وَالْكَوْنُ نَوْعًا وَأَفْرَادًا قَدْ أَبَدَعَهُ
وَالْمُشْتَبُونَ حَدُوثًا لَا ابْتِدَاءَ لَهُ
وَالنَّارُ حَقٌّ مُبَيَّنَّةُ الْخُلُودِ فَلَا
وَالْمُدَّعُونَ فَنَاءَ النَّارِ مَوْعِدُهُمْ
وَالْأَنْبِيَاءُ اعْتِقَادُ الْحَقِّ عِصْمَتُهُمْ
وَلَمْ يَشْنِ حَقَّهُمْ قَوْلٌ يَجِيءُ بِهِ
إِنْ لَمْ تَصِحَّ بِهِادٍ مَرَسَلٍ ثَقِيَّةٍ
لَا يُمَكِّنُ الشَّكَّ فِي قَوْلٍ يُصَدِّقُهُ
لَوْ أَمَكَّنَ الشَّكُّ كَانَ الطَّاعِنُونَ بِهِ
لِلَّهِ إِيْمَانٌ سُنِّيَّ عَقَائِدُهُ
يُقَضُّ مَضْجَعُهُ نَضْبٌ وَيُقْلَقُهُ
وِظَاهِرِيٌّ إِلَى التَّشْبِيهِ مُتَسَبِّبٌ
وِخَارِجِيٌّ وَدُھَرِيٌّ وَمُعْتَكِفٌ
وَالْقَوْلُ بِالْجَبْرِ وَالْإِزْجَاءِ يُزْعِجُهُ
وَمَنْ نَقَى قَدَرَ الْبَارِي فَمَذْهَبُهُ
لَا يُغْفَرُ الشِّرْكَ، وَالْأَنَامُ تُغْفَرُ إِنْ
وَلَا شَبِيهَ لِمَوْلَانَا وَلَيْسَ لَهُ
وَالْإِتِّحَادُ بِنَفْسِ الْمِثْلِ مُمْتَنِعٌ
وَالْحَقُّ بِالْخَلْقِ قَطْعًا غَيْرُ مُتَّحِدٍ

وَمِنْهُ أَعْرَاضُهُ طُرًّا وَأَجْرَامُهُ
تَجْرِي بِهِ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ أَحْكَامُهُ
كَالْعَرْشِ عَالَمِ كُلِّ الْغَيْبِ عَلَامُهُ
نَافُونَ مُشْتَبِهِمْ فَالْنَقْضُ إِبْرَامُهُ
تَقْنَى وَإِنْ سَاءَ حِزْبُ الْغَيِّ إِزْغَامُهُ
فِيهَا عَذَابٌ مُقِيمٌ أَلَّ صَمَصَامُهُ
مَا ضَرَّهُمْ قَوْلٌ نَافِيهَا وَلَا ذَامُهُ
مُغْذِمٌ حَقُّ أَهْلِ الْحَقِّ هَضَامُهُ
فَمُسْقِطُهَا دَعَاءُ الزُّورِ أَقْوَامُهُ
بِالْقَوْلِ إِعْجَازٌ مُوْحِيهِ وَالْهَامُهُ
أَوَّلِي وَهَدَّ بِنَاءَ الدِّينِ هُدَامُهُ
يُمَحِّي بِهَا غَيْهَبُ الدَّعْوَى وَإِظْلَامُهُ
رَفَضٌ وَتَهْجُ اعْتِرَالِ عَيْبِ كِلَامُهُ
وَبَاطِنِيٌّ تَنَافِي الْحَقِّ أَزْلَامُهُ
عَلَى الطَّبِيعَةِ قَدْ أَغْوَتْهُ أَقْسَامُهُ
إِذْ لَا ثَلَاثُ هَذَا الدِّينِ خُدَامُهُ
تَمْجِيسُهُ وَسَبِيلُ الرُّشْدِ إِحْجَامُهُ
شَاءَ الْمَلِكِ وَدَاءَ الْمَرْءِ أَثَامُهُ
كُفُوٌ كَمَا الْمَثَلُ أَرْدَى النَّاسَ مَعْتَامُهُ
تَسْلِيمٌ بُرْهَانِهِ حَتْمٌ وَإِخْرَامُهُ
وَلَمْ يُمَارَجْ وَلَمْ يَخْلَلْهُ عَلَامُهُ

وَجَعَلَ جُزْءَ لَهُ مِنْ خَلْقِهِ خَطَا
مَا الْغَيْرُ إِنْ كَانَ عَيْنَ الْحَقِّ صَنَعْتُهُ
وَالْمُدَّعِي أَنَّ عَيْسَى عَيْنُ خَالِقِهِ
وَحَيْثُ لَمْ يَتَّحِدْ عَيْسَى بِخَالِقِهِ
وَمُدَّعِي الْمِثْلِ لَا يَنْفِي مُغَايِرَةَ
لَكِنَّهُ كَافِرٌ لَمْ يَمْنَحْ زَلَّتْهُ
فَكَيْفَ حَالُ الَّذِي يَنْفِي مُغَايِرَةَ
وَقُدْرَةُ اللَّهِ بِالتَّحْقِيقِ قَاهِرَةٌ
كَلَامُهُ صِفَةٌ بِالذَّاتِ قَائِمَةٌ
فَالْمُدَّعِي قَدَمَ الْخَطِّ الْجَدِيدِ بِهِ
وَالصَّوْتُ خَلَقَ هَوَاءً سُلَّ مُنْضَغَطًا
وَالصَّوْتُ وَالْحَرْفُ أَفْعَالُ الْعِبَادِ وَمَا
وَإِنْ يَرِدُ مُوَهِّمٌ بِالصُّحِّ فَاَنْحُ بِهِ
وَالْحَقُّ فِي الْبَابِ إِطْلَاقُ الْكَلَامِ عَلَى
وَمَا تَشَابَهَ قَدْ يَقْفُو ظَوَاهِرَهُ
مَعْبُودُهُ جِسْمُ أَلْفَاظٍ تَرَكَّبَ مِنْ
مَنْ كَانَ يَعْبُدُ جِسْمًا لَمْ يَتِمَّ فَقَدْ
وَجَمْعُ مُشْتَبِهَاتٍ لِلتَّنَاقُضِ مِنْ
وَمَنْ أَثَارَ شُكُوكًا بِالتَّعَارُضِ فِي
وَإِخْشَ الْغَوَائِلِ مِنْ فِسْقٍ وَزَنْدَقَةٍ
وَنَهَجَ مَنْ شَبَّهَ اخْذَرَ إِنْ فَتَّتْهُ

كُفِّرَ نَفْتُهُ مِنَ التَّنْزِيهِ أَقْسَامُهُ
مَا حِكْمَةُ الْبَعْثِ فِي الدُّنْيَا وَأَحْكَامُهُ
بِالْكُفْرِ يُوبِقُهُ فِي النَّارِ إِجْرَامُهُ
فَلْيَضْمُتَنَّ جَهْوُلُ الْفِكْرِ ظَلَامُهُ
بَيْنَ الْقَدِيمِ وَمَنْ رَبَّاهُ إِكْرَامُهُ
تَغَايُرُ مَا نَفَى التَّشْبِيهِ إِزْرَامُهُ
أَضْمَتْ مُكَذِّبَهَا بِاللُّومِ لَوَامُهُ
لِلْمُمْكِنَاتِ وَمَجْلَى الْعِلْمِ إِحْكَامُهُ
وَرِيءٌ مَا بَرَعَتْ فِي الْخَطِّ رُسَامُهُ
دَاءٌ يُدَانِيهِ فِي الْأَضْرَارِ بِرُسَامُهُ
يَقْرَعُهَا اِكْتَنَفَتْ مَجْرَاهُ أَجْسَامُهُ
ذَا الْخَلْقِ إِلَّا عِبْدَى الْحَقِّ أَوْ أَمُهُ
مَعْنَى يَسُوعُ وَلَا يَقْعِدُكَ إِلَهَامُهُ
وَصَفِّ قَدِيمٍ وَمَا تُجْرِيهِ أَقْلَامُهُ
مُشَبَّهٌ بَانَ بِالْإِحْكَامِ إِفْحَامُهُ
بَادِي اِشْتِيَائِهِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ اِتِّمَامُهُ
يَقْفُو أَمْرًا أَكْمَلْتُ بِالنَّخْبِ أَصْنَامُهُ
فِعْلُ الْكُفُورِ الَّذِي أَرْدَتْهُ اِتْنَامُهُ
ذَا الذِّكْرِ أَفْنَعُهُ فِي النَّارِ إِفْحَامُهُ
لِلزَّيْغِ إِسْدَاءٌ مُسْدِيهَا وَإِلْحَامُهُ
تُبْنَى عَلَى أَسْهَاءِ فِي الزَّيْغِ أَطَامُهُ

وَلَا تُعْطَلُ فَايَاتُ الصِّفَاتِ نَهَتْ
وَالذَّنْبُ إِنْ لَمْ يَكُنْ كُفْرًا تَوَقُّ بِهِ
دَعَاؤُ الرِّبَابَةِ فِرْعَوْنَ الْأَيْمِ بِهَا
أَمَّا التَّسْلُسُ فَاِلْإِخْصَاءُ دَلَّ عَلَى
أَنْجَى أَكْبَرَ أَصْحَابِ الْمَعِيَّةِ مَنْ
مَنْزَرَهُ دُونَ تَعْطِيلٍ وَلَا شَيْءٍ
تَأْوِيلُ تَقْوِيضٍ مَهْدِيٍّ نَتَائِجُهُ
نَفْيُ الشَّيْبِ وَتَضْدِيقُ الْإِلَهِ عَلَى
وَأَنْ يُرَدَّ لِعِلْمٍ مَا تَشَابَهَ مِنْ
فَلَيْسَ تَأْوِيلُ تَعْطِيلٍ وَلَا شَيْءٍ
وَفَوْضِ أَنْ شِئْتَ أَوْ أَوْلَ كَذَا كَلِمًا
وَأَوْلَنْ نُرْزُولًا لِامْتِنَاعِ أَفْوِ
وَأَمْنَعُ هُنَا ذِكْرَ ذَاتٍ فِي مُصَاحَبَةٍ
وَلِلْعُمُومِ اعْتِقَادُ كَالْخُصُوصِ وَنَتِ
وَبِالْحِجَابِ لِأَهْلِ الْجَهْلِ مَعْدِرَةٌ
وَاعْذَرِ إِذَا اشْتَبَهَ التَّعْيِيرُ مُضْطَلَحًا
لَكِنْ تَعْيِيرَ ذَا أَوْ ذَاكَ مُجْتَنَّبٌ
وَاللَّفْظُ إِنْ يَشْتَبِهَ لَا تَكْفُرَنَّ بِهِ
لَا تُفْرِطَنَّ فِي هَوَى مُبْدِيهِ مُعْتَقِدًا
وَلَا تُفَرِّطْ بِتَكْفِيرِ الْعَدَاءِ فَقَدْ
أَوَّلَ بِمَا يَقْبَلُ الْإِسْلَامُ قَابِلُهُ

كُلُّ امْرِئٍ صَحَّ بِالتَّنْزِيلِ إِلْمَامُهُ
تَكْفِيرَ مَنْ صَحَّ بِالتَّخْفِيقِ إِسْلَامُهُ
لَا قَاهُ تَنْكِيلُهُ الْمُخْزِي وَإِذَا مُمِ
بُطْلَانُهُ فَتَصِيبُ الرَّفْضِ كِلَامُهُ
مَنْزَاهُ إِجْلَالُ مَوْلَانَا وَإِعْظَامُهُ
قَدْ بَرَّأْنَاهُ مِنَ التَّزْوِيرِ أَقْلَامُهُ
يُضْمَى بِهَا فِي عَرِينِ الزَّيْغِ ضِرْغَامُهُ
رَدَّ الْمُرَادِ إِلَيْهِ فَهُوَ عَلَامُهُ
لَفْظُ الْكِتَابِ لِمَعْنَى صَحَّ إِحْكَامُهُ
زَلَّتْ بِزَاعِمِهِ فِي الزَّيْغِ أَقْدَامُهُ
غَيْرَ الْمَعِيَّةِ لَمْ تَعْرِفْهُ حُكَّامُهُ
لِ شَرْطِهِ الْعَرَضُ الْفَانِي وَأَجْسَامُهُ
وَمَا أَفَادَ حَدُوثًا جَلَّ إِجْرَامُهُ
أَوْ لَمْ تُصَبَّ وَاضِحَ التَّعْيِيرِ أَرْقَامُهُ
إِنْ صَحَّ مُعْتَقِدُ نَاءَتِهِ أَوْهَا مُمِ
دُكَّتْ بِعِرْفَانِهِ فِي اللَّفْظِ آكَامُهُ
إِنْ أَخْفَتِ اللَّيْثُ فِي التَّعْيِيرِ آجَامُهُ
وَلَا تُكْفِرْ فَقَدْ يَنْهَاكَ إِفْهَامُهُ
كُفْرًا فَاقْسِطْ أَهْلَ الْعَدْلِ قَوَّامُهُ
رَدَّتْ شَهَادَةُ ذِي الْعُدْوَانِ أَقْوَامُهُ
أَوْ أَلْغِ إِنْ لَمْ تَنْلِ مَعْنَاهُ أَفْهَامُهُ

وَقَفَ بِسَاحِلِ بَحْرِ بَرِّهِ لَجَجٍ
 أَمَّا الْأَشَاعِرَةُ الْأَغْلَوْنَ مَرْتَبَةً
 فَالشَّرْقُ وَالْغَرْبُ وَالْآفَاقُ شَاهِدَةٌ
 أَبَاءَهُ وَبَنُوهُ الْمُخْدِقُونَ بِهِ
 إِنَّ الزَّمَانَ شَهِيدٌ أَنْ مَنَاجِيَهُمْ
 سَلَّ أَلْفَ عَامٍ مَضَتْ بِالْعِلْمِ مُفْعَمَةٌ
 فَتَضَرَّ اللَّهُ وَجْهًا مِنْ هِدَايَتِهِمْ
 فَأُخْفِقَتْ تُرَاهَاتُ الرِّهَمِ إِذْ خَفَقَتْ
 سَيْتُ رُجُوهُ الْغَوَاةِ الْمَارِقِينَ بِهِ
 (شَاهَتْ) وَجُوهُ الْأَعَادِي وَاخْتَفَى هَذَرُ
 مَنْ يَغْذِرُ النَّاسَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ رَجُلٍ
 لَمْ يَسْتَقِمْ بِيَدَيْهِ وَزُنْ عَدْلٍ هُدًى
 وَالْعَسْقَلَانِيُّ بَدَأَ الْخَلْقَ أَلْقَمَهُ
 وَخَصَّصَ الْحَقَّ لِلْسُّبْكِيِّ فَانْتَقَلَتْ
 يَا مُسْكِنَا مُسْكَةَ الْأَعْيَانِ مُسْكَنُهُ
 أَلْفَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْمَحْجَاغِ فِي صُحُفِ
 أَطَارِ صَيْتِكَ فِي الْآفَاقِ فَاطِرُهَا
 وَبَارَكَ اللَّهُ فِي أَصْلِ سَمَوْتِ بِهِ
 وَمَدَدَ اللَّهُ فِي الطَّاعَاتِ عُمَرَكِ فِي
 مَا جَلَجَلَ الرَّغْدُ فِي أَرْجَاءِ مُزْنِ هُدًى
 يَا هِنْدَ مَنْدَا يَعْبُ الْأَلْفَ جَعْفَرُهُ

لِلْعَقْلِ نَيْنَانُ بَحْرِ الْعَقْلِ آرَامُهُ
 مِمَّنْ بِهِمْ وَصِلَتْ فِي الدِّينِ أَرْحَامُهُ
 لَهُمْ فَلَا يَمْنُ يَأْبَى وَلَا شَامُهُ
 دَأْبًا وَأَخْوَالُهُ حَقًّا وَأَعْمَامُهُ
 عَيْنُ الصَّوَابِ ثَوَانِيهِ وَأَعْوَامُهُ
 فِي كُلِّ فَنٍ يُجِيدُ الْبَحْثَ قَدَامُهُ
 أَبْدَاهُ شَهْمٌ قَوِيُّ الْقَلْبِ بِمَقْدَامُهُ
 فِي الْخَافِقِينَ مِنَ التَّحْقِيقِ أَعْلَامُهُ
 وَأَوْرَدَ النَّارَ حِزْبَ الزَّيْغِ إِقْدَامُهُ
 قُلُوبُهُ وَطَنُ الْأَوْهَامِ أَوْهَامُهُ
 جَرَتْ وَبَالًا عَلَى الْإِسْلَامِ أَقْلَامُهُ
 أَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لِلْعَدْلِ هِنْدَامُهُ
 أَبَاهُ فِي الْفَتْحِ لَوْ يَنْهَاهُ الْقَامُهُ
 عَنِ الْحَجَى بِصَحِيحِ النُّقْلِ أَسْقَامُهُ
 عُمِّرَتْ فِي كُلِّ حَقٍّ أَنْتَ تَعْتَامُهُ
 تُخْفِيهِ فَاغْتَالَ مَا أَخْفَتْهُ دَلْهَامُهُ
 مَا أَطْرَبَتْ عُلَمَاءَ الْحَقِّ أَنْغَامُهُ
 كَمَا سَمَتْ بِكَ فِي الْعَلْيَاءِ أَطَامُهُ
 صُحَّ ثَبَاتُهُ الْبَلَوَى وَأَسْقَامُهُ
 هَامَ حَيَاهُ خَفِيُّ الْوَمُضِ بَسَامُهُ
 قَدْ سَمَطَتْ حُكْمَهُ بِالْحَقِّ حُكَامُهُ

لَا زِلْتَ تَرْفُلُ فِي أَنْوَابِ عِزِّ هُدًى
 خِتَامُهُ مِنْكَ تَوْجِيدُ تَنُوفَسَ فِي
 يَا مَنْ أَبَوُهُ سَمِيٍّ وَاسْمُهُ كَأَبِي
 أَهْدَى لَكَ الْفَتَوَى الْبَكْرِيُّ مِنْ حَسَنِ
 ذَا الْقَدْرِ كَافٍ وَإِنْ أَصْلَتْهُ أَلْفُ
 يَا رَبِّ صَلِّ عَلَى مَنْ فِي زِيَارَتِهِ
 أَزْكَى صَلَاةٍ بِسَلِيمٍ تَفْتَقُّ عَنْ

* * *

فِي خَيْرِ عَيْشٍ تُبِيلُ الْقَوَرَ أَقْسَامُهُ
 تَسْنِيْمِهِ وَاقْتَضَى الْإِسْعَادَ الزَّامُهُ
 كِلَاهُمَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِتْمَامُهُ
 شَوْقُ الرَّوِيِّ وَصَرَّتْ فِيهِ أَقْلَامُهُ
 قُطِبُ أَدَارَ رَحَى أَبْحَاثِهِ عَامُهُ
 حُسْنُ الْخِتَامِ وَإِنْ لَمْ يَخَفْ إِنْهَايُهُ
 مِقْدَارُهَا فِي جَنَانِ الْخُلْدِ أَكْمَامُهُ

الأخ الشيخ محمد عبد الرحمن بن الشيخ محمد عبد الرحمن
بن أبي بكر بن فتي الشقروي الحسني الشنقيطي:

وقد قرظ الكتاب المذكور الأخ الشيخ محمد عبد الرحمن بن الشيخ محمد عبد الرحمن بن
أبي بكر بن فتي، فقال:

تَبَدَّى الْحَقُّ فَاتْتَصَفَ الْبَصِيرُ مِنْ الْأَعْمَى وَلَيْسَ لَهُ تَصِيرُ
وَأَنْجَدَ سُنَّةَ الْهَادِي سَرِيٍّ بِكُنْهِ خَيْئِهَا الْمُخْفَى خَيْرُ
فَأَلَّفَ مِنْ جُمانِ الْعِلْمِ عَقْدًا نَظِيمًا لَنْ يَكُونَ لَهُ نَظِيرُ
فَخَوَّلَ بَيْضَةَ الْإِسْلَامِ مِنْهُ بَضَائِعَ لَا تَبُورُ وَلَا تُبِيرُ
وَفَاضَ عَلَى دُجَى الشُّبُهَاتِ صُبْحُ جَلِيٍّ مُسْتَطِيلٍ مُسْتَطِيرُ
وَرَدَّ الْمُخَدَّنَاتِ فَلَيْسَ مِنْهَا صَغِيرٌ فِي النَّفْسِ وَلَا كَبِيرُ
وَأَقْبَلَ مُخْرِزًا سَبَقًا وَفَخْرًا يَنْضُرُ الدِّينَ فَانْحَسَرَ الْحَسِيرُ
رَأَى الْإِسْلَامَ أَسْلَمَهُ ذَوُوهُ فَكُلُّ لَا يَغَارُ وَلَا يُغِيرُ
وَزِيدَتْ مُخَدَّنَاتُ السُّوءِ فِيهِ وَلَمْ يُمْكِنْ أَثِمَّتُهُ النَّكِيرُ
وَأَزْحَاءُ الضَّلَالَةِ دَائِرَاتُ بِكَفِّ الدَّهْرِ وَهَوْلَهَا مُدِيرُ
وَأَضْبَحَ يَدَّعِي هَذِيأً صَحِيحًا دَعِيٍّ فِي دِيَانَتِهِ ضَرِيرُ
وَحَكَّمَ فِي الْعَقِيدَةِ كُلَّ عَقْلٍ بِهِ الشَّيْطَانُ يُسْدي أَوْ يُنِيرُ
فَجَدَ الْعَالِمُ الْعَلَمُ الْمَرْكَى إِمَامُ الدِّينِ جَيْلُمُهُ الْمُئِيرُ
مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ وَهُوَ جَبْرُ بِشُرْعَةِ أَحْمَدَ الْهَادِي بَصِيرُ
فَمَهَّدَ مِنْهَا سَمْحًا قَوِيمًا يَطِيبُ بِهِ لِسَالِكِهِ الْمَسِيرُ

بِخَيْرِ مُؤَلَّفٍ سَمَحَ جَنَاهُ
يَقُولُ وَقَدْ رَأَاهُ مُرْتَضِيهِ
عَقِيدَ عَقِيدَةِ الْإِسْلَامِ أَقْبَلَ
وَسَوْفَ تَنَالُ أَجْرَ الْإِنْسِ يُخْصَى
وَجَدْتَ الدِّينَ مَسْجُونًا أَسِيرًا
جَمَعْتَ مُؤَلَّفًا حَسَنًا سَنِيًّا
عَرَفْنَا مَا اقْتَضَاهُ فَمُقْتَضَاهُ
طَبَى مِنَّا الْقُلُوبَ لَدُنْ تَجَلَّى
وَرَدَّ عَلَى سَرِيرِ الْعِزِّ أَضْلَ الْـ
وَأَطْرَبَ كُلِّ ذِي عَقْلِ صَحِيحِ
فَرَانَ وَزَادَ وَجْهَ الدِّينِ حُسْنًا
وَأَجْبَرَ كُلَّ مَنْ فِيهِ إِبَاءٌ
أَبَانَ لَنَا سَيْلًا سَارَ قَدَمًا
فَطَرَفُ الدِّينِ يَزُمُّهُ فَيَرْنُو
فَلَيْسَ لِمَنْ يُخَالِفُهُ لَدَيْنَا
عَلَى الْهَادِي مِنَ الْمَوْلَى صَلَاةُ

شَهِي كُلُّ مَا فِيهِ شَهِيرُ
أُعِيدَ الْوَحْيُ أَمْ بُعِثَ الْبَشِيرُ!
فَبِالْبُشْرَى سَيُتَحِفُكَ الْمَصِيرُ
إِذَا بِأَجْوَرِهِ ظَفَرَ الْأَجِيرُ
فَأُطْلِقَ بَعْدَ مَا سُجِنَ الْأَسِيرُ
يَتَابِعُ مَا بِهِ جَاءَ النَّذِيرُ
ظُهُورُ الْحَقِّ فَهُوَ لَهُ ظَهِيرُ
وَأَشْرَقَ فِيهِ رُشْدٌ مُسْتَتِيرُ
عَقِيدَةُ فَاطِمَانَ بِهِ السَّرِيرُ
طَرِيٌّ مِنْ أَدْلَتِهِ طَرِيرُ
فَأَشْرَقَ وَجْهُهُ الْحَسَنُ النَّضِيرُ
عَلَى الْإِسْلَامِ فَانْجَبَرَ الْكَسِيرُ
عَلَيْهَا قَبَلْنَا جَمٌّ غَفِيرُ
إِلَيْهِ وَهُوَ مَكْحُولٌ قَرِيرُ
فَتَيْلٌ فِي الصَّوَابِ وَلَا نَقِيرُ
تُذَمُّ لَهَا الْمُدَامَةُ وَالْعَبِيرُ



تقريظ الشيخ محمد يحيى بن محمد عال بن عبد الودود
المُباركي الشنقيطي، رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد فإني أيها الجاهل القصير الباع، القليل
الاطلاع، تصفحت كتاب السيد الأستاذ الجليل المشارك في جميع الفنون المطالع لكتب شتى
في هذا الفن وغيره، فوجدت مؤلفه عالي الهمة ذابا عن السنة مدافعا عن عقيدة أهلها مطالعا
على مزاعم أهل البدعة وردود أهل السنة أعني الأخ الصالح والخال الناصح قدوة أهل
عصره وفريد زمانه السيد محمد بن أحمد مسك بن العتيق رحم الله السلف وبارك في الخلف
والاطراد ذكرك اسم من علا فأبّه فجده على الولا
بلا تعسف على وجه جلي مثل علي بن الحسين بن علي

فقد حصّل وأفاد، وجمع وأشاد، حتى بلغ المراد، فتبارك الله أحسن الخالقين، وجوزي
خيرا عن جميع المسلمين آمين، والحق ما حصله وهو أن أهل السنة اختلفوا في التشابه من
الكتاب والسنة اختلافا راجعا إلى اللَّفْظ فقط، فذهب السلف إلى التفويض وهو أسلم
ومعناه عندهم أنهم آمنوا بما ورد عن الله على مراده به مع كمال التنزيه عن كل ما لا يليق
بجانبه عز وجل وما ورد عن رسوله ﷺ على مثل ذلك ومنه مشابهة المخلوق من أي وجه
كانت وأحجموا عن الإقدام على تفسير مراد الله بما لم يرد عنه وسبب ذلك أنهم وُلِدُوا على
العربية القحة التي لم تُشَبَّ فلا يلتبس عليهم المجاز بالحقيقة ولا الظاهر بالنص ولا العام
بالخاص ولا المقيّد بالمطلق ولا المفصل بالمجمل ولا التشابه الخفي المعنى بالمُتَّضِحِّهِ، فلم
يحتج الصحابة والتابعون رضي الله عنهم أجمعين إلى السؤال عن شيء من ذلك، لأنه نزل
عليهم بلغتهم ومقاصدهم، فلم يَسْتَشْكِلُوهُ وإن اختلف بعض تفاسيرهم له وبعض آرائهم

فيه فلم يتفرقوا شيعاً ولم يُبَدَّعْ أَحَدٌ منهم أحداً، وأول ما سُئِلَ عنه في عصر أئمة تابعي التابعين، فمالك على علمه وعمله ومكانته ومكانه خَطَأً من سَأَلَهُ عنه وطَرَدَهُ، ثم لما انتشر الإسلام واختلط العجم بالعرب، فَوَلَدَتِ العربيةُ العجميَّةَ والعجميَّةُ العربيَّةَ، وفسد لسان العهد حتى صارت عقول معاصري العلماء المتأخرين لا تدرك إلا الحقيقة فألجأهم ذلك إلى تأويل المتشابه بصرفه عن ظاهره إلى معنى صحيح في نفسه يصح إطلاقه على الله عز وجل محتمل في لغة العرب لتطمئن إليه نفوس جهلة اللسان العربي وقايةً وصوناً لهم عن اعتقاد وَصَفِ الإله بما لا يليق به حاشاه من ذلك وذلك أي التأويل أعلم أي أخرج إلى مزيد علم لما سبق فأوَّلوا الواردَ بما ذكروا في الكتب، وهذا معنى قول السيوطي في الكوكب:

وما أتى به الهدى والسنن	من الصفات المشكلات نومن
بها كما جاءت منزهينا	مفوضين أو مؤوليننا
والجهل بالتفصيل ليس يقدح	بالانفاق والسكوت أصلح
كلامه القرآن ليس يخلق	وهو بلا تجوز ما تنطق
السُّنَنُا به وبالمصاحف	خُطٌّ ومَحْفُوظٌ بصدر العارف

إلى آخره كما أشار إليه باب ابن الشيخ سيدي بقوله:

ما أوهم التشبيه في آيات	وفي أحاديث عن الثقات
فَهُوَ صفات وُصِفَ الرحمن	بها وواجبٌ بها الإيمان
ثم على ظاهرها تُبْقِيها	ونحذر التأويل والتشبيهها
قال بهذا الثلاثة القرون	والخير باتباعهم مقرون
وهو الذي ينصره القرآن	والسننُ الصَّحاحُ والحِسان
وكم رَأَهُ من إمامٍ مُرتَضَى	من الخلائق بناظر الرضى
والحقُّ أن من أَصَابَ واحِداً	لا سيما إن كان في العقائد

ووافق النص وإجماع السلف فكيف لا يتبع هذا من عرف
ومن تأول فقد تكلفا وغير ماله به علم قفا
وفي الذي هرب منه قد وقع وبعضهم عن قوله به رجع
حتى حكى في منعه الإجماعا وجعل اجتنابه اتباعا
وقد نماه بعض أهل العلم من الأكابر لجذب جهنم
فاشد يدبك أيها المحق على الذي سمعت فهو الحق

هـ.

وثمرة هذا كله هي كما عزوت للعالم الرباني ابن متالي من قوله:

وموقن وجود رب واعترف بالعجز عن إدراكه فقد عرف

إلى آخره، فالمدار عند أهل السنة على كمال التنزيه عن كل ما يوهم نقصاً واعتراف
المخلوق بعجزه عن إدراك حقيقة خالقه، فمن شبهه بمخلوق أي شبهه فقد ألحق به نقصاً،
فهو كافر والعياذ بالله ومن أطلق عليه ما أطلقه على نفسه مع كمال تنزيهه أو ما أطلق رسولُه
ﷺ عليه مع علمه أن الجميع له معنى صحيح علمه من علمه وجهله من جهله ونزّهه
كلّ التنزيه فهو ناجٍ قطعاً، ولو كنتُ من فرسان هذا الميدان لكتبت لكم ما فيه الكفاية ولكن
لقصر باعي وقلة اطلاعي أحجمت كما هو حزمي.

كتب أخوكم وعجبكم على الدوام وناصركم على الحق إن شاء الله، محمد يحيى بن محمد
عال بن عبد الودود وقاهم الله شر الحسود والودود آمين. هـ.



تقريظ الشيخ محمد الحسن بن أحمد الخديم اليعقوبي الشمشوي الشنقيطي، شيخ محظرة التيسير، حفظه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا تقريظ الشيخ محمد الحسن بن أحمد الخديم:

الحمد لله الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فقد وقفت على ما كتبه أخونا في الله ابن عمنا محمد بن أحمد مسكه حفظه الله ورعاه وجزاه خيراً على حسن مسعاه في شأن ابن تيمية وأتباعه، وعلى ما تتبع من ابتداعه واختراعه، فإذا حسنه في غاية الإبداع، قد أعرب عن كون المؤلف غاية الفهم والإطلاع، فلا يسع مسلماً عن تسليمه الإحجام، بل يتعين عليه في ميدانه الإقدام، وأنني لأوردُ هنا ما سطره ابن حجر، في فتاويه الحديثية فلنعم ما سطر، وذلك أنه سُئل عن ابن تيمية بما لفظه: لابن تيمية اعتراض على متأخر الصوفية، وله حوار في الفقه والأصول، فما محض ذلك؟ فأجاب بقوله: ابن تيمية عبد خذله الله وأضله وأعماه وأصمه وأذله، وبذلك صرح الأئمة الذين بينوا فساد أحواله وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي وولده التاج والشيخ الإمام العز بن جماعة، وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية، ولم يقصر اعتراضه على متأخري الصوفية بل اعترض على مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما كما يأتي والحاصل أنه لا يقام لكلامه وزن بل يرمى في وعر وحزن ويعتقد فيه أنه مبتدع ضال، ومضل جاهل غال، عامله الله بعدله وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته وفعله آمين... إلى آخر ما كره ابن حجر فيه. انظر صفحة ١١٥

أما أتباعه الوهابية فهم شر منه فانظر شواهد الحق للعلامة النبھاني هذا وإنني أعتقد أن أخانا هذا العلامة محمد بن أحمد مسكه قام بالواجب من رد هذه البدعة التي ظهرت بيننا وسُكِتَ عنها ولولا قيامه بذلك لأئمننا جميعا فأرى أنه يتعين على كل من ينسب إلى العلم نصره وتأييده ، فلذلك أشهد كل من يراه أني سلمته وإن لم أكن أهلا للتسليم وقد سمح الوقت بأبيات هي تفريط في حق هذا الجوهر النظيم ، ولولا أن ابن تيمية فسَّقه وبدَّعه أهل عصره بل صرح كثير منهم كما في ابن حجر بكفره لكان يسعني السكوت لقصر باعي وقلة اطلاعي وأستغفر الله العظيم فإنه رب كريم .

بَارَكَ اللَّهُ فِي ابْنِ أَحْمَدَ مَسْكَةَ وَأَدَامَ الْعَلِيُّ بِالْحَقِّ مَسْكَةَ
لَمْ يَزَلْ فَتَكَ سَيْفِهِ مُسْتَمِرًّا بَعْدَى الدِّينِ وَهِيَ تَرْهَبُ فَتَكَه
إِذْ عَلَى الْعِلْمِ وَاضِعٌ يَدِ مَلِكٍ وَتَصَانِيفُهُ تُحَقِّقُ مِلْكَهُ
إِنَّ مِيزَانَهُ لَفِي الْقِسْطِ فَرُدَّ عَادِمٌ فِي إِقَامَةِ الْوِزْنِ شِرْكُهُ
فَابْنُ تَيْمِيَّةَ الَّذِي الْإِفْكَ أَلْقَى بَعْضَى حَقِّهِ تَلَقَّفَ إِفْكَه
قَامَ بِالْوَاجِبِ الْكِفَائِيِّ لَمَّا صَاغَ دُرًّا فِي الرَّدِّ أَبْدَعَ سَبْكَهُ
إِذْ فَتَاوَى الْمُضِلَّ أَحْمَدَ أَضَحَتْ كُلُّ غِرٍّ تُفْضِي رَدَّاهُ وَهْلَكُهُ
وَتَصَانِيفُهُ يَرَى مَنْ يَرَاهَا شَكُّهُ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ وَشِرْكُهُ
لَيْسَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ بَلْ شَيْخُ نَجْدٍ نَظَّمُ شَرَعَ الْهُدَى يُقَطِّعُ سِلْكَهُ
حَادَّ عَنْ مَنَهِجِ الصَّوَابِ فَأَجْرَى فِي بُحُورٍ مِنَ الْغَوَايَةِ فَلُكَّهُ
مِنْ عَمَاهُ مُخْطِئٌ كُلُّ جَبْرِ يَهْتَدِي مَنْ قَفَا هُدَاهُ وَنُسْكُهُ
كَيْفَ يَرْضَى سَبِيلَهُ غَيْرُ غُمْرٍ كَيْفَ يَلْفِكَ الْحَقُّ بِالْأَبَاطِيلِ لَبْكُهُ
لَمْ يَزَلْ دَيْدَنُ الْجَهَابِ إِذْ قَدَّمَ نَقَضَ آرَائِهِ فَأَضْبَحَ ضُحْكُهُ
كُلَّمَا مِنْ هَوَاهُ أَحْكَمَ حَوْكًا نَكَّثَتْ قَادَةُ الْأَيْمَةِ حَوْكُهُ

وَأَفَادَتْ تَضْلِيلَهُ وَأَجَادَتْ
شَأْوَهُ عَزَّ دَرْكُهُ وَقَدْ أَضْحَى
أَيُّهَا النَّاسُ فَاخْذَرُوا كَيْدَ قَوْمٍ
قَدْ رَمَوْكُم بِالنَّجَسِ مِنْ سُبُهَاتٍ
إِنَّهَا الْفِرْقَةُ الْمُضِلَّةُ أَبَدَتْ
هَتَكَتْ حُرْمَةَ الْأَيْمَةِ كُفِرَ
يَا ابْنَ مِنْكَ الرُّضَى صَدَعْتَ بِحَقٍّ
أَنْتَ مَلِكُ الشَّرِيعَةِ الْيَوْمَ حَقًّا
وَأَخْسَرَنَ شَوْكَةَ الْعِدَى لَسْتَ تَخْشَى
دُمْتَ فِي عَضْرِكَ الْحَمِيدَ وَقَرْنَا
وَجَزَاكَ الْعَلِيِّ وَأَوْلَاكَ قَدْرًا
وَصَلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَسَلَامٌ

بِالرَّحَى مِنْ أَدْلَةِ الشَّرْعِ عَزَّكَ
كُلُّ وَهَابِيٍّ يُحَاوِلُ دَرْكَهُ
مَا لَدَيْهِمْ مِنَ الْهِدَايَةِ مُنْكَ
فَلْتَرِيْمُوا بِمَا الشَّرِيعَةُ دَلَّكَ
رَفَضَهَا مِنْهَجَ الْهُدَاةِ وَتَرْكَهُ
بَانْتِقَادٍ إِذْ سَامَتِ الدِّينَ هَتَكَهُ
فَارَ مَنْ وَرَدَهُ يَشْمُ وَمِنْكَ
فَلْتَجَاهِدْ حِزْبَ الضَّلَالِ وَمَلَكَهُ
مِنْ عِدَى الْحَقِّ أَنْ تُصَابَ بِشَوْكَهُ
رَغَدَ الْعَيْشِ عَشْتَلَمَ تَخْشَى ضَنْكَهُ
فَوْقَ سَمَكِ السَّمَاءِ يَرْفَعُ سَمَكَهُ
وَعَلَى الْآلِ مَا شَدَتْ وَزُقَ أَيْكَهُ

الفقير إلى ربه الغني الكريم

محمد الحسن بن أحمد الخديم



تقريظ الشيخ العلامة الجليل:

محمد سالم بن المختار بن المحبوبي البدائي الشمشوري الشنقيطي،
أستاذ المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنزه عن مشابهة الحوادث بأي نوع من المشابهة والصلاة والسلام على سيدنا محمد الموصوف بالعصمة المطلقة، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد : فإني لم أطلع في ما اطلعت عليه من مذهب الأشاعرة إلا على ما يوافق ما كتبه الأستاذ السيد محمد بن أحمد مسكة زاده الله تعالى عزاً وتأيداً وبركة ونصراً وتسديداً، فجزاه الله تعالى خيراً.

لا أسأل الله إلا أن يدوم لنا أن تزيد معاليه فقد كملت.

كتبه عبد ربه المستغفر من ذنبه

محمد سالم بن المختار بن المحبوبي

لطف الله تعالى بهم

غرة صفر من سنة ألف وأربعمائة

وسبعة هـ الموافق ١٧ / ١٠ / ١٩٨٦ م.

تقريظ الشيخ العلامة الجليل:
المحجوب بن أحمد الدِّيمَانِي الشنقيطي، رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

المحجوب بن أحمد

تقريظ تأليف الإمام محمد
فَدُّ تجلت عبقرية جده
فمقاصد التأييد فيه كثيرة
عنوانه ومن البلاغة حذفنا
ولقد أفدت بذكر أني تارك
ورأيت رأيا نابعا من واقع الـ
ومن الضروري في ضروري وقته
ما إن ترى التخصيص عند عمومه
أسس الكتاب صحيحة نقليّة
مجموعة من نص وحي محكم
أبقاه رب العرش سبقا رادعا
والحال في التأليف أورد قالة
حلف الزمان ليأتين بمثله
ثم الصلاة على النبي وآل-هـ

نجل الفتى احمد مسك سهل المورد
فيه البخاريّ الخضم المزبد
ومصادر التحقيق عين المقصد
من حق آل الهاشمي محمد
فيكم طريقا واضحا للمهتدي
إسلام والسلف الرشيد المرشد
أن لا يفوت أداؤه بترداد
بل واجب الإطلاق دون تقييد
عقليّة من رأى كل مجدد
وصحيح مسلم والبخاري وأحمد
شبه الضلال وكل زيغ ملحد
تحظى بتأييد المحق المنشد
كذبت يمينك يا زمان فحدد
والصحب والأزواج نور السرمد



تَسْلِيمُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ السَّعِيدِ ابْنِ أَبِيهِ الْأَلْفَنِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى

أما بعد:

فإن من رام أن لا يضل فلا يرم ميزان الشريعة من يده طرفة عين ، لأن أهل البدع كثيرة ، وهم شر الخلق والخلقة ، وهم كلاب النار ، وهم لا يرجعون عن بدعتهم ولو تليت عليهم الكتب المنزلة ، وأسأل الله العظيم بجاه نبيه الكريم أن يحفظ أهل قطرنا من بدع المعتزلة السابقة والحادثة ، لأن قطرنا مغربي وأهل مغرب خلوا من البدع ، وعقيدتنا عقيدة أهل السنة مع أننا لا نقلد أحداً في السنة إلا أهلها ، ومن عهد السلف الصالح أن الله يرد أهل البدع على يد جهابذة من علماء السنة وجزاهم الله خيراً ، وفي الحديث: (التمسك بستي عند فساد أمتي فله أجر مائة شهيد)؛ وكتاب الميزان كاف شاف في الرد عندنا جزى الله خيراً من ألفه. محمد السعيد ابن أبيه وقاه الله ما لا يرضاه.



تقرّظ الشيخ المصطفى بن بديه بن أحمد التندغي الشنقيطي،
حفظه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على النبي الكريم

المصطفى بن بديه بن أحمد يقرّظ كتاب محمد بن أحمد مسكه الذي يرد على فتاوى ابن
تيمية وكتبه

نرتجي من سيل الصروف زوالا	لنعادي ضلالة وانتحالا
فتذكرت من دهانى بقول	سنة المصطفى تعانى افتعالا
لم نعطل ولم نجسم عظيما	زعم التيمي الجلوس ومالا
لصريح دون اشتباه خداعا	وسعى للذي أضاع المآلا
أحدث الرهابي قولاً شنيعا	يقتفيه العميان بعد الخبالى
شبهوا ذاتك التي لم يروها	واستبدوا بنعتك الوصف صالا
جحدوه للرسل فضلا كثيرا	واستباحوا حمى شفيع بقالا
مالنا والسكوت ذنب فظيع	وهوان يسقى النفوس وبالا
جرد الحق سيفه مستنيرا	بالكتاب المحمدي وجالا
جدد المسكي الطريق قويمًا	وكفى الله المؤمنين القتالا
وبجاء النبي نرجو ثباتا	ووثاما فجاهد الأوحالا
وسلام على مزيج الدياجي	أحمد المرتضى رحيقا زالا

انتهى

تتريظُ العالم أحمد بزيد بن عبد الله بن المام البركي الشمشوي الشنقيطي،
رحمه الله تعالى:

لقد كشف النقاب عن الفتاوي وما تحويه من فن المساوي
مشبهة مجسمة وتبدي نزولا للمُهَيِّمِينَ بالتساوي
مع المخلوق جل الله عما يقول وما يُصَوِّرُهُ المناوي
(فتاوي لابن تيمية أضيفت وفي الميزان) أبطل تي الدعاوي
أمد الله جامعه بعمر طويل في رضاه الخير حاو
بجاه محمد صلى عليه إله الخلق ما حفظ السماوي



تقريظه الثري

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام من الله على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين

الحمد لله وكفى، وسلم على عباده الذين اصطفى، وبعد فقد تأملتُ ما جمعه أخي في الله تعالى العلامة الحافظ: محمد بن أحمد مسكه بن العتيق، أطال الله بقاءنا وبقاءه، ورزقنا وإياه العافية التامة في الدين والدنيا والآخرة إنه سميع مجيب قريب (هل فيه تقديم وتأخير؟).

فإذا هو - والله الحمد وله المنة - ينبوعٌ من ينابيع الشريعة الإسلامية لا ينضب ماؤه، عذب سائغ للشاربين، يردُّه كل مسلمٍ لتطهير عقيدته من أقوال أهل الضلال، وكثر من كنوز الله صحيح المأخذ، سهل المتال، يقتنيه العاقل، ويتخذُه العالم والمربي الصوفي مرجعاً لتنقية عقائد من يتبعهما من دَرَن بدع المُشَبَّهَةِ والمُجَسِّمَةِ ومن بدع أهل الأهواء المخالفة لأهل السنة.

وهو أيضاً سيف مسلول على أهل البدع قائم لهم بالمرصاد.

لقد أظهر هذا التأليف ما في فتاوي ابن تيمية وما في منهاجه من البدع الخبيثة ظهور الشمس رابعة النهار في صحو السماء.

ثم ردَّ عليها بالقرآن والحديث الصحيح.

وردَّ كل قولٍ مُحَالِفٍ لأهل السنة إلى جادة طريق الحق طريق أهل السنة.

وما ذكر ابن تيمية في الفتاوي والمنهاج في صفات الله تعالى من التشبيه، والنزول، والجهة، وما إلى ذلك وقدم العالم، وفناء النار، ضلال لا ضلال فوقه، والحق يُقال، أعاذنا الله من الضلال والإضلال.

فَلَمْ يَبْقَ لِعُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْيَوْمَ عُذْرٌ فِي التَّغَاضِي عَنْ الْحَقِّ بَعْدَ أَنْ ظَهَرَ أَمَامَهُمْ مَا عَلَيْهِ
ابْنُ تَيْمِيَّةٍ مِنَ الضَّلَالِ.

فَعُلَمَاءُ كُلِّ زَمَانٍ هُمُ الْمَسْئُولُونَ عَنِ الْمَحَافِظَةِ عَنِ الدِّينِ فِي زَمَانِهِم بِالْإِدْفَاعِ عَنْهُ وَتَرْسِيخِهِ
فِي قُلُوبِ الْعَامَّةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

أَعَانَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ عَلَى رِعَايَةِ وَدَائِعِهِ، وَحِفْظِ مَا أَوْدَعَنَا مِنْ شَرَائِعِهِ. وَأَعَاذَنَا وَالْمُسْلِمِينَ
جَمِيعًا مِنْ شُرُورِ الْبِدْعِ الضَّالَّةِ الْمُضِلَّةِ وَأَهْلِهَا وَالسَّائِرِينَ فِي فَلَكِهِمْ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ،
وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.
وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ.

كتبه العبدُ الفقيرُ إلى ما عندَ رَبِّهِ الْقَدِيرِ،
وَالْغَنِيِّ بِهِ عَمَّا سِوَاهِ.

أحمد بن زيد بن عبد الله بن محمد المام.

تقرّظ الأستاذ الشيخ محمد الحافظ بن السالك بن الطلبة
العلويّ الشنقيطيّ، حفظه الله تعالى:

أَقُمْتَ بِالْحَقِّ وَالتَّحْقِيقِ مِيزَانًا عَدَلًا يقيم على من مال برهانا
فكم شفيت وكم أثلجت من وغر صدرا يبيت يعاني الهم ذعرانا
وكم وكم سعدت نفس به ولكم أقررت عينا وكم شنت آذانا
أزلت إلباس ما قد كان من شبه ومن غياهب نوء الغي يغشانا
ألفيته حية تسعى تلقف ما من إفكهم أفكوا زورا وبهتانا
جرت مباحثه شأوين واتخذت لجريها في سبيل القصد ميدانا
أعلنت حربا على من كان آذنههم رب العباد بحرب منه إيذانا
أملاه وضعٌ يعيش المسلمون به إعصار تفرقة تجتاحنا الآننا
وضعٌ به أولياء الله سبُّهُمْ يُجزى المسمى به برا وإحسانا
وضعٌ به حلقات العلم تخدم ما يسعى إليه من التفكيك أعدانا
يحدثون ولكن عن مثالبنا يسعون لكن إلى تقطيع أشلانا
يجاهدون ولكن ضد صالحنا عانى بذا معشر الإسلام ما عانى
في كل يوم مئات ينقصون بها أطراف أمتنا الغراء نقصانا
فتلك طائفة بالله مشركة إذ تقتدي بإمام كان فتانا
كم عالم عارف بالله قد شهدت بسبقه في مجال العلم دنيانا
يقوم يوما على الأعواد ينبزه ضل ابن ضل وهيان ابن بيانا
يقول مبتدع بالغيب يرجم أو أراه باطله إياه شيطانا

يكفي جهادا إذا ما قال متكننا
 إن الذين بهذا المولد احتفلوا
 أو الأولى اجتمعوا للذكر في حلق
 فهو لاء مع الرحمن قد عبدوا
 قد ضاق باعهم علما وضاق بهم
 يكفرون بمحض الرأي رأيهم
 صدوا بذنا عن قضايا المسلمين إلى
 فالصحف تنشر في تفكيك حاضرننا
 شحنت سم نقيع دونما دسم
 أهكذا الأمر أن يدعوا لمن سبقوا
 تجتاح ظاهرة الحانات عالمنا
 وإن ذكرنا إماما أو طريقته
 وأسرفوا في سباب المسلمين كأ
 مكر به نجح المستعمرون فيها
 على أريكته شعبان ربانا
 أو الألى ندبوا للنفع إنسانا
 واستغفروا ربهم يغفون غفرانا
 من بعد ما يئس الشيطان أو ثانا
 رحب الشريعة حتى كان ما كانا
 فلا حديث ولا يتلون قرآنا
 أهداف أعدائنا العادين أبنانا
 والكتب تطبع في تضليل موتانا
 تهدي وتبعث في الآفاق مجانا
 من صالحى القوم إيماننا وإحسانا
 ولا نكير ولا إيذاء يلقانا
 بالخير ضجوا ولجوا فيه طغيانا
 ن الله أعطاهم في الناس سلطانا
 هم يذبحون ويستحيون أحيانا



تقريظ الشيخ العلامة الجليل:

محمد بن محمد سالم بن أُلْمَا الْيَدَايِي الشَّمَشَوِي الشَّنْقِيطِي،
خليفة أبيه، شيخ محظرة «تندكسم» رحمهم الله تعالى:

هذا تقريظ العالم العلامة محمد بن محمد سالم بن أُلْمَا لكتاب محمد بن أحمد مسكه بن
العتيق المسمى: (ابن تيمية في الميزان)

جَمَعْتَ كِتَاباً جَامِعاً بِخِطَابِهِ فَوَائِدَ تُشَقِّقُنَا مَعِينَ شَرَابِهِ
أَفْذَتْ بِهِ مَنْ كَانَ فِي لُجَجِ الْهَوَى يَتَّبِعُهُ وَلَا يَذْهَبُ اتِّجَاهَ صَوَابِهِ
وَوَزْنُكُهُ لِلشَّرْعِ جَاءَ مُطَابِقاً لِسُنَّةِ خَيْرِ الْخَلْقِ ثُمَّ صَحَابِهِ
فَلَا زِلْتَ تُبْدِي سِرّاً كُلَّ عَوِيصَةٍ تَقَاصَّرَ عَنْ إِدْرَاكِهَا كُلُّ نَابِهِ



تقریظ الشیخ أحمد بن بابہ بن محمود الدینانی الشمشوی الشنقیطی،
رحمہ اللہ تعالیٰ:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم

أحمد بن بابہ بن محمودا یقرظ کتاب العالم العلامة محمد بن أحمد مسکه الذی یرد بہ علی البدع الواردة فی کتب أحمد بن تیمیہ.

يَدَافِعُ عَنْ عَقِيدَتِنَا الْمَنِيَعَةِ	كِتَابُكَ يَا ابْنَ أَحْمَدَ مِسْكَ هَذَا
وَحُجَّةٌ مَنْ تَمَسَّكَ بِالشَّرِيعَةِ	دَلِيلُ الْحَائِرِ الْمُتَرَابِ حَقًّا
مُضَلَّلَةٍ مُمَوَّهَةٍ فَظِيَعَةٍ	جَعَلْنَاهُ مِجَنًّا دُونَ كُتُبِ
يَةِ الْمَغَوَّارِ ذِي الْبَدَعِ الشَّنِيعَةِ	كَشَفْتَ بِهِ الثَّقَابَ عَنِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ
كَذَلِكَ فِي فِتَاوِيهِ الْوَسِيعَةِ	فَفِي مِنْهَا جِهَ التَّضْلِيلِ بَادٍ
جُهُ اللَّائِي تَوَخَّوْهَا خَدِيعَةٍ	فَكَمْ خَدَعَتْ فِتَاوِيهِ وَمِنْهَا
غُرُورًا مِنْهُ وَهُوَ سَرَابٌ قِيَعَةٍ	يَرَى الظَّمْثَانَ مَا يَخْجُوهُ مَاءٌ
مَعَانِيهِ لَدَى الْعُلَمَاءِ بَدِيعَةٍ	هَيْنًا مَا كَتَبْتَ لَنَا ثَبَاهِي
وَأُولَاكَ الْمَقَامَاتِ الرَّفِيعَةِ	أَطَالَ اللَّهُ عُمُرَكَ فِي هَنَاءٍ
صَلَاةُ اللَّهِ مَا جَازَى مُطِيعَةٍ	مُسَيِّدَ سُنَّةِ الْهَادِي عَلَيْهِ



تَسْلِيمُ الشَّيْخِ الْقَاضِي:

أَحْمَدُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ الزَّائِدِ التَّنَدُغِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

أما بعد:

فقد أَجَلْتُ النظر في مواضع من تأليف السيد الأخ محمد بن أحمد مسك ، ولم تتح لي الفرصة - ويا أسفا - لاستيعابه مطالعةً، وجميع ما وفقت عليه من كلامه موافق لمذهب أهل السنة كحذو النعل بالنعل وما ذكر في آيات وأحاديث الصفات هو مذهب أهل السنة قطعاً، كما أن ما نقله عن البعض مما يخالف ذلك كالتجسيم ولوازمه من الجهة والحلول في المحل وفناء عذاب النار وغيرها مما يطول تتبعه كل ذلك يخالف لمذهب أهل الحق والسنة بل هو انحراف وضلال والحق أحق أن يتبع فجازاه الله تعالى أحسن جزاء وأجزل ثوابه ونصره وأعانه فيما هو بصده فقد أفاد وأجاد.

كتبه أحمد بن حبيب بن الزايد



تَسْلِيمُ الأستاذ العلامة الأصولي محمد يحيى (يَحْيَانُ) بن الشيخ الحسين
الجكني الشنقيطي، رحمه الله تعالى:

فتاوى ابن تيمية في الميزان

«اعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال»

الحمد لله ما تضمنه هذا الكتاب من استحالة الجهة على البارئ جل وعلا وسائر أنواع
التشبيه ووجوب صرف الظواهر الموهمة مع اعتقاد صحة معناها المقتضي التنزيه هو الذي
يجب اعتقاده، ويتعين على المؤمن اعتقاده كتبه فقير عفو ربه.

محمد يحيى بن الشيخ الحسين.



تسليم القاضي بن القضاة العالم الورع محمد عبد الله بن محمد موسى اليعقوبي
الشَّشَوِيّ الشَّقِيطِيّ، رحمه الله تعالى:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه آمين.

أما بعد:

فقد تأملت ما كتبه أخونا العالم العامل المحرر محمد بن أحمد مسك في الرد على زلقات
وبدع المسمى ابن تيمية الملقب بشيخ الإسلام تفاؤلا وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

فإِذَا مَا ذَكَرُهُ عَنْهُ مُنْكَرٌ كَبِيرٌ وكثيرٌ يجب إنكاره وتغييره ومحوه من كتبه ليلا يضل به
الناس ويجب هجران نظر كتبه جملة كلا ، لأن الأمر عموميه يشمل حقوق الله وحقوق
القرآن وتنزيه الأنبياء مما لا يليق بهم وفيه حرف الإجماع والاستدلال بالحديث الضعيف
والمختلف وإنكاره واجب على جميع المسلمين ولا يسقط عنهم إلا إذا قام به عالم ما هر مطاع
وأعانه عليه قوم آخرون ، ومن العلماء من فضل الواجب الكفائي على العيني ، لأنه يسقط
بأنه يفضل فرض العين وما رد به محمد بن أحمد مسك على ابن تيمية حاز في المفصل وهو
من أحين الرد لأنه رده بألفاظ كتبه ومنها ، فجزاه الله خيرا عن الشريعة المطهرة والإسلام
آمين ، آمين .

أيده الله تعالى على الحق بالحق آمين ، كتبه محمد عبد الله بن محمد موسى .



تقريف العلامة الشَّريف الشيخ:
أحمدُ يعقوب (يَاب) بن محمد محمود (تَحَاد)

السَّمَلَايِ السَّالِكِي نَسَبًا

الْبَرَكَيِّ وَطَنًا وَخُؤُولَةً، الشَّنَقِبِيَّ، حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى

(عَمِيدُ زَاوِيَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الْمَامِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَشَيْخِ مُحَظَرَةِ نُورِ الْعِلْمِ الْإِسْلَامِيِّ):

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ.

أما بعد:

فإنَّ مما تَفَضَّلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ عَلَيَّ أَنْ أُتَاحَ لِي الْفُرْصَةُ لِنَظَرٍ وَمُطَالَعَةٍ مَا جَمَعَهُ الْأَخُ فِي اللهِ تَعَالَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ مَسْكُهُ أَطَالَ اللهُ بَقَاءَنَا وَبِقَاءَهُ فِي أَمْنٍ وَإِيمَانٍ، فَإِذَا هُوَ جَنَى مُتَطَلِّعٌ مَثَابِرَ يَغَارٍ لِلْحَقِّ وَأَهْلِهِ وَيَذُبُّ بِسَيْفِ صَارِمٍ عَنِ دِينِ اللهِ فِي سَبِيلِ اللهِ كَانَ اللهُ لَنَا وَلَهُ وَلِيًّا وَنَصِيرًا آمِينَ.

وَلَقَدْ رَأَيْتُ هَذَا الْمَجْمُوعَ الْمُبَارَكَ مِرْآةَ صَافِيَةٍ لِأَهْلِ الْحَقِّ يَطَالَعُونَ فِيهَا وَجْهَ الْإِعْتِقَادِ الْمُنْجِي عِنْدَ اللهِ تَعَالَى فِي حَقِّهِ تَعَالَى، لَتَسْنَى لَهُمْ إِزَالَةُ كُلِّ قَذَاةٍ مِنْ شَبْهَةِ الْمَجْسَمَةِ الْمُبْتَدَعَةِ أَعَاذَنَا اللهُ تَعَالَى مِمَّا ابْتَلَاهُمْ بِهِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُبْتَدَعَةِ الضَّلَالِ.

مِرْآةَ صَافِيَةٍ نَصَبَهَا أَمَامَنَا مَا هَرُ بَرَقَتْ الْحَاجَةُ إِلَى تَفْقُدِ وَجْهِ إِعْتِقَادِ أَهْلِ الْإِيمَانِ بِمُنَاسَبَةِ الظُّلْمَةِ الْمُذْهِمَّةِ الَّتِي أَلْقَاهُمْ فِيهَا الْغَزْوُ الْفِكْرِي الْأَجْنَبِي عَلَى الشَّرِيعَةِ وَأَهْلِهَا، وَالْمَادِي الْمَتَدَفِّقِ عَلَى مَنْ يَقْبَلُ الْمَخَادَعَةَ وَالْمَسَاوِمَةَ بِحِيلَةٍ أَوْ بِأُخْرَى فِي دِينِهِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وَبِالْجُمْلَةِ فَمَنْ كَانَ مَغْرُورًا بِأَقْوَالِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَوْ بِأَقْوَالِ مَنْ اغْتَرَوْا بِأَقْوَالِهِ وَاصْطَادَهُمْ

بشبكة الكتائية والدعائية والدينارية، فهاهي المرأة الصافية نصبت أمامه. والله در الإمام الغزالي حيث يقول:

قل لمن يفهم عني ما أقول	قصر القول فذا شرح يطول
ثم سر غامض من دونه	ضربت والله أعناق الفحول
أنت لا تعرف إياك ولا	تدري من أنت ولا كيف الوصول
أنت لا تدري صفات ركبت	فيك حارت في خفاياها العقول
أين منك الروح في جوهرها	هل تراها كيف تسري وتجول
هذه الأنفاس هل تحصرها	لا ولا تدري متى عنك تزول
فمتى كنت ومن أنت فلا	تُخَفِّقِ الْحَقَّ تَدَبَّرْ يَا هَجُول
أين منك العقل والفهم إذا	غلب النوم فقلي يا جهول
أنت أكل الخبز لا تعرفه	كيف يجري منك أم كيف تبول
فإذا كانت طواياك التي	بين جنبيك كذا فيها ضلّول
كيف ترى من على العرش استوى	لا تقل كيف استوى كيف النزول
كيف تحكي أو ترى كيف ترى	فلعمري لئس ذا إلا الفضول
هو لا كيف ولا أين له	هورب الكيف ولا كيف يحول
هو فوق الفوق لا فوق له	وهو في كل النواحي لا يزول
جل ذاتا وصفات وسما	وتعالى قدره عما أقول

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

كتبه الفقير إلى الله تعالى الغني به عما سواه.

يَا بَنُ مُحَمَّدٍ كَانَ اللَّهُ لِلْجَمِيعِ وَلِيَا وَنَصِيرَا آمِينَ.

تقريظ من العالم العلامة محمد الأمين بن حمد الله (أئین)

لتأليف السيد الأستاذ/ محمد بن أحمد مسكة

حمدا لمن جعل في البلاد من
وجعل الحق على الأباطل
وإذ فشا في مجمع العباد
صيت ابن تيمية في الفتاوي
من لم تكن بجانبه في المنزل
زاغوا به قوم فضلوأعما
حتى غدى بجانب كل عالم
وغير ذا من شبه منشوره
أوردها في سنة وسوره
من بعد ذاك كله جاء العلم
جعل من سنة خير المرسل
 ووضع النقط فوق الأحرف
فالله يجزيه على ما بذله
صلاته مع السلامان على

يجدد الدين إلى انقضا الزمن
يعلو سريعا أو مع التجادل
جميعها حاضرها والبادي
حتى غدت تدحض كل راو
قالوا له كفرت بالمنزل
أنزل زيفانجمه قد عما
أو جاهل نسخ حدوث العالم
على الكلام لم تكن مقصوره
قارؤها يضرب عنها سوره
محمد بحجج على علم
دحضاله مثل الرحيق السلسل
تبعها لزيفه المكث-ف
من نصر دينه الذي انتصر له
محمد ما الحق في الأفق علا



تَقْرِيطُ الْعَلَامَةِ أَحْمَدَ بْنِ (أَنِينَ)
مُحَمَّدِ الْأَمِينِ بْنِ حَمْدِ اللَّهِ الْمَجْلِسِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ

وزير الشؤون الإسلامية سابقاً، حفظه الله تعالى:

في تقرّيط كتاب العلامة عماد بن أحمد مسكة

الحق يسطع عاليا في المسمع
فإذا تسامى في الورى متجاسر
متظاهرا بالأصل في تحريفه
حتى استباح مكانة من نالها
وأضاف للإسلام كل خسائس
لا بد عن قرب يرد مصاله
ذاك ابن أحمد مسكه ذو الفيض امتطى
حتى أراح بفيضه شبّهاته
لا بد للإسلام من أساده
ياسادة الإسلام أدّوا دوركم
إن تركوا شرع الرسول مذلا
وعليه والآل الصلاة دوامها

من رام دحض علوه لم ينطع
ورأى الصواب سلوك ما لم يشرع
متبعا أعلى صفات الأورع
شق الطريق إلى افتراض المطمع
ووساوس تدعو لمسخ المهيع
دحض الشريعة حد صعب المطمع
سرج الحقيقة في ادراع مطبع
أعظم به من فيض حبر لودعي
تحميه صولة صائل متفنع
آن الأوان إلى انقضاء المضجع
فعلیکم إنکارُ يوم المرجع
ما الحق يسطع عاليا في المسمع

هـ



تقريظ الشيخ القاضي:

محمد الأمين بن بلّاه بن عبد القادر المجلسي الشنقيطي، رحمه الله تعالى:

للكاتب محمد الأمين بن بلاه بن عبد القادر يقرظ كتاب السيد الأستاذ/ محمد بن أحمد مسك بن العتيق في الرد على بدع ابن تيمية وأتباعه:

أفاد مُحَمَّدٌ ما قد أفادا من الرد السليم وقد أجادا
على بدع ابن تيمية اللواتي يزلزل هولها السبع الشدادا
وقد ملأت دَفَاتِرُهُ النوادي كما الأتباع قد ملأوا البلادا
ياكثر من القرآن فيها وتمويه وتشويه عنادا
واكثر من الآثار نقلا ويعكسها ضميرا واعتقادا
تجشّم هولها السبكي قَدَمًا وغيرُ وغيرُ ردًّا وانتقادا
وفي العصر الحديث نمّت وراجت وقادت كل من يهوي انقيادا
وأضحّت وهي لا تخشى انتقاما وتطلب من زبائنّها ازديادا
تَصَدَّى نجلُ أحمد منك يمحو ضلالاتٍ يُضِلُّن العبادا
تصدى نحوها شهم أبي يجاهد عن شريعته جهادا
يرى في دفع ذاك كبيرَ أجرٍ وإنكارًا لما ابتدعوا رشادا
فألّف في الردود كتاب نص سليم لا جفاء ولا اطرادا
وقدم نشر ما ابتدعوا وأضفى عليه الرد نصا مستفادا
من الكتب الصحاح بكل عزو لصفحة رقم ذا الجزء استعدادا
فصيرَ كُتُبَهُم نثرت هباء كأن لم تلق من أحد ودادا

وذاك من البعيد لدى فريق
فقد صيد ابنُ تيمية المفدى
كتاب يستعين بخير هاد
وينفي كل نقص واستواء
بلا جهة ولا جسم تعالى
ويثبت عصمة للرسل طراً
لأجداد النبي يرى نجاةً
ومن شد الرحال بكل وسع
قبور الصالحين تُزار أيضاً
بحمد الله ذي يدع تردت
على رغم من الأتباع طرا
فوزن الكتب أصبح في انحطاط
جزى الله ابنَ أحمد مسك خيرا
على برهان الأئمة خير هاد

يرى العنقاء تكبر أن تصادا
بسهم قدر مى منه الفؤادا
ويثبت عصمة الرسل اعتمادا
عن الرحمن جل كما أرادا
ولا من حيز ينفي المرادا
يرى إنكارها عارا فسادا
يلقن ذاك السنة حدادا
إلى القبر الشريف يرى المرادا
فزوروها لتذكروا المعادا
بفضل الرد لا ترجوا ارتدادا
فلم يجدوا لما ابتدعوا مفادا
لدى الإقناع تحسبها رمادا
لما أسدى ونال به السدادا
صلاة الله تمتد امتدادا



تأريظ الأستاذ محمد بن المصطفى التندغي الشنقيطي:

<p>أنى لمن سعد الوجود به يُرى والله فيهم لم يكن ليسوءه ما هكذا يرضى به من ربه أعطاه وعدا منجزا إن لم يكن من حاول استقراء ذاك يكن كَمَنْ أزواجه هي خير أزواج كما ما الفضل إلا للمضاف له ولو إن الألى بغضوا الصحابة أصبحوا عموا بسبهم وخصوا سَيِّمًا ما إن يفيد سبابهم إلا كما صلى الإله على الذي عن قدره مولاه قد أولاه سر السر من</p>	<p>أباؤه ليسوا من السعداء ويقي الأنام به من الأسواء موليه ما يرضيه من إعطاء يجزيه يوم تخاصم الخصماء ينحو حصى يرين بالإحصاء أبنائه هم خيرة الأبناء كان المضاف ككوكب الخرقاء لله والهادي ذوي بغضاء صَهَرَ النبي ورابع الخلفاء منهم يفيد الرقم فوق الماء تَنْحَطُّ سِدْرَةٌ متهى العلياء أسراره في ليلة الإسراء</p>
---	--

بقلم الأستاذ محمد بن المصطفى

تقريظ الشيخ: المصطفى بن بَدَن بن المثنى التندغِي الشنقيطي،
حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى:

سطعَ النور في شعابِ الزَّمانِ ويدي الحقَّ واضِحًا للعيانِ
في كتابٍ يمحو الضَّلالَ ويَهدي أُمَّةَ المصطفى لنيلِ الأمانِ
أَفْحَمَ الخَصَمَ حُجَّةً وافِدَارًا بحديثِ النبي والقرآنِ
بَهَرَ العَقْلَ مَنْطِقًا وَعُلُومًا في رحيقِ البيانِ
بَدَّدَ الوَهْمَ عن ضمائرِ جيلٍ كالحائرِ المستهانِ
فالوَهَّابِيُّونَ اسْتَبَاحُوا حِمَانًا وأشاعوا عقائدَ البُهتانِ
وابنُ تَيْمِيَّةَ المُجَدِّدُ للذي نِ تَفَانِي في الزَّيغِ كُلِّ التَّفَانِي
خَدَعَ الجاهِلِينَ مِنْهَاجُهُ عَهْ دَا طَوِيلًا في غِيَةِ البرهانِ
وفتاورِهِ شَكَّكُوا لِأَناسٍ في طريقِ الهُدَى وبَرِّ الأمانِ
جَسَمُوا الخَالِقَ الذي جَلَّ عن كُلِّ ل..... مُشَابِهٍ أَوْ مُدانِ
وَأَحَلُّوه في مَحَلٍّ تَعَالَى رُبُّنَا عن تَغْيِينِهِ في المَكَانِ
بِكَ يَا ابْنَ التَّقِيِّ أَحْمَدُ مِنْكَ أَلْ يَوْمَ تَزْهَوُ عَقِيدَتِي في امْتِنَانِ
لَمْ تَزَلْ بالضلالِ حَتَّى تَلَاشَى سَاجِدًا خَيِّئَةً ذُيُولَ الهَوَانِ
وختامًا على النبيِّ صَلَاةٌ وَسَلَامٌ أَسْمَى بَنِي عَدْنَانِ (١)

(١) في هذه القصيدة مواضع لم نستطع قراءتها لِقَدَمِ الورقة فجعلنا نقاطا في محل تلك الكلمات التي لم تعد ظاهرة.

تقريظ العالم المحقق باركل بن العتيق بن محمد البخاري البركي الشمشوي
الشنقيطي، رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا تقريظ العالم المحقق باركل بن العتيق بن محمد البخاري لكتاب محمد بن أحمد مسكه
الذي بَيَّن فيه ما تحمله كتب ابن تيمية من التشبيه والتجسيم... إلخ

رَمَطُ الضلالِ وأُمَّةُ العِرْفانِ يتبادلان قذائف البرهان
كُلُّ يَمِيلُ إِلَى معاقلِ فِكْرِهِ كتصاؤل الأقران في المِيدانِ
فَذَوُوا الهِدَايَةِ رَدُّهُمْ لِخُصُومِهِمْ مِنْ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ وَالْقُرْآنِ
وَتَبِيجَةُ اسْتِتْاجِ عَدْلٍ رَاسِخٍ فِي الْعِلْمِ شَأْنُ الْعَارِفِ الرَّبَّانِي
وَالْغَيْرُ فِي الْفِتْيَا يُحَكِّمُ عَقْلَهُ وَيُحَرِّفُ الْقُرْآنَ كَالسَّكْرَانِ
وَيَقُولُ بِالتَّشْبِيهِ جَلَّ اللَّهُ لَيْدُ مَسْ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَلَا شَيْئَانِ
مُنْذُ الْبَدَايَةِ وَالْبُحُوثُ تَرُدُّهُ وَتَصُدُّهُ عَنْ مَهْيَعِ الْخُسْرَانِ
فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ الْحَدِيثُ بِمِثْلِهِ عَنْ سَاحَةِ الْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ
ظَلُّوا كَذَلِكَ وَالرَّمَاحُ تَنُوشُهُمْ تَقْفُوهُمْ فِي اللَّفِّ وَالِدَوْرَانِ
حَتَّى تَمَسَّكَ غَرْبُنَا بِمُحَمَّدٍ يُنْمِي لِأَحْمَدٍ مِنْكَ فِي "مُرْتَانِ"
فَبِ: "لَا تَزَالُ" حَدِيثِ أَحْمَدِ أُمَّةٍ تَعْلُو عَلَى الْأَفْطَارِ بِالْمِيزَانِ
رَدَ النُّصُوصِ إِلَى صَوَابِ نِصَابِهَا مِنْ بَعْدِ فَتْكِ دَمَائَةِ الشَّيْطَانِ
وَصَلَاةُ رَبِّي وَالسَّلَامُ لِأَحْمَدٍ مَا حِيَ الضَّلَالِ إِذَا اتَّقَى الْجَمْعَانِ

تَقْرِيطُ الشَّيْخِ الْأَدِيبِ الصَّالِحِ مُحَمَّدِ سَعْدِ بُوَّةِ بْنِ آدَ الْبَرَكِيِّ الشَّمْشَوِيِّ
الشَّنْقِيطِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

بالحق تعرف في الرجال حُمَاتُهَا	يَوْمَ الرَّمَايَةِ لَا تَلِينَ قَنَاتُهَا
والحق يظهر بالشرعية إن تنل	من أصلها أو تستقيم رعاتها
لله در محمد لما أتى	يحدوه ضعف رُعَاتُهَا وَسَبَاتُهَا
وجد العقيدة في الأنعام مداسة	خسر الموازن قومها وبغاتُهَا
فأقامها بالقسط حتى إنه	آبَتْ إِلَيْهِ حُمَاتُهَا وَرُؤَاتُهَا
أضحى يطارد لابن تيمية الذي	بلحوده صار الأجاج قُرَاتُهَا
فسقى بنيتها شربة سكرت لها	من خمره أبناؤها وبناتُهَا
فأماط عنها ما أشان كتابه	ذو السلسيل سلاخها وأناتُهَا
أبقاه ما بقي النبي محمد	يبين البرية سحبها ونباتُهَا
رب البرية مومنًا ومبجلًا	في المسلمين عمادها منساتُهَا
صلى الإله على النبي وآله	قمر النبوءة شمسها وإياتُهَا



تقريظ العلامة الشيخ المرِّي:

عبد الصمد بن الشيخ عبد القادر بن الشيخ أحمد بمب
خديم رسول الله ﷺ، السينغالي، حَفِظَهُ اللهُ تعالى:

ردّ ابن مسكه على فتاوى الفتنة ردا وناقشها بكل أدلة
ألقى عليها الضوء بعد دراسة نقديّة دامت لأطول فترة
خرجت سماحته بعيد فراغه من بحثه بنتيجة سليمة
إذ قال في حق الفتاوى إنها موسوعة من محدثات البدعة
ومع احترامي لابن تيمية أرى أن ابن مسكه مع الصواب بحجة
ما قلت ذاك لأن هذا أشعري ولأن ذلك مرجع السلفية
لكن أدور مع الحقيقة حيث ما دارت بدون تحفظ أو خشية
كنا سنقبل عذره لو لم يقع مع حزبه في غلطة عقديّة
أما تحامله الشديد على الذي يدعى بمحيي الدين غوث الملة
فعداوة وتنطع لم يحتفل بكليهما جمهور أهل السنة



تقديم الشيخ آل مصطفى القادري المصباحي
رئيس المعلمين لدار العلوم الغوث الأعظم في غجرات في الهند

كُتِبَ في الطَبْعَةِ الثانية من هذا الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة في الكتاب وناشره

الحمد لله القدوس الخالق الرحمن، بديع السماوات والأرض مُخَدِّثِ الْعَالَمِ وَالْأَكْوَانِ، الْمُتَنَزِّهِ عَنِ الْجَهَةِ وَالزَّمَانِ، الْمُتَكَلِّمُ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ قَائِمٍ بِذَاتِهِ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ، الْمُتَعَالِي عَنِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ، الْقَدِيمُ لِأَنَّهُ مُتَقَدِّسٌ عَنْ جَمِيعِ الْعَيْبِ وَالنَّقْصَانِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى أَنْبِيَائِهِ الْمُعْصُومِينَ عَنِ الصَّغَائِرِ وَالْكِبَائِرِ وَاسْتِدَامَةِ السُّهُوِّ وَالْغَفْلَةِ وَاسْتِمْرَارِ الْغَلَطِ وَالنِّسْيَانِ، لَا سِيَّمَا عَلَى أَشْرَفِهِمْ وَأَفْضَلِهِمْ وَخَاتَمِهِمْ سَيِّدِنَا وَشَفِيعِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى الَّذِي زيارته فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ لِحَيَاتِهِ سَبَبٌ لِلنَّجَاةِ وَدُخُولِ الْجَنَانِ، لِلذَّائِي وَالْقَاصِي مِنْ أَقْرَبِ الْمَدَنِ وَأَبْعَدِ الْبُلْدَانِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ نَالُوا بِاتِّبَاعِهِ رِضَى الرَّحْمَنِ، وَعَلَى مِنْ تَبِعَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِإِحْسَانٍ.

أما بعد:

فأولاً أرفعُ أسمى التبريكات، وأزكى التهنئات، إلى صاحب الكتاب المستطاب، العلامة الداعية محمد بن أحمد مسكة بن العتيق اليعقوبي، بدحضه الباطل ودعّمه الحقُّ بأساليب جيدة وطرز رائعة، بالحجج والبراهين القاطعة، من الكتاب والسنة وأقوال العلماء الكبار من الأمة، ونشكره شكراً جزيلاً على ما دَبَّجَ قلمه السِيَال، ذو الفضل والكمال، من الرد على الأفكار الزائفة المنحرفة عن الحق والمزعومات الفاسدة المخترعة بهوى النفس الأمارة بالسوء.

عارضاً - سباحة الشيخ - أن مركزنا يطلب منه في سبيل خدمة الإسلام والمسلمين

مثل هذا الكتاب الفذ البديع كُتِبَ له تحتوي على رَدِّ البدعات والضلالات وإحقاق ما هو عليه السلفُ والخلفُ من أهل السُنَّةِ والجماعة. وللشيخ مني دعوات صادقة من الأعماق بالأجر والمثوبة وأرفع الدرجات في الدنيا والآخرة.

فالكتاب ما هو إلا كاسمِه يَزِنُ فتاوى ابنِ تيمية بالمستقيم أمام القارئ بغير التقليل في الوزن، ويثبت إثباتاً تاماً جلياً بأن وزن أفكار ابن تيمية وأفكار الحشوية والمُشَبِّهة والمُعْتَرِلة والفلاسفة وغيرها من أمثالها سواء بسواء بدون قلة وكثرة التي قد ضرب بها السلفُ والخلفُ عرضَ الحائط، ثم يدعو القارئ إلى الفكر فيها بالطمأنينة والسكون بعيداً عن ضجيج المناقشات الحارة وشغبها، ويلتمس منه أن يحكم هو نفسه بين أفكاره وأفكار أهل السُنَّةِ حكماً صحيحاً، ويسأله بعد ذلك عنه «أهو شيخ الإسلام أم غيره؟» ويطلب منه جواباً «أهو إمامٌ من أئمة الإسلام أم دونه؟» و«أهو من السلفِ الصالح أم من غيرهم؟».

والناشر الذي يتشرف بنشر هذا الكتاب هو «مركز أهل السُنَّةِ بركات رضا، فور بندر، غجرات، الهند» الذي يلعب بدور هامٍّ في نشر كتبٍ دينيةٍ في موضوعات عديدة لكبار العلماء من أهل السنة والجماعة في داخل الهند وخارجها، قد بلغ عدد منشوراته إلى مائة في لغات مختلفة من العربية والفارسية والأردية والهندية والغجراتية في عدة شهور، ويبدل قصارى جهده في خدمة الدين الحنيف كل حين. وأن تحت إشراف الباحث المُفَكِّرِ العلامة عبد الستار الهمداني النوري، البركاتي أدام الله به نفع الإسلام والمسلمين، وهو من الشخصيات البارزة في الهند يعيش في ظلِّ خدمة الإسلام والمسلمين ويُفَكِّرُ في إصلاح الأمة وصيانتهم عن أهل البدعة والهوى، هو في هذا الصدد يكتبُ ويخطبُ ويستخدم أوقاته الثمينة وأمواله الطائلة، قد تجاوز عددُ مصنَّفاته عن المائة، وهو الآن في هذه الخدمة الجليلة، فجزاه الله خير الجزاء في الدنيا والآخرة عن الإسلام والمسلمين، وأرهبه للخير وشدَّ على ساعده في كلِّ عملٍ فيه الخير للأمة وأنسا لها في عمره بِجَاهِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ عليه وعليهم أفضل الصلاة وأكرم التسليم.

اللهم أرنا الحقَّ حقًّا وثبتنا على اتِّباعه، وأرنا الباطلَ باطلًا ووفقنا للابتعادِ عنه.

صلى الله تعالى على خير خلقه سيِّدنا ومولانا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وَبَارَكَ وَسَلَّم.

١٨ / ١٢ / ١٤٢٣ هـ - ٢٠ / ٠٢ / ٢٠٠٣ م

آل مصطفى القادري المصباحي

رئيس المعلمين لدار العلوم الغوث الأعظم

فوربندر غجرات، الهند

وقد وصف الشيخ المؤلف علماء مركز أهل السنة بركات رضا في مدينة غجرات بالهند

بأنه: «مصلح الأمة مبلغ الدين الحنيف قاطع البدعة والضلال مؤيد الملة الطاهرة الداعية
العلامة»^(١).



تَقْرِيطُ الْأُسْتَاذِ أَبِي الطَّيِّبِ يُوسُفَ بْنِ عَدْنَانَ الْمُنَاوِيِّ
الْأَشْعَرِيِّ الْحَنْفِيِّ اللَّبْنَانِيِّ الْفِلَسْطِينِيِّ:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، أما بعد، فقد اطلعت على كتاب (فتاوى ابن تيمية في الميزان) تأليف شيخنا العلامة الشيخ محمد بن أحمد مسكة اليعقوبي الشنقيطي حفظه الله تعالى ونفع به، وعلمت أنه ستعاد طباعته طبعة منقحة، وقد طلب مني البشير بن أحمد مسكة بن حبيب - وهو أحد الإخوة المقربين من الشيخ حفظه الله - أن أكتب كلمة عن هذا الكتاب، مُحسناً الظنَّ بي، فاستجبت لطلبه، لما لهذا الكتاب من أهمية عظيمة تبين لكل من طالعه بإنصاف.

فأقول مستعينا بالله تعالى:

إن شخصية ابن تيمية كانت ولا زالت موضع جدل كبير، فقد رفعه بعض أتباعه فوق الأئمة الأربعة لشدة غلوهم فيه، وردّ عليه كثير من أهل العلم في زمانه وبعد ذلك إلى وقتنا هذا. واختلف الناس فيه بين من يصفه بشيخ الإسلام رغم بدعه الكثيرة وخرقه الإجماع في مسائل كثيرة، وبين من يدّعي أنه تاب قبل موته، وبين من يعتبره إماماً من أئمة الضلال.

ولكثرة بدعه وانتشارها لا يمكننا أن نحصي المؤلفات التي بيّنت بدعه، وهي مصنفات متنوعة، منها ما هو مخصص للرد عليه في مسألة كشفاء السقام للسبكي، ومنها ما هو كُتِبَ للرد عليه في مسائل العقيدة. وقد اختلف الناس في شأن ابن تيمية اختلافاً كثيراً، فمنهم من يزعم أنه تاب من بدعه، لا سيما وقد تكررت استِتابَتُهُ في حياته، وكان كل مرة يعلن رجوعه إلى ما عليه أهل السنة والجماعة، ومنهم من يدّعي الدس في كتبه، ومنهم من لم يطلع على كثير من مؤلفاته، فتراه يتفي عنه كثيراً من المخالفات الثابتة في كتبه.

وقد سلك الشيخ محمد بن أحمد مسكة اليعقوبي حفظه الله مسلكاً علمياً منصفاً، فبيّن في

مقدمة كتابه أن الذي يعيننا ليس هو شخص ابن تيمية، فربما تاب قبل موته. بل الذي يعيننا أن كتبه انتشرت واتخذها أتباعه مراجع يحتكمون إليها ويقدمونها على كلام الأئمة، آخذين بما فيها من بدع وضلالات، فلم يكن بدُّ من نصح المسلمين ببيان ما في كتبه من الأباطيل سواء قلنا إنه تاب أو لم يتب.

وقد بين الشيخ في هذا الكتاب أمراً قلَّ من نَبّه إليه، وهو أن كتب المبتدعة ربما يستفاد منها إن كان مؤلفها إماماً في فنّه، كما هو حال كشاف الزمخشري، فمع كونه حشاه بدع الاعتزال، فقد انتفع به كثير من أهل السنة، مع إعراضهم عن البدع التي فيه، بل ومع التحذير منها. وأما كتب ابن تيمية فلا يمكن الاستفادة منها لأنه خلطها خلطاً عجيباً بكلامه الباطل، فلا يكاد يتكلم في مسألة إلا ويسعى للاستطراد إلى بدعة من بدعه، حتى قيل إنه لو تكلم في مسألة فقيهة لاستطرد إلى نسبة الجهة إلى الله.

إضافة إلى أنه لم يكن إماماً في أي فنّ والسبب في ذلك أنه حاول أن يكون إماماً في كل الفنون، ففاته الإمامة في جميع الفنون.

وقد بين الشيخ حفظه الله أساليب التدليس والتليس التي سلكها ابن تيمية في مؤلفاته، وكشف فيه كيف كان ابن تيمية يبذل جهداً ليرز الباطل على أنه حق، وذلك بأن يحشد في كلامه آيات وأحاديث وأسماء بعض أئمة السلف، بحيث يوهم من يغتر بكلامه أن ما يقرره من بدع مؤيد بها أورده من القرآن والحديث وأقوال أئمة السلف.

كما كشف كيفية تلبيس ابن تيمية في دعوى الإجماع فيما يؤيد بدعته بأسلوب ملتوي، وذلك أنه لا يتمكن أحياناً من التصريح بالإجماع، لفقد ناقله، فيلجأ إلى تعابير ملتوية كقوله: لم يقل أحد من السلف كذا، ولم يُنقل عن السلف أنهم أثبتوا كذا أو أنكروا كذا، ليوهم أن المسألة إجماعية، وأن ما خالفها فهو ضلال، ومثال ذلك ما سلكه في دعواه أن أحداً من السلف لم ينقل عنه نفي الجسم عن الله، ليقرر أن نفي الجسم عن الله من بدع الضلال.

ولخص فيه أخطر مخالفات ابن تيمية في العقيدة، كقوله بالتجسيم في حق الله والعبادة بالله، ومخالفاته في موضوع عصمة الأنبياء وبيان تحبطه وتناقض كلامه في ذلك، وقوله بأزلية العالم، وقوله بفناء النار، وهذا القول من البلايا التي انتشرت بين أناس يدعون أنهم من أهل السنة، تابعوا ابن تيمية في قوله هذا زاعمين أن هذا الأليق برحمة الله، معرضين عن النصوص القرآنية الصريحة وإجماع الأمة على أن النار لا تفتنى أبداً.

كما أوضح شذوذ ابن تيمية في موضوع التوسل والسفر لزيارة القبر الشريف على صاحبه أفضل الصلاة والسلام، وهاتان المسألتان مما تبتعه فيهما طائفة الوهابية فكفروا المتوسلين بالأنبياء وجعلوا السفر لزيارة القبر الشريف من المنكرات، زاعمين أنهم بذلك يحافظون على التوحيد. وما يمتاز به هذا الكتاب:

اشتماله على بيان عقيدة أهل السنة والجماعة وذلك عندما ضمَّه المؤلف عقيدة حُجَّة الإسلام الإمام الغزالي، وعقيدة سلطان العلماء العز بن عبد السلام رضي الله عنهما، في سياق بيان مخالفات ابن تيمية في مسائل العقيدة. ومن مزايا ما كتبه هذان الإمامان الأسلوب السهل القريب الذي يصلح في تعليم المبتدئين وغيرهم أصول عقائد أهل السنة والجماعة.

واشتماله على بحث قيِّم في عصمة الأنبياء وكيفية التأدب معهم عليهم الصلاة والسلام، وبيان أنه لا يجوز لأحدنا أن ينسب إلى نبي أنه عصي الله في غير مقام التلاوة والبيان، وقد أيد ذلك بالنُّقول الساطعة عن كبار أهل العلم قديماً وحديثاً، وهذا البحث مع اختصاره اشتمل على زُبدة ما ينبغي تعلُّمه وتعليمه واعتقاده في أمر العصمة، لا سيما في هذا العصر الذي كثر فيه من أساؤوا الأدب في كتبهم ومقالاتهم عند ذكر أمور تتعلق بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، كأكل سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام من الشجرة.

هذا الكتاب يستمتع طالب العلم بمطالعة لما تميز به من أسلوب عجيب في السرد وتقريب المسائل وتوضيحها وبيان أساليب التدليس في كلام ابن تيمية، فمن طالع شيئاً

منه يشعر برغبة في إكماله، وهي ميزة لا تكاد توجد فيما اطلعت عليه من الكتب التي تبين مخالفات ابن تيمية، اذ معظمها تتكلم في المخالفات وبيانها بأسلوب مختلف قد تجعل القارئ ينفر من إكمال الكتاب لأنه يوقع في النفس النفور من معرفة بدع ابن تيمية ويشعر بالملل.

وخلاصة القول في هذا الكتاب أنه مع صغر حجمه يُعتبر بحثاً فريداً في بابه، فلم يقتصر على سرد مخالفات ابن تيمية والرد عليها، بل هو دراسة عميقة لشخصيته وأسلوبه العجيب في التلبس، تلك الشخصية المعقدة التي حار فيها كثير من العقلاء... ومن العجب أن يتمكن الشيخ حفظه الله من تقريب هذه الدراسة العميقة في كتاب لطيف الحجم، بأسلوب فريد قريب المتناول خال من الحشو والتعقيد.

ولا شك - بعد هذا البيان - أن هذا الكتاب مما ينبغي أن يحرص على اقتنائه كل طالب علم، بل ينبغي أن يُدرج في مقررات المعاهد الشرعية والجامعات، نسأل الله أن ينفع به وبمؤلفه وأن يُيسر لهذه الأمة من ينصر عقيدة أهل السنة والجماعة ويمحق بدع أهل الضلالة، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

وقد تعرفت إلى الشيخ عندما زرتة في بيته المتواضع في موريتانيا وجالسته وسمعت منه مسائل في العلم واستجزته فأجازني إجازة عامة، أثبت بعد هذه السطور صورة من أصلها المخطوط بإملاء من الشيخ بخط تلميذه البشير بن حبيب.

اللَّهُمَّ أَرِنَا الْحَقَّ حَقًّا وَارْزُقْنَا اتِّبَاعَهُ
وَأَرِنَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَارْزُقْنَا اجْتِنَابَهُ
سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ

وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

كتبه أَبُو الطَّيِّبِ يُوسُفُ بْنُ عَدْنَانَ الْمُناوِيُّ الأشعريُّ الحنَفيُّ لُبْنَانِيُّ المَوْلِدِ،
فلسطينيُّ الأَصْلِ

خريج كلية الإمام الأوزاعي وصاحب موقع دار الإمام المناوي

وخريج جامعة أورھوس (بالدَّانمارك) في الرياضيات والفيزياء (ماستر)

أستاذ الرياضيات والفيزياء النظرية والمخبرية في الثانوية العامة منذ عام ٢٠٠٥.

بسم الله الرحمن الرحيم
 وطين الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

هذا رأيي أنا الموقع أسفله، قد أجزت

السيد يوسف بن عبد الله المناوي برواية معتدلة
 ومبرراتي كما صفتها ورشدها، راجعاً إلى الله تعالى
 أن يجعل ذلك مشيراً للجنة الصالحة والذين القوا بهم
 بين المسلمين في أنحاء المهجرة
 وقد فعلت هذا لأني رأيت في السيد المذكور قوت أهل
 لفتة الدين والقيام به

كتبه السيد الفقير المحتاج الفقير إلى رحمة ربه

وعفوه:

محمد بن أحمد سكة الغني

مدونة أحمد سكة
 شيخ ومفتي مكة المكرمة

تسليمُ الشيخِ المُربِّي الإمام نور الدين:
علي جمعة الشافعي الشاذلي الأزهري،

مُفتي الديار المصرية سابقاً، عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، حفظه الله تعالى^(١):

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فالحمد لله الذي نشر دينه وأيد نبيه وأظهر نوره في ربوع الأرض مشرقها ومغربها، وحيث إنه قد عزم إخواننا في موريتانيا الشقيقة على طباعة تراث الإمام المجدد التقي الورع محمد بن أحمد مسكّه الهاشمي الزينبي اليعقوبي، وهو مما يسرنا، ويسعدنا نشر مؤلفات هذا العالم الزاهد الذي أثر زماناً التربية والتدريس والتأليف وسلوك طريق الله بالعبادة والخلوة، وابتعد عن الظهور والتصدر؛ ورعاً منه وإخلاصاً لله عز وجل.

وحيث إن تلاميذه وأتباعه ومُريديه بمدرسة شنقيط العلمية المجيدة التمسوا عندي تقرّظ هذه التأليف النافعة، والمصنفات المفيدة؛ فإني أزكيها وأثني على صاحبها، وهي عامة النفع شملت تأييد عقيدة أهل السنة والجماعة واشتغلت بالرد على أهل الأهواء والبدع من المجسمة والمشبّهة، كابن تيمية ومن والاه وتبعه من حديث، ورفض التطرف والمغالاة في فهم الدين والشرعية، إلى غير ذلك من التراجم المفيدة التي نصرت رجال التصوف وأبرزت علومهم ومجاهدتهم كالإمام سيدي أحمد التيجاني.

(١) عرضنا على الشيخ علي جمعة عِدَّة كتب للشيخ من بينها هذا الكتاب فقرّظها جملةً بهذا التقرّظ، جزاء الله خيراً عن الإسلام والمسلمين.

وفي آخرة نشني على المجهودات الطيبة التي ترغب في إحياء تراث الأمة ونشر علومها
ونسأل الله تعالى أن يحفظ علماء الأمة ويبارك في علومهم ويعينهم على رد أهل الزيغ
والضلال، وإعادة الصحوة والفكر السديد إلى الانتشار والسيادة بين أبناء الأمة.

والله ولي التوفيق

أ.د علي جمعة

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

فهرس المراجع:

مِنْ وَضَعَ: البشير بن أحمد مسكه بن حبيب البَارَكِي

(مُرتَّبَةً حسبَ تواريخ وفيات مؤلفيها)

تنبيه: الفراغات المقابلة لكل عنوان في خانة العزو تدل على أن المؤلف عزاله مباشرة، أما العزو بالواسطة فهو مبين في محله كل مرة.

العزو	تاريخ الوفاة	المؤلف	العنوان
	٢٠٤ هـ	الحافظ الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي البصري، فارسي الأصل	مسند الإمام الطيالسي
	٢٤١ هـ	الإمام أحمد: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني	مسند الإمام أحمد بن حنبل
	٢٥٦ هـ	الإمام البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي	الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسنته أيامه، صحيح البخاري كتاب خلق أفعال العباد

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ	الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري	٢٦١هـ	
سنن ابن ماجه	الإمام ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد	٢٧٣هـ	
سنن أبي داود	الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السُّجِسْتَانِي	٢٧٥هـ	
الجامع الكبير - سنن الترمذي	الإمام محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى	٢٧٩هـ	
المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي	الإمام النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي	٣٠٣هـ	
جامع البيان في تأويل القرآن	الإمام الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر	٣١٠هـ	

العزو	تاريخ الوفاة	المؤلف	العنوان
	٣٢١هـ	الإمام أبو جعفر الطحاوي: أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر	عقيدة الموحدين
	٣٢٤هـ	إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري: علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه	مقالات الإسلاميين
	٣٦٠هـ	الحافظ الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني	معجم الطبراني
	٤٠٣هـ	الإمام الباقلاني: أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلاني البصري المالكي، الملقب بشيخ السنة، ولسان الأمة	إكفار المتأولين

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
المستدرک على الصحیحین	الحافظ أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع	٤٠٥ هـ	
اعتقاد الإمام المُبجَّل أحمد بن حنبل	الإمام أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي ي، رئيس الحنابلة في عصره.	٤١٠ هـ	تم العزو إليه بواسطة «مناقب الإمام أحمد» للحافظ البيهقي.
الفصل في الملل والأهواء والنحل مراتب الإجماع	الحافظ ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الأندلسي القرطبي الظاهري	٤٥٦ هـ	
الأسماء والصفات مناقب الإمام أحمد	الحافظ البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني البيهقي.	جمادى أ. ٤٥٨ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
المعتمد	القاضي أبو يعلى البغدادي الحنبلي، المعروف بابن الفراء: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء.	رمضان ٤٥٨ هـ	تم العزو إليه بواسطة «الصواعق المحرقة» للمحافظ الهيثمي، ودفع شبه التشبيه» الحافظ ابن الجوزي
المنقذ من الضلال تهافت الفلاسفة الاقتصاد في الاعتقاد	حُجَّة الإسلام الإمام أبو حامد الغزالي: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي النيسابوري الشافعي	٥٠٥ هـ	
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل المفصل في صناعة الإعراب	الشيخ أبو القاسم جابر الله الزنجشري: محمود بن عمر الزنجشري الخوارزمي	٥٣٨ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
أحكام القرآن	الإمام ابن العربي: محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، المشهور بالقاضي أبو بكر بن العربي الإشبيلي المالكي، نزيل فاس	٥٤٣ هـ.	
الشفاف في التعريف بحقوق المصطفى ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك	القاضي عياض: أبو الفضل بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض السبتي اليحصبي المالكي	٥٤٤ هـ	
تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري	ثقة الدين الحافظ ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي	٥٧١ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه الموضوعات من الأحاديث المرفوعات الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد	الحافظ ابن الجوزي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي الحنبلي	٥٩٧هـ	تم العزو إلى «الموضوعات» بواسطة «الفتح» للحافظ ابن حجر العسقلاني. والإشارة للرد على المتعصب بواسطة «الصواعق المحرقة» للهيثمي
مفاتيح الغيب أو (التفسير الكبير)	سلطان المتكلمين فخر الدين الرازي: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي الرازي، الطبرستاني المولد، القرشي، التيمي البكري النسب، الشافعي الأشعري. شيخ المعقول والمنقول	٦٠٦هـ	
المغني	موفق الدين ابن قدامة: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، المقدسي	٦٢٠هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
الكامل في التاريخ	عز الدين ابن الأثير: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري	٦٣٠ هـ	
الإحكام في أصول الأحكام	العلامة سيف الدين الأمدي: أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم بن محمد الأمدي التغلبي الحنبلي ثم الشافعي	٦٣١ هـ	
معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح	الحافظ ابن الصلاح: تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو بن عثمان بن موسى الكردي، الشَّهْرُزُورِيُّ المَوْصِلِيُّ الدمشقي	٦٤٣ هـ	
الجامع لأحكام القرآن	الإمام شمس الدين القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي	٦٧١ هـ	

العزو	تاريخ الوفاة	المؤلف	العنوان
	٦٧٦هـ	الإمام الحافظ النووي: أبو زكريا يحيى بن الشيخ أبي يحيى شرف بن مُرِّي بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الحزامي النووي الشافعي	المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج
	٧٣٤هـ	الحافظ ابن سيد الناس: محمد بن محمد بن محمد اليعمري، فتح الدين أبو الفتح اليعمري الربيعي الأندلسي الإشبيلي.	عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير
	٧٤٥هـ	الإمام المفسر أثير الدين أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي	البحر المحيط في التفسير
	٧٤٨هـ	الحافظ شمس الدين الذهبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي	تلخيص المستدرک زغل العلم العلو للعلي الغفار

العزو	تاريخ الوفاة	المؤلف	العنوان
تم العزو للأخيرين بواسطة «تكملة الرد» للعلامة الكوثري	٧٥٦هـ	شيخ الإسلام الحافظ تقي الدين السبكي: أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، الخزرجي، الأنصاري الشافعي	شفاء السقام في زيارة خير الأنام ﷺ السيف الصقيل في الرد على نونية ابن زفيل الاعتبار ببقاء الجنة والنار الدرة المضيئة فتاوي السبكي
	٧٦٣هـ	شمس الدين المقدسي: أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، الراميني ثم الصالح الحنبلي	الآداب الشرعية والمنح المرعية
تم العزو إليه بواسطة «شواهد الحق» للنبهاني	٧٦٤هـ	صلاح الدين الصفدي: أبو الصفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الألبكي الفاري الصفدي الدمشقي الشافعي	الغيث المسجّم في شرح لامية العجم

العزو	تاريخ الوفاة	المؤلف	العنوان
	٧٧١ هـ	القاضي تاج الدين السبكي: أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي، قاضي القضاة في دمشق	طبقات الشافعية الكبرى
	٧٧٤ هـ	الحافظ ابن كثير: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن صَوْنِ بن درع القرشي الحَضَلِي، البُصْرَوِي، الشافعي، ثم الدمشقي	تفسير القرآن العظيم
	٧٧٦ هـ	أبو المودة الإمام خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري	مختصر العلامة خليل
	٧٩٢ هـ	الإمام سعد الدين التفتازاني: أبو سعيد مسعود بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن الغازي التفتازاني السمرقندي الحنفي	شرح العقائد النسفية

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)	الحافظ العراقي: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي	٨٠٦ هـ	
مجمع الزوائد ومنيع الفوائد	الحافظ ابن حجر الهيتمي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي	٨٠٧ هـ	
دفع شبهه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد	الإمام الشريف تقي الدين الحصني الشافعي الأشعري الدمشقي	٨٢٩ هـ	
فتح الباري شرح صحيح البخاري الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد	الحافظ ابن حجر العسقلاني: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي	٨٥٢ هـ	تم العزو إلى الكتاب الأخير بواسطة «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» للمحدث الكتاني.

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
المسيرة في العقائد المنجية في الآخرة	كمال الدين المعروف بابن الهام: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود السيواسي الحنفي	٨٦١ هـ	
شرح المسيرة	أبو الفداء ابن قُطْلُوبَغَا: زين الدين قاسم بن الشُّوَدُورِي الجهالي الحنفي	٨٧٩ هـ	
العقيدة الكبرى: (عقيدة أهل التوحيد، المخرجة بعون الله من ظلمات الجهل وربقة التقليد، المرغمة بفضل الله تعالى أنف كل مبتدع وعنيد) وشرحها: (عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد) العقيدة الصغرى (أم البراهين) وشرحها	الإمام السنوسي: أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي	٨٩٥ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف	الحافظ السخاوي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي	٩٠٢ هـ	تم العزو إلى الأخير بواسطة «الصواعق المحرقة لأهل الضلال والزندقة» للحافظ ابن حجر الهيتمي المكي
المسامرة بشرح المسامرة ويُسمى «ذا الكمالين» لأنه شرح لكتاب المسامرة في العقائد المنجية في الآخرة، لكمال الدين ابن الهمام	كمال الدين ابن أبي شريف: أبو المعالي محمد بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي المقدسي الشافعي المري	٩٠٦ هـ	
تاريخ الخلفاء الإتقان في علوم القرآن	الحافظ جلال الدين السيوطي: عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين خضر الخضير الأسيوطي الشافعي	٩١١ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
شرح العقائد العضدية	القاضي جلال الدين الدَّوَّاني: محمد بن أسعد الصديقي الفارسي الدَّوَّاني.	قيل ٩٠٧ هـ وقيل ٩١٨ هـ وقيل ٩٢٨ هـ.	تم العزو إليه بواسطة «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية» للشيخ الهرري.
إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري	الإمام شهاب الدين القسطلاني: أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري	٩٢٣ هـ	
الفتاوى الحديثة الصواعق المحرقة لأهل الضلال والزندقة الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبي المكرم	الحافظ ابن حجر الهيتمي: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي السعدي الأنصاري الشافعي	٩٧٤ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر	الحافظ ابن طولون: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن علي الدمشقي الصالح الحنفي	٩٥٣ هـ	
شرح الشفا للقاضي عياض مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح	الشيخ ملا علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري الحنفي	١٠١٤ هـ	- تم العزو إليه بواسطة «شواهد الحق» للعلامة النبهاني - أما شرح المشكاة فقد تم العزو إليه بواسطة «الدين الخالص» للشيخ محمود السبكي
شرح الشائل للترمذي	الإمام زين الدين المناوي: محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي الشافعي القاهري	١٠٣١ هـ	تم العزو إليه بواسطة «شواهد الحق» للنبهاني

العزو	تاريخ الوفاة	المؤلف	العنوان
	١٠٦٢ هـ	الشيخ العلامة المحدث القاضي محمد بن سلامة القضاعي الشافعي	فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان
تم العزو إليه بواسطة «شواهد الحق» للنبهاني	١٠٦٩ هـ	شهاب الدين الخفاجي: أحمد بن محمد بن عمر المصري الحنفي	نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض
	١٠٨٩ هـ	ابن العماد: أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي	شذرات الذهب في أخبار من ذهب
تم العزو إليه بواسطة «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية» للشيخ الهرري.	١٠٩٧ هـ	القاضي كمال الدين البياضي: أحمد بن حسن بن سنان الدين الرومي الحنفي الماتريدي	إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين
تم العزو إليه بواسطة «شواهد الحق» للنبهاني	١١٢٢ هـ	العلامة الزرقاني: أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي	شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (للقسطلاني)

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز كشف اللبس عن المسائل الخمس	فارس المعقول والمنقول: أبو العباس أحمد بن المبارك بن محمد بن علي بن مبارك السجلماسي اللمطي.	١١٥٦ هـ.	
جواهر المعاني وبلوغ الأمان في فيض سيدي أبي العباس التجاني رضي الله عنه	الشيخ علي حراز بن العربي برادة الفاسي	١٢١٤ هـ.	
حاشية الصاوي على تفسير الجلالين	العلامة المفسر الصاوي: أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، المالكي	١٢٤١ هـ.	تم العزو إليه بواسطة «فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان» للعلامة القضاعي
هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد (شرح كبرى السنوسي)	العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عlish المالكي المصري مغربي الأصل	١٢٩٩ هـ.	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
الفوائد المعتبرة في الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة	الشمس المتولي: محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان	١٣١٣ هـ	
ديوان شعر	العلامة عبد الله (حمد الله) بن مُحمَّد بن مُحمَّد سالم المجلسي الشنقيطي المالكي	١٣٢١ هـ	
الواضح المبين في أن أشرف العلوم أصل الدين	العلامة الإمام عبد القادر بن محمد بن محمد سالم المجلسي الشنقيطي المالكي	١٣٣٧ هـ	
مُفَادُ الطُّولِ وَالْقِصَرِ على نظم المختصر تشریع الجوازي في نظم نظم المغازي	العلامة محمد الخضر بن حبيب الب-رَكِّي الشنقيطي المالكي	١٣٤٦ هـ	
النقول الشرعية في الرد على الوهابية	العلامة مصطفى بن أحمد بن حسن الشطي الحنبلي	١٣٤٨ هـ ١٩٢٩ م	تم العزو إليه بواسطة شواهد الحق للنبهاني
شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ﷺ	العلامة الشاعر يوسف بن إسماعيل بن يوسف بن إسماعيل بن محمد ناصر الدين النبھاني	١٣٥٠ هـ ١٩٣٢ م	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
الدين الخالص	الشيخ محمود محمد خطاب السبكي: المصري أزهرى	١٣٥٢ هـ ١٩٣٣ م	
تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم (تكملة الرد)	العلامة المجاهد في سبيل الله زاهد الكوثري: محمد زاهد بن حسن الحلبي الكوثري	١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م	
نظم المتناثر من الحديث المتواتر	العلامة الكتاني: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي	١٣٤٥ هـ	
فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان	العلامة المحدث الفقيه الشيخ سلامة القضاعي العزامي الشافعي	١٣٧٦ هـ	
منحة المعبود في ترتيب مسند الطبايسي أبي داود	الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا المصري الساعاتي	١٣٧٨ هـ ١٩٥٨ م	
قواعد في علوم الحديث	العلامة المحدث المحقق ظفر بن أحمد بن لطيف العثماني التهانوي الحنفي	١٣٩٤ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
الحقيقة في نظر الغزالي	الدكتور سليمان دنيا المصري		تم العزو إليه بواسطة «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية» للشيخ الهرري
فتح المبين المبين في التصحيح والتطهير والتوجيه والدفاع عن عقائد المؤمنين قصيدة طويلة في تقرير كتاب: «فتاوي ابن تيمية في الميزان» (انظرها في طبعته الأخيرة)	العلامة الشاعر الصالح أحمد بن الشيخ محمد عبد الرحمن بن أبي بكر بن فتى الشقروي الشنقيطي	١٤١٧ هـ ١٩٨٧ م	
الردّ المحكم المتين على كتاب القول المبين	الحافظ الغماري: أبو الفضل عبد الله ابن محمد بن سيدي محمد الصديق ابن سيدي أحمد بن محمد بن قاسم بن محمد بن محمد بن عبد المؤمن العلوي الغماري الطنجي	١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية	الشيخ المحدث عبد الله الهرري الحبشي	٢٠٠٨ م	
شرح كلمات الصوفية والرد على ابن تيمية من كلام الشيخ الأكبر محي الدين بن عربي	الشيخ الجليل أبو عبد الله، محمود محمود الغراب المصري الطنطاوي الحسني	١٩٢٢ م	
قصيدة طويلة في تقرّظ كتاب: «فتاوي ابن تيمية في الميزان» (انظرها في طبعته الأخيرة)	العلامة العارف بالله تعالى محمد الحسن بن أحمد الخديم اليقوي من	مد الله في عمره	
الإجهاز على منكري المجاز	خادم العلم الشريف أ.د. الشيخ/ عيسى بن عبد الله بن محمد بن مانع الحميري الإماراتي		
ابن تيمية، حياته - عقائده - موقفه من الشيعة وأهل البيت»	د. صائب عبد الحميد العراقي	ولد سنة ١٩٥٦ م	

ومن المراجع: كتب للمؤلف المجدّد محمد بن أحمد مسكه حَفِظَهُ الله تعالى:

كتاب « التبرك برسول الله ﷺ وبالصالحين من السنة المطهرة ».

« فتاوى ابن تيمية في الميزان »

« تنزيه السلف الأعلام لذي الجلال والإكرام »

مراجع عزالها المؤلف لكنه لا يَعْتَمِدُهَا بل إنه رَدَّ عليها:

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
«نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد»، والمشهور باسم «النقض على المريسي» أو «نقض الدارمي»	الحافظ عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد التميمي الدارمي السجستاني، المكنى بأبي سعيد.	ذي الحجة ٢٨٠هـ.	
كتاب التوحيد	الإمام ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري الشافعي	ذو القعدة ٣١١هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
<p>فتاوى ابن تيمية</p> <p>قاعدة جلييلة في</p> <p>التوسل والوسيلة</p> <p>نقد مراتب الإجماع</p> <p>اقتضاء الصراط المستقيم</p> <p>(تحقيق محمد حامد الفقي)</p> <p>منهاج السنة النبوية في نقض</p> <p>كلام الشيعة القدرية</p> <p>دقائق التفسير</p> <p>رفع الملام عن الأئمة الأعلام</p>	<p>ابن تيمية: أبو العباس</p> <p>أحمد بن عبد الحلیم بن</p> <p>عبد السلام بن عبد الله</p> <p>بن أبي القاسم بن محمد</p> <p>ابن تيمية الحراني</p>	<p>٧٢٨ هـ</p>	<p>تم العزو</p> <p>للأخيرين</p> <p>بواسطة</p> <p>«الإجهاز</p> <p>على منكري</p> <p>المجاز»</p> <p>للأستاذ</p> <p>عيسى</p> <p>المانع الحميري</p>
<p>العقود الدرية من مناقب</p> <p>شيخ الإسلام أحمد بن تيمية</p>	<p>ابن عبد الهادي: أبو</p> <p>عبد الله محمد بن أحمد</p> <p>بن عبد الهادي بن عبد</p> <p>الحميد بن يوسف بن</p> <p>محمد بن قدامة المقدسي</p> <p>الجماعيلي الأصل ثم</p> <p>الصالحى الدمشقي.</p>	<p>٧٤٤ هـ</p>	

العزو	تاريخ الوفاة	المؤلف	العنوان
	٧٥١ هـ	ابن القيم: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي، ويعرف أيضا بابن قيم الجوزية	شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح غزو الجيوش النونية
	١٩٧٥ م	الدكتور محمد خليل الهراس	شرح العقيدة الواسطية



الفهرس

- ٥..... تسليم الشيخ المُربِّي الإمام نور الدين: علي جمعة الشافعي الشاذلي الأزهري
- ٧..... ترجمة مختصرة للمؤلف
- ٧..... نسبه ومولده
- ٨..... تكوينه العلمي
- ١٠..... تأليفه وإشعاعه العلمي
- ١٣..... اهتمامه بالتراث الإسلامي وأعلامه في هذه البلاد
- ١٤..... شهادات العلماء له، وثناؤهم عليه
- ١٤..... أسماء العلماء الذين قرَّطوا كتاب: «فتاوي ابن تيمية في الميزان»

مقدمة المؤلف

- ١٩..... مقدمة المؤلف

مقدمة: في أقوال علماء السنة في ابن تيمية

- ٢٧..... مقدمة: في أقوال علماء السنة في ابن تيمية
- ٢٩..... رأي الحافظ الذهبي في ابن تيمية
- ٣٠..... رأي شيخ الإسلام تقي الدين السبكي فيه
- ٣٣..... كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي في ابن تيمية
- ٣٤..... العلامة شهاب الدين ابن جهبل الشافعي
- ٣٥..... رأي شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي في ابن تيمية
- ٣٦..... الصلاح الصفدي الشافعي
- ٣٦..... الإمام خليل بن إسحاق المالكي
- ٣٧..... العلامة الشيخ أحمد زروق المالكي

- العلامة ملا علي القارئ الحنفي ٣٧
- الإمام عبد الرؤوف المناوي الشافعي ٣٨
- العلامة شهاب الدين الخفاجي الحنفي ٣٨
- الإمام الزرقاني المالكي ٣٩
- الشيخ مصطفى الشطي الحنبلي ٤٠
- رسالة الحافظ الذهبي إلى ابن تيمية ٤١
- العلامة ابن رجب الحنبلي ٤٤
- العلامة المتفنن محمد الخضر بن حبيب اليعقوبي ثم البركي المالكي ٤٦
- ومن ذكره من غيرهم من علماء العصر ٤٧
- العلامة المحدث المحقق ظفر أحمد العثماني التهاوني الحنفي ٥٠

الفصل الأول: في أسلوب ابن تيمية في المراوغة والتضليل

- الفصل الأول: في أسلوب ابن تيمية في المراوغة والتضليل ٥٧
- يلجأ ابن تيمية للمراوغة لثلاثين بنبذه أصحابه وخيفة أن يُحاكمه أهل السنة ٥٧
- ابن تيمية يراوغ في إثبات قياس الغائب على الشاهد متسترا بذلك على التجسيم ٥٩
- ابن تيمية يراوغ لإثبات أن الحوادث تقوم بذاته، تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا ٦١
- استنجاهه بالكتاب والسنة والإجماع متى أعوزه الدليل، مثل قوله: (والأفلاك مستديرة بالكتاب والسنة ...) ٦٣
- من أساليبه الدعائية ذكر الإنسان بأنه من القدماء إذا كان موافقا له في معتقده، وذكره لمعاصره بأنه من المتأخرين إذا كان مخالفا له ٦٥
- ذمه لأقوال الفلاسفة والمعتزلة وتبنيها لها في الوقت نفسه زاعما أن ما تبني مخالفاً للمذهبيين ٦٧
- إنكاره للمصطلحات واستعمالها إن لم يجد مَفْرَأً من ذلك مثل مصطلح (المجاز) ٦٩

كَيْلُهُ بِمَكْيَالَيْنِ لَتَرْجِيحِ مَذْهَبِهِ وَلَوْ أَلْجَأَهُ ذَلِكَ إِلَى الْكَذْبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَصْحِيحِ
 الْحَدِيثِ وَتَضْعِيفِهِ تَبَعًا لِهَوَاهُ ٧٠
 غَرِيبَةٌ: ابْنُ تَيْمِيَّةٍ يَسْتَمِيتُ فِي نَفْيِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى «الْمُنْتَقِم» ٧٢
 الْعُلَمَاءُ الْمُتَمَرِّسُونَ الْمُنَاقِضُونَ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ تَخْفَى عَلَيْهِمْ مَقَاصِدُهُ فَكَيْفَ بِالْعَامَةِ! ٧٤

الفصل الثاني: في تحامل ابن تيمية على خصومه وتحريفه لكلامهم

الفصل الثاني: في تحامل ابن تيمية على خصومه وتحريفه لكلامهم ٨١
 تَنْبِيهِ: خُصُومُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ هُمُ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ مِنَ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ وَمِنْ عُلَمَائِهَا وَهُمْ الَّذِينَ
 يَعْبرُ عَنْهُمْ بِالْجَهْمِيَّةِ وَيُلْحَقُ بِهِمْ كُلُّ نَقْصٍ وَعَيْبٍ ٨١
 ذَمُّهُ لِلْأَشَاعِرَةِ ٨٢
 مُقَارَنَةٌ بَيْنَ مُبْتَدِعَيْنِ: ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَالزُّخْمَشَرِيِّ ٨٥
 مُقَارَنَةٌ أُخْرَى لِيُوسُفَ النَّبْهَانِيِّ بَيْنَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ ٨٨

الفصل الثالث: في عدم أمانة ابن تيمية العلمية

الفصل الثالث: في عدم أمانة ابن تيمية العلمية ٩٣
 نَقِيُّ الدِّينِ السَّبْكِيِّ، الْهَيْتَمِيِّ، وَالْكُوثَرِيِّ: (ابْنُ تَيْمِيَّةٍ لَيْسَ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي نَقْلِ
 يَتَفَرَّدُ بِهِ) ٩٣
 تَحْرِيفُهُ لِقِصَّةِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَعَطَاءٍ فِي مَسْحِهِ عَلَى الْمَنْبَرِ ٩٣
 مُحَاوَلَتُهُ لِتَضْعِيفِ أَحَادِيثِ الزِّيَارَةِ، بَلِّ التَّصْرِيحِ بِوَضْعِهَا. وَمُحَاوَلَتُهُ لِتَصْحِيحِ حَدِيثِ
 الْأَوْعَالِ ٩٤
 تَلَاغُهُ بِحَدِيثِ الضَّرِيرِ زِيَادَةً وَتُقْصَانًا ٩٥
 تَحْرِيفُهُ لِكَلَامِ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ فِي يَزِيدِ الْفَوَيْسِقِ ٩٧
 جَعَلَهُ كَلَامَ عَزِّ الدِّينِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فِي التَّوَسُّلِ مَعَ أَنَّهُ فِي الْقَسَمِ ٩٨
 الْعَلَامَةُ الْحَصْنِي: ابْنُ تَيْمِيَّةٍ يَكْذِبُ فِي ادِّعَاءِ الْإِجْمَاعِ وَيُدْسُ فِي كَلَامٍ مَنْ يَنْقُلُ عَنْهُ مَا لَيْسَ

- فيه إن نقله على وجهه ٩٩
- أمثلة على عدم أمانة ابن تيمية في النقل عن الكتاب والسنة والإجماع ٩٩
- لا يوثق بنقل ابن تيمية لأنه صاحب بدعة، يدعو إليها، ويستحلُّ الكذب
لِنُصْرَتِهَا ١٠٣

الفصل الرابع: في غرور ابن تيمية وإعجابه بنفسه وكبره

- الفصل الرابع: في غرور ابن تيمية وإعجابه بنفسه وكبره ١٠٩
- الذهبي: ما أخرج ابن تيمية بين علماء مصر والشام ومقتته نفوسهم إلا لِكِبْرِهِ وعُجْبِهِ
وازدرائه بالكبار ١٠٩
- ابن حجر العسقلاني: «فصار يردُّ على صغير العلماء وكبيرهم قديمهم وحديثهم حتى
انتهى إلى عمر بن الخطاب فخطأه» ١١٠
- ابن تيمية: «كثير من مجتهد السلف والخلف قد قالوا أو فعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا
أنه بدعة» ١١٢
- قِصَّةُ تَبَيُّنِ مَدَى استخفاف ابن تيمية بآراء العلماء ١١٤

الفصل الخامس: في محاولاته للغض من مقام سيد الأولين والآخرين ﷺ

- الفصل الخامس: في محاولاته للغض من مقام سيد الأولين والآخرين ﷺ ١١٩
- ابن تيمية أراد أن يحتاط للأمة ما لم يحتط لها الله ورسوله ﷺ، فلم يجد سبيلا إلى ذلك إلا
بالخطِّ من تلك الرُّتبة العُلَیَّة ١١٩
- تحريمه التوسُّل به ﷺ ١٢٠
- أطنب في عدم نجاه أبوي النبي ﷺ الشريفين ١٢٥
- تشدُّده في إثبات الذنب لرسول الله ﷺ ١٢٥
- بُغْضُهُ لِعَلِيٍّ رضي الله عنه والعِتْرَةُ المُطَهَّرَةُ إنما هو بسبب قُرْبِهِمْ مِنْهُ ﷺ ١٢٦
- ردُّه على النبي ﷺ في شأن المُبَاهَلَةِ ١٢٦

- طَعْنُهُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْمَجَاوِرَةِ فِي الْمَدِينَةِ وَجَدَّوَاهَا..... ١٢٧
 ادَّعَاؤُهُ الْإِجْمَاعَ أَنَّ الْجَوَارِ بِالْمَدِينَةِ غَيْرُ مُسْتَحَبٍّ..... ١٢٨
 أَحَادِيثُ فِي فَضْلِ الْمَدِينَةِ وَآلِ الْبَيْتِ الْكَرَامِ..... ١٢٩

الفصل السادس: في بغض ابن تيمية لأمر المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه،
 وتعصبه ليزيد الفويسق

الفصل السادس: في بغض ابن تيمية لأمر المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه،
 وتعصبه ليزيد الفويسق..... ١٣٧

ابن تيمية يُورِدُ دَمَّ عَلِيٍّ رضي الله عنه على لِسَانِ النَّاصِبِيِّ، وليس ذلك النَّاصِبِيُّ إِلَّا
 شَخْصُهُ (أي ابن تيمية)..... ١٣٧

«لَأَعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». ابن
 تيمية: لا خصوصية في هذا الحديث ولا في الحديث «أنت مني وأنا منك» لِعَلِيٍّ... ١٣٨
 غَصَصُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ بِحَدِيثِ «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ
 عاداه...»..... ١٣٩

تَحَايَلُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي أَنْ عَمَّارًا تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ..... ١٤٢
 حُكْمُهُ عَلَى الْحَدِيثِ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا» بِالْوَضْعِ..... ١٤٤

مَطْلَبُ عَزِيزٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ ﷺ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»..... ١٤٤
 تَغْرِيبُهُ بِعَلِيٍّ فِي قَوْلِهِ: «أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا» بقوله: «مِنْ بَابِ
 الْجَدَلِ الْمَذْمُومِ»..... ١٤٧

وَضَعَهُ لِحَدِيثِ «سَدُوا الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ»..... ١٤٨
 ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: عَلِيٌّ إِنَّمَا قَاتَلَ فِي الْجَمَلِ وَصِفَيْنِ بِرَأْيِهِ وَلَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِذَلِكَ، (...) ولم يحصل

بِقَتْلِهِمْ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ..... ١٥١
 افْتِرَاؤُهُ عَلَى جُمْهُورِ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ وَأَهْلِ السَّنَةِ وَالْحَدِيثِ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْبَصْرَةِ... ١٥٢

«أَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ أُولَهُمَا كِتَابُ اللَّهِ... وَأَهْلُ بَيْتِي...» مسلم في صحيحه. ابن تيمية: إن

كان النبي ﷺ قاله فليس فيه إلا الوصية باتباع الكتاب وهو لم يأمر باتباع العترة . ١٥٤
ابنُ تيمية: إن النبي ﷺ لم يدْعُهُمْ إلا لأنهم أقاربه والرجل يأخذ في المباهلة أقاربه. ولو
كان النبي ﷺ دعا أبا بكر وعمر لكانت إجابة دعائه أولى وأسرع. هـ. ألا لعنة الله على
الظالمين. ١٥٦
طعنه في خلافة علي رضي الله عنه ١٥٧
تشنيعه على السبطين وهو على الحسين أشد لأنه خرج على يزيد الفويسق، أما الحسن
فشفع له عنده تنازله لمعاوية رضي الله عنه. ١٥٩
قال العارفون بالله تعالى: التفريق بين الخلفاء من أسباب مقت الله تعالى ١٦١
فصلٌ: في تعصبه ليزيد بن معاوية، رضي الله عن معاوية. ١٦٢
تحريفه لمذهب الإمام أحمد في يزيد، وافتراؤه على أهل السنة وأئمة الأمة ١٦٣
التماس ابن تيمية الحسنات ليزيد ١٦٤
نبذة من سيرة يزيد الفويسق ١٦٥
اتصف ابن تيمية في بغضه لعلي بصفات المنافقين كما اتصف في حبه ليزيد الفويسق بما
قاله الإمام أحمد: «وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟». ١٦٧

الفصل السابع: في قوله بقديم العالم

الفصل السابع: في قوله بقديم العالم ١٧١
تشنيع الحافظ ابن حجر العسقلاني على ابن تيمية في هذه المسألة ١٧١
نصوص لابن تيمية في إثبات قِدَمِ العالم من «الفتاوي» و«المنهاج» و «نقد مراتب
الإجماع» ١٧٢
تمويه ابن تيمية على القارئ بأن معتقده مخالف لاعتقاد الفلاسفة في قِدَمِ العالم ١٧٥
إجماع المسلمين على كفر من قال بِقِدَمِ العالم ١٧٥

- الفصل الثامن: في قوله بالتجسيم، ومنه الجهة ووصف الله تعالى بصفات الحوادث
 الفصل الثامن: في قوله بالتجسيم، ومنه الجهة ووصف الله تعالى بصفات الحوادث «المجسم
 عابد وثن» ١٧٩
- ابن تيمية يغضب إذا نُفِيَ التجسيم عن الله تعالى، ويدّعي أن الكلام في الجسم نفياً وإثباتاً
 بدعةً وأن السلف لم يَنْفِهِ عن الله تعالى. ١٧٩
- نصوص لابن تيمية في إثبات التجسيم والجهة. ١٨٠
- يكفي من الدليل على تجسيم ابن تيمية إشادته بكتاب الدارمي في الردّ على
 المريسي ١٨٤
- عرض نماذج من التجسيم في كتاب الدارمي (الدارمي هذا ليس الدارمي صاحب
 المسند) ١٨٤
- اعتقاد السلف أن الله تعالى ليس بِجِسْم ولا يجوز عليه التبعض، وتكفيرُهُم لِمَنْ
 اعتقدَ ذلك ١٨٦
- عقيدة الإمام أحمد كما رواها الحافظ أبو الفضل التيمي ١٨٩
- افتراء ابن تيمية على النبي ﷺ أنه يُقَرُّ اليهود على التجسيم، واحتجّ
 بِحديث الخبر ١٩٠
- نبذة من تجسيم اليهود ١٩١
- كلام العلماء على حديث الخبر يكشف عوارَ كلام ابن تيمية عليه ١٩٤
- اختلاف علماء الإسلام في القائل بالجهة ما بين مُكفِّر ومُبدّع ١٩٦
- الفصل التاسع: في قوله بقيام الحوادث بالله تعالى الذي أدّاه إلى قوله بقدّم العالم، وردّ ذلك
 الفصل التاسع: في قوله بقيام الحوادث بالله تعالى الذي أدّاه إلى قوله بقدّم العالم،
 وردّ ذلك ٢٠١
- إثبات ذلك من كلامه: نصوص لابن تيمية في إثبات قيام الحوادث بالله، تعالى عما يقول
 الظالمون علواً كبيراً ٢٠١

نصوصه التي يثبت فيها قَدَمُ العالم ٢٠٥
 الرَّدُّ على ابن تيمية في هذه البدع ٢٠٩
 السلف الصالح كلُّه كلمةٌ واحدةٌ على أن القرآن كلامُ الله غير مخلوق ٢١٤
 ابنُ تيمية: «لكن هذه المسألة (خلق القرآن)، ومسألة الزيارة... أنا وغيري كنا على
 مذهب الآباء في ذلك نقول في الأصلين بقول أهل البدع...». ٢١٦

الفصل العاشر: في قوله بفناء النار

الفصل العاشر: في قوله بفناء النار ٢٢١
 نصوص الأئمة في كفر القائل بفناء النار ٢٢١
 نص لابن القيم في الدفاع والاحتجاج على فناء النار ٢٢٤
 الفصل الحادي عشر: في قوله بأقوال الفلاسفة وتأثره بهم وبغيرهم من أهل الزيغ ... ٢٢٧
 الفصل الحادي عشر: في قوله بأقوال الفلاسفة وتأثره بهم وبغيرهم من أهل الزيغ ... ٢٢٩
 قوله بقدَم العالم تبعًا للفلاسفة ٢٢٩
 قوله إن الله في خلقه للأجسام إنما يقلبها ويحيلها من جسم إلى جسم ٢٣٠
 قوله إن الأسباب فاعلة بطبيعتها ٢٣١
 موافقته للفلاسفة في قولهم إن تأخر المسبب عن سببه التام الشروط والمتنفي
 الموانع محال ٢٣٣

الفصل الثاني عشر: في تحريمه السفر لزيارة رسول الله ﷺ، وقوله إن التوسّل به شركٌ أو
 وسيلةٌ إلى الشُّرك

الفصل الثاني عشر: في تحريمه السفر لزيارة رسول الله ﷺ وقوله إن التوسّل به شركٌ أو
 وسيلةٌ إلى الشُّرك ٢٣٧
 لا سلف لابن تيمية في تحريمه الزيارة والتوسّل ٢٣٧
 ردُّ السبكي على ابن تيمية في زعمه أن ابن بطّة وابن عقيل يقولان بقوله في مسألة

الزيارة..... ٢٣٩

الرد على ابن تيمية في مسألة التوسل ٢٣٩

الفصل الثالث عشر: في قوله بعدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

الفصل الثالث عشر: في قوله بعدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام..... ٢٤٣

الأمدي: « اتفقت الأمة - سوى الحشوية ومن جوز الكفر على الأنبياء - على عصمتهم

عن تعدد الكبائر..... ٢٤٣

نصّ لابن تيمية في تشديد النكير على القائل بالعصمة..... ٢٤٣

اعتماده قِصَّة الغرائق كحُجَّة على عدم عِصْمَةِ الأنبياء عليهم السلام ٢٤٥

تبيين أن لا حُجَّة في قِصَّة الغرائق وأنها مما يُضَرَّبُ به عرض الحائط ٢٤٦

استماتته في إثبات الكفر قبل النبوة للنبي..... ٢٤٨

ابن تيمية يزعم أن الرسل يشكّون فيما أتاهم من ربهم ويعزو ذلك لابن عباس .. ٢٤٩

عقيدة أهل السنة في هذه المسألة..... ٢٤٩

كلام أحد كبار العارفين بالله تعالى سيدي عبد العزيز الدبّاغ في إثبات العِصْمَةِ للأنبياء

عليهم السلام..... ٢٥٢

كلام سيدي أبي العباس أحمد التجاني في إثبات العصمة للأنبياء عليهم السلام... ٢٥٣

الفصل الرابع عشر: في لهجه بسب عباد الله الصالحين

الفصل الرابع عشر: في لهجه بسب عباد الله الصالحين..... ٢٥٧

هَجَّه بسب ابن عربيّ والشاذليّ وابن الفارض، مردودٌ عليه لثلاثة أمور..... ٢٥٧

الوهابية يسرون على خطي شيخهم في سب الصوفية والصالحين..... ٢٥٩

كتاب السيد محمود الغراب في دحض افتراءات ابن تيمية على الصوفية والشيخ

ابن عربيّ..... ٢٦٠

ابن تيمية يذكر تأويلات لكلام بعض الأولياء كلامهم مثل كلام الحلاج مما يدل على أن

ميزان العدل غيرُ مستقيم بيده ٢٦٠
كيف لا يتناول ابنُ تيمية الأولياء وقد تناول الخلفاء وتخطأهم إلى الانتقاد على
النبي ﷺ؟ ٢٦١

الفصل الخامس عشر: في بعض المسائل التي خرق فيها الإجماع

الفصل الخامس عشر: في بعض المسائل التي خرق فيها الإجماع ٢٦٥
ذُكِرُ المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع: ٢٦٥
عرض تناقضات عجيبة لهذا المبتدع، وهذه من الله سنة في كل من حاول فرض هواه
على السنة ٢٦٨
الخاتمة نسأل الله تعالى حسنها ٢٧١
الخاتمة ٢٧٣
تحرمُ إشاعةُ كتب هذا المبتدع بين العوام ٢٧٣
تلقينه بشيخ الإسلام ترويضٌ ليدعته ٢٧٣
التحذير من ابن القيم تلميذ ابن تيمية والوهابية أتباع ابن القيم وشيخه ٢٧٤
التحذير من كتب لم تثبت عن الأئمة مثل كتاب «الرد على الجهمية» المنسوب للإمام
أحمد. والتحذير من كتب ألقها الأئمة فارتكبوا فيها الأخطاء في العقائد مثل: «كتاب
التوحيد» للإمام ابن خزيمة ٢٧٥

التقاريط

تقريط العلامة الشيخ أحمد بن الشيخ محمد عبد الرحمن بن أبي بكر بن فتي الشقروي الحسني
الشنقيطي، رحمه الله تعالى ٢٧٩
الأخ الشيخ محمد عبد الرحمن بن الشيخ محمد عبد الرحمن بن أبي بكر بن فتي الشقروي
الحسني الشنقيطي ٢٩٥
تقريط الشيخ محمد يحيى بن محمد عال بن عبد الودود المبارك الشنقيطي، رحمه

- الله تعالى ٢٩٧
- تقريب الشيخ محمد الحسن بن أحمد الخديم البعقوبي الشمشوي الشنقيطي، شيخ محطرة
التيسير، حفظه الله تعالى ٣٠٠
- تقريب الشيخ العلامة الجليل: محمد سالم بن المختار بن المجوبي اليدالي الشمشوي
الشنقيطي، أستاذ المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، رحمه الله تعالى ٣٠٣
- تقريب الشيخ العلامة الجليل: المحجوب بن أحمد الدنياني الشنقيطي، رحمه الله تعالى ٣٠٤
- تسليم الشيخ محمد السعيد ابن أبيّاه الألفغي، رحمه الله تعالى ٣٠٥
- تقريب الشيخ المصطفى بن بديه بن أحمد التندغي الشنقيطي، حفظه الله تعالى ٣٠٦
- تقريب العالم أحمد بزيد بن عبد الله بن المام البركي الشمشوي الشنقيطي، رحمه
الله تعالى ٣٠٧
- تقريبه الشري ٣٠٨
- تقريب الأستاذ الشيخ محمد الحافظ بن السالك بن الطلبة العلوي الشنقيطي، حفظه
الله تعالى ٣١٠
- تقريب الشيخ العلامة الجليل: محمد بن محمد سالم بن أليّا اليدالي الشمشوي
الشنقيطي، خليفة أبيه، شيخ مخطرة «تندكسم» رحمهم الله تعالى ٣١٢
- تقريب الشيخ أحمد بن بابه بن محمودا الدنياني الشمشوي الشنقيطي، رحمه الله تعالى ٣١٣
- تسليم الشيخ القاضي: أحمد بن حبيب بن الزايد التندغي الشنقيطي، رحمه الله تعالى ٣١٤
- تسليم الأستاذ العلامة الأصولي محمد يحيى (يحيان) بن الشيخ الحسين الجكني
الشنقيطي، رحمه الله تعالى ٣١٥
- تسليم القاضي بن القضاة العالم الورع محمد عبد الله بن محمد موسى البعقوبي الشمشوي
الشنقيطي، رحمه الله تعالى ٣١٦
- تقريب العلامة الشريف الشيخ: أحمد يعقوب (باب) بن محمد محمود (محمد) ٣١٧
- تقريب من العالم العلامة محمد الأمين بن حمد الله (أمين) ٣١٩

- تَقْرِيطُ الْعَلَامَةِ أَحْمَدُ بْنُ (أَنْسَيْنَ) مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ مُحَمَّدِ اللَّهِ الْمَجْلِسِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ ٣٢٠
- تَقْرِيطُ الشَّيْخِ الْقَاضِي: مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ بَلَّاهُ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ الْمَجْلِسِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ، رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى ٣٢١
- تَقْرِيطُ الْأُسْتَاذِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصْطَفَى التَّنْدَغِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ ٣٢٣
- تَقْرِيطُ الشَّيْخِ: الْمُصْطَفَى بْنُ بَدْنُ بْنُ الْمُثَنَّى التَّنْدَغِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ، حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى ٣٢٤
- تَقْرِيطُ الْعَالِمِ الْمُحَقِّقِ بَارَكَلَّ بْنُ الْعَتِيقِ بْنُ مُحَمَّدِ الْبَخَارِيِّ الْبَرْكِيِّ الشَّمْشَوِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ،
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ٣٢٥
- تَقْرِيطُ الشَّيْخِ الْأَدِيبِ الصَّالِحِ مُحَمَّدِ سَعْدِ بُوهُ بْنُ آدَ الْبَرْكِيِّ الشَّمْشَوِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ، رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى ٣٢٦
- تَقْرِيطُ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ الْمُؤَرَّبِيِّ: عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بِمَبْ خَدِيمِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، السِّنِّيغَالِيِّ، حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى ٣٢٧
- تَقْدِيمُ الشَّيْخِ آلِ مُصْطَفَى الْقَادِرِيِّ الْمُصْبَاحِيِّ رَئِيسِ الْمُعَلِّمِينَ لِدَارِ الْعُلُومِ الْغُوثِ الْأَعْظَمِ
فِي غَجَرَاتٍ فِي الْهِنْدِ ٣٢٨
- تَقْرِيطُ الْأُسْتَاذِ أَبِي الطَّيِّبِ يُوسُفَ بْنِ عَدْنَانَ الْمُنَاوِيِّ الْأَشْعَرِيِّ الْحَنْفِيِّ اللَّبْنَانِيِّ
الْفِلَسْطِينِيِّ ٣٣١
- تَسْلِيمُ الشَّيْخِ الْمُؤَرَّبِيِّ الْإِمَامِ نُورِ الدِّينِ: عَلِيِّ جَمْعَةِ الشَّافِعِيِّ الشَّاذَلِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، ٣٣٧
- فَهْرَسُ الْمَرَاJِعِ ٣٣٩



مِن إِضْدَارَاتِ دَارِ الْقُطُبِ أَحْمَدَ بَارِزِيدَ لِلشَّيْخِ الْجَمِيلِ:

عشرةُ كُتُبٍ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْمُجَدِّدِ سَيِّدِي: مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ مِسْكَةَ حَفَظَهُ اللهُ تَعَالَى

١- «سراج الباحثين على بصائر التالين» لمحمد مولود (آد) بن أحمد فال يعقوبي الموسوي، في رواية ورش عن نافع مع الإشارة إلى ما اتفق عليه القراء. تاريخ تأليفه سنة: ١٣٩٩ هـ موافق ١٩٧٩ م.

٢- «فتاوى ابن تيمية في الميزان»: ألفه الشيخ في النصف الأول من ثمانينات القرن الميلادي المنصرم، وقد طبع عدة مرات منذ سنة ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م. لكن هذه الطبعة الجديدة منقحة ومزودة بتقارظ الكتاب التي زادت على العشرين.

٣- «عقيدة أهل السنة»: ألفها الشيخ سنة ١٤١٢ هجرية.

٤- «تنزيه السلف الأعلام لذي الجلال والإكرام» (موقف السلف الصالح من متشابه الصفات): فرغ منه الشيخ سنة ١٤١٥ هـ موافق ١٩٩٤ م.

٥- «الوهابية كبرى الفرق الضالة المعاصرة»: ألفه سنة ١٤١٦ هـ موافق ١٩٩٦ م.

٦- «نصيحة القاضي والداني بنصرة الشيخ أبي العباس التجاني»: فرغ الشيخ منه يوم ٢٥ ذي الحجة ١٤٣٠ هـ / ١٢-١٢-٢٠٠٩ م.

٧- «غوث المجيد في كرامات القطب أحمد بازيد»: فرغ الشيخ منه يوم ٨ ربيع الثاني ١٤٣٧ هـ موافق ١٩ يناير ٢٠١٦ م.

٨- «جواز الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم وأولياء أئمة»: طبع بمقدمة الكتاب السابق.

٩- «الشفاعة الهنيئ بأربعين معجزة من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم»: فرغ الشيخ منه يوم ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٧ هـ موافق فاتح أكتوبر ٢٠١٦ م.

١٠- «والكتاب الذي بين أيدينا: ابن تيمية ليس شيخ الإسلام»: ألفه الشيخ سنة ١٤٢١ هـ موافق ٢٠٠٠ م.

وَبَغَيْرِ الْمُؤَلَّفِ:

• ديوانُ مُحَمَّدَ سَعْدُ بُوهِ بْنِ آدَ الشَّمْشَوِيِّ الْبَرْكِيِّ الْفَاضِلِيِّ الْإِسْحَاقِيِّ (المتوفى سنة ١٤٢٧ هـ / ١٩٩٧ م) رحمه الله تعالى.

• نَحْمَةُ الْأَبْرَارِ وَزُهَةُ الْأَفْكَارِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ ﷺ أَوْ: (مفتاح الخيرات وسفينه النجاة في الصلاة على الرحمة المهداة ﷺ) للعلامة أحمد باب بن البخاري بن الفلالي البازيدي المسكي (توفي بعيد ١٢٧٦ هـ).

نشر وتوزيع:

دَارُ الْقُطُبِ أَحْمَدَ بَارِزِيدَ

لِلشَّيْخِ الْجَمِيلِ

البريد الإلكتروني: bechirmisk7@gmail.com

الهاتف: ٥٥ ٥٤ ٢٨ ٢٢ ٢٢٢٢

تطلب إصدارتنا في الأردن من: دار النور المبين